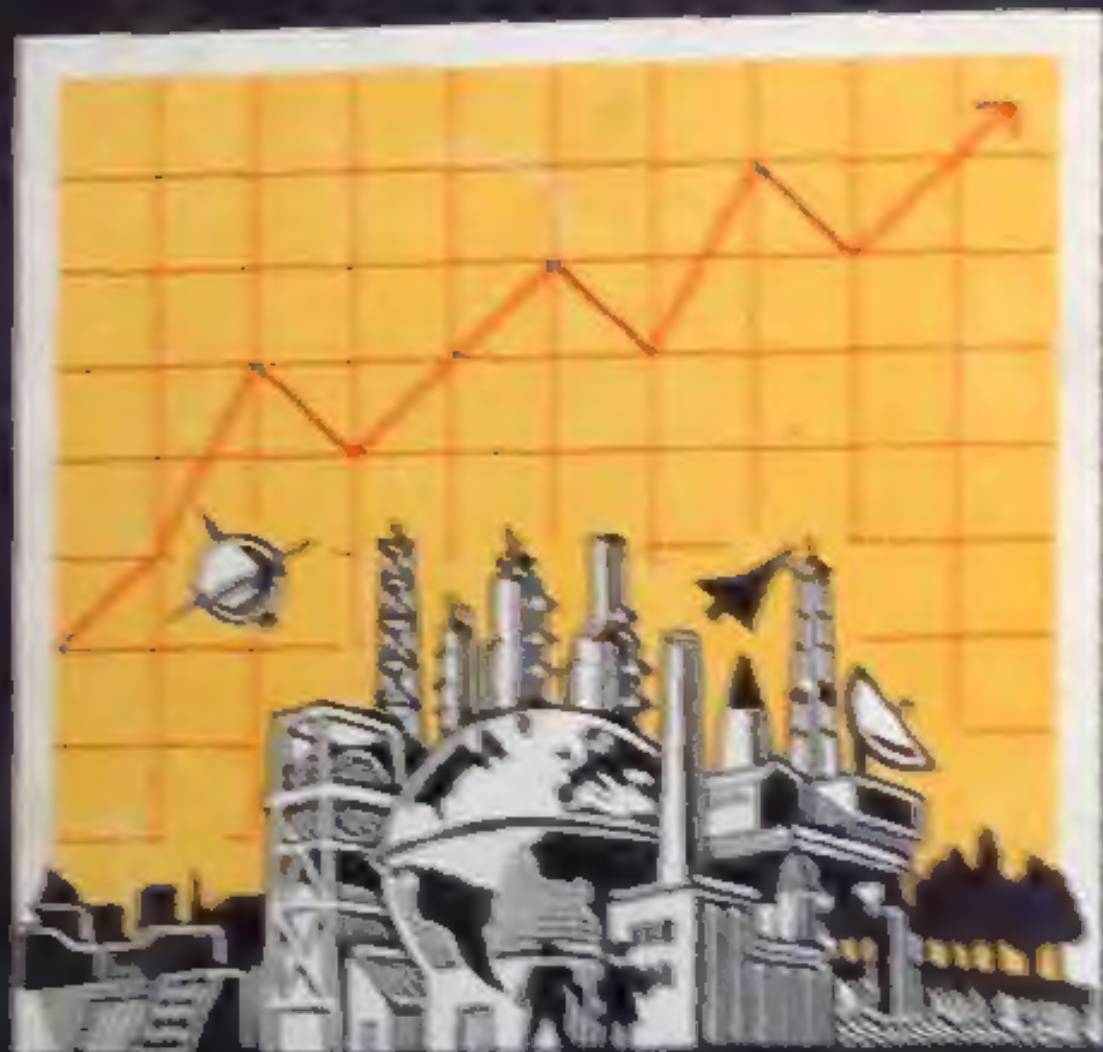


قوة الدولة

دراسات جيوسياسية

أ. د. عمر الفاروق سيد رجب



مكتبة مدياني

قوة الدولة دراسات جيوسياسية

د. د. عمر الفاروق السيد رجب

مكتبة مديوني

١٩٩٢

المقدمة

تتضمن هذه المجموعة من الدراسات عرضاً لعدد من نظريات القوة وبعض من مقوماتها وطرق قياسها المنهجية والتطبيقية ، متبينة لها مفهومها بتجاردها معناها العسكري الضيق إلى إطارها الحضاري الأشمل ، وتتجلى القوة - في هذا الإطار - كحركة تاريخية عميقة الجذور متنامية مستمرة ، منطقية دائماً على مستوياتها ونماذجها ، هذه التي تختلف من مرحلة لمرحلة ومن منطقة لأخرى ، مرتبطة في جميع الحالات بالسلم والحرب معا .. محلياً وإقليمياً وعالمياً .

من هنا أصبحت " قوة الدولة " من الاهتمامات الأساسية في الدراسات الجيوستراتيجية ، وذلك باعتبارها المحصلة الأخيرة لمجموع (مواردها الطبيعية + فعاليتها الاقتصادية + بنيتها السكانية والثقافية + نظمها السياسية والإدارية + علاقاتها الدولية + قوتها العسكرية + عناصر أخرى) ، وأصبحت المحصلة مجرد مجموع العناصر في حد ذاتها - بل وأيضاً فيما ينشأ بين تفصيلاتها من علاقات ، وما يتداعى عن تفاعلاتها - داخلياً وخارجياً - من نتائج واحتمالات ، وغير ذلك مما يتصل بالآلاف من العناصر التفصيلية والمتغيرات شبه اليومية . وعند هذه النقطة يظهر " قياس " قوة الدولة أسلوباً مفضلاً في هذه الدراسات المعاصرة ، هذا الأسلوب الذي تستند حساباته إلى المناهج الكمية والمعالجات الإحصائية ، وعلى توظيف التكنولوجيا المعاصرة في مجالات القياس والاتصال والمعلومات ، تحت إشراف وحدات البحوث المتخصصة ومراكز الدراسات الاستراتيجية .

والدافع لاختلاف نماذج القوة .. إلى محاولة الكشف عن شروطها

ومقوماتها ، فإذا كان تطورها قد أفضى إلى ظواهره الراهنة في خريطة القوة العالمية ، كما تتمثل في رصيدها الحضارى العام من ناحية ، وفي تفاوت نصيب الدول من هذا الرصيد من ناحية ثانية ، فإن لهذا التطور في حد ذاته - وللازمة المتصلة بكهفيته تراكم هذا الرصيد وبأسباب تغير نماذجها المتميزة ، وبموامل مرورها فيما يشبه الدورة ظهورا وانهارا ، فضلا عن تفسير الترتيب المعاصر للدول - سواء من حيث نصيبها من القوة - أو من حيث درجة أسهامها في تطورها ، ومن شأن البحث عن العناصر الثابتة أن يؤدي إلى النظرية أو ما هو أقرب إليها ، وهكذا تتابعت - منذ نهاية القرن التاسع عشر - نظريات القوة من وجهات نظر شتى وذوآيا متباينة ، يهدف كل منها إلى تقديم تصوره الشامل عن طبيعة القوة وجنودها ، وعن تغير نماذجها تاريخيا وحركتها جغرافيا ، وعن القوة القادرة على الهيمنة على العالم وتوحيده برمته .

ورغم ما تضمنته هذه النظريات من فروض متحيزة - ومن تبرير قيام القوة المطلقة ، إلا أنها - عامة - قد أثرت الفكر النظرى بما أحاطت به من تحليلات لمقومات القوة ومن متابعة لنماذجها عبر التاريخ ، هذه التى أوضحت أنه لا وجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق ، بمعنى أنه لم توجد في التاريخ ولا توجد الآن هذه الدولة التى حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها ، أو هذه الدولة المنقرضة تماما لمقوماتها ، كما كشف اختبار فروضها في الحربين العالميتين الأولى والثانية - عن حتمية البحث عن استراتيجيات عالمية متوازنة ، تستند إلى ما أوضحه تاريخه من شروط - وما حدثت سماحت من قوانين ، هذه التى تتمثل في توزيع القوة تبعا لتوافر مقوماتها في أنحاء العالم (مبدأ توزيع القوة) ، وفى أن لكل قوة مهما بلغت حدودها (مبدأ حدود القوة) ، وفى حق كل دولة فى السعى نحو القوة ، وأن تثبت تفوقها في مجال أو أكثر من مجالاتها (مبدأ التفوق) ، وأن القوة - فى إطارها الحضارى الشامل - هى نقيض القوة المطلقة ، وذلك بما تتطلبه الأولى من شروط السلام وبما تحتمه الثانية من ضرورات الحرب ، وتكون هذه المبادئ - فى مجموعها (توزيع القوة + حدود القوة + التفوق + السلام العالمى) الإطار العام لما أصبح يعرف

بالنظرية العامة للتوازن ، هذه التي تتحدد قيمتها في ارتباطها بضرورات
المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ، كما تنبثق حتمية التوجه نحوها من تراث
القوة الطامح . كما أفرزته الحروب بين نماذجها عبر التاريخ .

وإذا كان الكتاب في مجمله - يتوجه لأن يسد نقصا في مجاله ، فعما هو
آخر الأمر - سوى خطوة في طريق إثبات جدارة مثل هذه الدراسات . . لأن
نسهم في بناء استراتيجية هامة للدولة تكون بمثابة الأساس لتقدمها العنصرى
العام .

أ.د. همدان الفاروق

المواضع الخمس

ميراث القوة

الجنود.. الحركة.. التوازن

العميق بالحرب والسلام معا ، إلى محاولة تحديد شروطها ومقوماتها ، خاصة مع تغير نماذجها من مرحلة تاريخية لأخرى ، وأقرآن هذا التغير بحركتها المكانية أيضا من منطقة لأخرى ، بما يعنيه ذلك من تكرار ظواهر بنوعها وآزدهارها وتحللها أو انهيارها على وتيرة متقاربة .

ورغم وحدة الظاهرة (القوة) فقد تباينت تجلياتها ونماذجها ، كما تعددت زوايا النظر إليها ، فإذا كان تطورها قد أفضى إلى ظواهره الراهنة في خريطة القوة العالمية ، كما تتمثل في رصيدها الحضارى العام من ناحية ، وفي تفاريت نصيب المجتمعات والدول من هذا الرصيد من ناحية ثانية ، فإن لهذا التطور - في حد ذاته - دلالة المتصلة يكتفية تراكم هذا الرصيد ، وبأسباب حركة نماذج القوة المتميزة زمانا ومكانا ، وهو آمل مرورها فيما يشبه الدورة ظهورا وانهيارا ، فضلا عن تفسير التراتب المعاصر للمجتمعات والدول ، ليس فقط من حيث نصيبها من القوة ، بل وأيضا من حيث مدى إسهامها ودرجة مشاركتها في تطورها .

ورغم تعدد زوايا دراسة " القوة " ما بين أنثروبولوجية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية وتاريخية ، وغير ذلك من الزوايا أيضا ، إلا أنها قد اتفقت على ضرورة احتشاد عناصرها في تكوين سياسي ما ، يبلور خصائصها بقدر ما يحقق أهدافها (Watkins, 1964:92) . وتعود الأنثروبولوجيا بهذا التكوين إلى أصوله الإنسانية البعيدة ، التي تمثلت في وجود تجمع بشري معين ، تربطه علاقات دموية وعائلية ، ومصالح معينة مشتركة . وعند مرحلة معينة من تطوره تظهر حاجته لهذا التكوين ، باعتباره أداة لضبط الاجتماع ، يحقق له مستوى أعلى من الحشد والتنظيم ، وتبرره وجهة النظر "العسكرية" بزيادة حاجة المجتمع للدفاع والأمن . وتربط وجهة النظر "الاقتصادية" بين هذه الحاجة وتجاوز المجتمع لمرحلة الكفاية المعيشية ، وتحقيقه لقدر من " الفائض " يتطلب إطارا ينظم استثماره وتبادل . وتقرن "التكنولوجيا" بين كل ذلك وبين تطوير المجتمع لأدواته ، لتبرز بها قوته الانتاجية والدفاعية ، ويضع "التاريخ" هذا التكوين في سياق من التطور العام للمجتمع ، ويتابع مراحل من بداياتها

المبكرة ، إلى أن جسدته الدولة في أشكالها المتعددة (الدولة المركزية ، المدينة الدولة ، الامبراطورية ، الدولة القومية) أو في أى تشكيل آخر لها .

فإذا ما كانت الآراء قد اتفقت على الارتباط الوثيق بين التكوين السياسى (خاصة الدولة) وبين " القوة " .. فإنها قد اختلفت بشأن ترتيب العلاقة بينهما ، فهل القوة سابقة على الدولة ؟ أم العكس ؟ بمعنى أنها لاحقة عليها . وبدون الخوض فى تفصيلات هذه المناقشة يمكن القول بأن اختلاف الرأى فيها إنما يعود إلى تعدد زوايا القوة ذاتها ، وذلك إما بالنظر إليها من زاويتها كأداة - Instrumentality ، أو كدافع محرك Motivation ، أو كمحصلة سياسية Political Outcome . وإذا كان هناك من يفضل دمجها (أداة + دافع + محصلة) فى مفهوم واحد (Morgenthau, 1962:44) ، فالواقع أنها قد تجلت فى الساحة - عبر التاريخ - فى صور متعددة يجدر التمييز بينها . فقد تظهر القوة كأداة فى حالة استخدامها وسيلة لتحقيق أهداف محددة ، كما أنها تتبدى كدافع حين يتوجه تكوين سياسى معين نحو حشد إمكانياته ، وتكليف جهوده ، لتحقيق المزيد من القوة . كما تتبلور " القوة " كمحصلة " مع بروزه فى محيطه بطاقة أكبر على النفوذ ، وبقدرة أشد على التأثير والتحكم والتوجيه .

فإذا ما كانت تلك هى زوايا القوة .. فمن الثابت تاريخياً أنها قد تجسدت عملياً قبل ظهور الدولة ، وأن الدولة قد سبقتها مرحلة طويلة من نمو القوة الحضارية بين المجتمعات البشرية بعامية . كما سبقتها صور عديدة (الأسرة ، العشيرة ، القبيلة ، وغيرها) من تنظيم القوة فى إطاراتها (١) ، وقد ربطت بينها جميعاً ضرورات الحشد ، كما تظهر عند مجابهة قوى الطبيعة والمجتمعات المعادية وشدتها إليها تداعيات الحشد وتناججه . كما تمثلت فى التفاعل وتبادل الخبرة والمنفعة . ومن هنا تظهر الدولة رجباً متطوراً من وجوه القوة الحضارية للمجتمع ، كما أنهما - القوة والدولة - من ثمار الاحتشاد ،

(١) لمزيد من المعلومات انظر :

Raymond Aron, " Main currents of Sociological Thought " Penguin-Book , London, 1965

نضجها - على مهل - فمعا ، ويقدر ما هيئات عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، لظهور الدولة ، بقدر ما جمعتها الدولة ونظمتها بدرجة تفوق أضعافا ما حققته إمارات الاحتشاد السابقة عليها . ويجوز القول بأن " القوة " قد تعامت كظاهرة حضارية منذ جسدتها الدولة بدرجة تفوق أضعافا ما حققته إمارات الاحتشاد السابقة عليها . " وذلك بما وسعته من أهدافها وأفاقها ، وبما كلفتها من عناصرها ، وبما حققت في مجال استخدام الموارد وتبادل معطياتها ، وبما كشفت عنه من مستويات المصلحة المشتركة لمجتمعها في السلم والحرب معا .

وهكذا تتعدد عناصر هذه الدراسة على النحو الآتي :-

أولا : العناصر الأولية للقوة .

ثانيا : نماذج القوة والتكوين السياسي .

ثالثا : حركة القوة .

رابعا : القوة والتوازن .

أولا : العناصر الأولية للقوة (الاستتار + التكوين السياسي + المصلحة المشتركة) :-

ما هي العناصر الأولية للقوة ؟ ولماذا اختلف نصيب المجتمعات على مر التاريخ منها ؟ ولماذا سمعت إليها سلما أو حريا ؟ تلك مجموعة من الأسئلة تكمن إجاباتها عند خطوط المفارقة الأساسية - الطبيعية والحضارية - بين المجتمعات البشرية .

ويظهر السعي المبكر بين الجماعات البشرية نحو " القوة " مرتبطا بالصراعات بينها ، ويضرب " الصراع " بجذوره بعيداً في التاريخ ، فقبل فترة تشكل المجتمعات والأمم Nation Making كانت هناك فترة طويلة غامضة من بعض جوانبها - من تشكل الأجناس Race Making (Steward, 1955:7)

تميزت بالحركة غير المحددة للبشر في المكان ، وذلك تحت ضغط من قوى الطرد والجذب ، تكاد تكون طبيعية صرفة ، وانطلقت الصراعات بينها حول المناطق التي تلبي - بجهد أقل - احتياجاتها الأولية ، منتبهة غالباً بفوز جماعة منها بالمنطقة الجاذبة ، وتحرك الأخرى منها ، وهذا قدمت الاختلافات المكانيّة *Areal Differentiations* مستويات المقارنة الأولية الداهية للصراع بين الجماعات البشرية .

ولم يقتصر تأثير هذه الاختلافات على إثارة أسباب الصراع بين هذه الجماعات ، وبالتالي صنعها نحو القوة لحسب ، وإنما هي قد أفضت - تبعاً لفتاحه - إلى تباين مساراتها وتفاوت مراحل تطورها أيضاً (Cohen, 1971: 206) ، وذلك بما حدثت من احتمالات الاستقرار والتحول لكل منها في منطقتها ، وهي الاحتمالات التي أضافت - لما سبق ذكره عن الاختلافات المكانيّة - أسباباً أشد تعقيداً للصراع ، ومستويات أعظم أهدافاً لتحقيق القوة .

ويمثل الفارق بين " الاستقرار والتحول " خطأً أساسياً من خطوط المقارنة بين الجماعات البشرية المبكرة ، ومن بين درجات الاستقرار يظهر الاستقرار طوول المدى أهمها في هذا المجال ، وذلك بما يتجسد بـ " الزمن " - غالباً - للمجتمع من ترسيخ خصائصه ، ومن نموه سكانيّاً ، فضلاً عما ينجم عن الاستقرار الطويل من تطوير المجتمع لأدواته الإنتاجية ، وتحريكه إلى مستوى اقتصادي أفضل ، وتجاوزه حدوده المعيشية ، وتحقيقه لقدر من الفائض - يؤسس به حضارة بمستوى من المستويات (White, 1959: 22) .

وقد قدمت " الأنهار " - باعتبارها موارد مائية دائمة - المحاور الأساسية للاستقرار البشري المبكر ودعت المجتمعات المرتبطة بها لنوع من التعاون والتفاعل ، بل والاحتشاد في إطارات تنظيمية محلية أو إقليمية ، أحكمت بواسطة سيطرتها على الموارد المختلفة في بيئاتها المحلية ، وضاعفت من درجة تحكمها في عناصرها الطبيعية ، سواء في مجال تشكيل خصائصها أو

فهي مجال استخدام طاقاتها (الأنهار + الرواسب) في التحريك
والحركة (Holmyard, 1954) .

وإذا كان " الفائض " قد تحقق في البداية بصورة هامشية ، إلا أنه قد تحرك
بعد ذلك إلى مستوياته الأخرى ، وأدى تراكمه وتحسن وسائل نقله إلى ظهور
الأسواق المحلية فالإقليمية ، والتي بقدر ما اجتذبت إليها من مناطق البعيدة ،
بقدر ما جمعتها مزاياها في إطار من " المصلحة المشتركة " ، وإذا كانت
المصلحة المشتركة بين القرى قد نبعت - بداية - من النهر ، وضرورة توزيع
استغلال مياهه بينها تلبيبة لمتطلبات الزراعة ، فقد وسعت " الأسواق " من
نطاقها ، استجابة لمتطلبات تصريف الفائض وتسويقه ، ومع وضوح " المصلحة
المشتركة " تراجعت أسباب الصراع ، وتجلت مزايا الاحتشاد فيما بينها ،
بما يتطوّر عليه ذلك من تفاعلها وتأسيس ثقافتها ، وما قد يستفر عنه ذلك - آخر
الأمر - من تكوينها لوحدها السياسية .

وقد تحققت " الدولة " في أحواض الأنهار الزراعية قبل غيرها ، وتعد
ظهورها في صورتها المركزية ، والواقع أن الدولة - كإطار للقوة الحضارية -
قد اقترنت تاريخياً بالمجتمعات المستقرة ، أما الجماعات الأخرى التي بقيت
على مراحلها .. فإنها لم تحقق سوى خطوة محدودة في مجال احتشادها
الاجتماعي والسياسي (Huntington , 1985:102) ، تلك هي خطوة تجمع
هشائرها في إطار القبيلة ، التي قدمت إطاراً يستند إلى الروابط الانثولوجية
(علاقات القرابة والدم) بصفة أساسية ، وتحددت المصلحة المشتركة بين
بطنها في الماء والمرعى والأمن ، ويتراوح إيقاع حياتها بين الاستقرار المؤقت
(البئر) والترحل (المطر) ، فإذا ما حققت فائضاً هامشياً بديته المواسم
السعيدة ، أو المنازعات فيما بينها ، فخير أنها قد تميزت بتنظيم داخلي متماسك
يشهد مكوناتها ، ويمثل حدودها ، فعندما ينتهي نفوذ القبيلة تبدأ حدودها ،
فالقبيلة المنظمة أشبه بدولة تتحرك معها باستمرار حدودها ، ومن هنا القول
بأن " القبيلة " (وليست الأرض) وطن أفرادها ، لا تحيط حدودها بمساحة بل

ويشار إلى هذه القبائل الرعوية المرحلة باعتبارها ملصق " الحركة " في التاريخ السياسي لمعظم أنحاء العالم القديم (Huntington , 1958 : 66) ، وذلك بالقياس للدول الزراعية الثابتة عادة في مناطقها ، غير أن هذه الحركة بقدر ما ظهرت من أوضاع المناطق المجاورة ، وهذلت من مساراتها التاريخية ، فإن القبائل التي قامت بها ، بقيت على تكوينها - محتفظة بخصائصها - مجرد كيان متحرك عند حد الكثاف ، ولم يقر لأياها أن تشكل دولة إلا نادرا . وغالبا ما يتم ذلك في حالة استقرارها في واحدة من المناطق المجاورة ، فإذا كانت " الدولة " و " القبيلة " بمثابة الإطارين الرئيسيين لاحتشاد القوة المبكرة ، فقد تعيزت " الدولة " بارتباطها " بالأرض " كقاعدة لوجودها واستمرارها . واقترون استقرارها بتراكم فوائدها ، وتباعدت عن فوائدها مستويات " المصلحة المشتركة " بين مناطقها ، واندمجت جميعها في عملية متواصلة من التفاعل المستمر ، تاصلت بها ثقافتها ورسخت شخصيتها ، وبذا عبرت عما فيها - كما تجسدت في التاريخ - عن القوة العضوية في صياغاتها المختلفة .

ومع تجلى " الدول القوية " في التاريخ ، برزت علاقات " التوازن " وشروطه وذلك بحكم التوزيع الجغرافي لقومات القوة في أنحاء العالم ، وما يتسم به من تعدد ومن تباين ، يظهر في نظم المناخية والنباتية والحيوية ، وفي موارده الزراعية والغابية والرعوية والسمكية والمعدنية ، وفي خطوط السطح والتربة وتراكيبه الجيولوجية ، وفي الأنهار وشبكات التصريف والمياه الجوفية ، وفي الممرات والمضايق وما ينشأ بين اليابس والماء من علاقات مكانية ، هذه التي فرضت من البداية تعدد القوى وتفاوتها ، بمقدار ما تحوز كل قوة منها ، وأدت إلى استعالة ظهور " القوة المطلقة " ؛ إلا إذا حازت العالم بأسره ، بل إن مجرد السعي نحوها كان يعنى على الفور الحرب مع غيرها ، وانبتت حتمية

من التنوع المكاني ، ومن تعدد القوى السياسية ، مستندا إلى دعامات من
التعدد والكافؤ وتوزيع القوة ، وإلا استقرت الفوضى ، واستعرت الصراعات
والحروب ، ومن هنا يتجلى التوازن قريبا للسلام ، وبدلا للحرب ، يتوقف
استمراره على التزام القوى بشروطه ، كما يؤدي إخلالها بها إلى اختلاله .

ب- نماذج القوة والتكوين السياسي

تصنفت نهارات التاريخ الحافلة عددا من نماذج القوة ، أوثبط كل منها
بتكوين سياسي معين ، وانطوى كل تكوين منها على نوعية معينة من القوة ،
متميزة بجورها ومقوماتها ونقاط قوتها وضعفها معا ، وربما يكرن من المفيد
تحديد ما بداية ، لأهميتها في تحليل الساحة العالمية المعاصرة (كما سيأتي) .
وأیضا في التعرف على جنود القوة في كل نموذج منها ، ويمكن متابعتها -
تاريخيا - على النحو الآتي -

(أ) نموذج الدولة المركزية القديمة

تجسدت نماذج القوة المبكرة في مجموعة الحضارات الزراعية المرتبطة
بالحواض الأنهار في مصر والصين والرافدين وغيرها ، وقد عززت هذه
المجموعة أقدم الأشكال القانونية للحكومة المركزية ، المرتبطة بتحقيق
مجمعاتها لقدر من الفائض الإنتاجي ، برزت به فوق المستوى المعيشي العام
لحضرها ، وهيأت لوحدها السياسية مصلحتها المشتركة في استغلال
ماشية نهريها أو أنهارها ، فكانت حدودها عادة ما تتفق مع خطوط الانقطاع
الطبيعية (السواحل ، الجبال) لأحواضها ، وقد قدمت هذه النماذج المبكرة
- في مجموعها - الأساس التاريخي والنظري لما عرفت بعد ذلك - من وجهة
النظر الجيوستراتيجية - بالقوى البرية ، وقد نبعت قوتها وتدفقت من تفاعل
عناصر عديدة ، تجمعت لها بكمية ولوعية تعززت بها عن غيرها ، وتمثلت في
(القاعدة الأرضية + الموارد الذاتية + الفائض + الحجم السكاني + الحكومة
المركزية + عناصر أخرى) وقد قدمت من خلال هذه العناصر معادلة مقومات
القوة الأولى في التاريخ .

والواقع أنه مع كل تطور اقتصادي في مناطق الانتاج ، كانت خطوط التبادل تمتد مسافات أطول وإلى مناطق أبعد ، مما أدى إلى ظهور محطات وأسواق ومدن على طولها ، لا ترتبط بمناطق الانتاج الأصلية مباشرة ، وإنما هي تستند إلى حركة الفائض مسافات بعيدة عنها ، وإلى عند تكرار مرات التبادل على طولها ، ولما كان التناسب طرديا بين حجم الفائض وطول المسافة ، فقد انتظم توزيعها في مواقعها على السواحل والطرق وغيرها من خطوط الانقطاع الطبيعي (Lusch, 1954 : 51) ، ولقد مرت مرحلة اقتحام المياه العميقة والوصول إلى الأراضي البعيدة ، محققة بذلك نموذجا جديدا للقوة ، في إطار ما أصبح يعرف بالمدينة الدولة " City State " .

(ب) نموذج المدينة الدولة

بقيت السيادة الحضارية للقوى البرية في أحواض الأنهار الزراعية قرونا طويلة (منذ الألف الخامسة وحتى منتصف الثالثة ق . م) وذلك قبل أن يقدر لها أن تتراجع عن مكانتها لصالح ما أصبح يعرف بالقوى البحرية ، وهي التي برهنت - لقرون أيضا - على تفوق المزايا البحرية الجوسقراطية وبنائها السيطرة على الماء والحركة فوقه ، تقدم ما يكفل السيطرة على اليابس أيضا . حتى وإن بدأ ذلك بمجرد التهديد بالغزو ، أو بمجرد السيطرة على خط الساحل وحده دون التغلغل إلى ماوراءه ، ولما كانت " البحار " تمثل آنذاك أهم العوائق أمام تدفق التبادل بالمقياس الذي وصل إليه الفائض ، فقد تكلفت المحاولات نحو تجاوز الملاحه الساحلية إلى المياه العميقة ، وتحركت مزايا الفائض إلى خارج مناطق الانتاج (أحواض الأنهار) ، وأفلتت خيوط التبادل من أسواقها المحلية المحدودة الطاقة ، وتركزت في هذه المدن التجارية القادرة على استثمار الفائض وتحريكه إلى أبعد نقطة ممكنة ، محققة في كل خطوة مزيدا من الأرباح ، وكونت هذه العناصر (حكومة المدينة الدولة +

الموقع الجغرافي + الفاتح + الطريق + القنابل + عناصر أخرى) ... مقومات
هذه القوى الجديدة ومعادلة قوتها (١) .

ويعد نموذج " المدينة الدولة " من أقدم الأشكال القانونية
للدولة (١٩: 1972) (Cartier) التي تكرر ظهورها منذ وقت مبكر على طول طرق
التجارة ، وفي المناطق التي تطل على الخصائص المكانية المؤدية لظهور الدولة
المركزية . وتجلت ظاهرة التكوين في " المدن الفينيقية " منذ الألف الثالثة قبل
الميلاد ، ثم في وريثها " المدن الأفريقية " ، وما تزال خصائصها ومقوماتها
مستفجرة في عدد كبير من المدن المعاصرة ، وبخاصة في العالم المتقدم ،
حتى مع اندماجها - لأسباب شتى - داخل إطارات أخرى من الأشكال
القانونية للدولة .

وهي لا تختلف عن " الدولة المركزية " من حيث مقوماتها الاقتصادية فحسب
، بل - وايضا - من حيث بنيتها السياسية والثقافية ، فقد أحاطت بالدولة
المركزية " في أحواض الأنهار الزراعية إطار سياسي يميل إلى تركيز السلطة
في العاصمة ، ثم في قبضة الحاكم ، استجابة لهدف اتمام السيطرة الكاملة
على البيئة والسكان ، حيث يؤدي الاتجاه المعاكس (اللامركزية) إلى
ظهور المصالح الإقليمية الخاصة ، وبذا تتحول المدن المركزية إلى
مراكز إدارية لإحكام قبضة السلطة في العاصمة على إقليمها ، وتتلشى
وظائفها وشخصيات أقاليمها ، وتتوحد في الإطار السياسي والثقافي
العام للدولة (Cox, 1970: 56) .

ويختلف الأمر تماما في المدينة الدولة " التي تتأسس بإعتبار أن المدينة City
صوبن للأحرار ، قوامها المواطن Citizen وقاعدتها المواطنة Citizenship ،
وتتبلق قانونيتها من كونها مجتمعا للحرية ، لا تربطهم سوى المصلحة
المشتركة . فإذا كانت " المتاجرة " بمثابة مبادرة أو مفامرة يتجمل الأفراد
(١) المبدأ من التماسك حول هذا الموضوع انظر :

August Louch " The Economics of Location " New Haven, Yale University

Press, 195.

مسؤوليتها ، لأن المصلحة العامة المشتركة لمجموع أفراد المدينة تفرض عليهم التعاون والتكافل ، ولكن على أساس من المساواة بين جميع من يهمهم ذلك ، وفي هذا الإطار تتعدد الآراء وتتعدد الأفكار بغير قيود ، وهكذا فإن ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية السياسية ، جسدت " المدينة للدولة " على منساقاتها وفي حيائها اليومية .

(ج) النموذج الامبراطوري

ولم تكن " الدولة المركزية " ، " والمدينة الدولة " هما فقط ما عرفه التاريخ القديم من أشكال التكوين السياسي القوة ، فقد أفصح تطوراته عن كيانات سياسية كبرى أحاطت بمساحات واسعة ، وضمت شعوبا ومجتمعات مختلفة ، عرفت سياسيا وتاريخيا " بالامبراطورية " ، ويقتدر ما اختلفت نواحي قيامها بقدر ما تعددت أشكالها ، فقد كانت دواعي الحماية والدفاع تفوق ما عداها بالنسبة للدولة المركزية (مصر القديمة مثلا) ، ومن ثم فإن تحولها إلى الشكل " الامبراطوري " في بعض فترات تاريخها ، إنما كان لحماية منطقتها الانتاجية في الوادي والدلتا بصفة أساسية . ولا يختلف الأمر على ذلك بالنسبة للامبراطورية الصينية (Bunchanan , 1966:12) - وغيرها ، وعندما طمحت " المدينة الدولة " الاغريقية - - في عصر الاسكندر - إلى تكوين الامبراطورية فقد تجلّى هدفها الرئيسي في الوصول إلى مناطق الانتاج الرئيسية في العالم القديم من مصر إلى الهند ، محاولة بذلك السيطرة على هذه المناطق والطرق المؤدية إليها جميعا ، وهو ذات الهدف الذي سعت روما بعدها لتحقيقه في إطار طموحها لتكوين الدولة العالمية ، ثم أوريثته من بعدها للامبراطورية البريطانية وهكذا يمكن تبين الشكليين الآتيين من أشكال التوسع الامبراطوري :

١ - توسع " الدولة المركزية "

بداية من نواتها الانتاجية ، للوصول إلى نهاية حدودها الطبيعية ، وربما إلى ما وراءها أحيانا ، بهدف المحافظة على نواتها أساسا ، وذلك بالدفاع عنها من أبعد نقطة ممكنة عنها ، بما قد يقتضيه ذلك من السيطرة على بعض المناطق غير المنتجة ، واحكام قبضتها على مداخلها ومخارجها الطبيعية (شبه جزيرة سيناء بالنسبة لمصر مثلا) ، إخضاع الشعوب المجاورة

وتنقسم بعض الدولات الحاضرة «Buffer states» التابعة لها (دولة المنارة بالحيرة وكانت تتبع فارس ، والعماسنة جنوبي الشام ... وكانت تتبع روما) ، أو بإنشاء الحصون والقلاع للحماية والمراقبة ، وربما أحاطتها - أو تراتها - بسور متواصل الامتداد ، يقيها الهجوم المتكرر من جهة معينة (سور الصين العظيم) ، وقد ينطوي توسعها في - مرحلة معينة - على أهدافه الاقتصادية أو المرحية أو المدنية أو غيرها ، غير أن الدفاع عن النواة الانتاجية ، يبقى بمثابة الغاية الاساسية .

٢ - توسع المدينة الدولة

بداية من موقعها المتميز على خطوط التجارة والتبادل ، وذلك لحسم المنافسة بينها وبين المدن الأخرى (الحروب بين المدن الأغريقية ، الحروب البوتية بين روما وقرطاجنة) أو للاحتاطة بأطول مسافة ممكنة من خطوط التجارة ، أو بتأسيس مستعمرات لها عند هوامش المناطق المنتجة (المستعمرات الفينيقية على الساحل الشمالي لأفريقيا) ، أو بالتحكم في مفاصل القناطر ، وثغرات تدفقه عند السواحل والمضايق والممرات الجبلية ، وتصل إلى أقصاها مع السيطرة المباشرة على مناطق الإنتاج ذاتها (الاستعمار) ، وهو ما حققته الامبراطورية الرومانية على مراحل ، بداية من نواتها روما تنفيذاً لسياستها الرامية إلى السيطرة على مناطق الإنتاج في العالم القديم ، وعلى طرق التجارة عبره جميعاً ، ومن هنا يظهر "الهجوم" محورياً أساسياً في سياستها هذه (Cox, 1975: 79) .

وهكذا ينطوي هذا التكوين الامبراطوري على جماع من عناصر قوة (الدولة المركزية + المدينة الدولة) معاً ، مع اختلاف لدرجة التوجه - نسبياً - إلى الدفاع والهجوم باختلاف نواته وبدايته وإذا كان هذا التكوين يشبه من بعض الجوانب ما أصبح يعرف "بالكيان الكبير" في الصياغة الجيومستراتيجية المعاصرة ، إلا أن اقتارته الدائم بالهجوم ، وقيامه على أسس من التوسع والسيطرة (خاصة عندما تكون المدينة الدولة بدايته) قد اقتضيه آخر الأمر تكلفة باهظة ، فضلاً عن أن تركيز موارده في النواة المهاجمة ، وجرمان بقية أجزائه من مزايا مواردها ، ونزحها عنها أولاً بلول إلى خارجها ، وتحولها إلى مستعمرات تابعة ، لا أدت بهذا التكوين إلى نهايته ، وهي

المصانص التي تبنت في النموذج الامبراطوري الروماني بغاية وضوحها ، وورثتها عنها بقية الامبراطوريات الأوروبية اللاحقة ، مما يجعله مختلفا - في مضمونه - عن الكيان الكبير في صورته المنشودة ، خاصة من حيث قيامه - أي الكيان الكبير - على أسس من الرضاء والمساواة بين مكوناته ، ومن حيث وضوح " المصلحة المشتركة " لها جميعا من تكوينه والتجمع في إطاره (Wodbury, 1965 : 136) .

والواقع أن " الامبراطورية الرومانية " لم تجمع بين عناصر القوة في الدولة المركزية " والمدينة الدولة " فخط ، وإنما دمجت مقومات القوة البرية والبحرية في إطارها أيضا ، متفوقة بذلك على الامبراطورية الفارسية المعاصرة لها ، والتي تبنت في التاريخ كقوة برية أساسا ، ورغم أن الصراع بينهما قد استمر سجالاتا دون نصر نهائي أو هزيمة نهائية لأيهما ، إلا أن نموذج القوة الروماني قد أمسى بمثابة النقطة القصوى على منحى القوة في العالم القديم ، ليس فقط بحكم استمراره الزمني (الامبراطورية الرومانية الشرقية المعروفة بالبيزنطية) لفترة أطول من النموذج الفارسي ، بل وأيضا بما عبرت عنه من " حلم القوة " الذي توارثته القوى التاريخية التالية ، خصوصا البحرية منها ، ومع عدم تجاهل أن العصور الوسطى بأكملها - تقريبا - هي عصر القوى البرية (Huntingpm, 1955) .

وإذا كانت " روما " عاصمة الامبراطورية الرومانية الغربية ، قد اجتاحتها هذه القوى البرية المندفعة من سهوب آسيا الوسطى وأسقطتها (٤٧٦ م) ، فقد واجهت " بيزنطة " عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية - بعد أقل من نصف قرن ونصف - قوة برية متنامية أخرى . تلك هي الدول العربية الإسلامية ، التي تبلورت نواتها في شبه الجزيرة العربية ، وتسيبت العصور الوسطى بأكملها . وهي ليست من نوعية القوى البرية المبكرة في أحواض الأنهار الفلينية ، باعتبارها لم تستند - في البداية - إلى منطقتها الانتاجية الذاتية ، وإن أضافت إليها بعد ذلك عددا منها (العراق ، الشام ، مصر ، شمالي إفريقيا ، وغيرها) كما أنها ليست من نوعية " الامبراطورية الرومانية "

باعتبار أن توجهها كان يربطها بصفة أساسية ، كما أنها تختلف عن القوى البرية الآسيوية الأخرى ، بما انطوت عليه من طاقة دينية وثقافية تشربتها (الدين ، اللغة) المناطق المفتوحة وانتمت بها إليها ، فبر أن امتدادها المساحي الواسع كان فوق طاقة حكومتها المركزية ، فتنبهت حركات الانفصال المستندة أيضا إلى النزعات الشعبية ، كما ألهمها الصراع مع القوى البرية الآسيوية (المفلول) من ناحية ، ومع القوى البحرية الأوروبية المتنامية بعد الكشف الجغرافية من ناحية أخرى ، ودخلت آخر الأمر في إطار قوة برية أخرى هي الدولة العثمانية (محمود ، ١٩٦٨ : ٦٣) .

د - نموذج الدولة القومية

كما سبقت الإشارة ، فإن القوى البحرية قد بلغت ذروتها في العصور القديمة داخل الكيان الروماني الإمبراطوري ، دخلت بعدها مرحلة ركود طويلة بعد سقوط " روما " (٧٦ م) ، استمرت قرابة عشرة قرون ، تسيدتها تقريبا القوى البرية (الدولة العربية الإسلامية) ، وإذا كانت القبائل الرومية الآسيوية التي أسقطت " روما " - قد استقرت آخر الأمر ، ودخلت في مرحلة طويلة من التطور البطيء داخل الإقطاعية ، استمرت طوال العصور الوسطى ، إلا أنها لم تفضح عن نتائجها إلا بعد أن هدأت الأحوال ، وترسخت ثقافتها في إطاراتها القومية ، والتي مهدت لظهور " الدولة القومية " في أوروبا مع بداية عصر النهضة . ويقدّر ما انكمشت " القوى البحرية " طوال العصور الوسطى ، بقدر ما عاودت اندفاعها بعدها ، محاولة استعادة ما فقدت من أسباب قوتها (طرق التجارة + مناطق الإنتاج) . واستثمرت معطيات الكشف الجغرافية منذ منتصف القرن ١٥ م إلى الحد الذي فرضت به هيمنتها على العالمين القديم والجديد معا ، وتصدرت " بريطانيا " هذه القوى ليس فقط بحكم سبقها إلى تكوين دولتها القومية (مع نهاية القرن الثاني عشر) ، بل - وأيضا - بحكم ما استوعبته من أهداف الكشف الجغرافية ، وما طورته من غاياتها وما وظفته من نتائجها لحسابها ومصالحها (Hart-well, 1953:9) . بل وقدمت من خلال " الشركة + البنك " معادلة جيدة للقوة

تستند إلى " الصناعة " بصفة أساسية ، وكما أدى " الفائض الإنتاجي " -
في مناطق - إلى تهور نماذج القوة المبكرة في أحوال الأنهار الزراعية ، ثم
أفضت " حركة الفائض " على طول خطوط التبادل إلى ظهور نموذج " المدينة
النوالة " فإن ما أسفرت عنه الكثوف الجغرافية من اتساع الأبعاد البرية
والبحرية للعالم قد أدى إلى ما أصبح يعرف في التاريخ بالثورة التجارية
الثانية ، والتي مكنت تراكمات أرباحها وفوائده استثماراتها من اجتياز عقبات
ما أصبح يعرف أخصا بالثورة الصناعية ، بكل ما يقترن بذلك من مشكلات
ومن تكلفة باهظة .

وإذا كانت " بريطانيا " قد ورثت عن " المدن الفينيقية " أهمية حماية الطرق
وتأسيس المستعمرات ، ورثت عن " أثينا " الديمقراطية ، واستوعبت الخبرة
الرومانية المتصلة بسياسة التوسع في مناطق الإنتاج والفائض ، فإنها قد
أضافت إلى ميراثها ما ابتكرته لنفسها من أساليب تشكيل الخامات ، ومن
لوحية الصناعة التحويلية . وتكاملت في نمونها مقومات القوة الجديدة
المستندة إلى (الدولة القومية + المدن الصناعية + الاستعمار + الجيش
والأسطول + التنظيم والإدارة + عناصر تفصيلية أخرى) ، هذا عدا ما
استثمرته من مزاياها المكانية (الموقع الجغرافي + الطبيعة الجزرية +
الجبهات البحرية) ، والتي تضاعفت قيمتها بعد الكشف الجغرافية بالقياس
لما قبلها (Hartwell, 1963, 82) مما أدى إلى بروزها عالميا في كيان
إمبراطوري غير مسبوق .

هـ - نموذج الكيان الكبير

بقيت " بريطانيا " على صدارتها العالمية ، مستندة إلى مقوماتها
الإمبراطورية هذه قرنين ، حتى أفضت متغيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى
من معادلة جديدة للقوة ، لم تكن معطياتها في صالح " بريطانيا " ، فتراجعت
من مرتبتها لحساب ما أصبح يعرف - من وجهة النظر الجيوستراتيجية -
بالكيان الكبير " ، وذلك مع تهيؤ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في

السياسة العالمية - وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية - ، يشهد من عناصر
 القوة مدمجة في كيان متصل ومتكامل معا ، ولا يعنى ذلك أن العالم لم يعرف
 قبلهما كيانا كهذا ، فقد وجدت الصين منذ الألف الرابعة قبل الميلاد ، كما
 شكلت الامبراطوريات المختلفة معها وبعدها على مر التاريخ (خاصة
 الامبراطورية الرومانية) . وقد مدت " الدولة العربية الإسلامية " كيانا كبيرا
 متميزا معظم المصور الوسطى ، وسعت " بريطانيا " إلى تكرار الكيان
 الرومانى الكبير ، وحقت ذلك بقدر ما أضافت إليه ، إلا أن النموذج المعاصر
 للكيان الكبير وإن اتفق مع " النموذج الصينى " من حيث وحدة قامته
 الأرضية ، وتداخل مساحته الكبيرة ، إلا أنه يتميز عنه بتنوع دعاماته
 الاقتصادية المستندة إلى أعلى مستويات التكنولوجيا المعاصرة ، وأيضا
 بأهدافه وسياسته التى تتجاوز حدوده لتشمل العالم بأكمله (Baron, 1967: 17)
 كما أنه يتميز عن بقية ما تشكل فى العالم من امبراطوريات سابقة (خاصة
 الرومانية والبريطانية) بقدر من الكفاية الذاتية لم يتوفر لأى منهما ، ليس
 فقط بحكم المساحة الواسعة ، بل وأيضا بتكامل مناطق الانتاجية وتنوعها ،
 وبما تكاثف فوقها من تجمعات سكانية بأحجام كبيرة وفاعلية متميزة ، وثقافة
 متقاربة ، ومهما ترامت نواثر نفوذهما - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى
 ، فى أنحاء العالم ، إلا أنهما قد تخلصا من عبء النموذج " الامبراطورى "
 الموزع الأوصال فى قارات العالم فى صورته الاستعمارية المباشرة (خاصة
 النموذج البريطانى) بكل ما يقتضيه ذلك من تكلفة دفاع باهظة عن المناطق
 البعيدة ، والطرق المادية إليها معا ، وقدا نموذج الكيان الكبير المعتمد على
 قوته الذاتية أولا ، ثم على ما يمكن أن تشقه هذه القوة لنفسها من قنوات
 النفوذ الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بل والايديولوجية فى خريطة العالم
 المعاصرة ، وتعلقت معادلة القوة الجديدة - مع اختلاف التفاصيل بين قطبيها
 - فى (القاعدة البرية الواسعة + تنوع المناطق وتكاملها + الكفاية الذاتية
 المقترنة بالتبادلات الواسعة + التكنولوجيا فى أعلى مستوياتها + الإيديولوجية
 الواضحة + السياسة العالمية متعددة المستويات + عناصر أخرى) ، بالإضافة

إلى ميراث القوة التاريخي ، كما ورثته واستوعبته كل منهما ، فهما لطاقتها
وأسلوبها (Seabury, 1956) .

على أنه تجدر الإشارة إلى أن ما سبق تحديده من نماذج القوة ، ليست
بحال كل ما ألفه التاريخ منها ، وما يزال ، فهناك غيرها مما تخطى عليه
صفحاته ونصيحته ، مما قد يدرج تحت مذكرتها كليا أو جزئيا ، وما
أيضا قد يختلف عنه . كما أن ما حاولت المعادلات الوصفية الإحاطة به من
مناصر القوة ، ليست بحال جامعة مألوفة (كما سيأتى) ، فعا ورد منها ليس
سوى أهمها من وجهة نظر معينة ، بل إن بعضها قد خلا من عناصر لازمة لها
جميعا ، من قبيل (مرونة الثقافة وطاقتها الانتشارية ، قدرة الحشد والاندفاع
، التطور والجمود ، مستوى الطموح القومي) ، وغير ذلك من المقومات التي
تفاوت تأثيرها من نموذج لآخر ، فادرجت جميعها تحت " عناصر أخرى " .
عند نهاية كل معادلة وصفية منها ، ويتبقى أن ما وردت عليه النماذج من تتابع
زمني تاريخي لايعنى نهاية أيها أو تلاتشى مقومات قوتها في جوهرها ، فنهاية
النموذج لايعنى ذلك بالنسبة لمقوماته ، حيث يخطوي ميراث القوة الراهن
عليها جميعها ، وإذا كان لكل مرحلة تاريخية نمونها الأكثر بروزا ، فقد
كانت كل مرحلة تخلف للمرحلة التالية تراثها وخبراتها ، التي كونت في
مجموعها " ميراث القوة الحضارية " أما نهاية النموذج ذاته فلا تعنى أكثر من
أنه لاوجود للقوة المطلقة المستمرة في الزمان والمكان ، فاحتتمالات بزوغ قوى
جديدة قائمة باستمرار ، وأن الوضع الراهن لتوزيع القوة في الساحة العالمية
ليس أبديا ، ويمكن لهذه الكثرة من الدول الضعيفة أن تلمس لنفسها سبيلا
من سبل القوة . وهذا هو بالضبط هو ما هدفت إلى تحديده هذه المتابعة لجنود
القوة ومقوماتها الجيوستراتيجية عبر التاريخ ، وهو أيضا من ضمن أهداف
المتابعة التالية لحركة القوة زمنيا على منحنيات نماذجها صعودا وهبوطا من
مرحلة تاريخية لأخرى ، ولحركة القوة مكانيا من منطقة جغرافية لأخرى
أيضا .

تتحرك القوة - كما تجلت في نماذجها وعبر التاريخ - حركة ذاتية على منحنى نموها الخاص من بدايته إلى نهايته (الحركة التاريخية) ، وحركة أخرى مكانية من موقع لأخر ، حسب توافر مقوماتها (الحركة الجغرافية) .
ونعكس الثانية اختلاف التوزيع الجغرافي لمقومات القوة من ناحية ، وتأثير التفاعلات الحضارية بين المجتمعات البشرية في تعدد وتتابع مراكزها من ناحية أخرى . ورغم ما أدت إليه الظروف الجغرافية من اختلاف العناصر الأولية للقوة من منطقة لأخرى ، فإن التفاعل بينها وانتشار منجزاتها Cultural Diffusion عرضيا بين نماذج القوة المتزاملة ، وطوليا بين نماذجها المتتالية ، قد جعل منها ميراثا حضاريا عاما لجميع الدول والمجتمعات ، لا يدعيها أيها لنفسه ، ولا ينكر أهمية حلقة منها منكر (Holmyard , 1954) وهكذا ، فإن ما وزعته الجغرافية قد جمعه التاريخ . وإذا كان من حق النولة أن تستثمر نصيبها من المكان وحده إلى مداه ، فإن التاريخ الإنساني لها كله ، خاصة ما يتصل منه بدعم حركتها نحو التفوق ، كما تقدمها لها إنجازاته التكنولوجية وإلى آخر صورة معاصرة منها . ومن هنا أهمية دراسة حركة القوة من وجهيها التاريخي والجغرافي معا ، للتعرف على منحنائها التاريخي ، ولتحديد مقوماتها المكانية . ويمكن تحقيق ذلك في النقاط (أو الحركات) العشر التالية :

(١) لقد سبقت الإشارة إلى البدايات المبكرة لتبلور القوة الحضارية في أحواض الأنهار الزراعية ، وإلى مقوماتها أيضا فيما يشبه المعادلة ، ويبقى السؤال قائما عن أسباب تراجع هذا النموذج الأول للقوة ، وذلك بعد بروزه المشهود منذ الألف الخامسة قبل الميلاد ، واستمراره في بعض أنحاء العالم القديم قرونا متطاولة ، ورغم صعوبة الإجابة عن هذا السؤال ، لأسباب تعود إلى تعدد مراكز القوة في هذا النموذج المبكر (الصين ، مصر ، وغيرهما) وتناثر المسافات بينها ، وإلى خصوصيتها الجغرافية والحضارية والثقافية ، وإلى اختلاف ما تعرضت له كل منها من ضغوط ومؤثرات خارجية ، إلا أن هناك ثمة مجموعة من نقاط الضغط المشتركة بينها . كمنبت في بنياتها ، وأدت مع

غيرها - إلى تراجعها أو إلى انهيارها ، يمكن تحديد أهمها فيما يلي :

* إذا كانت هذه القوى قد استندت إلى قاعدة برية مناسبة ، فإنها قد بقيت حبيسة أمامها ولخطوط انقطاعها الطبيعية من السواحل والجبال والصحراوات ، ونادراً ما تجاوزتها إلى ما وراءها .

وبقدر ما كان الانتشار الصيني - مثلاً أولاً - واسعاً بأي مقياس ، بحيث شملت امبراطوريتها جملة أحواضها النهرية الرئيسية (هوانج هو ، يانج تسي كيانج ، سي كيانج) ، بقدر ما كان توجهها البحرى محدوداً ، وارتبطت تبادلاتها بالأجزاء الصالحة للملاحة من أنهارها ، وهكذا قيدتها قاعدتها البرية وأحكمت الأنهار وثاقها ، وفقدت بذلك - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - ميزات جبهاتها البحرية ، التي خلت تقريباً من وجودها ، فشتغلها غير الصينيين من الملاويين وغيرهم (سطيحة ، ١٩٦٩ : ١٩) ورغم المحاولات المصرية المبكرة - مثلاً ثانياً - للخروج من شرققتها البرية المنحصرة في وادي النيل وبلغتاه إلى البحرين المتوسط والأحمر ، إلا أنها بقيت مشغولة إلى وادي النهر وبلغتاه ، تتوسع برية في كل اتجاه ، نحو الشام شرقاً وبقرة غرباً والثوبة وما وراءها جنوباً ، نون أن تجاوز حدودها البحرية شمالاً إلا في إطار تبادلي ضيق ، أمسكت بزمامه المدن الليثقية وجزيرة كريت وغيرها من القوى البحرية التي ظهرت بعدها ، فوجدت الفرصة أمامها لأن تملأ هذا الفراغ البحرى بنشاطها ، وأن تستثمر معطياتها التبادلية لحسابها ، ولأن تتلمس السبيل للهيمنة على مناطق الانتاج البرية ذاتها .

* وإذا كانت " الزراعة " قد هيأت لهذا النموذج المبكر القاعدة الاقتصادية اللازمة لتحقيق الكفاية المعيشية ، ثم الانتقال مع فائضها إلى مرحلة التبادل المطلق فالإقليمى ، فإنها لم تتحرك بعدها إلى مرحلة التجارة الواسعة ، ولم تحول تراكم فوائضها إلى حركة متواصلة عبر البحار إلى المناطق البعيدة فالأبعد ، واجتذبت شبكة أنهارها " الأسواق " إلى داخل قواعدها البرية ذاتها ، وقيدتها مواقعها الداخلية ، إما على طول هذه الأنهار أو في مناطق

إنتاجها ، وهما قد بذلك لخطوط تبادلاتها ، ويقدر ما أدى ذلك إلى ازدهار تجارتها الداخلية ، بقدر ما تقلعت تجارتها الخارجية .

وعند نقاط التقاطع هذه قرب السواحل وعند مصبات الأنهار ظهر الوسطاء . هؤلاء الذين شغلوا منطقة الفراغ التبادلي بين السواحل وما وراءها ، وأمسكوا بخيوط التبادل عند نهاياتها البرية ، وغامروا بعدها إلى أبعد مسافة ممكنة . ومكنتهم الأرباح من تحسين وسائل النقل وتطويرها . ومن تأسيس المحطات والموانئ والأسواق على طولها ، وتدرجياً اجتذبت إليها مزايا الفائض وشدته إلى خارج مناطق الإنتاج ، لتبدأ بذلك دورة نموها . ومع دوران عجلة التبادل لحسابها تضاعفت مرات قوة هذه المدن التجارية القائمة ، ليس فقط على حساب منطقة الإنتاج الأصلية ككل ، وإنما أيضاً على حساب منتهى وأسواقها المحلية كل على حدة (White, 1959, 72) .

وإذا كانت " الأنهار " في هذا النموذج الميكر ... قد دعت إلى تنظيم وحداته في إطار سياسي مركزي ، بلغ غايته في مصر والصين ، مضاعفة من قوته على الحشد والدفاع واستثمار مياه النهر على طولها ، فإن هذه المركزية نفسها قد أضعفت من النمو الذاتي للأسواق والمدن ، عدا العاصمة ، وأدت إلى فقدها روح المنافسة وجسارة المبادرة ، بل وإلى تلاشي شخصياتها ، باعتبارها معنا تتلقى المراسم والأوامر من العاصمة ، لتقوم بتنفيذها ، يسيطر على أجوائها جمود البيروقراطية الحكومية ، بلا ديموقراطية أو ثقافة متميزة . وهكذا تظهر معظم " المدن " في هذا النموذج باهتة الضعيف في هذا الإطار من المركزية الصارمة ، لا تؤدي دورها - كما ينبغي - في قيادة ريفها وفي تطويره ثقافياً وسياسياً واقتصادياً كما يجب .

وأدى الانتشار الواسع للقرى - باعتبارها وحدات الإنتاج الاساسية - إلى حضارة ريفية الطابع . وظهرت " المدن " أقل عدداً من أن تؤثر في هذه الريفية الغالبة ، لا تعرف من الوظائف الحضرية الحقيقية (الصناعة ، التجارة) سوى مستوياتها الدنيا ، متوجهة تماماً لخدمة ريفها وتلبية احتياجاته .

ومستندة إليه تماما اقتصاديا ، وإذا كان " المدن " تظهر استجابة لتجاوز المجتمع مرحلته المعيشية ، لتؤدي وظائفها في استثمار فائضه تجاريا وصناعيا ، فقد بدت هذه المدن أقل كفاية من تحقيق ذلك ، فأفلتت منها خيوط الفائض مع ظهور الجهل التالي من المدن التجارية .

وليس مذكور من نقاط ضعف هذا النموذج المبكر (التوجه البري + انتقال مزايا الفائض إلى خارجه + المركزية المفرطة + المدينة الضعيفة) سوى بعضها ، وهناك بلا شك غيرها ، مما لا يزال في جملته كامنا في معظم النول المعروفة الآن بالنامية . ومنذ فقد هذا النموذج عناصر قوته ، فإنه نارا ما استقردها ، لا يدل على ذلك ترتيبه الراهن في هرم القوى ، بل وأيضا خضوعه شبه الدائم للقوى الخارجية ، منذ نهاية الألف الأولى قبل الميلاد ، فقد وأبت القوى الأخرى منذ ذلك الحين على تزج فوائضه ، وإذا كانت بعض النول النامية قد حشدت طاقتها في اتجاه التحرر من أوضاعها المتردية المزمنة ، فإن نجاحها تحده قدرتها على علاج هذه المجموعة من نقاط الضعف وغيرها (مجلى ، ١٩٧٧ : ٨٧) .

(٢) تبدت ظواهر حوكة مراكز القوة إلى خارج مناطق الإنتاج الزراعية منذ الألف الثالثة قبل الميلاد ، وتجلت مع " الظهور الفينيقي " على خطوط التجارة التي كانت أن تصبح عالمية بمقياسها ، وجسدت " المدينة الفينيقية " نموذج القوة البحرية الصاعد على منحنى قوته ، وذلك مع استثمارها الفعال لمعطيات موقعها عند نهايات خطوط التجارة الشرقية البرية . ربما وسعته ، من أفاقها بتأسيس متعمراتها التي رصعت الساحل الشمالي لأفريقية ، وإذا كانت المدينة الفينيقية قد قدمت - في ازدهارها - وجه القوة البحرية ومقوماتها (الفائض + التبادل + الطريق) ، فإنها قد عكست بإنهيارها وجوه ضعفها ، هذه التي نمقت بالنسبة لها في : (Carter , 1972 : 62) .

* انقطاع الطرق بسبب الحروب المحلية والمناقصات الضارية .

* تنلى حجم الفائض في مناطق الإنتاج بسبب الاضطرابات الداخلية .

* ظهور قوى بحرية أخرى منافسة (كريت ، المدن الإفريقية) .

* احتدام المنافسة بين المدن الفينيقية ذاتها (صور وصيدا وجبيل وبيروت) .

* ضعف التوجه الفينيقي نحو تجارة المعادن والأسلحة ، فاستأثرت بها كريت ، ووجهت كلتها بها ، مع اعتماد الطلب عليها من القوى البازغة .

* تعرض المدن الفينيقية لضغط القوى البرية (مصر ، بابل ، آشور) المجاورة وتحولها إلى ساحة لارتطامها .

(٣) وقيل أن تسقط المدن الفينيقية على الساحل الشامسي ، كانت " كريت " قد برزت كقوة بحرية منافسة ، تستند إلى تجارة المعادن والسلاح ، غير أنها لم تستمر طويلا بسبب تعرضها للتدمير من قبل جماعات بحرية ، قامت بغزوها . مصفلة فترة استعرت فيها حروبها الداخلية ، وأسفر ذلك عن معانياته لصالح " المدن الإفريقية " التي ورثت تجارة البحر المتوسط ، كما قامت بعد خطوطها إلى الظهير الأوربي المترامي وداما ، واستحدثت مواقع الطلب بن أوروبا والشرق ، ودعت خطوط الحركة بتأسيس المستعمرات على النظام الفينيقي ، وسيطرت على جزر البحر المتوسط ، وطورت من صناعة السفن ، وعلمها وضعت القوى النهرية سياستها على أساس حيازتها للنهر من منبعه إلى مصبه .. فقد طمحت " عقنونيا " إلى السيطرة على خط التبادل بأكمله بين الهند وأوروبا ، غير أنها قد تصابمت مع قوة برية واضحة (فارس) ، وأدى ذلك إلى تضعفهما معا ، وإذا كانت " فارس " قد استمرت بعد ذلك طويلا ، فقد هيبت المدن الإفريقية على الجانب الآخر من المنحنى وذلك لأسباب عديدة من بينها (Carter, 1972: 81) :

* ضعف القاعدة البرية الذاتية (الموارد) للمدن الإفريقية .

* اتساع أهدافها ما لا يتناسب مع طاقتها السكانية .

* ارتفاع نسبة العبيد بين سكان مدنها ، والتعيين بينهم وبين الأغريق الخلق (الأحرار) .

* اقتصاد المنافسة بين المدن الاغريقية ، والتهدد قواها في الحروب فيما بينها .

* بزوغ عدد من القوى المتنافسة في البحر المتوسط ، وفي الظهير الاوراسي ، خاصة على طول نهر الراين وساحل البحر البلطي ، غير أن " روما " كانت أهمها ، كما أثبتت ذلك التطورات اللاحقة .

(٤) وحدث " روما " عناصر " القوة البحرية " و " المدينة النواة " والكيان الامبراطوري الكبير معا ، وخاضت معركة السيادة مع " قرطاجنة " (تونس) ذات الاصل الفينيقي ، فيما عرفت بالحروب البونية طوال القرن الثاني ق . م ، وتجاوزت جبال الألب حتى بريطانيا ، واستقرت حدودها الشرقية على طول الراين والدانوب ، وكونت على نحو غير مسبوق - امبراطورية برية بحرية معا ، وبالمطريق المعبد (roman Road) والسفينة المتطورة فرضت سيطرتها على أجزائها المتنامية ، دون أن ترتطم - بعد قرطاجنة - بقوة ما حقيقية ، حتى واجهت " فارس " بقوتها البرية الراسخة ، هذه التي وإن اختزنتها " مقدونيا " - من قبل - في ثورة من ثورات ضعفها ، فإنها كانت في عصر " روما " تمر بواحدة من ثورات قوتها ، فعمدت " روما " إلى الالتفاف حولها دون اختراقها ، وهيمنت على البحر الأحمر ومايمر فيه أو بموازاته من طرق التجارة البحرية والبرية ، ومعها انتعشت جملة مدن التجارة الشامية والمصرية والحجازية واليمينية ، ومنها توالى خطوط التجارة إلى منابعها الشرقية الآسيوية . وقد واجهت " فارس " هذه العملية أكثر من مرة ، سواء بتأليب القوى المحلية ، أو محاولة السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، أو بالإطلال على البحر المتوسط بغزو مصر ، غير أنها قد أعوزتها دائما دعائم القوة البحرية ، التي بقيت من مقومات الهيمنة الرومانية طوال عصرها ، وقد حولت البحر المتوسط إلى بحيرة رومانية أسمته بحرا Mare Nostrum ، مستندة أيضا إلى قدرة متميزة على الحشد والتنظيم والإدارة ، وإلى بنية حضارية تنسجم بالواقعية والتفطرة العملية ، وإلى نصوص قانونية أرسيت بها أوضاع ما عرف بالسلام الروماني Pax Romana في ولاياتها ، وانطوت

تفاوتها على أنماط من النظم السياسية . . صارت مصدراً ورسيداً للحداد
القائية ، ومرجعاً لمعظم النظريات الجيوسياسية المعاصرة (Holland ،
1968: 18) . ليس فقط بما يمسده نموذجها من عناصر القوة وأسبابها ، بل
وأيضاً فهما أضحى منه انهيارها من عوامل التحلل والضعف الكامنة
والظاهرة .

لقد هبطت " روما " على الجانب الآخر من منحى قوتها على مراحل
متتالية ، تعرضت خلالها لتمزقات داخلية عنيفة ، مثلما واجهت من خارجها
ضغوطاً مدمرة ، يمكن تحديد أهمها فيما يلي (حمدان ١٩٦٨) :

* تمزقها الحاد في القرن الرابع الميلادي (٣٢٠ م) إلى تولتين متصارعتين
هما الدولة الرومانية الغربية (روما) والدولة الرومانية الشرقية (بيزنطة) ،
وفك بعد فترة من الاضطرابات الداخلية العنيفة .

* قسر للدولة الرومانية الغربية أن تواجه وحدها قوة البر الاصبوية
العاصفة ، التي نالت هجمات قبائلها الرعوية ، مجتاحة قلاع وحصون Limes
الراين والدانوب ، حتى أسقطت " روما " (٤٧٦ م) ذاتها ، كما قدر للدولة
الرومانية الشرقية أن تواجه قوة برية أخرى تبلورت في شبه الجزيرة العربية
واضطرتها للتراجع أمامها ، مخلفة لها الشام ومصر وشمال أفريقيا . واستمر
الصراع بينهما سجلاً طوال القرنين الوسطى يكملها .

* انحطرت البنية الداخلية للإمبراطورية - منذ البداية - على عدد من نقاط
الضعف بددت قوتها ، يمكن تلخيصها في اعتماد نواتها - روما - شبه المطلق
على غيرها ، سواء فيما يتصل بتموينها وغذائها ، أو بالعاملين فيها من
العبيد بأعداد تفوق أحرارها ، أو بتشكيل جيوشها من جنسيات شتى
تضمها إمبراطوريتها ، ترتب عليها حالة من الترف نخرت عظامها ، وتغير في
نظم الحكم أحاق استقرارها بحيث يمكن القول بأنها قد جربتتها جميعاً من
الخصاها الديمقراطية إلى أنشائها الديكتاتورية ، واقترون ذلك بسببها من
المؤامرات والمنافسات والصراعات الدموية يكاد لا ينتهي (حمدان ، ١٩٦٨) :

(٥) لقد سبقت الإشارة الى " قوة البر " التي تبلورت في شبه الجزيرة العربية ، والتي دفعت بالدولة الرومانية الشرقية إلى ما وراء جبال طوروس ، تلك هي " الدولة العربية الإسلامية " التي صنعت منحني قوتها - مستندة إلى عقيدتها - منذ منتصف القرن السابع الميلادي ، وقبل أن ينتهي هذا القرن ، كانت قد أصبحت قوة البر الرئيسية في العالم القديم ، بما ورثته من مناطق تراجعت عنها الدولة الرومانية ، فضلا عن الامبراطورية الفارسية بأكملها حتى هرامش الصين ، ولم يكن الدرس الفارسي غائبا عن رؤيتها ، فسعت منذ وقت مبكر - قبل أقل من ربع قرن من قيامها - إلى بناء أسطولها ، ومشاركة الأسطول البيزنطي هيمنته على البحر المتوسط ، كما أدركت مفاتيح القوة الرومانية في إبانها ، فوضعت سياستها للاحاطة بالبحر المتوسط من جميع جوانبه ، ولم يكن خارجا عنها سيوى جانبه الاوروبي ، فضغطت بكل قوة هامشه الشرقي (القسطنطينية) ، واختارت هامشه الغربي حتى سلسلة البرانس بين اسبانيا وفرنسا ، وعقد هذين الهامشين دارت ونحو الصراع بينها وبين أوروبا طوال سبعة قرون ، وتتابع دورات المد والانتحسار بينهما فوق البحر المتوسط وجزره ، ولم تكن نتيجة الصراع - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - في صالح أيهما ، حيث أن قوة البر العربية الآسيوية - والتي سبق وأسقطت روما - قد حصدت نتائج الصراع لحسابها ، هذه القوة الكامنة في مثلث السهوب الوسطى الآسيوية العربية ، والتي كانت تمر بدورات ومتعاقبة من النمو والانكماش ، تعدلت تفسيراتها (محمود ، ١٩٦٨ : ٨٧) ، فقد اندفعت بجحافلها تجاه الدولة العربية الإسلامية التي أنهكتها الصراع الخارجي والتمزق الداخلي ، وضغطت عليها حتى دخلت بغداد (٦٥٦ هـ) عاصمتها ، ومن نفس المنبع الآسيوي تبلورت هذه القوة في دولة قوة - تحت قيادة الاسرة العثمانية المسلمة - استمرت طويلا بالقياس لما سبقها ، وضغطت على القسطنطينية حتى أسقطتها (١٤٥٣ م) ، محققة لحسابها - حلما قديما للدولة العربية الإسلامية ، وعندما دخلت أيضا - القاهرة - (١٥١٧ م) أصبحت معظم أراضي هذه الدولة في إطارها ، وبرزت بذلك كأكبر قوة برية في عصرها ، ووصلت إلى أعلى نقطة على منحني نموها

عندما ضمت إليها " البلقان " ووصلت إلى أبواب " فيينا " مفتاح أوروبا الثاني بعد القسطنطينية ، مهددة السهل الأوربي الأعظم وراها بأكمله . واحتشد لها أوروبا جميعا لصدها . وعندما تراجعت (١٥٢٢ م) ، تكررت نتائج تراجع القوة العربية الإسلامية - قبلها - من استكمال التفافها حول حوض البحر المتوسط ، فيما يعرف في التاريخ الإسلامي بمعركة بلاط الشهداء (٧٣٢ م) ، وفي التاريخ المسيحي بموقعة ترر أو بواتييه ، ذلك التراجع الذي استقر في جزره ، لصالح المد الأوربي المحتشد لصعد العرب المسلمين في الحقبة الأولى ، والأثراك المسلمين في الثانية ، وذلك مع عدم تجاهل المقصيرات التاريخية والمضارية المفترقة بهذا التراجع في المرتين (محمود ١٩٦٨) ، لقد انطوى تراجع القوة العربية الإسلامية على أسبابه الدفينة ونتائجه الواسعة هذه التي يمكن تحديد أهمها فيما يلي :-

* بقدر ما قدمت القاعدة البرية الواسعة للدول العربية الإسلامية من أسباب القوة ، بقدر ما اقتضى النطاق عنها أعباء الباهظة ، ورغم انهيار شعوبها في بوتقة العقيدة الواحدة ، فقد بقيت نتومات اللغة واختلاف الألسنة وتراث الشعوبية والتفتت المذاهب ، تمزق من الداخل بنياتها ، بل وأسفرت القبلية عن نعراتها حتى في الأندلس ، وتعمقت شروخ المنافسة على السلطة حتى بين الأسرة الواحدة ، وانعكست آثارها في محاولات الانفصال المتتالية هذه التي بدأت من هوامش القاعدة البرية في الأندلس وبلاد ما وراء النهر حتى أصابت قلب الدولة ذاتها .

* بقدر ما توافر للمدينة التجارية العربية الإسلامية من موارد وأرباح متراكمة ، بحكم سيطرتها شبه المطلقة على معظم طرق التجارة في العصر الوسطى ، فإنها لم تتطور بها ومعها لتدعيم اقتصاديتها الذاتية بالقدر المنشود ، واستغرقتها أرباح التبادل وخسائر العبور ، ولم تتوجه بها نحو حشدتها في مؤسسات أو شركات ، لفيقت فردية مجزأة في صورتها الكثر والركالة ، وتبدلت نسبة هامة من هذه الأرباح في استثمارات الترف (الفلوات والمعارات) ، ورغم ما تضمه هذه المدن من ورش الحرفيين وتجمعاتهم ، ورغم الروح العلمية بل والتجريبية التي شاعت بين علمائها وفي مدارسها الفكرية ، وبخاصة في مجال الرياضيات والكيمياء والفيزياء ، وغيرها ، إلا

ان ذلك كله لم يفتح لماره المرجوة في اتجاه التحول الصناعي ، وترسيخ هذه الوظيفة المنتجة في بنية هذه المدن ، هذا التحول الذي لم يتأخر كثيرا في المدن النجارية الأوروبية عندما اتاحت لها هذه الامكانيات ، بل إنها قد حققت وثبتها في هذه الناحية ، بفضل معطيات العلم الطبيعي العربي السابقة عليها ، فاستندت إليها وطورتها واندفعت معها إلى افاقها الحديثة (فهمي ، ١٩٧٣ : ٩٦) .

• بقدر ما تراجعت وسقطت قوى العالم القديم (بيزنطة وفارس) أمام موجة المد العربية الإسلامية في إبانها ، بقدر ما عاوت مناوشتها واختراقها بعد ذلك ، سواء من ناحية قوى البر الآسيوية المتريصة في سهولها الوسطى ، أو من ناحية قوى البحر البيزنطية الأوروبية ، وأنهكت الدولة العربية الإسلامية بين شقلى الرخى ، وخاصة بعد سقوط بغداد في منتصف القرن السابع الهجرى (٦٥٦ هـ) تحت سفاك خيل القطار ، ومع موجات البحر الأوروبية المعروفة بالحروب الصليبية ، بهدف استرداد ما كان لها من مناطق (الشام ، مصر شمالى افريقية) ، ومن طرق التجارة البرية والبحرية التى تمر بها جميعا ، وإذا كانت هذه الحروب قد أخفقت في تحقيق أهدافها ، إلا أنها قد وجهت القوى الأوروبية البحرية الغازية إلى البحث عن طرق تجارية بديلة ، وأسفرت عن حركة الكشوف الجغرافية بتحولاتها الجذرية ، هذه التى هيّطت معها النول العربية الإسلامية على الجانب الآخر من منحنى قوتها .

(٦) لقد ورثت الدولة العثمانية - من الزاوية الجيوستراتيجية - مقومات قوة البر العربية الإسلامية ، ومعها ما تبقى من مقومات القوة البيزنطية ، وإذا كانت قد بقيت بعد تراجعها عن فيينا - قورينا - كقوة برية رئيسية لها وزنها إلى أنها كانت في مجموعها قرون الهبوط على الجانب الآخر من المنحنى ، وذلك أنها رغم سعيها لإثبات وجودها البحرى في حوض البحر المتوسط وجزره (قبرص رودس ، كريت ، مالطة وغيرها) ، فإن توجيهها الأساسى قد بلى برها في معظمها ، وبرزت في التاريخ بمدفعيتها وليس بأسطولها ، واتبعت في إدارتها لولاياتها المترامية - في آسيا وافريقيا وأوروبا - سياسة عقيمة ، وسعت من شروخها ولم تدمجها في كيائها ، وتبددت قوتها في إخماد ثوراتها ، ورغم فورات الإصلاح التى كانت أحيانا تنقلبها ، فإنها لم تترك متغيرات

الثورة في عصرها ، وذلك حينما لم تشارك في سباق الكشوف الجغرافية التي اندلعت القوى البحرية الأوروبية (البرتغال ، اسبانيا ، هولندا ، بريطانيا ، فرنسا وغيرها) إلى مضامره ، مستثمرة معطياتها (الثورة التجارية) ومستمرة مع تداعياتها (الثورة الصناعية) طوال الفترة بين القرنين ١٦ - ١٩ م ، وذلك أفلقت خيوط الثورة (التجارة + الصناعة) تماما مسر بين أصابعها ، وبقيت هيث هي - الدولة العثمانية - بمثابة قوة برية منكولة (Hartwell, 1963: 14) .

(٧) لقد بدأت " الكشوف الجغرافية " أساسا بهدف إسقاط الدولة العربية الإسلامية ، واسترداد ما فقدته الدولة البيزنطية لحسابها من مناطق وطرق . وكان هدف الوصول إلى منابع التجارة الشرقية محركها ، أما الكشوف ذاتها ، (العالم الجديد) فكانت بمحض الصدفة ، واتفقت خطط " البرتغال " و " اسبانيا " على تجنب أراضي الدولة العربية الإسلامية ، وكان البحث عن طرق أخرى تقع خارجها .. أشبه بعملية التفاف حولها ، بعد أن أخفقت الحروب الصليبية في اختراقها من قلبها الشامي أو المصري ، ولم يكن الهدف من ذلك التخفيف من أعباء ضرائب المرور وحسب ، بل وأيضا توجيه ضربة شديدة للمدن التجارية الإسلامية ، وإنهاء دورها على طريق التجارة بين أوروبا والهند ، إذ إن هذه المدن كانت بمثابة ركائز اقتصاد الوفرة والفائض في هذه الفترة . ومن شأن ذلك (انقطاع ضرائب المرور + ضرب المدن التجارية) أن يقضي إلى ما هدفت الكشوف لتحقيقه .

- واتخذت " البرتغال " سبيلها إلى ذلك بالالتفاف حول الفريقية ، والوصول إلى منابع التجارة الشرقية عن هذا الطريق ، وعمدت " اسبانيا " إلى الأبحار غربا في المحيط سعيا وراء نفس الهدف ، وقد نجحت الدولتان في الاتجاعين ، بل وأسفرت أيضا عن اكتشاف العالم الجديد .

وتهاوت المدن التجارية على الطرق القديمة ، وتوضعت تجارة حوض البحر المتوسط العربية الأوروبية ، التي كانت تلعب فيها المدن الإيطالية (خاصة البندقية وجنوة) دورا رئيسيا ، وانتقلت خطوط التجارة الأساسية من حوض البحر المتوسط إلى المحيط والبحار الشمالية . وصبت معطياتها لحساب مجموعة المدن التي رصعت السواحل الغربية والشمالية لأوروبا . وبخاصة هذه

التي تطل منها على المحيط الأطلسي وبحر الشمال ، ثم بحر بلطيق بدرجة أقل من الأهمية ، وواصلت هذه المدن - في إطار الدولة التي حلت تدريجيا محل الإقطاعية - الظروف إلى ذروته ، مستكملة كشف الطرق باستعمار المناطق ، ومستثمرة قراكم أرياح التجارة في اجتهاد منتهات الثورة الصناعية ، محقة تلك نمونها واسفا من نماذج القوة عبر التاريخ ، تجسدت خصائصه بكل وضوح في " المدينة البريطانية " التي استندت إلى دعائم القوة التجارية (الشركة + البنك) والصناعية (المصنع + الآلة) معا ، وذلك في إطار الدولة الموحدة (المملكة المتحدة) ، التي تحررت من العصور الإقطاعي قبل غيرها ، وحقت الصشد اللازم (الجيش + الاسطول + الاستراتيجية) لتشق طريقها عبر المنافسات الضارية مع غيرها (اسبانيا ثم فرنسا ثم ألمانيا) سابقة لها كنموذج للقوة البحرية الأكثر تكاملا عبر التاريخ منذ أن وضعت المدن الفينيقية بذورها (Hartwell, 1963:37) .

- لقد تجمعت نتائج الكشف الجغرافية وتداعياتها لصالح هذه القوة البحرية تماما ورغم أن معظمها (خاصة هولندا والبرتغال وبريطانيا) لم تكن تستند أصلا إلى قاعدة برية كافية ، فإنها قد انطلقت لتكون لها امبراطورية برية واسعة ، على بعد الاف الأميال من قواعدا الذاتية ، تفصلها عنها البحار والمحيطات ، ولم يكن لها أن تحقق ذلك ولا أن تحمي ، دون أن تصنع لنفسها استراتيجية محكمة ، تجلت عناصرها في :

* استثمار عوامل القوة البحرية ، وتحقيق السيطرة على اليابس من البحر .

* التوسع البري في العالمين القديم والجديد معا .

* السيطرة على الطرق المائية لامبراطورياتها .

* التأمين العسكري للمناطق والطرق معا .

وكما سهلت الإشارة ، فقد قدمت " البرتغال " و " اسبانيا " ومعهما

هولندا " النمادج المبكرة في هذه المرحلة ، وتجلت " البرتغال " بعد رحلة داجاما إلى الهند عن طريق الرأس (١٤٩٨ م) قوة بحرية عظيمة ، تستند إلى أسطولها ، وإلى محطات التموينية ، ومراكزها الدفاعية الموزعة على طول الطريق بين " لشبونة " و " بومباي " ، غير أن عددا من نقاط الضعف بقيت كامنة في بنيتها دون حل ، تمثلت في ضآلة حجمها السكاني ، وصغر قاعدتها الأرضية الذاتية ، وذلك بالقياس إلى اتساع أمدائها في العالمين القديم والجديد معا ، وما يعنيه ذلك من تهافت رصيدها اللازم للمنافسة مع القوى البحرية الأخرى ، فضلا عن تدني طاقتها على حماية الطرق التي طالت ، والمناطق التي اتسعت ، ومع جمودها الداخلي اقتصاديا وسياسيا ، وقلة ارتباطها بأنماط تفكيرها ورموزها الاقتصادية ، فإنها قد عجزت عن استثمار موارد مستعمراتها بكفاية وفعالية ، وتبدت " البرتغال " في ذروة قوتها غير مؤهلة لاستثمار وتطوير ما حققت ، مفتقرة لما يلزم ذلك من مؤسسات وأجهزة وعناصر بشرية (Zagari, 197:6) .

- وقد برزت " اسبانيا " في نفس الفترة تقريبا ، وذلك بعد الخروج العربي الإسلامي من الأندلس (١٤٩٢ م) واتجاه مقاطعاتها نحو الوحدة في دولة واحدة ، مستندة إلى قاعدة أرضية كافية ، وإلى حجم سكاني مناسب ، وفي مضمار بحثها عن طرق تجارية بديلة ، اكتشفت العالم الجديد (١٤٩٢ م) . ورغم تأخر التعرف على حقيقة هذا الكشف ، فضلا عن استثماره ، فإنها قد نافست البرتغال طوال القرن ١٦ م ، وعندما تراجعت الأخيرة بعد أو وصلت ذروة قوتها اثر اتفاقية " تريني سلاس " (١٥٥٣ م) ، والتي اقتسمت بملقضاها العالم الجديد مع اسبانيا ، فقد حلت محلها قوى أخرى (هولندا ، بريطانيا) ، ودخلت في منافسة مستعرة مع اسبانيا ، ولم تكن اسبانيا قوة بحرية بالدرجة الأولى (Harwell, 1963:95) . ورغم ريادتها مجال الكشف الجغرافية فإنها لم تستثمر لثائجها كما ينبغي ، وطالت المسافات بينها وبين مستعمراتها ، دون أن تواجه ذلك بتطوير أسطولها ، أو بتأسيس ما يلزمه من محطات التموين والحماية ، وعجزت أجهزتها عن استثمار ما غرسته من

مواردها ، وبخاصة في مجال الصناعة . بل وتلغزت تيارات الهجرة منها إلى مستعمراتها بالكثافة والنوعية العالية ، ويقدر مانجحت في التوسع البري بقدر ما أخفقت في حماية الطرق إليها . وعندما هزمتها " بريطانيا " في معركة " الإرمادا " البحرية الفاصلة (١٥٨٨ م) تسلطت للغاية كقوة بحرية واستمرت كقوة برية منافسة في القارة الأوروبية ، وأضيف تراجعها البحري لحساب بريطانيا بصفة أساسية .

(٨) ومنذ " الإرمادا " تصورت " بريطانيا " القوى البحرية - إن لم يكن العالمية - قرونا ، ورغم المنافسة " الهولندية " المبكرة ، فإنها كانت أصغر مساحة وأقل سكانا من الاستمرار كقوة تنافسية مناوئة ، وتوصلت للصيغة السياسية المناسبة لها ، وهي أن تكون حليفة " لبريطانيا " وواقعة في منطقة الظل من قوتها ، خاصة وأن " بريطانيا " قد صاغت جيوستراتيكتيتها الأوروبية ، على أساس أن الدفاع عن جزرها إنما يبدأ من الراين (Holland, 1968:65) ، لقد أرست " بريطانيا " دعائم امبراطورية عالمية غير مسبوقة ، اعتمدت فيها تماما على قوتها البحرية ، ووجهت من خلالها التاريخ السياسي للعالم بقدر ما تحكم في اقتصادياته ، بل وصيغت أجزاء واسعة من العالم بصيغتها ، فتوجه نحو نموذجها ، محاولا تكراره على الأقل من الناحية السياسية (الديمقراطية) أو الاقتصادية (الصناعة) ، كما قادت حركة الاستعمار ، التي مازال نتائجها تنهك اقتصاديات ومجتمعات وثقافات العالم النامي ، وعندما بدأ غيرها من القوى يظهر في الساحة تياغا من القرن ١٩ م ، فقد كانت تجريتها بمثابة رصيد لها جميعا ، تلمسته " اليابان " و " روسيا " و " ألمانيا " وغيرها . بل أن الولايات المتحدة - ذاتها - تعد صورة بمقياس أكبر لها ، فما هي العناصر التي استثمرتها " بريطانيا " لتحقيق ذلك ؟

* السيطرة على المواقع الهامة على طول طرق التجارة ، من منابعها (مناطق الإنتاج) إلى مصباتها (الأسواق) فاستولت على مضيق جبل طارق ومالطة وقبرص و عدن وجزر المحيط الهندي وبنغالورة ، ثم أضاعقت إليها مصر

(١٨٨٢) بقناتها . ولم تفرط قط - سلما او حربا - فيما من شأنه أن يقطع هذا الخط عند أى نقطة من نقاطه ، وذلك طول فترة صدارتها منذ الانعقاد (١٥٨٨) وحتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) .

* تطوير صناعة السفن بما يحقق أهداف التجارة والحرب معا ، استجابة لمعطيات الاكتشاف الجغرافية ، وبما يتناسب مع تغير مقياس العالم بمقدار الفارق بين البحر والمحيط ومع اتساع ابعاده المائية بمقدار محيطين (الأطلسي والباسيفيكي) ، والبرية بمقدار ثلاث قارات (الاميريكتين واستراليا) متخذة من بحريتها قوة ودع والدفاع يصعب مواجهتها ، ومرتبطة بقاءها صناعية فعالة ، وبفترة تنظيمية عالية الكفاية ، ومع الاسطول أصبح المصنع والشركة بمثابة وموز التطوق البريطاني .

* توظيف نتائج العلوم النظرية والتطبيقية فى شحن طاقتها الحضارية العامة ، ورفع قدرتها التنافسية فى مجالى التجارة والصناعة ، وبخاصة صناعاتها الثقيلة (Warren, 1975:80) وكان لذلك مردوده المتمثل فى استعمار ريادةها الصناعية والتجارية لعشرات من السنوات ، وفى إحكام قبضتها على الأسواق ، أى أنها لم تتوقف عند حدود إسهاماتها المبكرة فى الاكتشاف الجغرافية ، وريادتها للثورة الصناعية ، وإنما سارت فى المضمار إلى مذهب .

* إحكام السيطرة على المناطق المستكشفة (المستعمرات) ، يشهدا إليها سياسيا وثقافيا واقتصاديا ، وتنظيم التجارة العالمية من تولى حركتها وتنظيمها وتمويلها ، وصياغة قيم الاثنان فى السوق لصالح السلع المصنوعة وعلى حساب المواد الخام ، هذه الصياغة التى ما تزال سارية المفعول حتى الآن (Zagari, 1971:8) وفى إطار هذه العناصر - وغيرها - قدمت " بريطانيا " النموذج الأوضح - عبر التاريخ - لقوة البحر المسيطرة على امبراطورية برية مترامية لعدة قرون . انفصلت فيه عن معظم العناصر الجيوستراتيجية التى لحوزها قوة البحر المستندة إلى تكنولوجيا متفوقة ، إلا أن هذا النموذج لم يضع لحركة القوة فى التاريخ نقطة ختامها ، فقد التابت منحناه - مثل غيره -

المقهورات ، فاتجه مع نهاية الحرب العالمية الأولى للهبوط على الجانب الآخر ،
فلماذا ؟

تتبدى نقطة الضعف الاساسية في النموذج البريطاني - من وجهة النظر
الجيوستراتيجية - فيما الطوت عليه بنيتها من علاقة مختلة بين اليابس (أى
مواردها الذاتية) ، والماء باعتباره طريقها للوصول لموارد غيرها ورغم
احكامها قبضتها على عقد قوتها (المستعمرة + الطريق) فقد انفرط عندما
افضحت العلاقة بين " الجغرافية والقوة " تدريجيا عن قوانينها الخاصة .. التي
يمكن تحديدها في :

- العلاقة بين الجزر البريطانية ومحيط المياه العالمى .

- العلاقة بين " بريطانيا " وامبراطوريتها البرية .

- العلاقة بين استمرار القوة والموارد الذاتية للدولة .

* لقد حققت " بريطانيا " علاقة ايجابية مع المحيط العالمى وضعت خلالها
من قوانين الملاحة ما يناسبها بخاصة فيما يتصل بحرية التجارة فى المياه
الدولية . ولكن السيادة البريطانية لم تكن أبدا مطلقة ، لقد تجلت حقا فى
الأطلسى ، وعلى طول خط التجارة البحرى القديم بين أوروبا وشرقى آسيا ،
ولكن " الباسيفيكي " بخاصة بقى بعيدا عن سيطرتها ، وخلفته فارغا أو شبه
فارغ من أوتاد القوة ، فتدافعت إليه القوى المنافسة ، خاصة المطلة عليه بجهات
واسعة (Prescott, 1975 : 105) وبالأخص هذه التى اندفعت نحو العصر الصناعى
قبل غيرها (الولايات المتحدة ، اليابان) منطلعة لما فى حوزة " بريطانيا " من
مستعمرات ومن طرق أيضا .

* وقد وصلت الامبراطورية البرية البريطانية غايتها مع نهاية القرن ١٩ م
واصبحت تضم " كندا واستراليا والهند ونحو نصف افريقية " وبدأت تواجه
نهايتها مع احترام المنافسة بينها وبين القوى البازغة الأخرى (خاصة
ألمانيا) ، ومع الحركات المضادة لها فى المستعمرات ذاتها ، ولم يعوضها طول

استثمراتها لها من ضعف قاعدتها البرية الذاتية ، بل واضيفت إليها تكلفة الدفاع عنها ، وأعباء المنافسة التي أدت إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وتراجعت "بريطانيا" بعد الأخيرة منهما إلى جزرها ، متخفية عن امبراطوريتها التي كانت الشمس لا تغرب عنها ، مستثمرة ما تبقى لها من أسباب القوة (الصناعة + التكنولوجيا) ، ومفسحة المجال لقوى أخرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي) لتحل مكانها .

والواقع أن هبوط النموذج البريطاني على الجانب الآخر من منحني قوته ، قد أوضح جملة نقاط الضعف الجيوستراتيجية الكامنة في القوى البحرية عامة (المنافسة المدمرة + قصور الطاقة الذاتية + تكلفة السيطرة الباهظة + تناقضها مع قوى التحرر + نقاط أخرى) ، وأنه مهما صغلت فتحة نقطة تتوقف عندها .

(٩) على أنبرز القوى المذكورة (المانيا ، الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي) في الساحة ليس مجرد نتيجة لتناقضات جيوستراتيجية كامنة في بنية القوة البحرية ، بل إن لكل منها مقوماتها التي استثمرتها بأسلوبها ، وصعدت بها منحني نموها أيضا .

- لقد برزت "المانيا" بعد وحدتها (١٨٧٠) .. مقنعة النموذج الجديد للقوى البرية الملامحة ، مستتدة في ذلك إلى قاعدتها البرية ، وسكانها ، وإلى بنية اقتصادية زراعية صناعية متوازنة . بل وإلى نظرية معقدة عن تفوق العنصر والسلالة ، تغلف بها أهدافها المضمرة في تمويض منافاتها منذ الكشف الجغرافية (Watkins, 1964:12) . وجعلت من أفكار (النمو العضوي ، المجال الحيوي ، الثقافة الألمانية ، الدولة الجرمانية العظمى ، وغيرها) قاعدة لسياستها ، وتوجهت - أولا - لإثبات وجودها بين الدول الأوروبية المجاورة (فرنسا ، روسيا ، النمسا) ، ثم تجاوزت هذه الدائرة إلى ما وراءها . ووجدت في رجل أوروبا المريض (الدولة العثمانية) ، بغيتها ، فعمدت إلى وراثة نفوذه فيما تبقى له ، وكشفت أوراقها تماما على مائدة مؤتمر برلين .

(١٨٨٣م) ومطالبت بفصليتها من المستعمرات ، مما تواءم حقا لها . وربما تكون
بلوة الحرب العالمية الأولى قد ألقيت على هذا المؤتمر ، ليس فقط بما أوضح من
تناقضات بين الدول الاستعمارية ، يستحيل التوفيق بينها ، بل وأيضا بما
توجهت إليه - بعده - كل منها من وضع ما يكفل لها تحقيق كل أطماعها ،
وليس بعضها . وإذا كان التحالف الأوربي الأمريكي قد هبط بالقوة الألمانية
إلى نقطة الصفر مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، إلا أن تحجيم هذه القوة قد
افتضى جولة ثانية (١٩٢٩ - ١٩٤٥) ، والتي وإن أسفرت عن تدميرها
وتقسيمها ، إلا أنها ظهرت لها من أوهامها ولمسوحاتها الباطنة ، برزت بعدها
كقوة اقتصادية وحضارية لها وزنها .. قادرة على تحقيق وحدتها .

- وقد دخلت : اليابان " سباق القوة مع بداية القرن ١٩ م ، متلمسة أسبابها
في الإتصال بحضارة الغربية ، وبخاصة في مجال الصناعة والتكنولوجيا ،
ومحاولة تكرار نموذج القوة البريطاني من حيث اعتماده على الأسطول
والمستعمرة ، وحقت في مجال النمو الاقتصادي تقدما مشهودا في إطار
سياستها المعروفة بالوثبات التكنولوجية (مجلى : ١٩٧٧ : ٨٢) ، التي تتابعت
مع نهاية القرن ١٩) ودخلت منجزاتها في تسيج ثقافتها المتميزة في جزرها
الثانية ، وتحالفت مع " ألمانيا " في الحربين العالميتين ، لتحقيق ذات
الأمماف الاستعمارية بغير أنها - أيضا - قد دخلت عن أطماعها في تكوين
امبراطورية بوية اسيوية ، وفي الهمينة على الباسيفيكي . وذلك بعد أن
انسحقت ثريا مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، ونزع السلاح عن جيشها ، غير
أنها قد تجاوزت هزيمتها العسكرية بعدها ، مستندة إلى فعاليتها الاقتصادية ،
وإلى ثقافتها الخاصة ، وتنظيماتها الداخلية ، فضلا عن تقاليدها المتصلة
بتقديس العمل والاسرة ، واشتت بنموذجها على ظهورها الآسيوي من كوريا
إلى سنغافورة فيما يشبه امبراطورية حضارية بون غزو أو قهر أو
سيطرة (Dempster, 1970) .

- أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد اتبعت - بعد استقلالها - سياسة
العزلة ، التي وضعها لها " مورند " (١٨٢٢) ، وعكفت بعدها لنحو قرن كامل

على التوسع لمربا ، حتى أملت على الباسيفيكي بجهة لاتقل أهمية من جبهة
الأطلسية . ومكثها الصناعة الآلية من تنمية مواردها بمعدلات عالية ، كما
عوضتها عن نقص حجمها السكاني في هذه المرحلة . وشدت الخطوط
الحديدية أوصال بنيتها البرية الواسعة ، وتدفقت طاقاتها الاقتصادية على
شبكاتها وأنهارها وبحيراتها ، وخرجت من حربها الأهلية (١٨٦١ -
١٨٦٤) متماسكة في إطارها الفيدرالي . وفوت لها عزلتها تكلفه المراكب
في صراعات العالم القديم .. وهيمنت على أمريكا الوسطى واللاتينية ، التي
أصبحت مع - كندا - بمثابة رهيدتها الجيوسياسية ، وأحاطت
بالباسيفيكي حتى وصلت إلى جزر الفلبين ، وتواصلت - بالهجرة - عضوا
مع أوروبا عبر الأطلسي ، وعندما برزت في الساحة - أثناء الحرب العالمية
الأولى وبعدها - تبنت في نموذج للقوة غير مسبوق ، يجمع داخل بنيته بين
أسباب القوة البرية والبحرية معا ، في كيان واحد متصل مدمج (رجب ،
١٩٨٥ : ١٠٢) .

- وقد صنعت " الروسية " منحى قوتها مع تبلور خصائصها القومية خلال
فترة حكم " بطرس الأكبر " (١٦٨٢ - ١٧٢٥) ، وتوجهها الصناعي والعلمي
نحو الغرب ، وتجلي وزنها - خلال القرن ١٩ - مع توسعها شرقا حتى
الباسيفيكي وجنوبا إلى البحر الأسود ، وغربا حتى بحر بلطيق ونهر البستولا
(البطريق ، ١٩٨٢ : ٢٥٨) ، وخلال ذات القرن (١٩م) الذي أملت فيه
" الولايات المتحدة " على الباسيفيكي والأطلسي معا ، امتدت القيصورية الروسية
فوق سيبيريا وشمول آسيا الوسطى كلها (منبع قوة البر الرعوية خلال العصور
الوسطى وما قبلها) ، وذلك مع فارق أساسي بين القوتين ، إذ بينما ورثت
الولايات المتحدة خصائص حضارة قرب أوروبا الصناعية ، فقد بقيت
الروسيا " مقيدة إلى حضارتها الزراعية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وإذا
كان التكوين السياسي الفيدرالي قد دفع بالولايات المتحدة نحو الازدهار في
أطرها اللامركزية ، فإن المركزية القيصورية في " موسكو " لم تحقق ذات
النجاح في إدارة قاعدتها البرية الواسعة . وإذا كانت الولايات المتحدة

تعرضت لأزمة طاحنة خلال حربها الأهلية خرجت بعدها متماسكة ، فقد طالت الاضطرابات الداخلية في روسيا ، وتواصلت ديمماتها طوال النصف الثاني من القرن ١٩ ، حتى انتهت بسقوط القيصرية وقيام الاتحاد السوفيتي على أنقاضها .

وقد سقطت القيصرية الروسية قبل نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٧) ، واتجه الاتحاد السوفيتي بعدها - ضمن إطار صارم من خطط التنمية - نحو اتفاق العصر الحديث ، وتمثل الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٢٩ فترة بنائه لقواعده الاقتصادية ، تبنت فيما أسسه من صناعات هيكلية ، وخاصة في مجال الصناعات الأساسية الثقيلة ، وفيما مده من الشبكات الحديدية والطرق البرية ، وما شيده من سدود مخزانات ، أنعشت طاقاته الإقليمية ، بالإضافة إلى تكثيف استثماره لموارده الطبيعية الهائلة (Dewdney , 1971: 82) . الأمر الذي مكّنه من الصمود أمام الزحف الألماني الصاعق أثناء الحرب العالمية الثانية ، بل وبرز بعدها كقوة رئيسية في الساحة العالمية ، ورغم خسائره البشرية والاقتصادية الفادحة خلال الحرب فقد واصل برامجه التكنولوجية والاقتصادية ، وتمكن بعد أقل من خمس سنوات من نهاية الحرب ، من اللحاق بالولايات المتحدة كقوة نووية ثانية . بل وأن يدخل عصر الفضاء قبلها (١٩٥٧) مدعماً موقفته كقوة عالمية باستراتيجية واسعة النطاق ، لها أبعادها الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ، تتقاطع نواثرها - في أنحاء العالم - مع نواثر نفوذ القوة الرئيسية الأخرى (الولايات المتحدة) ، وذلك بما يمارسه كل منهما من سياسة استقطابية لدول العالم ، ومن توجيه الضربات المباشرة وغير المباشرة (Kissinger, 1967) ، تكراراً لعملية الصراع التي طالما سجلها التاريخ بين القوى الكبرى ، وحدد في صفحاته نتائجها المؤكدة عن صعودها وهبوطها .

(١٠) وقد أوجلت الساحة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٢٩ - ١٩٤٥) من تشكيل فرمٍي للقوى ، تتسلمه " الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي " ، وتشغل قاعدته الدول المعروفة بالنامية ، وبين القمة والقاعدة تتراتب بقية الدول

في مستويات معقدة ، وقد انخسف الى معادلات القوة بعد هذه الحرب عنصر
 بشديد الأهمية .. ينصل بما سبق ذكره ، ذلك هو عنصر " السلاح النووي "
 بأهماده المتشابكة . وقد حققت " الولايات المتحدة " سبقا استراتيجيا في هذه
 المجال ، وذلك حين أنهت الحرب بينها وبين " اليابان " باستخدامها لهذا السلاح
 .. وقد لحق بها " الاتحاد السوفيتي " بعد نحو ثلاث سنوات (١٩٤٧) ، ثم
 لحقت بهما بعض الدول الأخرى خلال الخمسينات (بريطانيا وفرنسا) .
 وتكون ما عرف بالنادي النووي ، وفي إطار الثورة التكنولوجية الراهنة تطورت
 آلة الحرب تطورا فائقا صيغت توازناتها بحسابات شديدة الحساسية ، وجعلت
 منها عملية مركبة من عشرات العوامل والعناصر المعقدة ، وذلك باعتبار أن
 خسارة جميع الأطراف - حالة الحرب - مؤكدة وفاجعة ، مما أدى إلى
 تسميتها بسياسة التوازن في ظل الرعب (Kissinger, 1967:52)
 terror . وهكذا تقتضي القوة الفائقة عند نقطة معينة تكلفتها الباهظة ، وفي
 حالة نشوب حرب نووية - كيفما تبدأ - فإن تقدير ضحاياها في " الولايات
 المتحدة " يصل بهم إلى نحو ١٤٠ مليون نسمة في أننى التقديرات ، نظرا
 لشدة تركّزهم في مساحة محدودة نسبيا ، وأيضا لارتفاع الكثافة السكانية في
 مراكزها الحضرية ، ويقدر عندهم في " الاتحاد السوفيتي " بنحو ١٠٠ مليون
 نسمة ، لتوزعهم واتساع مساحته ، هذا فقط فيما يتصل بالضحايا البشرية ،
 هذا غيرها من صور الدمار الشامل لمناطق برمتها (مجاهد ، ١٩٧١ :
 ١٥٤) .

- ورغم ما تنامت إليه حركة التحرر العالمى من الاستعمار بعد الحرب
 العالمية الثانية ، فإن طاقتها مالبثت أن تهافتت في جملتها ، وامتنعت القوى
 الكبرى نسبة مؤثرة من شحنتها وذلك بما استقطبت من هذه الدول حصة
 العهد بالتحرر ، وبما عاودته من أساليب اختراقها من نقاط ضعفها ، بعبور
 الانقلابات العسكرية ، واضرام الحروب الأهلية (نقطة الضعف السياسية) ،
 أو بشدها إليها بالمعونات والقروض ، وإبقائها على تبعيتها المالية (نقطة
 الضعف الاقتصادية) ، أو بغزوها إعلاميا وتعليميا (نقطة الضعف الثقافية)

أو بإغراقها بالأجهزة والأبواب المطبوعة ، وإحباط قدرتها الابتكارية (نقطة الضعف التكنولوجية) وكانت هذه وغيرها - عروفا متكسفة في تربتها ، وجلطت الدماء في شرايينها ، وأعانت للغاية من قوة اندفاعها ، ومن قدرتها الانبثاق على النمو ، عكلت معها على ذاتها ، هاجزة من التواصل والاحتشاد مع غيرها ، إن لم يكن بالنسبة لها جميعا فعلى الأقل بالنسبة لمعظمها (مجلى ١٩٧٧ : ٨٧) .

وهكذا يظهر " ميراث القوة " وقد آلت عناصره الاقتصادية والحضارية والتكنولوجية لعدد محدود من الدول ، بينما تقف الكثرة منها في الساحة وبنياتها من هذه العناصر فارغة ، فهل هذا هو تشكيلها النهائي ؟ وما هي اتجاهات حركتها الزمنية ؟ وما هي أبعاد التناقضات القائمة بين هذه الدول التي ورثت القوة بعضها بعضا ؟ وبينها وبين الدول التي لا تحوزها ؟ وهل يمكن للأخيرة أن تجد سبيلها إلى " القوة " في إطارها الحضاري الشامل ؟ وكيف يمكنها أن تتحرك نحوها ؟ وأن تحوز من عناصرها ما يحقق لها التفوق في مجال من مجالاتها ؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي عادة ما تطرح عند متعطفات التاريخ الحاسمة ، ولاست الإجابات - على أية حال - بمثل السهولة التي يمكن أن تطرح بها الأسئلة .

رابعاً : القوة والتوازن

- بدون الخوض - ثانية - في التاريخ البعيد أو القريب ، يمكن القول بأن الكشوف الجغرافية وتداعياتها (الثورات التجارية والصناعية والتكنولوجية) قد أدت إلى خط الانكسار الرئيسي في البنية السياسية للعالم ، منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، بما أدت إليه من خطوط المفارقة بين نوله ومجتمعاته ، لقد برزت معها بعضها باستثمارها لمعطيات هذه الكشوف وتداعياتها ، بينما جمدت الأخرى على أرضها ، وربما تثلث عما كانت عليه قبلها ، بسبب تعرضها الطويل للاستعمار ، ونزح مواردها الطبيعية إلى خارجها ، وتعمقت الهوة خلال القرون التالية مع التوجه المكثف للدول البارزة نحو الصناعة والآلية . ومنذ

أمسكت هذه القوى بأعصاب القوة الحساسة (الصناعة + التكنولوجيا) فلأنها لم نفلتها ، كما أنها لم تسمح - إلا بقدر محدود - بتعريب أسرارها إلى غيرها ، وشكلت بها حدوداً صارمة بينها وبين الدول الأخرى المستنزفة ، وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أنهت أوضاع الترتيب القوى ، وتوزيع القوى في الساحة استمرت قروناً ، إلا أن تشكيلها الراهن لم يتغير من جذره ، ولا من حيث ارتباطه بمعادلة القوة الراهنة المستندة إلى ركائزها المتداخلة من الصناعة والعلم والتكنولوجيا .

- وقد انطوت اتجاهات حركة القوة على عملية استقطاب ثنائية Bi-Polarity بالغة الحدة ، دارت رحاها في ساحة عالم ما بعد الحرب الثانية . وإذا كانت القوى المنتصرة في هذه الحرب قد رقت الساحة بعدها ، وأسست توازناتها على أنقاضها ، فالواقع أنها قد تجاهلت مبادئ التوازن (التعدد + التكافؤ + توزيع القوة) الأساسية ، واتجهت إلى ممارسة ذات السياسات (الاستقطاب + القوة المطلقة) القنينة . هذه التي أفضت إلى الحرب على مر التاريخ (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٣٨) . ومن الناحية التاريخية فإن عملية التوازن قد انبثقت من تعدد المجتمعات والدول من ناحية ، ومن تنوع العلاقات بينها من ناحية ثانية ، وذلك بحكم ما يتطلبه (التعدد + التنوع) من التوازن بالضرورة ، وبحكم ما يُلحظ إلى أنه منه أيضاً . ويصعب تصور قيامهما (النظام + العلاقات) دون قاعدة من التوازن محلية أو إقليمية أو عالمية . وتظهر " الحركة نحو القوة " بمثابة أهم العوامل المؤثرة في التوازن ، بما قد تفضي إليه من الإخلال بشروطه وقواعده . فإذا لم تقتزن هذه الحركة ذاتها أيضاً بالتوازن ، لخلت أصسه وبنائه معاً ، وربما تصاعدت أطرافه ، وبخاصة إذا ما انطوت هذه الحركة على هدف تحقيق " القوة المطلقة " بصورة من الصور (المعنى) . (١٩٥٩ - ٩٧) .

- وإذا كانت الأهداف من سياسة التوازن (لتنظيم العلاقات الدولية + المحافظة على استقلال الدول + إرضاء السلام) واضحة ، فإن مشكلاتها تبدأ مع أهداف المضرة ، وما يتبع في إقراره من أساليب ، وما تطمح إليه بعض

القوى من تحقيق نموذج القوة المطلقة ومن ثم انهيار دعائمه من التحد والتكافل والقوة الموزعة ، وتتحدد لملوط المفارقة بين القوة الكبيرة والدول الصغيرة فيما أصفرت عنه الحرب العالمية الثانية من توزيع غير متكافئ لعناصر القوة ومفوماتها ، ولما سعى القوى الكبرى لتحقيق نموذج القوة المطلقة بطاقة مضاعفة ، ويقرر ما أدركت الدول الصغيرة أهمية احتشادها ، وسعت إليه أيضا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فيما عرف بتجمعات الدول المحايدة أو غير المحايدة ، يقرر ما تصادمت مع سياسات الاستقطاب في الاتجاه العكسي ، فضلا عن الصراعات المحترمة بين قوى الاستقطاب ذاتها ، وعند هذه النقطة تكمن المعادلة الصعبة في الخريطة السياسية العالمية المعاصرة .

وإذا كانت سياسات " الاستقطاب " ترمى إلى تحقيق نموذج القوة في صيغتها المطلقة فقد أفضى بها ذلك إلى سيل مغلقة ، وذلك بالنسبة لجميع صانعيها عبر التاريخ (Watkins, 1964: 121) . ومن هنا يقدم " التوازن " صيغة مناقضة للقوة المطلقة ، ومن هنا تجيء جدالته في إعادة صياغة الساحة العالمية المعاصرة ، وتنبثق ضرورة البحث عن صياغة جديدة " للقوة والتوازن " بها ، من الأسباب والنتائج التالية :-

- ١ - ما أفضت إليه سياسات التوازن القديمة من حربين عالميتين مدمرتين .
- ٢ - ما أفضت عنه سياسات الاستقطاب - بعد الحرب العالمية الثانية - من تطلع مؤكد نحو تحقيق القوة المطلقة ، واستحالة - أو صعوبة - التوفيق بينها .

٣ - استناد التوازن الراهن إلى ميزان الرعب النووي Balance of terror بأخطاره الماحقة وما تواصل صناعة السلاح إنتاجه من الأسلحة الكيماوية والجرثومية .

٤ - عجز الدول الصغيرة عن تأكيد استقلالها ، وتعويض ما فاتها ، وتعثر خطواتها بين رعى الاستقطاب الطاحنة ، أو في أغلال مديونياتها

٥- الانقسام الفادح في الهبة الاقتصادية للعالم إلى ما اصطلح على تسميته بالعالمين الفقير والغنى ، وانقطاع الحوار بينهما بسبب الهوة الواسعة ، واختلاف المصلحة ، وإصرار الدول الغنية على استمرار سيطرتها على السوق العالمية ، بصناعاتها وشركاتها وبنوكها وعملياتها ، تبعاً لما سبق لها تربيته من أرضاعها .

٦- عدم التكافل في توزيع عناصر القوة ومقوماتها ، وبخاصة في مجال الصناعة والتكنولوجيا المتطورة ، بما يؤدي إلى استمرار تعمق الانقسام في البنية العالمية الراهنة .

وقبل الإشارة إلى ما طرح في الساحة العالمية من صياغات مختلفة " للقوة والتوازن " ربما يكون من المفيد قبلها تحديد أبعاد هذه المعادلة الصعبة في الخريطة السياسية المعاصرة ، وذلك كما يلي :-

* تناقض أهداف القوة والتوازن بين القوى الكبرى ذاتها .

* تناقض أهداف التوازن بين القوى الكبيرة والدول الصغيرة .

* تناقض أهداف التوازن بين الدول الصغيرة ذاتها .

وتواجه القوى الكبرى تناقضاتها في إطار ما أصبح يعرف بتوازن الرادع النووي ، في نفس الوقت الذي تسعى فيه (وبالذات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ، ويتكلف باهظة ، نحو استقطاب عطلق للعالم ، ينهي توازنه الحالية الموقته ، بكل ما ينطوي عليه هذا السعي ذاته من احتمالات الحرب الجزئية أو الشاملة ، المحسوبة وغير المحسوبة . وتتبدى الاحتمالات الفاجعة عن مثل هذا التوازن ، إما في تبادل الضربات الجزئية (الحرب المحدودة) بينهما ، وما يمكن أن يتداعى عن تكرارها من نتائج يصعب حسابها ، وإما في تقويض هذا التوازن المتوتر بمحاولة الحرب الشاملة ، حالة تيقن أيهما من إمكان تفادي الضربة الشاملة المضادة ، أو التقليل من أثارها ، وإما في سعيهما المشترك نحو نزع شامل أو جزئي للأسلحة (وبخاصة النووي) ، وتفقن

التناقضات بينهما بالاتفاقيات والمعاهدات ، وبالتالي استعمار الاوضاع
التوازنية الراهنة إلى أجل غير مسمى، وإما بتخلي قوة منهما عن أهدافها .

- أما بالنسبة للتناقضات بين القوى الكبيرة والدول الصغيرة ، فإن الأولى
تواجهها بسياسات تتراوح ما بين الاستقطاب والسيطرة المباشرة، بما تعتمد إليه
من ضم أكبر عدد من الدول الصغيرة إلى معسكرها ، مستغلة نقاط ضعفها
السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية السابق تهددها بوعلى مدى
التاريخ فمن الناصر العنيد على مثل واحد لقوة متفوقة أصطت خيرها ، دون أن
تحقق من وراء ذلك هائدة ، بمقدار الفرق بين قوتها وقوتها ، ومهما تستمرت
دعوى القوة المتفوقة وراء شعارات براءة عن التعاون غير المشروط ، فإن بطول
الوقت حتى تفصح هذه الشعارات عما وراءها ، فالندية شرط من شروط
العلاقات المتوازنة ، وليس من مصلحة القوى المتفوقة أن يتكاثر أنداها ، وإنما
مصلحتها - التي تعيها جيدا - أن تستمر سيطرتها على الأضعف بصورة
مباشرة أو غير مباشرة ، وأن تخرقه من نقاط ضعفه ، وأن تشده إليها
بصفداثة (Kissinger, 1967: 188) .

- أما بالنسبة للتناقضات بين الدول الصغيرة ذاتها ، فالواقع أن ما يجمعها
أكثر مما يفرق بينها ، ليس فقط باعتبار تعرض معظمها للاستعمار القديم في
صورته المباشرة ، وتقارب ما خلفه وراءه من مشاكل حادة في بنياتها ، بل
وأىضا باعتبار ضالة مالمديها من عناصر القوة ، أو ضعف قدرتها على استثمار
ما عندها منها ، وأىضا بحكم توجيهها المتأخر نحو الصناعة والآلية ، وليس
المقصود بالدول الصغيرة ما قد يعنيه ذلك من قلة المساحة ، فرغم أهمية
المساحة كرميد عام للقوة إلا أن هناك دولا عديدة قد برزت على مر التاريخ
بطاقة تفوق مساحتها (هولندا ، بلجيكا ، سويسرا ، الدانمارك وغيرها) ، كما
أن هناك عددا من الدول النامية كبيرة المساحة بالفعل (زانير ، تشاد ، النيجر
، وغيرها) ، فالقوة ليست مقترنة بالمساحة بالضرورة ، ومن هنا فالمقصود
بالدول الصغيرة " هو " الدول الضعيفة " على اختلاف أسباب ضعفها ، وتنبؤ
ظواهر ضعفها الراهنة فيما يلي :

* تدخل بنياتها السكانية والاجتماعية وجودها ، إما بحكم القصور
الذي التاريخي الناتج عن ضعف مشاركتها في حركة التطور الحضاري
العام بعد الكثيرون الجغرافية ، أو تأخر هذه المشاركة ، وإما بحكم خضوعها
الطويل للاستعمار ، وإما نتيجة لما تضمنته حدودها السياسية المصنوعة - بد
استغلالها - من شروخ عميقة بين مناطقها ومجتمعاتها .

* تدنى قدرتها على استثمار مواردها ، والاكتفاء باستغلالها في صورتها
الخام ، إما بسبب ضعف قدرتها التمويلية ، أو تبعيتها الاقتصادية ، أو لقصر
ممارستها المدرية ، أو لخضوعها لترتيبات سبق وضعها تموق حركتها نحو
الصناعة والآلية ، وبقية دولا مصدرة للخامات مستهلكة للمصنوعات .

* ضعف أجهزتها السياسية ، بداية من مراكز اتخاذ القرار إلى قواعد
التحتية وما بينها ، إما أحداث عهدها بالاستقلال ، أو لوجود تنظيمات موروثة
(القبيلة) ، مقاومة ، وبخاصة في حالة غياب ' المصلحة العليا المشتركة ' من
تجمعها واندماجها في إطار الدولة الواحدة ، بالإضافة إلى ما يعانيه معظمها
من نقص كرادرها الحكومية ، وخضوعها لنظم من الحكم غير محددة المسؤولية
والمسافة .

* تهافت ثقافتها وضعف قابليتها للتجدد ، ونمطية برامجها التعليلية ،
وقصورها عن تلبية احتياجاتها الفعلية للعمل والتنمية ، وتخلفها الفادح عن
مسايرة التقدم العالمي العام ، وتبعيتها المادية أو المعنوية لغيرها من الثقافات
الأقوى ، فضلا عن تمزق نسيجها الداخلي بين ثقافتها المحلية المتعددة (مجلى ،
١٩٧٢ - ٩٩ - ٩٤) .

لقد صبغت هذه الظواهر بلون متقارب مهما تعددت ظلاله ، وجعلت منها
هائلا ثائلا أو ناميا أو متخلفا . وأيا كانت التسمية فإنها تشير إلى عوامل
ضعفها ، وإلى وجوه التقارب بينها ، وبالتالي إلى ضرورة أن تبحث لنفسها
مخترعة عن صياغة تناسب أوضاعها ، وليس أمامها إلا أن تدرك ذلك عندما
أن تواجه باحتمالها ، والتعاضد فيما بينها ، فليست حاجتها للقوى المتعددة

بأقل من حاجة الأخيرة لها ، بل إن نسبة هامة من تفوقها ، إنما يعود
لضعفها ، فضلا عن كونه قد تم في معظمه على حسابها . وفي الأخير فإن
سبل التفوق الصعبة ما تزال مفتوحة أمامها ، سلكتها نماذج منها (الهند ،
الصين ، كوريا وغيرها) وقطعت فيها شوطا يحثي ، سواء من حيث تنمية
مواردها الذاتية أو باحتسابها مع غيرها .

الصياغات المعاصرة للقوة والتوازن

تعدد الصياغات المطروحة في الساحة العالمية حول العلاقة بين القوة
والتوازن ، منطوية بالضرورة على إيجابياتها وسلبياتها ، وتبيان درجة
ملائمتها لكل طرف تبعا لأهدافها ، وبخاصة مع تجسدها الفعلي في هذه
الساحة في صورتين ونماذج متعددة ، وتعرضها لاختبارات الأحداث
والمتغيرات والتطورات الجارية . ويمكن تجنيد أهمها فيما يلي :

أ - الحكومة العالمية .

ب - المنظمات الإقليمية .

ج - الكيان الكبير .

وفيما يلي إشارة لكل منها :

(أ) الحكومة العالمية

تراجعت أساليب التوازن - التي طالما مورست عبر التاريخ ، مابين
التحالفات والتحالفات المضادة والتدخل المباشر وغير المباشر ، ونزع السلاح
والتهنئة ، والتعويضات وتقسيم القسوى ، بسل والحرب بمعنوياتها
المعقدة (Morgenthau, 1962: 17) . وتلجأ الدول إلى اتباع ما يناسبها منها في
إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة .
ورغم أنها أدت أحيانا إلى تحقيق نوع من التوازن والوفاق المؤقت ، فإنها
قد أخفقت في إرساء القواعد الدائمة للسلام العالمي ، وأسفرت في نهاية الأمر

من الحرب يفتى صورها والتي دعت أهوالها - وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى - إلى محاولة تجنبها ، وذلك بتفطير السلام العالمي ، وتمثل ذلك فيما أصبح يعرف بالحكومة العالمية ، التي تجسدت في " عصبة الأمم " بعد الحرب العالمية الأولى . ثم في " هيئة الأمم " بعد الحرب العالمية الثانية ، مستندة في المراتين إلى (منع الحرب + إقرار السلام) كتواعد أساسية لها ، ووضعت لذلك من القوانين ما يكفل لجميع الدول التجمع في إطارها ، لعرض قضاياها ومنازعاتها ، بحيث تكون هذه الحكومة مرجعا لها وحكما بينها ، ملتزمة في ذلك بالقوانين الدولية بحذافيرها ، مما لا يجعل هناك مبررا لمعاودة اتباع غيرها من أساليب التوازن الموروثة . لهذه الصياغة القانونية للتوازن تجب ما قبلها ، غير أنها أيضا قد أخطت كليا (عصبة الأمم) أو جزئيا (هيئة الأمم) لأسباب شتى في تحقيق أهدافها . وبقيت أساليب التوازن القديمة سارية ، تمرق العالم وتتهك ، وتبدد طاقته ، متجهة به إلى نهايتها (الحرب) المؤجلة ، التي تتابع انفجارها في جميع أنحاء العالم تقريبا ، بمعدل حرب كل سنة ، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية (مجاهد ، ١٩٧١ : ١٥٢) ، معبرة في كل مرة عن سريان هذه الأساليب وعن إخطاقها ، ومشيرة إلى " الحكومة العالمية " باعتبارها هدفا ضائعا يجبر العمل على استرجاعه ومعالجة ضعفه ، وإعادة ترتيب الساحة العالمية بما يناسبه .

وتتناقض سياسة " الاستقطاب " المتبعة مع وجود " الحكومة العالمية " مباشرة ، بما عمدت إليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من سياسة استقطابية ميدانها العالم بأكمله ، وبغض النظر عن الأهداف المعلنة . فقد استثمرت القوتان الأوضاع المتردية لمعظم الدول حديثة التحرر من الاستعمار ، واندفعت كل قوة منهما لتصيغ الساحة العالمية بما يناسب أهدافها . وعندما احتشدت الدول الصغيرة (ملتمعات العياد وعدم الانحياز) لاثبات ذاتها ، معلنة من رفضها لعملية الاستقطاب الدائرة ، اختزقتها القوتان - كما سبقه الإشارة إلى ذلك - من نقاط ضعفها ، ومع عدم تجاهل نجاح بعضها (الهند والصين وغيرها) في تحقيق نموذجها ، إلا أن معظمها ما يزال عالما " قائم "

تفصله الخنادق من العالمين " الأول " (الرأسمالي) والثاني (الاشتراكي) . وما يزال عالما " ناصيا " متخطفا متناثبا ، فهل يمكن لحكومة عالمية أن تحقق أهدافها وهي نظم داخلها هذه " العوالم المتباينة " (العمري ، ١٣٩٦ هـ : ١٠٩) .

ومن هنا ينتقد البعض " الحكومة العالمية " باعتبارها وهما أو حلما ، ذلك لأن عضلات القوة البالغ بين أعضائها ، يحولها إلى مجرد ساحة لممارسة أساليب التوازن القديمة لحساب الأقوى . وأن ما تهدف إليه من المصلحة " العالمية " العليا يتناقض مع المصالح الخاصة للقوى الكبرى ، هذه التي تعمل من خارجها بما يضاعف من كفايتها وفاعليتها ، بل ويضعها باستمرار في مواجهة عجلة الاستقطاب الدائرة بكل قوة . . . ولأن الحكومة العالمية تفتقر منذ البداية إلى تجهيزات القوة المادية فإنها تخسر عند كل مواجهة من رصيد هيبته المعنوية . وأصبحت عملية الاستقطاب عن توازناتها الخاصة في الساحة العالمية ، سواء في إطاراتها العسكرية (حلف شمال الأطلسي ، حلف وارسو وغيرها) أو في إطاراتها الاقتصادية (الكوميكون والسوق الأوروبية المشتركة) . وهو ما يعني بكل وضوح أن العالم يتجه للانقسام وليس للوحدة . وهو ذات الاتجاه الذي قطعت سياسة التوازن القديمة فيه أشواطاً ، وأنهى إلى " الحرب " بعد زمن طويل أو قصير . فالتروازن يبدأ من واقع منقسم ، ومن ثم تقيم أطرافه سياستها على هذا الأساس ، مستمرة في ذلك طالما بدأت منه . وإذا كانت عملية " الاستقطاب " قد جعلت من الحكومة العالمية وهما ، فإن الأهداف النهائية لهذه العملية هي من الأوهام أيضاً . حيث أن ما تنطوي عليه من السعي وراء " القوة المطلقة " سرف يؤدي بها ، كما أثبت التاريخ ، إلى حرب حتماً ، التي يتكرر اندلاعها الآن في صورها الجزئية . ولكن " الحرب " في هذا العالم الصغير . وبحكم الاستقطاب ذاته ليست قابلة للتجزئة . ليس فقط لأن نتيجة كل حرب جزئية تدفع بالاستقطاب إلى مداه ، بل وأيضاً بما تطورت إليه آلة الحرب وتكنولوجيا السلاح ، التي أحاطت بالعالم برأ وبحراً وجواً . . . وهكذا بينما تتراجع " الحكومة العالمية " ومعها حلم " عالمية السلام " تتقدم عملية

الاستقطاب منطوية على عالمية الحرب وليس هناك من وهم أشد من الحرب
طويلاً للهيمنة ، وليس هناك من حلم تكبر لخطه غير التاريخ أكثر من حلم
القوة المطلقة . فهل هذه نهاية المطاف بالنسبة للحكومة العالمية الثانية ؟

- الحقيقة أنه ما دامت احتمالات * الحرب * واردة فإن ذات الأسباب التي
ولدت لقيام الحكومتين العالميتين الأولى والثانية ما تزال قائمة تتصل في :

* واقع انقسام العالم إلى قوى متصارعة ، تسعى للهيمنة بحكم مبادئها
الأيديولوجية والاقتصادية ، في مقابل العشرات من الدول المستضعفة .

* إن العالم في حالة حرب شبه مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية . وإذا
كان الرادع النووي قد منع نشوب الثالثة ، فالحقيقة أنه قد جزأها إلى عديد
من الحروب المعروفة بالمحدودة لا ينفذها أوراها .

* أن حركة الاستعمار لم تنته ، بل فقط غيرت من جلدتها ، وانخفضت بقوة
أكبر بعدما تخلصت من عبء التكلفة الباهظة للسيطرة العسكرية المباشرة وأن
المستعمرات ما تزال ترسل في قيودها ، تعاني من صنوف التخلف
الاقتصادي والحضاري والثقافي يشق مستوياتها .

فإذا كانت هذه الأسباب * تصارع القوى + الحروب + المنافسات
الاستعمارية * هي ما دعت لقيام الحكومة العالمية ، فإنها - باستمرارها - قد
انضمت إلى اختلافها ، إلى جانب أسباب أخرى تتصل بالحكومة ذاتها هي :

* مانطوت عليه الحكومة - منذ البداية - من عدم المساواة بين أعضائها ،
ولذلك بما منحته لبعض أعضائها من مزايا خاصة (الفيتو) استخدمتها
لحسابها ، وكرست بها نفوذها وسياستها .

* عدم تطهير الساحة العالمية من أواخر القرن ١٩ م وشروطه ، فاستمرت
للقى بظلالها فوق الساحة ، متعنتة في ممارسة الدول الكبرى لسياساتها
الاستقطابية الهائلة التي تصديق القوة المطلقة ، مما أدى إلى تراجع نفوذ
الحكومة العالمية وتلاشي نفوذها وديميتها .

* إقرارها بالأوضاع الدولية الموزنة ، وخفض تصديدها لها ، فاختلبت منها الدول الكبرى سئارا تحقق من ورائه أهدافها .

* قصور أجهزتها التنفيذية من تحقيق أهدافها الأساسية (حفظ السلام ، منع الحرب) . بل وظهور بنيتها العامة بصورة أدنى قوة من بعض أعضائها ، فضلا عن أن النسبة الكبرى من ميوزانياتها ، إنما تولفها لها الدول الكبرى الغنية ، بما يعنيه ذلك من تبعية هذه الأجهزة لها ، وتدخلها في قراراتها .

* ضعف قدرتها على ترجمة قراراتها عمليا ، خصوصا ما يتصل منها بخصايها العالم الثالث الأساسية (الغنى والفقر ، السلام والحرب ، التخلف والتنمية وغيرها) . مما ضاعف من اتساع الهوة بينه وبين العالم المتقدم (مجاهد ، ١٩٧١ ، ١١٥) .

وهكذا تظهر " هيئة الأمم المتحدة كخطوة نحو تكوين الحكومة العالمية ، بأكثر منها نموذجا لها في صورتها المنشودة ، وتبقى أمامها خطوات عديدة لتتمسك بخيوط القوة العالمية تماما ، وتعيد صياغة الساحة العالمية المعاصرة تبعا لمبادئها ، ولا تدع فيها مجالا للمناورة ، واتباع السياسات القديمة . وتهمي لجميع أعضائها الفرصة ليلمس أسباب القوة ، وتحقيقها قدر طاقتها ، في إطار من التعاون والتفاعل والتفاعل والمساواة .

(ب) المنظمة الإقليمية

- وكما سبقت الإشارة ، فإن الدول الصغيرة ، قد اتجهت نحو حشد قواها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك إما بتكوينها لعدد من المنظمات الإقليمية في القارات الثلاث (أفريقية ، آسيا ، أميركا اللاتينية) ، وإما بحشد المؤتمرات الإقليمية والعالمية ، بداية من مؤتمر بانثونج (١٩٥٥) ، إلى مؤتمرات عدم الانحياز المتتالية ، كما سعت إلى إجراء الحوار مع الدول الغنية ، فيما عرف بمؤتمرات التجارة العالمية ، والحوار بين الجنوب والشمال (مجلى ، ١٩٧٢ : ٨٦) . غير أنها - لأسباب شتى - قد أخفقت في إثبات

قوتها بما يتناسب مع عدد دولها ، ومدالة مطالبها ، وإن أسفرت عن عدد من المكاسب القانونية يعتقد بها ، من أبرزها ماورد في برنامج ' السلام والتعاون الدولي ' المؤتمر عدم الانحياز (القاهرة ١٩٦٤) عن (.. المجال الواسع للعمل من أجل القضاء على عدم التكافؤ في العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية ..) ومن ثم فقد اتجهت نحو توضيح ضرورة تعديل الإطار القانوني للعلاقات الدولية الاقتصادية ، وتدعيم وكالات التنمية الدولية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، هيئة التنمية الدولية ، مجموعة البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) ، إلا أن ذلك لم يتحقق بالدرجة الكافية ، فبرزت الدعوة إلى (.. تعديل أوضاع الشرق العالمية ، والمعنى نحو قيام اقتصاد عالمي جديد) ، وهو مطلب لا تطلق الحشود السياسية وحدها ، خاصة إذا ما تناششتها الأيديولوجيات المتباينة ، وشرفمتها عمليات الاستقطاب العالمية ، ولم يبق منها سوى ما تضمنه إعلان الأمم المتحدة (١٩٧٤) من المبادئ القانونية :

- * مبدأ السيادة المطلقة للدولة على مواردها الطبيعية .
- * مبدأ رقابة الدولة على ما يستثمر فيها من رؤوس أموال أجنبية .
- * مبدأ التعويض عن خسائر المستعمرات أثناء فترة الاستعمار .
- * مبدأ ضرورة إصلاح نظام النقد الدولي لصالح الدول النامية .
- * مبدأ مساعدة الدول النامية في استثمار نتائج التقدم العلمي التكنولوجي .

وجميعها مما يصعب تحقيقه دون وجود " المنظمة الإقليمية " القوية . وقد بحثت " الأمم المتحدة " في إعلانها المذكور أيضا (.. إلى أن يقوم بين الدول النامية أكبر قدر من التعاون ، وأن تقوى الروابط الاقتصادية التكاملية والوحدية بينها ، سواء على النطاق الإقليمي أو النطاق فوق الإقليمي) ، وهو ما يعنى ضرورة المنظمة الإقليمية كإطار يجمع بين عدد من الدول النامية ، وذلك باعتبارها الاتجاه المضاد الممكن لعملية الاستقطاب .. مع توثيق

الارتباطات بين هذه المنظمات الإقليمية ، باعتبار خلفياتها التاريخية المقاربة ، وتغلب مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية أيضا (العصرى ، ١٩٢٦ هـ : ١١٤) ، وإذا كانت الدول النامية لم تلجج تماما في تحقيق أهدافها في بعض ما جريته منها (منظمة الوحدة الأفريقية ، منظمة دول عدم الانحياز ، منظمة القارات الثلاث ، وغيرها) فلأنها لم تشكل من نفسها تلك الجبهة المتناسكة ، القائمة على التصدي في الساحة ، وفي مواجهة القوى الكبرى ، ولم تدعم مبادئها بما يلزمها من أجهزة تنفيذية تمنحها الفعالية ، وتوازعتها الأيديولوجيات وقوى الاستقطاب فشرذمتها ، والمنشود أن تنتهي موجة تراجعها الراهنة ، وأن تدرس بكل عناية تجاربها ، متجنبه سلبياتها ، ومستثمرة إيجابياتها ، ومطورة من أهدافها ، وواعية تماما بأنه لن يخلصها من ضعفها سوى تجمعها واحتشادها .

(ج) الكيان الكبير

لعل من أهم ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية ، ما يتمثل في إثباتها عدم كفاية صيغة " الدولة " كإطار للقوة أو كأساس للتوازن ، ليس فقط بالنسبة للمستعمرات المتحررة التي أخذت هذه الصيغة عن مستعمراتها ، وإنما كذلك للدول الاستعمارية القديمة ولغيرها أيضا ، فقد واجهت جميعها نمونجا من احتشاد القوة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي) يفوق أضعافا - كمية ونوعية - ما عرف قبله ، وقد أدى ظهوره إلى اختلال التوازنات القديمة تماما ، وبخاصة مع اقترانه بسياسة استقطابية شملت العالم بأسره ، وبالنسبة للدول المتحررة فإن صيغة " الدولة " المنفردة أضعف من أن تقيها دوائر الاستقطاب وضغوطه ، وبخاصة مع اقتتار معظمها لقومات " الدولة " في صورتها المعاصرة ، وأيضا ضعف بنياتها الداخلية الاقتصادية والسياسية والحضارية والتكنولوجية ، وبالنسبة للدول التي فقدت مستعمراتها - أو غيرها - فقد تبدت بعد الحرب عارية من قوتها أو تكاد ، مدمرة أو شبه مدمرة ، وتلاشت توازناتها المودنة مع تدنى قدرتها من إقرارها ، بل واجتنبتها من أيضا قوى الاستقطاب إلى فكها ، وابت " الدولة المنفردة " صيغة متهاوية ، وغير مناسبة

لمواجهة الكيان الكبير . ولقدت بذلك جدارتها في الاستثمار ، وكما وضع
" الدولة القومية " نقطة الختام للانطباعية " عقب الكثوف الجغرافية ، فقد
أصبح من المرجح أن يطبع الاتجاه نحو " الكيان الكبير " نقطة ختامها في
أيضا .

وليس " الكيان الكبير " صياغة حيثة أو مستحدثة بحال ، قد عرفته الساحة
العالمية - أياماً كان مقياسها - منذ أقدم العصور ، ماثلاً في صورة
الامبراطورية عبر مراحل التاريخ (Holland, 1968:66) . وقد سبقت الإشارة
إلى ما تفلن وتختلف فيه مع الكيان الكبير في صيغته المعاصرة . ويظهر
نموذج المعاصر في عدد من الأشكال المتمايزة ، يمكن تحديدها كما يلي :

* " تقسم " الولايات المتحدة " و " الاتحاد السوفيتي " أبرز أشكاله المعاصرة
، وذلك بعد مابين قرنين إلى ثلاثة من التكوين والاحتشاد ، وأيضاً بما توافر
لها من مقوماته الأساسية ، التي سبق تحديد بعضها ، فضلاً عن سعيهما
إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من دول العالم إلى معسكريهما ، إما بواسطة
الأحلاف العسكرية (الأطلسي ، وارسو) ، وإما من خلال تكوين المنظمات
الاقتصادية الإقليمية ، أو بغير ذلك من الأطر السياسية والأيديولوجية .

* اتجهت مجموعة من الدول الأوروبية المتقدمة (المملكة المتحدة ، ألمانيا ،
فرنسا وغيرها) إلى تعويض ما فقدته من مزايا الكيان الكبير بعد
تحرير مستعمراتها ، وذلك إما بمعاودة تكتيلها في أطر سياسية واقتصادية
وثقافية معينة (الكومنولث البريطاني ، كتلة الشعوب الناطقة بالفرنسية) . وإما
بالتجمع الإقليمي فيما بينها (السوق الأوروبية المشتركة) تمهيداً لبعثها
الكاملة ، وذلك استجابة منها لضرورات الحشد وشروط المنافسة .

* ثم هناك أيضاً بعضها (استراليا ، كندا) ، قد توافرت لها بعض
مقومات " الكيان الكبيرة " (المساحة ، الموارد ، الصناعة ، التكنولوجيا) دون
بعضها الآخر (الحجم السكاني الكبير ، وضوح الاستراتيجية ، المشاركة
الفعالة في التوازن العالمي) ، فبقيت في منطقة الظل من نموذجيه الأشد قوة . .

وبينما تفتقر " اليابان " إلى معظم مقوماتها فإنها قد عوضت ذلك بكفاية سكانها وتكنولوجياها المتطورة ، وبرزت في الساحة كيانا اقتصاديا كبيرا ، تتحرك نحوه معظم دول جنوبى آسيا وأفريقيا ، وذلك رغم ما أحدثت بها الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة من الناحيتين العسكرية والسياسية . مما جعل منها نموذجا منفردا في خصائصه (Dempster, 1970) .

كما ورثت الساحة بعضا من أقدم نماذج الكيان الكبير (الصين ، الهند) وبك ذلك مما يشغله من مساحة (الصين ٩.٨ مليون كم^٢) ، (الهند ٣.٣ مليون كم^٢) ، وما يضمه من سكان (الصين قرابة الألف مليون نسمة ، الهند ٧٥٠ مليون نسمة) ، ولكنهما مع اختلاف ظروفهما - لم يتطورا اقتصاديا وتكنولوجيا بالقدر المشهود ، بما يضاعف من نوعية هذا الكم المساحى والسكانى . وهما يسعيان - مع اختلاف الفكر واليراسج - إلى تدوير مافائهما . ويقدمان - من وجهة نظر معينة - أبرز نماذج الكيان الكبير في العالم الثالث .

* ثم هناك هذه المجموعة من الدول التى توافرت لها - كجمموعة معظم مقومات الكيان الكبير ، (الدول العربية) ، بل هى قد حققتة يوما ، ولكنها معوقة - لأسباب شتى عن معاودة تكوينه ، وإن قطعت فى ذلك الاتجاه خطوة قصيرة ، وذلك بتكوينها منظماتها الإقليمية المعروفة " بجامعة الدول العربية " بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة .

* وأخيرا ،، هناك العشرات من دول العالم الثالث ، فى أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية التى قد يحوز بعضها (البرازيل ، الكونجو ، زائير ، الأرجنتين) وغيرها ، مقومات الكيان الكبير من حيث المساحة والموارد ، ولكنها تفتقر إلى غيرها من مقوماته ، وقد اتجه معظمها للتجمع فى أطر المنظمات الإقليمية الاقتصادية والسياسية ، ورغم ارتفاع درجة تقدمها نحو الاحتشاد لعقدين بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٦٥) فإنها قد ماوتت تشرذمها تحت ضغوط الاستقطاب التى اخترقتها ، وتذاعت - أو كادت - منظماتها شبه العالمية التى ضمت القارات الثلاث المذكورة ، بل وتلحقت - أو

أرشكت - منظماؤها على مستوى الفارة الواحدة أو ما يوزنها . فهل هناك أية
فرصة ما تزال مناحة أمامها لمعاداة احتشادها وتكوين كيائها الكبير ؟ أو على
الأقل لتكوين عدد منها في أطرها الإقليمية ؟ (العمري ، ١٣٩٦ هـ : ١١٦) .

والواقع أن الاتجاه نحو الكيان الكبير يمثل تياراً معاصراً راسخاً ، خاصة
مع اختلاف صوره ومستوياته ونواحيه ، بما يكاد يعكس - في مجمله - جملة
التناقضات في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

فهذه الكيانات ، وإن سعت لاتفاق مصالح أطرافها وإذابة الاختلاف بينها
إلا أنها قد عمقت من خطوط الانقسام بينها وبين غيرها ، فإذا جاز اعتباره
تياراً تاريخياً - فهل يمكن التكهون بفئانجه ؟ وهل هو بديل للدولة ؟ أم للحركة
العالمية ؟ أم لكليهما ؟ وهل يمكن أن يمثل " الكيان الكبير " الصياغة المنشودة
للقوة والتوازن في المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ؟

الخاتمة

أولاً : - لقد أوضحت دراسة " العناصر الأولية للقوة الحضارية " تباين
مقوماتها من الناحية المكانية وتبدأ خطوط المفارقة بين المجتمعات مع تفاوت
درجة الاستقلال لها ، ومن توجيها نحو الاستقرار ، وقدرتها على تحقيق
الغانض ، وتوصلها لتكوينها السياسي المناسب ، وانطلاقها في مضمار القوة
، وبخاصة مع ما ينطوي عليه هذا التباين المبدئي (المكاني) من احتمالات
القوة والضعف ، وما ينجم عنه من صور التباين الاقتصادية والسياسية
والحضارية الأخرى ، ولا يقتصر لود التباين على ما يؤدي إليه من نظم
مختلفة ، أو على ما يقتضيه ذلك من قيام علاقات بينها ، وإنما أيضا إلى ما
تدمر إليه ضروراته من قيام صياغة توازنية معينة ، تحفظ للنظم استقلاليتها
وتحقق للعلاقات تدفقها .

ومع تعدد " مقومات القوة " وتباين توزيعها المكاني ، فإن " تحقيق القوة

المطلقة * يصبح هدفها مستحيلا ، إلا لمن يحوّز العالم بأسره ، ويظهر الممكن متمثلا في تحقيق الدولة لقدر من التفوق في مجال أو أكثر ، حسبما يتنها لها من موارد طبيعية ، ومهارات بشرية ، أو من غير ذلك مما يتاح لها استثماره وتطويره إلى مداه ، والخدمة في اعتبارها ما يبعث التفوق - خاصة - في هذا المجال أو ذاك ، من انتعاش عام في غيره أيضا ، وهي العملية التي من شأنها أن تفسح بنيتها بطاقة من الحيوية الشاملة ، أو ما هو أقرب لذلك ، ولأن تفصيلات مجالات التفوق لا تعد ولا تحصى ، فإن السعى نحوها ، والتطور في مضمارها لا يدعو للصدام ، بل يهيئ للتفاعل والتعاون ، وتبادل الخبرات والمعطيات ، في إطار من السلام ، باعتباره - السلام - الغاية النهائية المنشودة من العلاقات الدولية في كل زمان ومكان .

ثانياً : - وأوضحت دراسة * نماذج القوة والتكوين السياسي * تعدد نماذج القوة عبر التاريخ ، تعدداً يقتزن بتنوع مقوماتها وأوعيتها السياسية . وإذا كان لكل مرحلة تاريخية نمونها الأكثر بروزاً ، فإن نهايته تعنى أيضاً أنه لا وجود للقوة المستمرة أبداً ، وبأن احتمالات بزوغ قوى جديدة قائمة أبداً ، وبأن الصياغة الراهنة للقوة ليست أبدية ، وبأنه يمكن لهذه الكثرة من الدول الضعيفة أن تتلمس لنفسها سبيلاً من سبل القوة الحضارية ، تدعم به وجودها ، وتؤكد استمرارها .

وتشير بعض الدراسات الجيوستراتيجية المعاصرة ، إلى مبدأ * توزيع القوة * باعتبارها حلماً نظرياً يفتقر إلى الواقعية وإمكانية التحقق . غير أن هذا المبدأ لا يعنى تساوى أنصبة الدول تماماً من القوة ، بل يعنى حقها في استثمار نصيبها منها إلى مداه ، وبما يكفل لها المشاركة في التطور الحضارى العام ، وذلك دون اعاقا أو مداواة من غيرها . حيث أن من شأن الكيفية المرتفعة المستوى للاستثمار (التكنولوجيا) أن تعوضها عن نقص المساحة والموارد والسكان ، وبخاصة إذا لم تجهض محاولاتها أولاً بتول نحو تكثيف استغلالها لمواردها ، ودرج كفاءتها ، ومن هنا فإن الأقوار بمبدأ * توزيع القوة * إنما يعنى واقعي الإقرار بمبدأ * توزيع التفوق * ، ليس فقط باعتباره

حلقا عادلا لجميع الدول ، بل وأساسا بحكم التوزيع الجغرافي لعناصر القوة
في أنحاء العالم .

ثالثا :- وأوضحت دراسة " حركة القوة " بأن ماوزعته الجغرافيا قد جمعه
التاريخ - وبأن التفاعل الحضارى بين نماذج القوة المتزامنة ونماذجها المتتالية ،
قد جعل منها ميراثا عاما لجميع الدول والمجتمعات ، لا يدعيها أيها لنفسه .
ولا ينكر أهمية حلقة منها منكر وإذا كان من حق الدولة أن تستثمر نصيبها من
المكان إلى مدها ، فإن التاريخ الإنسانى كله لها أيضا ، وبخاصة ما يتصل منه
بمعظم حركتها نحو التفوق ، كما تفرها لها أنجازاته التكنولوجية ، وإلى آخر
صورة معاصرة لها ، وإذا كانت الحركة الأخيرة للقوة - بعد الحرب العالمية
الثانية - قد أسفرت عن تشكيل هرمى للقوى تتسمه الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتى ، وتشغل قاعدته الدول المعروفة بالنامية ، بينما تقواب
بقية الدول فى مستويات معقدة من التفوق والبروز ، فقد تطلعت كل من القوتين
الرئيسيتين نحو إعادة صياغة العالم تبعا لمشيئتها وعلى صورتها ، خاصة
وقد خلت الساحة لهما ، مع تراجع القوى القديمة ، وظهور الدول النامية منهكة
تعبا ومستنزفة . فلتقفتها قوى الاستقطاب بوعودها وأفكارها وقروضها
ومعوناتها ، محاولة ابتلاعها بصورة لا تختلف فى جوهرها عما تعرضت له قبل
تحريرها . وأصبح تجليهما فى الساحة يمثل هذه القوة عن قصور الدولة
المنفردة " على التصدى لأيهما ، بل وعن تتحية الحكومة العالمية الثانية عن
مكائنها ، وإخفاقها فى محاصرة حالة الاستقطاب الحادة الجارية فى الساحة
العالمية ، هذه الحالة التى تنطوى على ذات النوازع المؤدية للحرب ، بما تسفر
إليه القوتان من تحقيق القوة المطلقة ، وبما دخلتا من سياق معروفة نتاجه
مسبقا . وليس السباق نحو التفوق والقوة الحضارية مكروها فى ذاته ، بل
هو من الحقوق المشروعة لكافة المجتمعات والدول ، وتبدأ كراهته مع تحوله عن
أسسه وشروطه ، واتجاهه للاستئثار بكافة مقومات القوة والتفوق ، مايريد
منها لديه وما هو عند غيره ، وإستخدامه لكافة أساليب الاجهاض والاحناء
والاختراق فى إضعاف الدول الأخرى التى لا تستطيع مواجهته ، وفى تلك

لقواعد القوة المكتسبة بالتوازن ، مما يدفع بهما للحرب بمقياس لم تعرفه البشرية من قبل .

وأخيرا : وأوضحت دراسة " القوة والتوازن " أن التوازن المستند إلى مبادئه إنما يقدم الصياغة المناقضة للقوة المطلقة ، ومن هنا جدارته في إمادة صياغة الساحة العالمية الراهنة . وإذا كانت الحروب جميعها - وبخاصة الحروب العالميةين الأخيرتين - قد انفصلت من استحالة الحرب ذاتها ، خصوصا بين الأطراف التي تحوز آلة الحرب في أعلى مستوياتها . ومن استحالة الهدف (القوة المطلقة) ووسيلته (الحرب) تنبثق حتمية البحث عن استراتيجيات عالمية متوازنة ، تستند إلى ما أوضحه تاريخ العالم من شروط ، وما حددته مساحته من قوانين ، والتي تتمثل في توزيع القوة تبعا لتوازن مقوماتها في أنحاء العالم (مبدأ توزيع القوة) وفي أن لكل قوة حدودها التي لايجزبها أن تتجاوزها (مبدأ حدود القوة) ، وفي حق كل دولة أن تسعى نحو القوة - في مجال أو أكثر - حسب مواردها ومهارات سكانها ، والوصول إلى ما تطمح إليه من البروز والتفوق (مبدأ التفوق) ، وذلك في إطار متكامل من القانون الدولي يمنع الحرب الجزئية وغير الجزئية بفرض العقوبات لردعة على المعتدى (مبدأ منع الحرب) ، ويقر السلام الدائم بين الدول (مبدأ السلام) ، وتتجلى أهمية هذه المبادئ في ارتباطها بضرورات المرحلة الراهنة من تاريخ العالم ، كما تنبئ حتمية التوجه نحوها من تراث القوة الطاحن ، كما أفرزته نجاحها عبر التاريخ .

وتوضح الصياغات المطروحة المعاصرة (الحكومة العالمية - المنظمة العالمية، الكيان الكبير) بأن حلم " العالم الواحد " ما يزال أبعد مثلا مما تهيئه له أوضاع العالم الراهنة ، وبخاصة ما تشهق به بنيتة من انكسارات وشروخ حضارية واقتصادية عميقة ، وما يعكسه توزيع القوة في أنحاء من تفاوتات حادة . وتبقى المشكلة بكل أبعادها قائمة ، متمثلة أساسا في استمرار انقسام العالم إلى موالم متباينة من ناحية ، وفي احتمال قيام الحرب بصورة متكررة من ناحية ثانية ، فهل يمكن مواجهة ذلك (الانقسام + الحرب)

بتأسيس حكومة عالمية ثالثة ، تحتوي - هذه المرة - احتمالات الحرب قبل
وقوعها ، ولا تكون لاحقة لها مثل الحكومتين الأولى والثانية ، حكومة تسهم في
تشكيلها ووضع قوانينها - بصفة أساسية - الدول النامية ، وتضع لها من
العمليات التنفيذية ما يمكنها من تحقيق أهدافها ، مستفيدة من كل تراث
الماضي وخبرته ، ومتجنبه أخطاء تجاربه ، ومعتمدة تماما على نفسها ، فليس
هناك من وهم أخطر من تصورنا باحتمال مساعدة القوى الكبرى لها فون أن
تتقاضى ثمن ذلك ، وأن نحقق من ورائه ربحا بمقدار الفارق بين القوتين .

المراجع العربية

- أبو زيد ، أحمد
 التطورية الاجتماعية - الكويت : مجلة عالم الفكر ،
 العدد ٤ ، ١٩٧٣ .
- الطريق ، همد
 الحميد
 حمدان ، جمال
- رجب ، صبر
 الفاروق .
- سطيحة ، محمد
 محمد
- العمري ، أحمد
 سويلم
- العمري ، بكر
 هور
- فهمي ، نعيم
 زكي .
- مجاهد ، هورية
 توفيق .
- مجلي ، ساطع .
- محمود ، حسن
 أحمد .
- الكويت : مجلة عالم الفكر ،
 العدد ٤ ، ١٩٧٣ .
- التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر
 فيينا ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ .
- استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة : دار الهلال ،
 ١٩٦٨ م .
- قياس قوة الدولة ، دراسة في جغرافية القوة - الكويت :
 المجلة العربية للعلوم الانسانية ، العدد ١٩ ، صيف
 ١٩٨٥ م .
- الوجود الصيني في جنوب شرقي آسيا - القاهرة :
 مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٥ يناير ١٩٦٩ م .
- أصول العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة : مكتبة
 النهضة ، ١٩٥٩ م .
- المنظمات الإقليمية ، ظهور نظام ثلاثية القطاب للقوة
 العالمية ، جدة : مجلة الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك
 عبد العزيز ، عدد محرم ١٣٩٦ هـ .
- طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب في
 أواخر العصر الوسطى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة
 للكتاب ، ١٩٧٣ م .
- سياسة توازن القوى - القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ،
 يناير ١٩٧١ م .
- القول الثامية ومفهوم النمو - دمشق : المجلة الجغرافية
 السورية ، حزيران ١٩٧٧ م .
- الاسلام والعضارة العربية في اسيا الوسطى بين الفتحين
 العربي والتركي - القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨
 م .

المراجع الأجنبية

- Aron, Raymond "Main Currents of Sociological Thought", Penguin-Book, London: 1965 .
- Buchanan, K. " The Chinese People and The Chinese Earth" Heffer, London:1966.
- Burton, L.W. "International Relations : A General Theory" , Cambridge University Press, 1967 .
- Carter, F.W. " A Classic City State" Heffer, London: 1972 .
- Cox, K.R. " Power and Politics in the City: A Geographical View" Heffer, London:1973 .
- Dempster, P. "Japan advance" , Heffer, London: 1970 .
- Dewdney, J.C. " A Geography of the Soviet Union " , Pergamon Press, Oxford :1971.
- Hart Well, R.M. " Economic Change in England and Europe, 1730-1830" In , The New Cambridge Modern History, C.W. Crawly, ed. Cambridge University press, 1963 .
- Holland, Henry, M. " Politics through Literature" , Prentice-Hall, N.J. 1968 .
- Holmyard, Singer, F.D. " A History of Technology" Vols. I-V, Oxford, London : 1954,
- Huntington, F. Main Spring of Civilization, NY, 1958
- Kissinger, H. " Nuclear Weapons and Foreign Policies", Garden City, NY. 1967 .
- Loach, August " The Economics of Location, New Haven , Yale University Press, 1954 .

- Morgenthau, Hans J.** "Politics among nations", Alfred A. Knoff, N.J. 1962.
- Prescott L.R.N.** "The Political Geography of the Ocean" Halsted Press. John Wiley & Sons, Inc., NY 1975.
- Seabury, Paul** "Balance of Power", Berkeley, California University of California Press. 1965.
- Self, P.** "Cities in Flood", Faber, London: 1961.
- Steward, J.H.** "Theory of Culture Change", University of Illinois press, Urbana: 1955.
- Warren, K.** "British Heavy Industry Since: 1800" Heffer, London: 1975
- Watkins, Fredrick M.** "The Age of Ideology: Political Thought, 1750-The present," Prentice - Hall, N.J. 1964.
- White, L.A.** "The Evolution of Culture", Mc-Graw Hill Co., NY. 1959.
- Zagari, Mario** "Free Trade and Economic Development Between Africa and Europe", L'Egypte Contemporaine, Cairo: January 1971 - PP.5-16.

الدراسة الثانية

نظريات قوة الدولة

مقدمة

يمكن القول ببساطة - بأن السؤال الأساسي المطروح في نظريات قوة الدولة إنما يتصل بأهمية المزايا المكانية (الجغرافية) في هذه القوة ، سواء ما تحوزة الدولة من هذه المزايا ، أو ما يمكن أن تضيقه إليها سلماً أو حرباً ، فالسؤال الأساسي - إذن - هو عن العلاقة بين القوة والجغرافية ، وليست الإجابة بمثل بساطة السؤال بحال من الأحوال ، ليس فقط لأن " الجغرافية " متعددة العناصر للغاية ، بين طبيعية وبشرية واقتصادية وحضارية ، أو لأن " القوة بالمعنى الحضاري الشامل - متعددة المستويات والظلال ، بل - وأيضاً - لأن هذه العلاقة - بين الجغرافية والقوة - تظهر متغيرة أشد التغير ، في إطار الحركة التاريخية العامة لتجسد " القوة " في نماذجها المختلفة عبر التاريخ .

وتهدف هذه النظريات إلى التوصل لمجموعة العوامل الأساسية الأقرب للاستمرار ، هذه التي تؤدي إلى نموذج الدولة القوية بخصائصها الحضارية الشاملة ، ليس فقط من أجل تحديدها نظرياً ، بل وأيضاً لاستثمارها وتطويرها عملياً ، ورغم أن الجغرافية (المنطقة + الموارد + السكان) تتضمن النسبة الكبرى من هذه العوامل ، بحيث تكاد تقم القاعدة الأساسية لنظريات القوة ، إلا أن التاريخ (الزمن ، التغير ، التطور) يتدخل ليمنح هذه القاعدة الحيوية والظلال والمستويات بل والاستثناءات أيضاً ، خاصة على هذا المعنى الفريد من تطور العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والابتكار ، بحيث يمكن القول بأنه إذا كانت " الجغرافية " تقدم القاعدة لهذه النظريات ، فإن " التاريخ " يمنحها النماذج ، وتؤدي " التكنولوجيا منذ الأداة الحجرية (وحتى مركبات الفضاء)

نور العامل المحرك لها جميعها ، وهكذا يمكن القول - ببساطة مرة ثانية - بأن مكونات هذه النظريات الاستراتيجية ، إنما هي هذه الثلاثية المتضمنة :
الجغرافية + التاريخ + التكنولوجيا .

ومن بين عناصر " الجغرافية " يظهر تأثير عوامل (توزيع اليابس والماء ، الموارد ، السكان) أشدها حسما في مجال البحث عن العلاقة بين الجغرافية والقوة . ومن بين تيارات التاريخ العاقلة ، تتجلى نماذج القوة الإقليمية والعالمية كتعبير متجسد لهذه العلاقة ، هذه النماذج التي تخضع للتحليل ، بحثا عن مكونات وعوامل القوة في بنية كل منها ، للإجابة عن السؤال المطروح :

لماذا هي بالذات التي برزت دون غيرها ؟

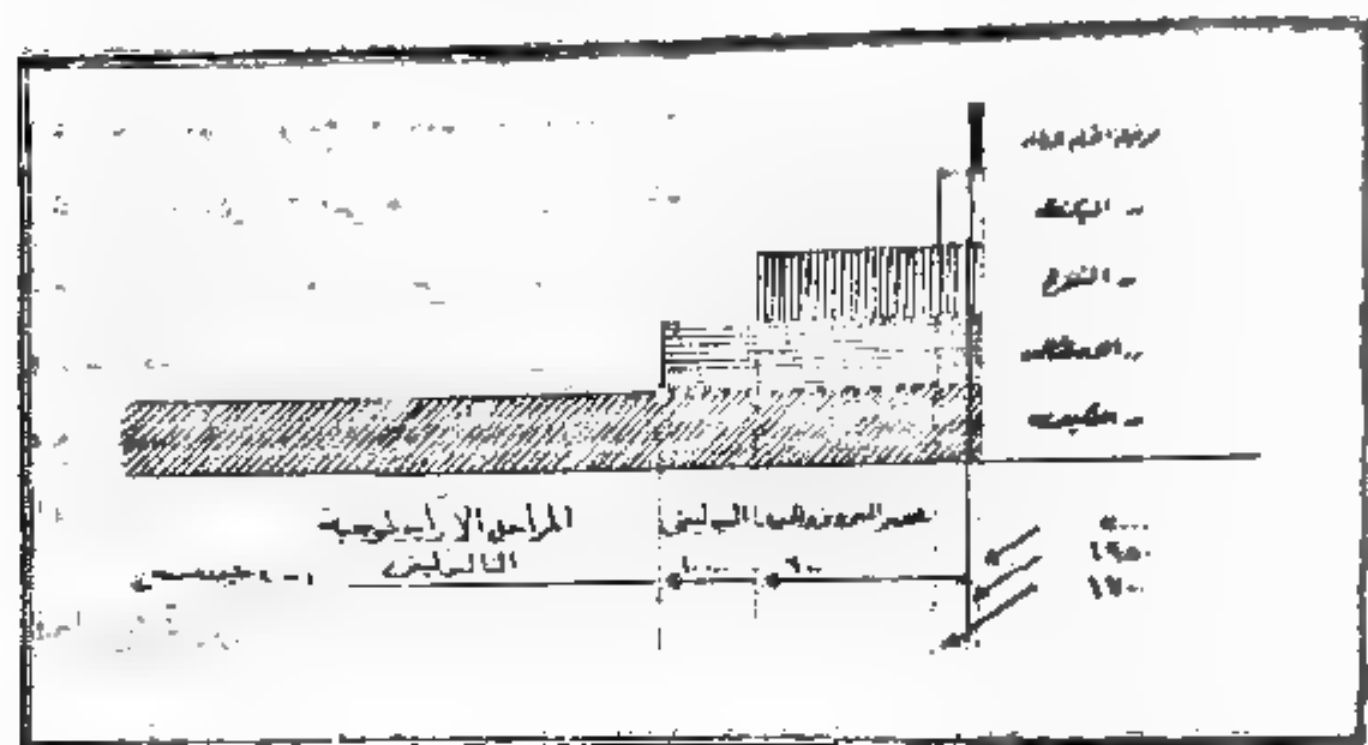
وما هي المزايا التي تجسدت لها ، وتفاعلت بها ، بحيث برزت فوق المستوى العام للتاريخ ؟

وما هي الأساليب التي اتبعتها وساهمت في تحقيق ذلك ؟

ثم - وربما أخيرا - لماذا تقرر لمعظم هذه النماذج أن تفقد تدريجيا قوة انفعالها ؟ وأن تضعف التفاعلات الإيجابية داخل بنيتها ، وأن تتلاشى مزاياها فجأة أو على مراحل ؟ وأن تتدنى مرتبتها وتتحوّل عن مكانتها ، وتتحول - أحيانا - إلى نموذج عكسي لما كانت عليه ؟

أما التكنولوجيا - التي قعمت أبوابها للسلم والحرب معا - فلإن تأثيرها يتجلى عند نقاط التغير الأساسية ، سواء بالنسبة لما أدت إليه من فائز وازدهار عند بعض المجتمعات دون الأخرى ، أو بالنسبة لما خضعت من تطوّر لأنوات الحرب عند بعضها الآخر ، أو بالنسبة لما أدت إليه من سيطرة على عنصرى المكان (المسافة) والزمان (السرعة) برأ وبهراً ، عند بعض

المجتمعات بدرجة تفوق غيرها (المواصلات) ، أو بالنسبة لتفكيك الخامات واستغلال الطاقة (الصناعة) ، أو في غير ذلك من خطوط المفارقة بين المجتمعات البشرية من هذه الناحية . (شكل ١) .



شكل (١) المراحل الحضارية التكنولوجية حسب هاتر كانول

لقد قادت خطوط المفارقة التكنولوجية هذه (الفائض ، أنبوات الحروب ، المواصلات ، الصناعة) باستمرار أهم أسباب الصراع بين هذه المجتمعات ، وذلك بما هيته لبعضها دون الآخر - أو بدرجة تفوق - من أسباب القوة والبروز ، ويستحيل - آخر الأمر - تفسير العلاقة بين الجغرافية والقوة ، دون الرجوع باستمرار إلى خطوط المفارقة التكنولوجية هذه ، أو دون الرجوع إلى ما سبقت - كعوامل محركة - من نقاط التغير والتحويلات التاريخية ، وما أتت إليه من مستويات للقوة في خريطة العالم ، قديمه وحديثه ، وذلك مع عدم تجاهل أهمية اقتران التكنولوجيا بفواحي ثقافة معينة تمنحها معناها ، وتحول بينها وبين التحول إلى مجرد أنبوات للقوة بمعناها العنواني العسكري الضيق ، بل وتصنيف إليها من الدلالات ما يجعل منها - التكنولوجيا - تراثاً ورصيداً

إنسانياً عاماً ومتجسداً .

نظريات القوة

لقد قدمت داخل هذا الإطار (الجغرافية ، التاريخ ، التكنولوجيا) مجموعة من نظريات القوة ، هذه التي تبحث في أصولها وتشرح نماذجها وتحدد الطريق إليها ، ومع أهميتها جميعها وضرورة الاثمام بتفصيلاتها ، إلا أنه قد يكون الأجدى - في هذا المجال - الإشارة إلى أهمها (نظرية قوى البر ، نظرية قوى البحر) ، مع الاثمام - قدر ما يتاح - بمقومات كل نظرية منها وأسسها ومبادئها العامة ، دون الخوض - هنا - في غمار تفصيلاتها ، وذلك مع الإشارة لاستراتيجية التوازن بين القوى فسي الخريطة السياسية العالمية المعاصرة .

نظرية قوى البر

الواقع أن التفكير في أسباب " القوة " قد بدأ مبكراً ، حيث تظهر الإشارة إلى مقوماتها وعواملها في النقوش والبرديات الفرعونية ، وفي وصايا حامورابي وقوانينه ، وفي الأعراف المتوارثة لدى القبائل الصحراوية الرعوية ، ثم بمستوى عال من النضج والتكامل عند فلاسفة الإغريق (خاصة أفلاطون وأرسطو) ، وأبرزت المجتمعات البشرية - بدرجات متفاوتة من الوعي - أن هناك مقومات عامة للقوة ، وأن السبل إليها متعددة ، وأن الدوافع إليها معقدة ، لقد تبدأ من الفرد ذاته وتنتشر بين المجتمع ، لتسعى السلطة - أيا ما كان شكلها - إلى تحقيقها ، واتخذت الحركة إليها - أي إلى القوة - اتجاهات عديدة منذ وقت مبكر ، تراوحت ما بين السلم والحرب كاتجاهين أساسيين لها ، وذلك بكل ما بينهما - السلم والحرب - من ظلال ، ووجد كل اتجاه منهما ما يبرره ويشجذه من الفكر والفلسفة ، وتجسدت نماذج القوة المبكرة في

مناطق الحضارات الزراعية المرتبطة بأحوال الأنهار في مصر والواقدين والصين وغيرها ، فقد حققت هذه الحضارات مستوى انتاجيا ، حقق لها قدرا من " الفائض " دفع بها نحو البروز فوق المستوى المعيشي العام لبقية المجتمعات البشرية الاخرى المعاصرة لها ، ورغم تعرضها - عامة - لغزوات عاصفة من جهرائها الأقل كفاية وحضارة (من الصحراء ومن الجبل) ، إلا أنها - في معظم الاحيان - كانت تؤكد بروزها الاقتصادي والحضاري ، يتوخ من التوسع في تخومها ، إما ربما لجيرانها أو تعبيرا من قوتها ، أو تحت نواحي اقتصادية معينة .

وكونت هذه النماذج المبكرة للقوة - في مجموعها - الأساس النظري والتاريخي ، لما عرف بعد ذلك باستراتيجيات القوى البرية ، هذه التي تستمد قوتها من (قاعدتها الأرضية ، مواردها الكافية ، تحقيقها للفائض الانتاجي ، كثافة مجتمعها السكاني) ، ثم هي تتطلق في مضمار " القوة " بمقدار ما يتجمع لها من هذه العناصر ، وما ينتج عن كل ذلك من تفاعلات وشدائعات ، داخل إطار من السلطة المركزية (الفرعون ، الامبراطور) ، غالبا ما تنبعج بها نحو الخارج ، كقوة بارزة محليا وإقليميا وأحيانا عالميا ، غير أنها قد بقيت - غالباً - في إطارها البري ، نادرا ما تتجاوزها إلى المياه المحيطة ، أو إلى ماوراءها ، وقدمت لها السواحل والجبال وغيرها من خطوط المكان الطبيعية حدودها السياسية الأخيرة ، هذه التي لا تتجاوزها إلى ماوراءها إلا في حدود ما يعرف بالملاحة الساحلية ، الموازية والقريبة من خط الساحل ، وإذا كانت بعض هذه القوى (مثل مصر) قد واصلت علاقاتها البحرية مع جيرانها (خاصة الشام) منذ وقت مبكر ، مستندة في ذلك إلى تقدم معين في صناعة السفن ، فإن الملاحة النهرية كانت هي الأكثر شيوعاً في بقية هذه الحضارات ، وفي مصر أيضا ، فالأنهار التي قدمت المياه الكافية اللازمة لزراعة متقدمة في أحواضها ، فإنها قد وصلت بين مناطقها بوسيلة نقل فعالة ورخيصة ، مدعمة

من درجة السهولة الاقتصادية بمساحات مستقرة من الحركة والحيوية داخل بنيتها
المكانية ، وغالباً ما كانت هذه القوى البرية تعمل كحياة صبرى الشجر يرمته
من منبهه الى مصبه ، كجزء هام من استراتيجيتها قوتها ، فضلاً عن كونها من
أهم سماتها .

ومع تزايد الفائض الانتاجى المتراكم لدى هذه القوى الزراعية البرية ،
امتدت خطوط التبادل التجارى إلى مسافات أطول ومناطق أبعد لتصرفه ،
مما أدى إلى تزايد عدد المحطات والأسواق على طولها ، وإلى إتساع أبعاد
التجارة والتبادل ، وإلى ظهور هذه المجموعة من المدن المتفرغة للوظيفة التجارية
، وغيرها من الوظائف الحضرية ، والسامعية إلى تطويرها بكافة الوسائل ،
خاصة فى مجال البحث الدائب عن مناطق جديدة للتبادل ، فيما وراء هذه
الخطوط المكانية التى حاصرت قوتها طويلاً .

ورغم أن هذه المدن قد مهدت لتوعية أخرى من " القوة " تختلف عن هذه
التي سبقت أنحاء العالم - المعروف آنذاك - قرونًا ، إلا أن النوعية القيمة
من " القوة " البرية لم تتوقف عن تقديم نماذجها (الامبراطورية الفارسية ،
الدولة العربية الاسلامية ، الامبراطورية العثمانية ، ألمانيا القيصرية) بعد ذلك
وحتى الآن (الاتحاد السوفيتى) . وذلك مع عدم تجاهل ما يتضمنه كل
نموذج منها من خصائص ، وماتختلف فيه إسهاماتها فى الرصيد الحضارى
الانسانى العام .

لقد قدمت هذه النماذج - وغيرها - المادة اللازمة لبناء عدد من النظريات
المنصلة بالقوى البرية ، لعل من أهمها هذه التى قدمت فى إطار فلسفة القوة
الألمانية ، خاصة هذه التى قدمها كل من " راتزل " (Ratzel.F.) من " الدولة
العالمية " ، ثم نظرية كيلن (Kiellen K.) عن " قوى البر والبحر " ، ثم هذه الثلاثة
لكارل هاوسهوفر (Haushofer.K.) من " التقسيم الثلاثى للعالم " ، ورغم ما

تضمنت هذه النظريات من تحليلات ثاقبة دقيقة لمفومات " القوة البرية " من كافة النواحي الجيوستراتيجية . إلا أن توجهها الأساسي لخدمة الأهداف التوسعية للدولة الألمانية المتنامية القوة منذ سبعينيات القرن ١٩ م ، وما انطوت عليه من تهديدات لدعاري القوة المطلقة ، قد أدى بها - آخر الأمر - إلى زواها الاسكار والتجاهل والاحمال ، خاصة بعدما انتهت إليه الدولة الألمانية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد قلبه البريطاني " ماكيندر " إلى جملة المراقب التي أولت بنظريات القوة الألمانية ، وقدم في صياغة - أكثر موضوعية وواقعية - نظريته الهامة عن القوى البرية ، والمعروفة بنظرية قلب العالم (الأرض) ، The world's Heart Land Theory وقد قدم ماكيندر نظريته ، أول الأمر - في صياغة وصفية عن " التوجيه الجغرافي للتاريخ " (١٩٠٤ م) . واستمر في تعميق فروضها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ثم أضاف إليها وعدل منها . تبعاً للمتغيرات التي ألمت بالعالم فيما بين الحربين ، ويصيح " ماكيندر " نظريته في إطار فكرة محورية عن (اتجاه العالم نحو الوحدة) . وأن العالم يحكم ثورة المواصلات الحديثة منذ منتصف القرن ١٩ - يتجه لأن يصبح وحدة سياسية واحد ، ثم هو يتساعل بعد ذلك :

ماهي القوة التي يمكنها أن تحقق هذه الوحدة ؟ وليست نظريته في الواقع سوى إجابة عن هذا السؤال ، وقد استند " ماكيندر " في الاجابة عنه إلى مجموعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية التي شكلت بقية نظريته وقدمت مبرراتها العامة والخاصة . ويرى " ماكيندر " بأن تركيز وتجمع " القاعدة الأرضية + الجبهات البحرية + الممرات الطبيعية + خصوبة التربة " من شأنه أن يهيء للنمو الامبراطورية العالمية الوحيدة ، وهو ما يوضح أن الرؤية النهائية عنده هي عالم واحد ، تحكمه قوة كبرى واحدة .

ويستعرض ماكيندر - بعمق - تاريخ العالم في محاولة للوصول الى منابع القوة الكامنة فيه ثم يضع الفروض الأساسية لنظريته الجيوستراتيجية ، والتي يقسم بمقتضاها العالم إلى : (شكل ٢)



شكل (٢) قلب الأرض بالأكثري

* المحيط العالمي والجزيرة العالمية The world Ocean, The world, Island

* قلب الأرض Heart Land

* الهلال الداخلي Inner Crescent

* الهلال الخارجي Outer Crescent

ويوضح 'ماكيندر' كتلة اليابس الآسيوية Eurasion Land-mass كمساحة تركزت فيها وتجمعت جملة ظروفه اللازمة لتحقيق العالم الواحد حسب رؤيته ، فهي بمثابة قلب الأرض ، ومن يمتلك قلب الأرض ، يمكنه أن يتوسع في الهلال الداخلي ، ثم الهلال الخارجي ، فيتم بذلك الاحاطة بالعالم بأكمله ، ورغم ما أنطه ماكيندر من تعديلات - كما سبقنا الإشارة - على نظريته ، ورغم أن الهدف الرئيسي من تحليلاته المستفيضة إنما هو في تنبيه القوى البحرية (وعلى رأسها آنذاك بريطانيا وبلداتها) إلى أهمية احتواء القوى البرية (ألمانيا ثم الاتحاد السوفيتي) قبل تقاسمها وابتلاعها العالم برمته ، إلا أن نظريته قد بقيت بمثابة النظرية الأساسية من القوى البرية ، وذلك - بالطبع - قبل تغير جيوستراتيجية العالم تغيراً جذرياً مع تطورات الطيران والصواريخ العابرة القارات ، واجتياز هبات عصر الفضاء .

نظرية قوى البحر

مهت المدينة التجارية - كما سبقنا الإشارة - لنوعية أخرى من " القوة " المقطعة إلى افاق اقتصادية جديدة ، وكان لابد لها - أولاً - من تجاوز خطوط المكان الطبيعية الصارمة ، ولما كانت " البحار " تمثل آنذاك أهم العوائق أمام تدفق التبادل بالمقياس المنشود ، فقد تكثفت المحاولات نحو تجاوز الملاحية الساحلية إلى المياه العميقة ، وصولاً إلى المناطق البعيدة ، وتدرجياً تحركت مزايا " الفائض " إلى خارج مناطق الانتاج (أحواض الأنهار) .

وامتدت خطوط التبادل لتتركز في هذه المدن والأسواق الأكثر قدرة على استثمار الفائض ، وتوصيله على طول هذه الخطوط إلى أبعد نقطة ممكنة محققة في كل خطوة مزيداً من الأرباح ، وكونت هذه العناصر صيغة معادلة القوة الجديدة (الفائض ، الطريق ، التبادل) ، وذلك في مقابل صيغتها القديمة التي استثمرت في أحواض الأنهار (الانتاج ، الفائض ، المركزية)

وبرزت " فونتيكبا " ثم " اليونان " مستثمرة هذه المعطيات في حدودها آنذاك ، مدعمة وفنانتها بمساهمات مهمة ، ما لبثت لتضج وتتكامل وتطور من أنواتها وأساساتها ، مشكلة الإطار العام لما أصبح يعرف بنماذج القوة البحرية المبكرة ، هذه النماذج التي كما تجسدت في الواقع ، فإنها قد قدمت بدايات الفكر والأسلوب والاستراتيجية ، التي قدر لها أن تحقق كبريا من التضج ، في إطار الدولة الرومانية العالمية ، هذه التي احتوت - بمقياس زمانها - معظم عناصر القوة البحرية والبرية وأسبابها ، وكما تركت وراءها نموذجا بقي يمثل الحلم الأوروبي في الوحدة والقوة ، حتى بعد انهيارها ، فإنها قد انطوت على مجموعة من الأفكار ، ما تزال تبعا لكثير من النظريات الجيوستراتيجية المعاصرة .

فكما قدمت - في أوجها - النموذج لدراسة أسباب وعناصر القوة ، فقد كانت - في انهيارها - نموذجا لتحديد أسباب التحلل والضعف ورغم الجمود الحضاري الذي أصاب البنية الأوروبية - بعد انهيار الدولة الرومانية - وطوال العصور الوسطى ، إلا أن الحيوية قد عاودتها مع الكشف الجغرافية والثورة التجارية وحركة الإصلاح الديني ، وتآلفت مع النهضة العلمية والانقلاب الصناعي ، وقد أنت الكشف الجغرافية - خاصة - إلى تعبير المقياس الاستراتيجي للعالم ، وإلى اتساع أبعاده البحرية والبرية ، وإلى تغيرات واسعة النطاق في أهمية المواقع الجغرافية ، وأصبحت هذه الفترة عما أصبح يعرف بجيوستراتيجية " القوة البحرية " بكل وضوح ، وارتبطت هذه الاستراتيجية بالأبعاد الجديدة للعالم ، وبالعلاقات الجديدة بين اليابس والماء ، وبالتوزيع الجديد لأهمية المواقع الجغرافية ، وانطلقت هذه القوى البحرية (البرتغال ، إسبانيا ، هولندا ، إنجلترا ، فرنسا وغيرها) ، لتسيطر - تقريبا - على العالمين القديم والجديد معا . (شكل ٢) .



شكل (٢) تغيرات خطوط التجارة بعد الكشف الجغرافية

لقد تجمعت نتائج الكشف الجغرافية لصالح هذه القوى البحرية تماماً ، ورغم أن بريطانيا - نموذجها الأساسي - لم تكن تستند أصلاً إلى قاعدة برية كافية ، إلا أنه قد انطلقت لتكون لها إمبراطورية برية واسعة ، تفصلها عن البحار والمحيطات ، ولم يكن لها أن تحقق ذلك - منذ البداية - ولا أن تحافظ طويلاً على ما حققت ، لأن تضع لنفسها استراتيجية محكمة تتحرك في إطارها ، تجلت عناصرها فيما يلي :

- تفوق عوامل القوة البحرية ، وإمكان السيطرة على اليابس من البحر .
- التوسع البري في مناطق العالمين القديم والجديد .
- إحكام السيطرة على الطرق الموصلة بينها وبين إمبراطوريتها .
- التأمين العسكري للمناطق والطرق معاً ، والسيطرة على أعالي البحار بواسطة أسطول متفوق شديد الفعالية .
- ورغم ما حققت بريطانيا من قوة وبروز عالمي - لعدة قرون - في إطار هذه

الاستراتيجية ، إلا أن العلاقة الجيوستراتيجية بين اليابس والماء ، بقيت دون حل بالنسبة لها ، وأسفرت العلاقة بين الجغرافية والقوة - آخر الأمر - من قوانينها الخاصة ، ذلك أنه رغم التفوق البريطاني الكاسح لقرون ، ورغم الثورة الصناعية التي تحققت بها قبل غيرها ، ورغم التواكم الرأسمالي الهائل في بنوكها وشركاتها ، ورغم التطور الفائق للتسليح وأدوات الحرب ، ورغم أساليبها المصنعة في استنزاف الثروات من مستعمراتها ، إلا أنها - بريطانيا - قد واجهت منذ وقت مبكر - نقاط ضعفها الأساسية ، هذه التي تحصل بقصور قواها عن السيطرة الكاملة على هذه المساحات البرية الواسعة ، يظهر ذلك بوضوح في حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٩ م) هذه التي لعبت فيها (المساحة + المسافة) دورها لصالح الولايات المتحدة ، وفي غير صالح بريطانيا ، وبالإضافة إلى نتائج المنافسة المدمرة التي دارت رحاها بين بريطانيا وغيرها من القوى البحرية - وأنهكتها جميعها - منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فإن الحركة البرية المضادة لتفوق القوى البحرية ، كانت قد بدأت أيضا تسفر عن نتائجها ، إما فيما تمثل من تيار التحرر من الاستعمار ، وإما في ظهور قوى برية مثاونة (ألمانيا) خاصة ، ثم الاتحاد السوفيتي بعد ذلك لبريطانيا .

وعندما فقدت بريطانيا - وغيرها من القوى البحرية - قواعدهما البرية البعيدة (المستعمرات) ، تراجعت عن سياستها العالمية ، وحلت محلها قوى أخرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي ، الصين) تستند - حيث هي جغرافيا - إلى قواعدهما البرية الخاصة الكافية .

ورغم ذلك فقد بقيت " بريطانيا " تقدم النموذج الواقعي لامكانيات " القوة البحرية " حالة امتثلها بفعالية ، وتضمنت نظرية " ماهان " Mahan, A.T. من تأثير القوة البحرية في التاريخ The Influence of sea Power upon History) مجموعة هامة من الآراء والتحليلات الخاصة بالنموذج البريطاني ، باعتباره النموذج الأساسي لاختبار فروضه عن العلاقة بين العوامل الجغرافية والقوة البحرية ، أي من جيوستراتيجية هذه القوة ، وقد اختبر فروضه هذه من

خلال العوامل الأتية (المواقع ، خط الساحل ، الظهير القاري ، الخصائص القومية ، الحكومة والتنظيم ، عوامل أخرى) .

وأوضح بأن نوافر كافة شروط القوة البحرية الجيوستراتيجية ، لايفنى عن الحاجة للقاعدة الأرضية ، وأنه في حالة اقترانهما (الساحل والجبهة المائية ، القاعدة الأرضية) فإن الظروف تتحشد لظهور قوة عالمية .

ودعا ماغان الولايات المتحدة لأن تتبنى الاستراتيجية البحرية البريطانية ، حيث لاتعوزها القاعدة الأرضية الكافية مساحة ونوعية ، وهي الدعوة التي وجدت طريقها إلى التحقق بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع البروز الفائق للولايات المتحدة في المساحة العالمية ، كما قدر لفروض " ماكيندر " عن " القوى البرية " - أيضا - أن تتحقق مع البروز الفائق للاتحاد السوفيتي في ذات المساحة ، وأيضا في ذات الفترة .

حول استراتيجية التوازن الدولي:

إذا كانت هذه النظريات الجيوستراتيجية ق اتجهت نحو صياغة العالم بأكمله تحت سيطرة قوة رئيسية واحدة ، ثلاثي - في إطارها - دول العالم جميعها . فقد دفعت التطورات التكنولوجية الحاسمة (الطيران ، الذرة ، غزو الفضاء) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، باستراتيجية " التوازن " نحو الصدارة في خريطة العلاقات الدولية المعاصرة .

وفي حدود الرؤية التاريخية ، فإن السعي للتوازن قد بقي حقيقة إنسانية مجتمعية دائمة ، وحتى قبل أن تتضح أبعادها يعرف الآن بالقانون الدولي والنظام العالمي ، فإن هذا السعي الدائب كان يتم إما في إطار من التعاقد والتحالف والاتفاق ، أو بالحرب كوسيلة لايفنى عنها - من وجهة نظر معينة - لتحقيق أهداف محددة .

وينطوى التوازن على هدف رئيسي ، يتمثل في استمرار المحافظة على السيادة والقدرة على النمو ، وتتراوح أساليب تحقيقه بين التعاقد والحرب

والاستمالة ، ويعنى ' توازن القوى ' - أصلا - التوزيع المتناسب للقوى السياسية فى خريطة العالم ، بحيث تكون أقرب للشكائى Equilibrium .

ويضمن " بورنون " (Burton, J.W) فى كتابه الهام (International Relations: A General Theory) تغيرات سياسة التوازن والقوة ، وذلك باعتباره - التوازن - بمثابة المحصلة لتوزيع القوى فى خريطة العالم السياسية

ولما كانت " الحركة نحو القوة " هدفا أساسيا لكل دولة ، فإنه بالتالى من أهم عوامل تغير العلاقات فى هذه الخريطة ، ومن ثم تتجلى أهمية العمل من أجل أن نستعيد توازنها ، وإلا تصادمت القوى ، فإذا ما أصبحت " القوة المطلقة " هدفا ، فإن التصادم يصبح محققا ، وهكذا فكثيرا ما ينظر للتوازن باعتباره عاملا من عوامل تنظيم الحركة نحو القوة ، ومن ثم فإن استمرار التوازن يتطلب المتابعة الدقيقة لحركة القوى فى هذه الخريطة ، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى ، وبذلك فإن الخيوط العالمية للتوازن ، إنما تتسج من خلال السياسة الخاصة بكل دولة أو بمجموعة منها من ناحية ، ثم من خلال ما ينتج عن هذه السياسات - فى فترة معينة - من شبكة عامة للعلاقات فيما بينها ، وهى إذا استمرت بعد ذلك لفترة ، فإنه تبدأ فى التغير أيضا ، مما قد يضى إلى اختلال التوازن محليا أو إقليميا أو عالميا ، وهنا تكمن المعادلة الصعبة فى استراتيجيات " التوازن " التى تنلخص فى كيفية تحقيق التوازن مع وجود هذا التغير ، خاصة وأن هذا التغير يحدث - غالبا - نتيجة تغيرت معدلات الحركة نحو القوة بين الدول المختلفة ، ومن هنا قدمت هذه القاعدة الهامة (يحتاج استمرار التوازن إلى القوة المستمرة) .

وإذا كانت هذه القاعدة تجيب على السؤال المطروح من زاوية من زواياه ، إلا أنها لا تمنع المنافسة حول استمرار " القوة " ومن ثم الصراع والحرب التى تهدم التوازن من أساسه ، فى مستوى من مستوياته ، وهكذا اتجهت محاولات تقنين التوازن الدولى - بعد أهوال الحرب العالمية الأولى - إلى تجربة ضبط

عالميا بواسطة مؤسسات عالمية قانونية (الحكومة العالمية) ، تمثلت في إنشاء " عصبة الأمم " عقب هذه الحرب (تجربة أولى) ، ثم في إنشاء " هيئة الأمم المتحدة " عقب الحرب العالمية الثانية (تجربة ثانية) ، فهذه الحكومة العالمية تقدم نوعا من الضمان الجماعي لدول العالم ، بحققها في الوجود والاستمرار ، وهو الحق الذي يمثل - كما سبقنا الإشارة - الهدف الاساسي من أهداف استراتيجية التوازن .

ورغم ما تواجهه هذه التجربة الثانية - هيئة الأمم المتحدة - من مشكلات ، وما تظهر عليه من ضعف و في مواجهة الاستقطاب الثنائي الراهن في خريطة العالم السياسية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ، فسيبقى الاتجاه نحو تقنين توازن القوى في هذه الخريطة ، من أبرز الاتجاهات المتاحة عالميا لتجنب الحرب وتحقيق السلام ، خاصتها مع التطبيق العادل المفعال للعبادى الأساسية التي يتضمنها دستور هذه الحكومة العالمية .

*
** **

المراجع

- * Belof Max, : "The Great Powers: Essays in Twentieth Century Politics", Ruskins House, London, 1959 .
- * Cox, K.R: " Locational Approach to Power and Conflict", Heffer, London, 1975 .
- * Frederick, M; "The age of Idiology. Political Thought : 1750 to the Present" Prentice- Hall, New Jersey, 1964.
- * George Liska, : " International Equilibrium", Cambridge, Mass. Harvard Univ. Press. 1957.
- * Hans Carol, : " Stages of Technology and their Impact upon the Physical Environment" in, " Cultural Geography", Fred, E. Dohers, ed., Crowell Co ., New York, 1972 .
- * Henry , M. Holland , " Politics Through Literature", Prentice - Hall, New Jersey, 1968.
- * Lomes, S.B., : " A Unified Field Theory of Political Geography" Ann. Am. Acad . Geog. Vol. 44, 1954. III-122 .



الدراسة الثالثة

نظريات القوة البرية

مقدمة

يمكن القول بأن نظريات القوة البرية قد قدمت في اتجاهين أساسيين من حيث المصدر والأهداف . إما كنوع من رد الفعل المضاد للتفوق الحاسم الذي تحقّق للقوى البحرية منذ الكشف الجغرافية ، وإما كمحاولة للفتية من جانب مفكرى الاستراتيجية البحرية . إلى مظاهر القوة التي تجمعت في القوى البرية خلال القرن التاسع عشر ، تمهيدا لاحتوائها .

أما الاتجاه الأول " رد الفعل " ، فقد تبلور في إطار فلسفة القوة الألمانية ، هذه التي استمدت مقوماتها الفكرية من أراء هيغل " عن الدولة الألمانية الخالدة ، وما تضمنته فلسفة " نيتشة " عن القوة والامتنان الأرقى ، فضلا عن فروض " داروين " البيولوجية عن النمو الحيوي والبقاء للأقوى والصراع بين الأحياء . وقد وجد هذا الاتجاه نموذجه الواقعي في الدولة الألمانية التي توحدت متأخرة ١٨٧٠ م " فوجت القوى البحرية وقد لقسمت العالم - تقريبا - فيما بينها .

وأثرت ألمانيا في سباقها نحو التحول الصناعي ، أهمية المستعمرات الخامات + الأسواق " في مجال المنافسة بينها وبين هذه القوى ، كما استوعبت تماما أهمية القوة للوصول إلى المستعمرات ، والاستمرار في المنافسة . وفي حسمها لصالحها ... ووعت بأن الطريق إلى ذلك محفوظ بالدم والحرب ، فكان رد الفعل عنيفا - لأن مورد الزمن لم يكن في صالحها ، وفي هذه الظروف أفرزت فلسفة القوة الألمانية مجموعة من النظريات ... استندت إلى مبادئ علم الجغرافية السياسية أحيانا ، وإلى دعاوى الجيوبوليتيكا في معظم الأحيان ... نهلت بصفة أساسية في :

* نظرية " رانزل " عن الدولة العالمية ، القوة الواحدة .

* نظرية " كيرن " عن قوى البر والبحر " القوة الثنائية " .

* نظرية " هاريسون " عن التقسيم الثلاثي للعالم " القوة الثلاثية " .

أما الاتجاه الثالث " التنبيه والاحتواء " فقد تضمنته بعض دراسات مفكرى القوى البحرية ، هؤلاء الذين أدركوا مبكرا نقاط الضعف الكامنة فى بنية القوة البحرية ، وأن معادلة العلاقة بين الجغرافية والقوة ليست فى صالحها ، وأن اليابس مصدر القوة وليس الماء وأن سيطرة القوى البحرية على اليابس البعيد مرحلة مؤقتة أوتبطلت بالكشوف الجفرافية البحرية ، واستمرت مع الاستعمار ، غير أنها لا يمكن أن تكون دائمة ، وأن القوى البرية المتراجعة بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر لحساب القوى البحرية ، تستجمع قواها مستعدة الى قواعدها الراسخة فوق اليابس ، وأن بعض هذه القوى وقد خطت نحو العصر الصناعى " خاصة ألمانيا " فأنها لن تتوقف حتى تشارك فى عصر الاستعمار أيضا ، عندئذ فأنها قد تدخل الى مرحلة تفرض فيها تفوقها على القوى البحرية ذاتها ، وأن على الأخيرة أن تدرك ذلك تماما ، وأن تستعد له بما يناسبه من سياسات الاجهاض والاحتواء ، وقد نظرية البريطانى " ماكيندر " قلب العالم " أبرز ما قدم من نظريات فى هذا الاتجاه .

وفيما يلى تحليل - بعضى - من التفاصيل - لأهم ما قدم فى الاتجاه الأول من نظريات .

نظرية راتزل

" الدولة العالمية والقوة الواحدة "

قدم راتزل Friedrich Ratzel نظريته بعد اتمام الوحدة الألمانية ١٨٧٠ بنحو هاد من المبدئين ، فظهرت متأثرة بجملة الظروف السياسية والتيارات الفكرية التى سادت أوروبا آنذاك ، ومشبعة أيضا بما انطوت عليه الدولة الألمانية ذاتها من توثب وحيوية وانديفاع ، ويقدّر ما عكست فلسفة القوة والتفوق الجرماني ، بقدر ما ظهرت من فروض التطورية لمصلحتها ، وأبرزت فكرة " الدولة كائن حي

١٠٠ باعتبارها الأساس النظري لما عرف بالجيوبوليتيكا العضوية Bio-Geo Pol هذه التي تبور الصراع والتوسع في إطار من مقولة " البقاء للأقوى " ،
فالمقولة - ثمان الكائنات الحية - تحتاج إلى مقومات أساسية لوجودها . ثم
هي أيضا في حاجة للمجال الحيوي اللازم لنموها .

ويصوغ " واتزل " رؤيته " للدولة العظمى " .. وهي تتحرك في ديناميكية
مستمرة حتى تحقق لنفسها وجودها ، تضيف إلى قاعدتها الأرضية ماتراه
لازما لنموها . حتى تختلف من الخريطة السياسية هذه الوحدات الغير قابلة
على الصراع والاستمرار ، ولا يبقى سوى الأقوى والأكثر قدرة على البقاء
والالتهام ، وبعد ذلك تبدأ هذه الدول الكبرى في التوسع على حساب بعضها ،
حتى لا يبقى منها سوى دولة كبرى واحدة . فالأرض - عند واتزل - لا تكفي
سوى دولة عظمى واحدة ، وهكذا .. فإن هذه الصياغة تتضمن فرضين
أساسيين ، هما بمثابة مرحلتين تحقق هذه الدولة العظمى ..

* حق كل دولة في التوسع الذي تبعا لمعدلات نموها " المرحلة الأولى " ..

* استمرار هذه العملية .. حتى لا يبقى هناك سوى دولة واحدة " المرحلة
الثانية " .

ويحدد " واتزل " ديناميات التوسع ويبرره .. باعتبارها عملية تتم تحت
بواقع النمو الاقتصادي للدولة ، وبحث سكانها من مجالات أخرى
لاستثماراتهم ، وبضرورة تحركهم نحو هذه المجالات ، ونقلهم لعناصر ثقافتهم
المتقدمة معهم إلى حيث انتقلوا وتحركوا ، وتستمر هذه الحركة مادام سكان
الدولة على كفايتهم وفعاليتهم سواء من حيث استثمار مواردها الخاصة ، أو
من حيث حركة " الاستثمارات + السكان + الثقافة " إلى الخارج ، وتلك القوة
العسكرية ما تتطلبه هذه الحركة من تغير مستمر في حدود الدولة ، يتتابع في
اتساق مع مراحل نموها ، ويقرر " واتزل " بأن أي توقف في الحركة .. أو أي
وهن في مرحلة من مراحلها .. يعني على الفور أن الدولة لم تعد قادرة على
المنافسة ، وأنها قد تحولت من الهجوم إلى الدفاع ، ومن التوسع إلى

الانكماش ، حيث أن الدائرة بالضرورة ستقوم عليها ، مستفيداً حدود دولة أخرى - أكثر قدرة على النمو - في الانقراض منها ، ، حيث توقفت ، ثم في اختراقها وانهاضها ذاتها بعد ذلك ، والقانون الاساسى - هذه - هو قانون الصراع والبقاء للأقوى من الدول ، ولأكبر قدرة على التوسع والنمو .

نظريته كيلين

القوة الثانية

يقدم " كيلين " نظريته عن قوى البر والبحر في كتابه " ١٩١٧ " عن " الدولة تكوين " وقيمها على أساس من الفروض المتعاقبة على النحو الآتى .

* أن نمو القوى العالمية سوف يلحصر - آخر الأمر - بين قوتين رئيسيتين البر والبحر .

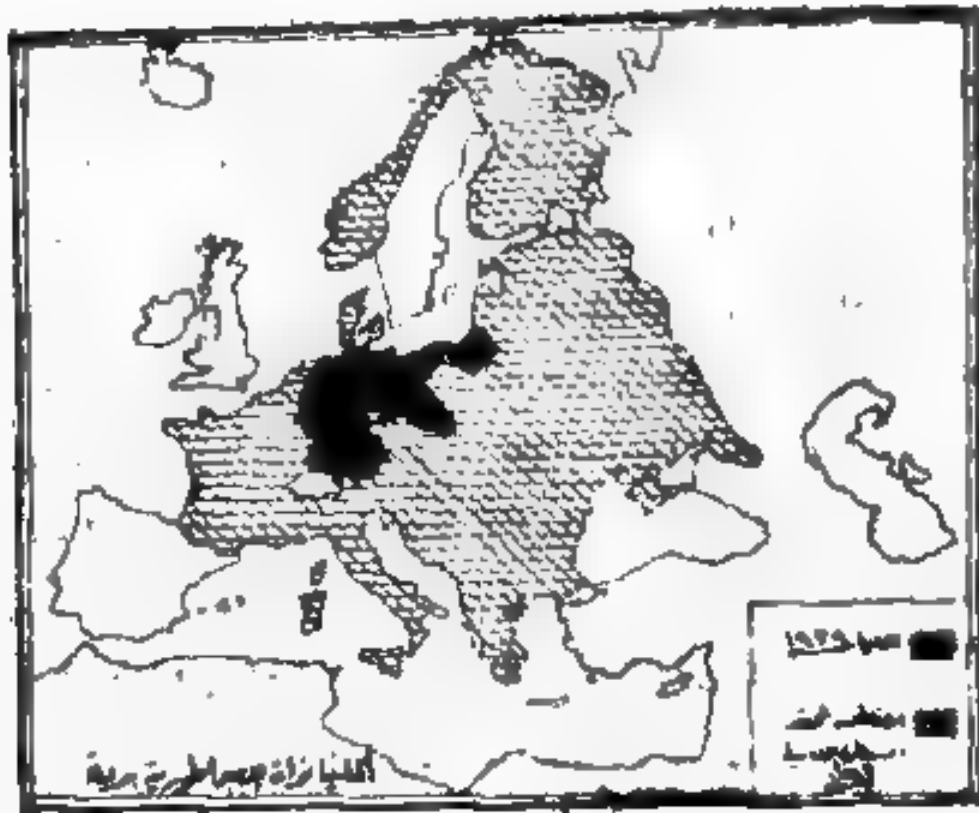
* أن الصراع بين هاتين القوتين ، سوف ينتهى الى انتصار قوة البر نهائياً .

* أن انتصار قوة البر سوف يؤدي بها الى السيطرة على البحار ، فتجمع بذلك بين المزايا الجيوسقراطية لقوى البر والبحر معاً .

ويقدم " كيلين " ألمانيا باعتبارها القوة الأوروبية البرية الكبرى ، وذلك بما تحوزه من مقومات الدولة العظمى ، هذه التى تتمثل فى جغرافيتها وتاريخها ومواردها وثقافتها وحيوية شعبها . وقد ناقش ، " كيلين " مشكلة التناقض بين التوسع والقانون الدولى ، وذلك تحت عنوان " العلاقة بين قوى النمو وقوة القانون " . وتساؤل : أيهما الاجدر بالمراعاة قوانين الطبيعة أم قوانين البشر ؟

وأجاب أن قوانين الطبيعة كما تتمثل فى النمر واحتياجاته هي الاجدر بذلك من قوانين البشر المنظمة للعلاقات السياسية وغيرها . وأن على القوانين البشرية أن تتسق مع قوانين الطبيعة الازلية ، وأن على " ألمانيا " ان تنهى

التناقض بين القانون السياسي وحتمية النمو الديموقراطي للدولة باعتبارها " تكوينها " وأن تتوافق معه إلى مداه ، وأن يتحقق ذلك بأقل من السيطرة المهيمنة الكاملة على العالم ، وذلك سن " كيلين " قانونه الخاص بالدولة الألمانية العظمى (شكل ١) .



شكل (١) ألمانيا دولة إمبراطورية برية (من كارلسون)

ثم توجه " كيلين " نحو فرنسا باعتبارها قوة برية لها وزنها في أوروبا تاريخيا وجغرافيا ، ويرى بأنها قد اختلفت طوال قرنين في إدارة الصراع بينها وبين بريطانيا ، ولم يكن صراع السيادة العالمية في مصلحتها ، وأسفرت مصلته عن عالم بريطاني الطابع والنتيجة ، تظله رايات الإمبراطورية البريطانية ، التي تنزع موارده نزعاً نحو أراضيها وجزرها ، مثبتة دعائمها باللواحد والاسطول ، وموجهة اقتصادياتها نحو بنوكها وشركاتها ومصانعها ، ومتحكم في أسواقه وخطوط تجارتها ، وقد أن الأوان لألمانيا " كأكبر قوة برية " وأن تهزمها تبعاً للغرضه ، ولكن عليها أولاً أن تصل بقوتها البرية إلى

مدادها ، وعليها أيضا أن 'توسع من جبهتها البحرية على بحر الشمال ' وأن تضم إليها الأراضي المنخفضة جيبها ، وصولا إلى مصب الراين ، فلك في مناطق النصر العسوى الأولى اللازمة لها قبل أن تخوض صراع القيادة العالمية مع بريطانيا .

وقد طبلت ألمانيا هذه الاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فكانت تبدأ دائما بالاستيلاء على هولندا وبلجيكا ، تحقيقا لهدف الاطلاق على بحر الشمال بجبهة واسعة ، تناسب قاعدتها البرية ، ومن هنا فقد كانت بريطانيا تعتبر أن الدفاع عن جزرها - جيوسراتيجيا - يبدأ من نهر الراين ، فوجهت سياستها دائما نحو التحالف مع دول الأراضي المنخفضة ، وقد تجلت المنافسة صافرة بين القوتين منذ مؤتمر برلين ' ١٨٨٣ ' وذلك عندما طالبت ألمانيا بتحصينها من المستعمرات ' فلم تقل سوى القليل منها ، فاجتهدت لأخذ ماتراه حقا لها بالقوة ، واستهلت ذلك باستكمال بناء اسطولها التجارى والبحرى ، اعلانا من وجودها كقوة كبرى فى المحيطات والبحار العليا ، وتحقيقا لأهدافها فى المشاركة بكبر نصيب ممكن فى التجارة العالمية .

فك كانت أبعاد الاستراتيجية الألمانية لتحقيق الدولة العظمى ، ولم يكن ' كيلن ' وحده مصممها وواضع أسسها ، وأن أسهم بذلك بوضوح من خلال مقالاته الجيوبوليتيكية التى سبقت ظهور كتابه الاساسى السابق الاشارة اليه ، وقد اتفق مع غيره فى صياغة مراحليها ، وكان أكثرهم تحديدا فى التصديق بين كل مرحلة وأهدافها ، سواء بالنسبة للمرحلة الأولى ، ' ألمانيا قوة برية كبرى ' أو الثانية ' مواجهة القوة البريطانية أينما وجدت وقهرها ' أو الثالثة ' السيطرة النهائية على العالم ' تجسيدا واقعيا لفروجه النظرية جميعا ، وقد قدمت تحليلاته الأساس النظرى الجيوسترانيجى لسياستها التوسعية التى أدت إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، غير أن نتائجها لم تكن - لاسباب عديدة - فى صالح ألمانيا على الاطلاق .

نظريته هاوسهور

القوة الثلاثية

استمدت نظرية "كارل هاوسهور" الى ذات الفروض التي انطوت عليها نظريتنا "رازل" و "كيلن" وغيرهما من نظريات الجيوبوليتيكا الالمانية ، خاصة ما يتصل منها بتكوين الدولة العظمى على أساس من النمو والتوسع في مجالها الحيوى اللازم لتحقيقها ، فالتوازن المنشود لن يتحقق دون الكفاية الذاتية ، ويحتاج الوصول للكفاية الذاتية إلى توسع الدولة باستمرار ، وزيادة مساحتها فيما تعتبره مجالها الحيوى ، فهو - هاوسهور - يقيم فروضه على أساس العلاقة بين الدولة ومساحتها لتحقيق الكفاية الذاتية ، وذلك تبعاً للتتابع التالى

* يؤدى نمو الدولة الى ضغط سكانها على مواردها " العلاقة بين السكان والمساحة " .

* تتوسع الدولة مساحيا حتى لا تختنق " العلاقة بين النمو والتوسع " .

* تهدف الدولة لتحقيق الكفاية الذاتية " العلاقة بين الموارد والكفاية والتوسع " .

ويفيض " هاوسهور " فى تحليل الاوضاع الجيوستراتيجية للعالم ، وينتهى الى أن العالم لا يمكنه أن يستوعب أكثر من ثلاث قوى رئيسية ، وذلك تبعاً لصيغته الجغرافية وتوزيعه بن اليابس " القارات والجزر " والماء " المحيطات والبحار " ، ويحدد هذه القوى كما يلى :

الدولة الالمانية فوق أوروبا وأفريقية ،

الدولة اليابانية فوق آسيا وأستراليا .

الدولة الامريكية فوق الاميريكتين .

فالعالم يقدم جغرافيته هذا التقسيم - حسب هانز هيرز - بكل وضوح ، كما ان اتساع هذه الاقسام من شأنه ان يحقق فرض الكفاية الذاتية ، الذي يمثل حجر الزاوية في نظريته ، حيث يمكن ان تحوز كل قوة منها - داخل هذه المساحة الواسعة - جملة الاحتياجات الجيوستراتيجية المرتبطة بالجمع بين مزايا اليابس والماء ، والموارد الطبيعية اللازمة للتمويل اقتصادي ، وذلك بما تنطوي عليه المساحة الكبيرة من عدد كبير من دوائر العرض ، وما يؤدي اليه ذلك من تنوع مناخى نباتى كبير ، وبالتالي من موارد زراعية ورعوية وغابية ، فضلا عما يقترن بالمساحة الواسعة من تعدد التراكيب الجيولوجية ، وما يعنيه ذلك من احتمالات معدنية ترتبط بكل تركيب منها ، واذا كان هذا التقسيم الثلاثى للعالم يحقق وضعا اقرب للتعاادل من حيث توزيع الموارد النباتية والزراعية والرعوية والغابية بين القوى الثلاثة ، فانه لا يحقق ذلك بالنسبة للموارد المعدنية كمية ونوعية ، هذا الوضع الذي من شأنه ان يؤدي الى تجارة تبادلية معدنية بينها ، خاصة وان ايا منها يحوز من السواحل والجباهات المائية والخلجان والالسنه المتقدمة والبحار الداخلية ، ما يهيئ القاعدة الجيومورفولوجية اللازمة لظهور عدد كبير من موانئ التجارة والتبادل العالمية ، وهكذا يمكن تحديد الاسس الجيوستراتيجية التي استند اليها هانز هيرز في تقسيمه الثلاثى للعالم كما يلي :

* الصيغة الجغرافية للعالم ، وتوزيع اليابس والماء في ابحاثه .

* تقسيم العالم طويلا ، بحيث يتضمن أكبر عدد ممكن من دوائر العرض ، تحقيقا لفرض التوازن والكفاية .

* يحوز كل قسم من السواحل والجباهات المائية ، ما يسمح له بالتبادل على المستوى العالمى .

* اقامة التوازن السياسى العالمى ، على أساس صلب من التكامل الطبيعى .

وتظهر هذه الأسس مستمدة من الناحية الفكرية إلى قاعدة من الحقائق الجغرافية الصلبة ، انساقا مع المنهج الجيوبولوتيكي الألماني .. من حيث اتخاذه الجغرافية مدخلا لنظرياته ، كما يدل سميرغ مفاهيم النمر العضوي والصراع والبقاء للأقوى في نظريته ، على تأثره بالنظرية الداروينية . وتطويع مبادئها البيولوجية لخدمة نظريته الجيوبولوتيكية ، وفوق هذه القاعدة وضع فروضه الاقتصادية عن الكفاية والتكامل والتبادل ، يعلوها مجموعة تصورات السياسة عن القوى العظمى والتوازن العالمي ، وإذا كانت هذه النظرية قد خلصت إلى التقسيم الثلاثي للعالم ، فإن ذلك لم يكن يحال نتيجتها النهائية ، أي أنها نتيجة تقود إلى ما ورجاه ، عنده وعند غيره من مفكرى الجيوبولوتيكا الألمانية ، وذلك بما تتطوى عليه في جوهرها من وضع الأسس لسيطرة ألمانيا على العالم ، أي تحقيق فكرة وانتزاع الدولة العالمية الواحدة .

ولا يخفى هاوسهوفر اتفاق الهدف النهائي لنظريته مع نظرية " رانزل " ، وإذا كان " رانزل " قد تصور عالما واحدا تحكمه قوة واحدة هي ألمانيا ، ثم قدمه ، كيلين " ، من بعده ثنائيا تحكمه قوتان برية وبحرية ، تمهيدا لسيطرة القوة البرية عليه في النهاية ، فإن " هاوسهوفر " يراء ثلاثيا منتهيا أيضا إلى ذات النتيجة ، كما تمثل في عالم واحد تحكمه قوة واحدة ، هي ألمانيا ، ويحدد " هاوسهوفر " الطريق لتحقيق ذلك في تأسيس ألمانيا للقوة العسكرية الهائلة القادرة على اجتياح العالم ، وعلى بحر جميع القوى الأخرى المناوئة ، ويتخذ من مرحلة ثلاثية العالم فترة حشد وتعبئة تقنع خلالها ألمانيا بثلاث العالم مؤنفا ، خاصة وأن عليها أن تواجه من الشرق جارتها العتيقة ... روسيا " هذه التي أبركت ألمانيا - منذ وقت مبكر - صعوبة قهرها ، فضلا عن اتهامها . ومن ثم فقد أثرت باستمرار تجنب التحرش بها قبل الاستعداد اللازم ، بل قدر " هاوسهوفر " احتمال التحالف معها لفترة معينة ، ولم يغيب عنه أبدا أن روسيا " أو الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى " هي الأجنبي بالفرشيع كقوة برية هائلة من ألمانيا ، بحكم مساحتها وسكانها ومواردها ،

واستند في ترشيحه للمانيا على تفوقها الصناعي وعلى حيوية شعبها ، فضلا عن النظرة الجرمانية الاستعمارية التقليدية تجاه السلافية همها ، ولكنه بقي معركيا بأن عزز الاتحاد السوفيتي ليس هينا بحال ، فوضع حددا من التوجهات التي رأها ضرورية لتحقيق ذلك ، ولقد برز ضرورة السيطرة على جملة الطرق المؤدية الى هذه الكتلة البرية الشاسعة ، خاصة الطرق المؤدية اليها من شرق أوروبا ، ومن هنا برزت أهمية شرق أوروبا في الاستراتيجية الألمانية ، ليس فقط باعتبارها منطقة الثقافة والتجارة الألمانية حسب فرض المجال الحيوي " بل ايضا باعتبارها مديخلا يترامى وراها شرقا " حسب فرض العولة العالمية ، " وشأن اللقمة الكبيرة التي تحتاج تقطيعها قبل التهامها ، يجدر تفتيت هذه الكتلة البرية الضخمة الى وحداتها الأولى " أوكرانيا " وروسيا البيضاء " القوقاز " وغيرها ، قبل محاربة غزوها والسيطرة عليها ، وهكذا وضع هاوسهوفر خطته للقضاء على جارتها الكبيرة في الخطوات الآتية :-

- السيطرة على جملة الممرات المؤدية اليها .

- التحكم التام في شرق أوروبا .

- تفتيتها الى وحداتها الأولى .

المرحلة الثانية لتقسيم العالم بين القوى الثلاث

ويلتفت " هاوسهوفر " بعد ذلك للمرحلة التي تلي تنقسم العالم بين هذه القوى الثلاثة " التي تسبق سيطرتها المانيا عليه جميعه " وخلالها يجدر بكل قوة منها أن تحكم قبضتها على مآلاته ، وأن تواصل نموها بكل طاقاتها واكتفائها ، وأن تحقق فرض الكفاية الذاتية من خلال تنمية اقتصادية متوازنة بين الصناعة والزراعي بحصة اساسية ، وأن تسعى لتوزيع سكاني متوازن بين ريفها ، (الزراعة) ، ومدنها ، (الصناعة) ، . مقترن بما يتطلبه ذلك إعادة توزيع سكانها بين مناطقها ، بحيث تظهر من الجيوب الخالية رشيخ الخالية والهشة

سكانها ، وأن تجمع من الضلوع الاقتصادية والهوامج الاجتماعية ما يكفل أكبر درجة من الاندماج بين المجتمع والارض في الريف ، والمجتمع والمصنع في المدينة ، أي بين جملة البنية السكانية لأي منها وبين مواردها ، وأن تقيم هذه القوى الثلاثة - التي اقتضت العالم - سياستها على أساس من تجنب الصراع فيما بينها ، حتى لا يتدهوى هذا التوازن ، ولا تضعف قوة اندفاعها نحو تحقيق كفاياتها الذاتية ، وفي نفس الوقت فإن عليها أن تحافظ على حدود معينة للتجارة والنيادل ، وأن لا تتجاوزها إلى ما يمكن أن يؤدي لاثارة أسباب الصراع والمنافسة .

وقد قدمت الحرب العالمية الثانية الفرصة لاختبار آراء " هاوسهور " وفروضه ، خاصة مع اقتناع " هتلر " بنظريته منذ وقت مبكر من تكوينه الفكري . وقد ترددت أصداؤها - بعد ذلك - في كتاباته ، واتجه لتطبيقها عمليا مع وصوله لكرسى المستشارية ، " ١٩٣٤ " فعمد بداية نحو تدعيم القواعد الاقتصادية لمانيا ثم توجه مباشرة نحو ضم الوحدات السياسية المجاورة " بولندا " تشيكوسلوفاكيا " النمسا " باعتبارها أقرب دوائر المجال الحيوي إلى نواة الدولة الجرمانية العالمية ، متخذاً من انتشار العنصر الألماني والثقافة الجرمانية في بعض أجزاء من هذه الدول - خاصة الهامشية منها - ستارا لدعواه في شرعية ضمها . ومع بداية الحرب سيطرت جحافل على أجزاء من أوروبا " فرنسا الأراضي المنخفضة ، البلقان - شرق أوروبا " - وفي وقت واحد تقريباً بدأ في الالتفاف والزحف نحو أفريقية - وفي اجتياح سهول أوكرانيا وروسيا البيضاء وحتى الفولجا ، وهي بذاتها الاتجاهات التي حددها " هاوسهور " لنمو الدولة الألمانية العظمى .

وكانت اليابان قد سيطرت - أيضاً - خلال عقد السنين السابق للحرب وإثناها - على معظم ما قدره لها " هاوسهور " في هذا الجزء من العالم " هندوربا ، كوريا ، اندونيسيا ، بورما ، وأجزاء واسعة من الصين " وهيمن الامبراطور الياباني على الباسفيكي ، بعد الضربة المقاجة لقاعدة الامبراطور الأمريكي في بيرل هاربور ، وهو الضربة التي طأها هتلر " هاوسهور " من

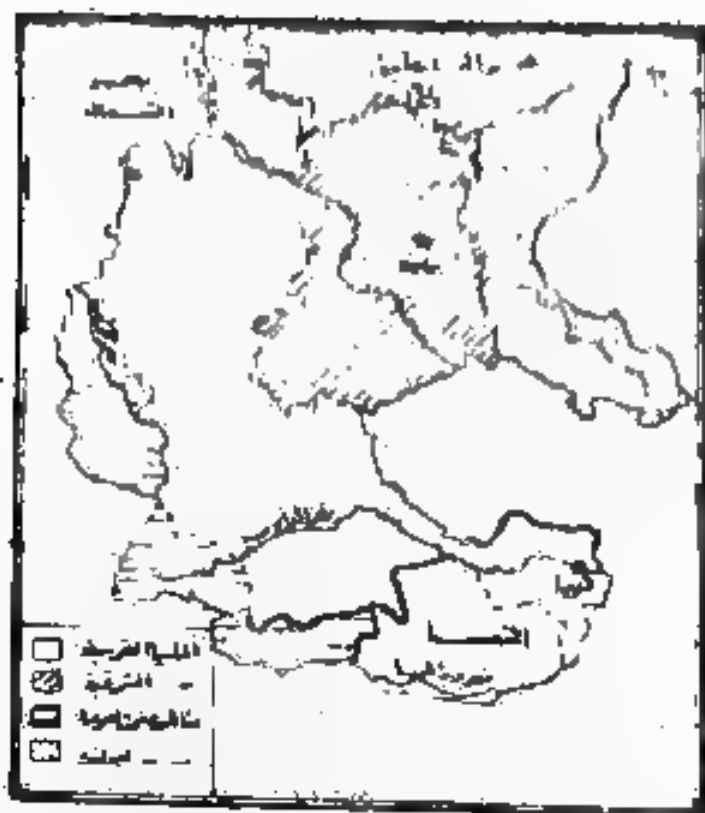
نتائجها خاصة مع السرعة التي سطرت بها الولايات المتحدة من هذه الضربة ، واستعدادها الكامل بعدها ، وإعلانها الحرب الشاملة مع اليابان في الباسفيكي بتكملة ، وحتى الجزر اليابانية ذاتها ، ومع خوضها الحرب بكل قوة في أوروبا ضد ألمانيا ، وإذا كانت القوة الفائقة التي تجلت بها " الولايات المتحدة " خلال الحرب ، قد أثبتت بعض فروض " هاوسهور " الخاصة بالنمو الاقتصادي المتكامل والمتوازن ، وبأهمية الكفائية الذاتية للدولة عند المواجهة الشاملة من أجل السيادة العالمية ، فإن تقييمه الاستراتيجي لها كقوة عالمية ، كان انشئ من امكانياتها التي ظهرت بها ، وفي بمساحتها الفعلية ليست في حاجة للتوسع ، ومواردها الخاصة داخل حدودها الدولية ، ويظهرها المتراكم شمالا في كندا وجنوبا في أمريكا اللاتينية في تواصل ودون انقطاع ، وبسكانها حجما وتوزيعا وكثافة ، تحوز من المزايا الجيوستراتيجية ، ما يضعها - من حيث القوة - في مرتبة أعلى من كل من اليابان أو ألمانيا ، فإذا كانت " اليابان " تحوز مزايا القوة البحرية المدفوعة بطاقة صناعية فعالة ، في إطار من الإدارة النقية للموارد الاقتصادية والاجتماعية ، تدعمها طاقات شعبيها الخلاقة النابعة من ثقافته الراسخة ، وإذا كانت " ألمانيا " تحوز مزايا القوة البرية المستندة لقاعدة متينة من الموارد والصناعة والسكان والثقافة والتنظيم العسكري ، فإن الولايات المتحدة تحوز مزايا القوتين البحرية والبرية معا ، فضلا عن كافة النقاط الايجابية الاخرى التي يمكن حسابها لأي من اليابان أو ألمانيا ، ومن هنا فإن دخولها الصراع في الباسفيكي وأوروبا قد قلب موازين القوى تماما لصالح الحلفاء - خاصة بريطانيا - وفي غير صالح أي من اليابان وألمانيا .

تقديم استراتيجي خاطي للقوة السوفيتية

ولقد كان الخطأ في الحسابات فادحا أيضا بالنسبة لتقديم الجيوستراتيجي للقوة السوفيتية ، لقد واجهت ألمانيا آخر الأمر ما كان عليها أن تحسب حساباته بدقة أكبر ، وإذا كان " هاوسهور " قد وضع الأجزاء الايجابية من الاتحاد السوفيتي ضمن المجال الحيوي الذي يجب على ألمانيا

اقتلعه ، فقد حدث العكس ، ان المجال الحيوي قد ابتلعها ، وطمر قواتها تحت طبقات جليده ، لقد لعبت المساحة والمسافة دورا محاسنا لالمانيا - بين الراين والفلوجا - ومع كل مساحة تضمها ألمانيا بين الراين والفلوجا - كانت تضيق معها اعباء طول المسافة فضلا عن عبء السيطرة على المساحة. وكلما اتسعت المساحة وطالت المسافة ، ضعفت القوة وتلاشت السيطرة وتضاعفت مشكلات التموين والامداد حتى وصلت حركة الجيوش الألمانية الى نقطة بدت معها كل اضافة للمساحة بمثابة خطوة نحو الهزيمة ، ولم يكن تجاهل الروح القومية السلافية في مواجهة الغزو الجرمانى بالخطا الهين ، لقد اشتعلت خطوط المقاومة خلف ظهور الالمان ، ولعبت الارض مع سكانها ، يضاف اليها خطأ تقدير نمو القوة السوفيتية اقتصانيا وعسكريا فيما بين الحربين ، ثم لعبت الظروف المناخية دورها في تجسيد الهزيمة الألمانية ، وكانت الحرب على الجبهة الشرقية كارثة بأى مقياس ، كما نحضت تماما جملة فروض التوسع والغزو التى تضمنتها النظريات الألمانية الجيوبولوتيكية .

وإذا كانت الهزيمة البرية أمام الاتحاد السوفيتى . قد أثبتت صحة فرض " هاوسهوفر " عن المزايا الجيوستراتيجية للقاعدة الأرضية، ولكن فى غير صالح ألمانيا ، فان تقويمه الجيوستراتيجى للقوة البحرية البريطانية كان ايضا اننى كثيرا من واقعها ، وذلك بغض النظر عن تحالفها مع الولايات المتحدة ، وبذات شوكتها كقوة بحرية عريقة مسلحة بالصناعة والعلم ، أصعب من أن تستطیع ألمانيا كسرهما وهضمهما . وكما عجزت المعدة الألمانية عن مضغ العظام السوفيتية من اليابس المتسع ، فانها ايضا قد ضعفت عن امتصاص اليماء البريطانية التى تجرى فى شرايينها البحرية الطويلة ، وهكذا تظهر معظم فروض القوة الألمانية كما وضعها " هاوسهوفر " - وخيره - وقد تهاوت عند التطبيق . (شكل ٥) .



شكل (ه) ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية

ولم يكن الواقع هو فقط ما يثبت باستمرار تهافت هذه النظريات الألمانية الجيوبوليتيكية العدوانية في جوهرها ، بل يظهر ضعفها كامنا أيضا في معظم فروضها الاساسية ، فإذا كان مثل هذا التقسيم الثلاثي للعالم ، يمكن أن يحقق فكرة التكامل الطبيعي ، على طول دوائر عديدة بين الدائرتين القطبية والاستوائية ، فإنه فضلا عن عدم مراعاته لحقائق توزيع الموارد المعنية غير المرتبطة بدوائر العرض ، فقد كان من شأنه أن يمزق تكامل وأنسياب خطوط المواصلات والتجارة العالمية ، باعتبارها خطوطا مرنة متقاطعة طوليا وعرضيا ، تبعا لشروطها الاقتصادية ولامكانيات الحركة التي لا يمكن لهذا التقسيم الطولي أن يحققها ، بل أن كل قسم منها يمكن أن يتعرض لتعزق خطوط حركته الداخلية أيضا ، بحكم ما يتضمنه من عوائق طبيعية ، جبال ، بحيرات ، مستنقعات ، صحراء ، تتفادها خطوط المواصلات غالبا ، ويظهر ذلك بكل وضوح في الثلث الألماني الذي يفصل البحر المتوسط بين وحيته أوروبا والمريمية ، فوضع القسيم في الوصل الحضاري والتجاري بين المجتمعات الواقعة على جوانبه ، إلا أنه يقسم دائما كفاصل طبيعي بين القارتين .

والهما عدا سواحل افريقية الشمالية ، فان بقيتها تظهر بعيدة تماما عن تأثيرات هذا البحر ، انفصل عنه بالصحراء الكبرى شاسعة المساحة ، ولم ينشأ بين القارتين هذا الشكل من العلاقات الطويلة التي تضرى هذه الصحراء الى مايقع جنوبها ، بل ان اوردنا قد اضطرت للدران - ايان الكشوف الجغرافية - حول افريقية ، متجنبه داخلها شبه المجهول ، ثم وثبت من ملاحظها الى داخلها بعد ذلك ، مما يعنى ان التوجيه الجغرافى بين القارتين ليس طويلا كما تصوره " هانسهوفر " .

واذا كانت الثورتان التجارية ثم الصناعية قد دفعتا بالعلاقات بين القارتين الى اتجاهات غير مسبوقه تاريخياً ، فقد كان ذلك فى إطار من الشروط والضرورات مغايرة لما وضعت له استراتيجيه المانيا التوسعية ، وعندما اخذت الدول الاستعمارية فى نزح موارد القارة الافريقية الى خارجها ، فإنها سلكت الطرق البحرية متفاديه غاياتها ومجراواتها الداخليه ، ومن هنا يظهر التناقض بوضوح بين فرض التكامل الطبيعى والاقتصادى على اساس ان يتضمن كل قسم عددا من نواتج العرض ، وبين الواقع الفعلى للتوجيه الجغرافى ويسر الحركة داخل كل قسم منها .

ويتكرر ذلك بالنسبة لثالث العالم المقدر للولايات المتحدة " الامريكيتين " فرغم اتصالهما البرى عبر امريكا الوسطى ، الا ان الواقع الجغرافى يقدم عقبات طبيعيه عديدة تؤثر فى التوجه كما تغير من الحركة ، فالقارة الاستوائية الامريكية الاستوائية تمثل نطاقا يشبه فى وظيفته الفاصله عائق الصحراء الكبرى فى افريقية ، كما تقدم سلاسل الانديز فى القارة الجنوبية حاجزا ثانيا شديدا الارتفاع والوعورة ، وما تزال الحركة الطويلة عبر القارتين تعترضها مشاكل وعقبات شتى .

وهكذا .. فان فرض التقسيم الطولى على اساس أن يحتوى كل قسم عددا من نواتج العرض ، تتضمن كافة الاقاليم المناخية والنباتية ، تحقيقا للكفاية والتكامل ، كان يهمل حقائق الواقع الجغرافى التفصيلية كما تظهر فى المكان ،

فضلا عن تمزيقه لكافة الارتباطات التجارية التاريخية الواسعة بين دول العالم .

وقد اثبتت الحرب العالمية الثانية الفساد التام لفرض السيطرة على العالم فضلا عن قسم كبير منه ، ليس فقط من وجهة نظر الحسابات الألمانية التي لم تنبه سوى بالدول الكبرى المناوئة ، وإنما أيضا من الدول الصغرى ، هذه التي تفتق وعيها القومي عن رفض كافة اشكال التبعية والانطواء في اهاب غيرها ، وهي في نطلعها - منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى - لتحقيق وجودها القومي والثقافي ، قد شكلت - بعد الحرب العالمية الثانية - تيارا تاريخيا منظمها بكل قوة ، ضد كل ما يعوق حركتها نحو هدفها ، وهي العملية التي وان قهرها " هاوسهور " في غير صالح الدول الاستعمارية القديمة ، إلا انه قد جعلها بعد ذلك ، وأخطأ عندما وضعها في صالح ألمانيا ، التي لا تختلف أهدافها المعلنه والمستترة عن هذه السابقة لها في ميدان التوسع والسيطرة ، ولم يقدر بأن هذه العملية هي ضد أهدافه في السيطرة أيضا ، فمثل هذه الفروض المنطوية على تقسيم العالم ، تتعارض تماما مع حقائق الفترة التاريخية ، وجوهر التيار الساري في انحاء العالم ، وحتى بفرض انتصار ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، فمن المؤكد انها كانت ستواجه من المقاومة ما يدفعها الى إعادة تقويمها لقوة هذه الدول الصغرى ، ولأهمية الدافع القومي والثقافي التي يمكن ان تؤدي بها لرفض السيطرة الألمانية ، ويمكن التاكيد أيضا بأن هذه الاستراتيجية الألمانية ، كانت - حالة نجاحها - سوف تواجه تراثا متراكما من الرفض وكرهية التبعية السياسية والاستعمار ، أي انها - ألمانيا - كانت ستحصد وحدها نتائج ما فعلته الدول الاستعمارية وما بلرته في مستعمراتها القديمة من سياسات التفرقة والاستغلال ، فهذه كلها سوف توجه نحو ألمانيا ، باعتبارها وريثة هذه السياسات .

أهم المراجع

- 1- Carlson , L. (1958) (Geograpy and world Politics) , MC - Graw Hill Book Company, N. Y .
- 2-Fred M.Frobock . (1974) (Normative Political Theory) Prentice -Hall N. J .
- 3-Fredrick M.Watkins. (1964) The age of idiology : Political Thought, 1750 to the Present) Prentice - Hall. N.J.
- 4- Henry M. Holland . (1958) (Politics Through Literature) Prentice Hall. N.J.
- 5- Irving M. Zietlin , (1968) Idiology and the development of sociological theory.) Prentice - Hall N.J.

الدراسة الرابعة

نظرية قلب الأرض لماكس

مقدمة

يقدم البريطاني هالفورد ماكيندر Halford Makinder نظريته تحت بواقع محاولته من ظهور هذه القوة البرية (ألمانيا وروسيا) القادرة على النمو كقوة عالمية يصعب إيقافها ، ومن ثم فاتها - تبعاً لفروضه - سوف تشجع لتكوين الإمبراطورية العالمية ، على حساب بريطانيا - أساساً - وغيرها من القوى البحرية ، وذلك فاتها - النظرية - قد توجهت نحو وضع التوصيات الكلية يأخذوا ذلك قبل تناميها ، ورغم ما تعرضت له فروضه من انتقادات ، بل ومن تعديلات ، إلا أن أطرافها العام تجلى متسقاً ومتكاملاً ، بل أثبتت التطورات التالية - في أكثر من حالة - صدق عدد من فروضها ، كما أنها قد أصبحت بمثابة النواة لفكر جيوسراتيجي مرتبط بها ومنسوج حولها ، خاصة بعد نشر " ميننج " Manning لتعليقاته الحذرة حول بعض فروضها ، ومع تعديلات فيرجريف Fairgrave الدقيقة لبعض أسسها ومع إضافات سبيكمان Spykman العميقة لها .

وهكذا .. فقد شكلت هذه النظرية - وما أحاط بها - موضوعاً جيوسراتيجياً يتميز بالنظرة الكلية للعالم ، وبالتحليل الدقيق لعناصره المكانية أيضاً ، خاصة من حيث العلاقة الجيوسراتيجية الأساسية بين توزيع اليابس والماء في انحاء ، ومن حيث توظيف الجغرافية لتفسير التاريخ ، فضلاً عما أرسنه من فروض أصبحت من مبادئ التجميع الهندسي للسياسات والاستراتيجيات .

مقدمة النظرية

يقدم " ماكيندر " نظريته - أول الأمر - في صياغة وصفية عن " التوجيه

الجغرافى للتاريخ" Geographical Pivot of History (١٩٠٤) ، وعكف على تصنيفها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وأعاد تقديمها فى بناء أشد نضجاً فى كتابه " الحقل الديمقراطى والواقع Democratic Ideals and Reality " .
 وذلك مساهمة منه فى مؤتمر فرساي (١٩١٩) . مساهمة تتصل أساساً بشرق أوروبا .. ميدان اهتمامه الرئيسى ، متضمنة توصياته بتكوين دولها على أساس متين من عناصر الجغرافية والتاريخ ، يجنبها الوقوع تحت سيطرة أى من الدول القوية المجاورة ، ولم يكن كتابه الأخير هذا مجرد إضافة لعلمى الجغرافية والاستراتيجية من الناحية النظرية ، بل تضمن أيضاً تحليلات عميقة للأوضاع والقوى السياسية والاقتصادية فى أوروبا ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وانطوى على مجموعة من الصياغات العلمية لمعالجة أزماتها ومواجهتها بحلولها بعدها ، ويذكر " بلويت Blouet " أن تحليلاته وصياغته هذه قد اسيء فهمها - جزئياً - على الأقل ، وأنها كانت كفيلة - لو أحسن فهمها - أن تسهم فى تهيئة قاعدة مناسبة للنظام الدولى فى فترة ما بين الحربين .

الاطار العالمى للنظرية

يقدم ماكيندر نظريته فى إطار فكرة محورية عن " اتجاه العالم نحو الوحدة " أى أن العالم يتجه تاريخياً لأن يصبح وحدة سياسية واحدة . ثم هو يتساءل - بعد ذلك - ماهى القوة التى يمكنها تحقيق ذلك ؟

ولمست نظريته فى الواقع سوى إجابة عن هذا السؤال تستند بصفة أساسية إلى مجموعتين الحقائق الجغرافية والتحليلات التاريخية ، شكلت بنية نظريته واحتوت فروضها ، وقامت مبرراتها العامة والخاصة ، وذلك فى إطار نظرة للعالم تقسم بالشمولية ، وتتجلى هذه النظرة فى تقريره .. بأن " اختلاف توزيع اليابس والماء فى العالم بمثابة صياغته الجيوستراتيجية الأساسية ، باعتبارها الأصل وراء تباين ظلال القوة والضعف بين مناطقه عبر التاريخ " .

وينطلق " ماكيندر " من هذه القاعدة .. ليضع الفرض الأول فى نظريته .. بأن تجمع (الأرض + البحار + الممرات + النهرية) من شأنه أن يهيء لنمو القوة الكبرى .

لم هو بضع - بعد ذلك - تصوره لكيفية تكون هذه القوى (أو القوة) في
التتابع الآتي :

* تركز المزايا الجيوسياسية في منطقة واحدة ، أو عدة مناطق من
العالم .

* النمو الآتي لهذه المنطقة أو المناطق ، وتحولها إلى قوة كبرى أو أكثر .

* تحول العالم بأكمله إلى امبراطورية واحدة .

أي أن الرؤية النهائية هذه هي - كما سبقنا الإشارة - عالم واحد تحكمه
قوة كبرى واحدة ، ويعتمد " ماكيندر " إلى التاريخ - في إطار نظريته الشاملة -
يستمد منه أمثله وإمانيه ، ويؤكد بعد تحليله لخريطة القوى العالمية عبر
العصور - إلى أن اتجاه بتدولها إنما هو نحو القوى البرية ، وإذا كانت القوى
البحرية قد تسببت العالم قرونًا منذ الكشوف الجغرافية ، فإنها قد بدأت مع
نهاية القرن ١٩ م تواجه نقاط ضعفها ، هذه التي تتمثل في استحالة استمرار
سيطرتها على امبراطوريتها البرية الواسعة ، وإذا كانت بعض نماذجها
(بريطانيا) قد أثبتت إمكانية السيطرة من الماء على مساحات كبيرة من اليابس
.. فقد كان ذلك مؤقتًا ، وفي ظل أوضاع قابت فيها عن المساحة العالمية القوى
البرية المهيمنة ، وإذا كانت القوى البحرية قد تسببت العالم بفضل امتلاكها
أسرار القوة (الطاقة + الصناعة + التكنولوجيا) فقد انتقلت هذه الأسرار
تدريجيا إلى القوى البرية (خاصة ألمانيا وروسيا) البازغة ، مدعومة بها
رصيدها الراسخ من عناصر القوة الآتية . كما تتمثل في قواعدها البرية
الكافية .

الفرضيات النظرية الأساسية

لعل أهم ما قدمه " ماكيندر " في نظريته - بعد ذلك - من فروض ، هو

ما يتصل منها بتقسيمه الثلاثي للعالم (القلب ، الهلال الداخلي القاري ، الهلال الخارجي البحري) ، مع ما يتضمنه هذا التقسيم من تحديد الخصائص الجيومورفولوجية لكل منها في تناوبها العكسي تبعاً لتوزيعها الجغرافي ، الذي يمكن الإشارة إليه - بإيجاز - كما يلي : (شكل ٢)

تقسيم الأرض Heart Land

يكون الماء مسطوحاً متصلاً يشغل نحو ٧٥٪ من مساحة الأرض ، وله أثر طبعه " ماكيندر " تسمية المحيط العالمي The World Ocean ، ويتكون " اليابس " من كتلتين رئيسيتين ، هما الجزر ، تضم الأولى منها العالم القديم (أوراسيا + إفريقيا) ، وهي كتلة متصلة تشغل نحو ثلثي (٦٦٪) مساحة اليابس ، أسماها ماكيندر الجزيرة العالمية World island ، وتضم الثانية الأميريكين (٣٠.٢٪) من اليابس ، ويضمها تشغل استراليا - أكبر الجزر العالمية - نسبة ٦.٠٪ من هذه المساحة ، فإن بقيتها (١٠.٠٪) تتوزع بين غيرها من جزر العالم وأرخبيلاته .

ويقع قلب الأرض في الجزيرة العالمية التي يسكنها نحو ٨٥٪ من جملة سكان العالم ، هذه التي يحوطها المحيط العالمي المتصل ، بغض النظر عن أقسامه التفصيلية وتسمياته المحلية ، ويمثل قلب الأرض منطقة الارتكاز - or Acta الأساسية في الجزيرة العالمية ، ويتخذ هذا القلب شكلاً أقرب للمثلث - بمساحة قدرها نحو ٢٠ مليون ميل مربع ، تتمثل قاعدته في خط يمتد من بحر بلطيق إلى الخليج العربي ، متضمنة سلسلة الأورال ونهر الفولجا وما يلي جنوباً من هضاب إيران وأفغانستان وبلوخستان ، ويمثل ساحل المحيط المتجمد ضلعه الشمالي ، ويتفق ضلعه الجنوبي مع هوامش سيبيريا المتداخلة في سهول وسط آسيا ، وتحيطه المرتفعات والهضاب من الجنوب ، ويلتقي

الضلعان عند شبه جزيرة كامتشكا في أقصى الشمال الشرقي لسيبيريا .
(شكل ٦) .



شكل (٦) اليابس السوفيتي

ويتحدد أهمية خصائصه الجيوستراتيجية فيما يلي

- تتركز في هذا المثلث خصائص الكتلة البرية التي لا تقطعها أو تتوغل فيها البحار ، بما يكفل حمايته من احتمالات الفزو والاعتحام من قبل القوى البحرية . ويقدم المحيط المتجمد خطا دفاعيا ، يصعب اجتيازه من ناحية الشمال خاصة مع تجمده الدائم ، فهو أقرب لأن يكون جزءا من الجزيرة العالمية منه لأن يكون من المحيط العالمي ، ورغم اتساع المنطقة التي تصروف مياهها إليه (حوض التصريف) ، والتي تقدر بنحو ٥٠٪ من قارة آسيا ونحو ٢٥٪ من قارة أوروبا ، إلا أن تجمده وتجمد المجاري النفا للأنهار المنتهية إليه (معظم السنة) ، وكذلك طبيعة المناطق التي تخترقها لاتجعل من هذه الأنهار ممرات نهية لاختراقه ، وبذلك يصعب على القوى البحرية الوصول إليها ، وبالتالي إليه .

- تصدده الأسلاك المثلث منطقة داخلية سهلية التضاريس ، وتقدم هذه الأسلاك أطارا دفاعيا طبيعيا منيعا ، كما أنها بسهولتها وأصعابها تتبع الفرصة للمناورة والخدم والتراجع والدفاع بالعمل ، خاصة مع تقديم مواصلاتها الداخلية بواسطة الخطوط الحديدية والطرق البرية ، هذه التي تعمل بنيتها الاقتصادية وتحرك حلاقتها الإقليمية الداخلية ، ولا تهدد بافتحامها من الخارج .

- يضاف الى الخاصية الجيوستراتيجية المتصلة بتصريف الأنهار الرئيسية (نوب ، نيمس ، لين) الى المحيط المتجمد الشمالي ، ميزة انتهاء بقية أنهارها الى بحيرات داخلية (مثل نهري سرداريا ، وأموداريا في بحيرة بيكال) أو الى بحار مغلقة (أنهار جنوبي روسيا في البحر الأسود) ، وذلك باعتبار أن الأنهار تقدم - بعد السواحل - الوسيلة الثانية لاقتحام اليابس واختراق الكتل البرية .

- وتظهر المزايا الجيوستراتيجية - بعد ذلك - متصلة بنقاط الاقتحام بين الماء واليابس ، وبالممرات البحرية والجبلية والمضايق ، ومن أهمها ممرات الأورال بين آسيا وأوروبا ، خاصة شمالي السلسلة وجنوبيها ، وهذه الأخرى الواقعة شمالي سلاسل الهيمالايا بين شبه القارة الهندية وبقية آسيا وأوروبا ، خاصة شمالي السلسلة وجنوبيها ، وهذه الثالثة الواقعة على طول سلاسل الهيمالايا بين شبه القارة الهندية وبقية آسيا ، ومن المضايق تبرز أهمية مضيق " بهرنج " الفاصل بين كامتشاتكا الآسيوية والاسكا الأمريكية ، ومضيق " هرمز " الفاصل بين الخليج العربي والمحيط الهندي ، ومضيق الموسفود والدريفل المؤدي الى البحر المتوسط فالمحيط الأطلسي كذلك ، فلكل من (الممرات + المضايق) بمثابة الداخل والمخرج لهذا القلب ، باعتباره كتلة معصلة من اليابس .

ويمثل هذا القلب - من الناحية التاريخية - جبهة من أهم جبهات الانتشار الحضري العربي والإسلامي ، فهي بمثابة منطقة الطرد التاريخية التي تدافعت

هجراتها من القدم العصور وهي المذبح الهندي الذي تقابعت موجاته لتضيق
 الامبراطورية الرومانية (١٧٦ م) تقهر أوروبا بأكملها شعالي حوش البحر
 المتوسط ، ويصبح السهل الأدنى الأعظم امتدادا بشريا لها ، فضلا عن
 كونه امتدادا طبيعيا لها أصلا ، وتشير هذه العملية التاريخية إلى نوعية
 الاندفاعات التي يمكن أن تتكرر مع اختلاف خصائصها وأسبابها ، خاصة
 إذا ما توافرت للقوة المهيمنة عليها (الاتحاد السوفيتي) لغزات الهجوم
 المعاصرة ، وذلك باعتبار أن مجرد مساحتها لا تمنحها القوة ، وما يحتاجه
 القلب يتلخص في وجود هذه القوة المهيمنة ، القاهرة على الاستقلال الفعال
 لموارده ، وعلى استثمار خصائصه الجيوستراتيجية - بحيث تجعل منه بالفعل
 قلبا للعالم .. ونواة للنواة العالمية الموحدة .

تعديل حدود قلب الأرض

قام " ماكيندر " بتعديل حدوده المقترحة لقلب الأرض أكثر من مرة ، بل أنه
 قد أضاف إليه أيضا ما أسماه بالقلب الثاني ، ورغم ما أدى إليه ذلك من
 اختلال جزئي في البناء العام لنظريته ، بما ضاعف من انتقادات معارضيه ،
 إلا أنها نزل أيضا على مرونيتها ، وعلى متابعة صاحبها واستجابته للمتغيرات
 العالمية العميقة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها .

وقد أجرى ماكيندر تعديله الأول (١٩١٧) حيث وسع حدود قلب الأرض نحو
 الغرب ، ليضم إليه مساحات واسعة غنية من السهل الأدنى الأعظم ، ونقل
 حدوده القريبة من نهر فولجا إلى نهر الب ، وذلك لمواجهة ما تعرض له القلب -
 بحدوده الأولى - من انتقادات تتصل بضعفه الاقتصادي وهشاشته السكانية .
 وقد أبرزت هذه الأضافة الأهمية الفائقة لشرق أوروبا لقلب العالم ، ليس
 كمفتاح له فقط .. وإنما أيضا كدعامة اقتصادية سكانية معا .

ثم قدم " ماكيندر " في تعديله الثاني ما أسماه بالقلب الثاني أو منطقة
 الارتكاز الثانوية أو القلب الجنوبي ، وكلها تسميات وردت في كتاباته من هذه
 المنطقة من الرقعة الواقعة جنوبي المبحر الكوري ، مبررا إختياره بما

توافر بها من خصائص جيوستراتيجية تقارب هذه التي حدها القلب الأساسي ، فالصحراء الكبرى تقابل المحيط المتجمد في وظيفته الدفاعية المشعة ، وأنهارها تفتقر لهايات يصعب اختراقها ورغم أنها ليست داخلية التصريف (النهر ، الكونغو ونهرهما) إلا أنها تتميز - من الناحية النظامية - بعدم صلاحية مجاريها الدنيا للعلاحة ، ويصل هذا القلب الأفريقي الصغير بمشقوقه الآسيوي الكبير - بواسطة شبه الجزيرة العربية - . وهي أيضا كثافة هوية مصمتة ، أبعادها واسعة (٨٠٠ ميل بين الفرات والنيل ، ١٨٠٠ ميل بين سلاسل طوروس والبحر العربي) ، متميزة - مثل القلب الأساسي - بخصائصها الجيوسراتيجية الطبيعية ، فضلا عن دورها التاريخي كجبهة بشرية مثارة .

الهلال الداخلي Inner Crescent

يتمثل الهلال الداخلي في هذه المجموعة من الهضاب المرتفعات التي تتخذ شكل الأقواس المحيطة بأضلاع مثلث قلب الأرض ، ويشمل تحديدا الهضاب التركية وال إيرانية والأفغانية ، والسلاسل الجبلية الموازية لها بين الهند وجنوب شرقى آسيا ، ويلتر " ماكيندر " بأن هذا الهلال يختلف من الناحية الطبيعية عن قلب الأرض السهلي ، كما يتميز عنه بحضاراته القديمة ، سواء الحضارات النهرية الزراعية (التوبة) ، أو الحضارات التجارية عند المداخل والمخارج الإقليمية (الممرات) ، فضلا عما تميز به مبكرا من كثافة سكانية عالية ، مما حيا لظهور ونمو وتتابع عدد من القوى الكبرى التاريخية في أبحاثه ، وقد انطوت العلاقة بين هذه القوى وما يحيطها .. على معادلة القوة والضعف في تاريخ العالم القديم والوسيط ، فهي - حالة القوة - تسيطر على ما حولها - وتمتد نفوذها إلى نهاية حدودها الطبيعية من الجبال والسواحل والصحراوات ، وهي - في حالة الضعف - تتعرض للغزو والاقتحام من قبل المتربصين بها عند هذه التخوم ، وهي معادلة تكررت بها جميعها من العراق إلى الصين ومن الفرات إلى الراين ، وهنا يقدم " ماكيندر " فرضا من أهم فروضه .. وذلك بما قدره لهذا الهلال من القيام بدور الحاجز أمام

تتألف قوة قلب الأرض ، واكتساحها العالم احتمالاً ، موطناً بذلك معادلة القوة والضعف التاريخية هذه - في خدمة القوى الكبرى (بريطانيا ، الولايات المتحدة) المناهضة لها ، وداعياً بذلك - قبل غيره - إلى تجميع الوحدات السياسية في هذا الهلال في أحلاف دفاعية ، تحاصر قلب الأرض (الاتحاد السوفيتي) وتجهض قوته .

وقد اقترح " ماكينتر " قيام نطاق من الدول في شرقي أوروبا (مجال تخصصه) اسماء النطاق الأوسط Middle Tier ، يفصل بين قلب الأرض والهلال الساحلي (ستأتي إليه الإشارة بعد قليل) وذلك كجزء من الحاجز الدفاعي العام المقترح من أوروبا الغربية إلى أفريقية ، بحيث يمثل خط الدفاع الأول أمام الهجوم المتوقع من قلب الأرض على أوروبا والعالم ، وقد وضع " ماكينتر " الحدود بكل دقة لاقتراحه المذكور ، غير أن ما وضعه لم يتفق تماماً مع ما أسطرت عنه اتفاقيات الحدود في فرساي (١٩١٩) ، مما دعاه إلى مراجعتها وإعادة صياغة آرائه بشأنها .

الهلال الخارجي Outer Crescent

يتكون هذا النطاق من الأراضي الأوروبية المطلة على بحر الشمال والمحيط الأطلسي ، ومن الأمريكتين والأوقيانوسية ، وجملة الأراضي الآسيوية المطلة على المحيطين الهندي والباسيفيكي ، وقد قدر لبريطانيا والولايات المتحدة واليابان من بينها ، أن تسهم بأهم الأدوار في تشكيل الخريطة السياسية العالمية الراهنة ، وقد تنامت قوة هذا الهلال للفاية بعد الكشف الجغرافية ، وقدمت " بريطانيا " لقرون النموذج الكلاسيكي لقوة البحر .. بإيجابياتها وسلبياتها ، وقد أصبح هذا النموذج من أبعاده مع استثماره الفعال لنتائج هذه الكشف في مراحل متتابة ، تشمل الثورة التجارية والانقلاب الصناعي وحركة الاستعمار معا ، وقد اكتسبت المنافسات والصراعات خبرات تاريخية منطوية على فترة هجومية فائقة ، تاصلت واندمجت مع خصائصها الجيوستراتيجية البحرية ، هذه التي عوضتها - فترة طويلة - من ضالة

قاصدها البرية الذاتية ، سواء فيما خططت له بإحكام للسيطرة على خطوط التجارة ومناهبها ، وما يلزم لذلك من قواعد (خاصة عند المنافذ والمضائق) ، أو فيما وضعت من سياسة استعمارية طويلة المدى ، أو فيما أثبتت من استراتيجيات ذات صبغة هجومية غالباً .

القوة البرية العظمى وبدأاتها

في إطار نظرية التاريخية الشاملة .. يرى " ماكيندر " بأن نواة القوة البرية العظمى قد تحركت نحو الشرق منذ الكشف الجغرافية حتى استقرت أخيراً حول الفولجا ، فهي قد بدأت في إسبانيا (القرنين ١٥ - ١٦ م) وانتقلت إلى فرنسا (القرنين ١٧ - ١٨ م) ، ثم إلى ألمانيا (بين ١٨٩٥ - ١٩١٤) ، ثم إلى الاتحاد السوفيتي بعد ذلك ، خاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حاولت " ألمانيا " السيطرة على قلب الأرض في الحربين العالميتين .. غير أنها قد أخفقت في المراتين ، وكان ذلك لحساب الاتحاد السوفيتي بصفة أساسية خاصة مع استعراذه على معظم ما أسماه " ماكيندر " كتلة اليابس الآسيوي أوراسية Eurasian Landmass ، هذه التي هيأت للاتحاد السوفيتي أن يصبح القوة البرية العظمى الماصرة ، بل أنها تتيج له أن يتوجه للسيطرة على الجزيرة العالمية (العالم القديم) برمتها ، وذلك تبعاً للدينامية الآتية (ن - هـ) الهلال الداخلي - الهلال الخارجي (حيث أن من يسيطر على (ن) التي هي نواة قلب الأرض) ، يمكنه أن يتم سيطرته على العالم (م) ، وذلك بعد التغلب على الهلال الداخلي والخارجي ، وهي دينامية تطرح شواهدنا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ويؤكد بعض مؤيدي نظرية " ماكيندر " أنه لولا وجود الولايات المتحدة في أوروبا مع نهاية هذه الحرب ، لو حصل الاتحاد السوفيتي انتفاخه بعد برلين حتى الأطلسي غرباً والمتوسط جنوباً ، فيما يشبه الترجمة الحرفية لفرض " ماكيندر " من قلب الأرض .. ومن ديناميات قوته .

على أن ترشيح " ماكيندر " لألمانيا - في البداية - كان له ما يبرره ، فقد برزت كأكوى قوة برية أندلية مع انعام وحدتها (١٨٧٠) وانتصارها على جيرانها (النمسا ، فرنسا) ، وتجلت باحتبارها تحوز صفات القوة القادرة على تكوين امبراطورية واسعة ، فهي الدولة الأكثر تخطيطا والأرقى صناعة والاقوى عسكريا في شرقي أوروبا ، وبسطها ، فضلا عن قوتها التاريخية الذاتية ، المستمدة من انتشار ثقافتها وحيوية شعبها وقابليته الفائقة للتخليم والتكيف والصمود .. واقباله على العمل .

ومن الناحية الجيوستراتيجية .. فقد كانت تحوز أيضا ما يرجع كفتها .. فبالإضافة الى قاصبتها البرية الفنية المتنوعة ، وسواحلها وأنهارها .. فإن سهولها - التي هي جزء من السهل الأوروبي الأعظم - تتفسيح نحو الشرق حتى الأورال ، بلا عوائق طبيعية فاصلة ، بل ويتراعى ظهيرها حتى الباسيفيكي ، في ظل ذات الظروف الطبيعية عامة ، ومن هنا بروزها كاحتمال قوى لقوة عالمية يمكنها أن تهيمن على قلب الأرض فعلى بقية الجزيرة العالمية ، ورغم ترشيح " ماكيندر " لها في كتاباته المبكرة (١٩٠٤) ، إلا أنه كان أيضا متنبها لغيرها من الاحتمالات والبدائل ، فكان حذرا بشأن الفصل بين أساسيات نظريته وفروضها - وخاصة من حيث دينامية السيطرة على العالم - وبين ترشيحه لقوة برية معينة ، وهكذا فإن ألمانيا لم تكن عنده الا احتمالا استمد جدارته من تنامي قوة القيصرية الألمانية بين ١٨٧٠ - ١٩١٤ ، وإذا كانت المتغيرات قد دفعت بالاتحاد السوفيتي كاحتمال بديل زامخ لهذه القوة العالمية المفترضة ، فإن نظريته تستوجب هذا الاحتمال البديل .. وربما غيره أيضا .

ومع ذلك .. فإنه لم يغفل الاحتمال الروسي حتى في كتاباته الأولى ، فهو قد لبه الى الامكانيات الفائقة التي تحوزها " روسيا " آنذاك ، غير أن ألمانيا الصناعية قد تفوقت على روسيا الزراعية في تقديره ، وعندما انتحرت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، توجه باهتمام نحو الدولة السوفيتية التي تحققت

في روسيا مع نهاية هذه الحرب أيضا ، وتابع ظهورها كأهم قوة برية في الجزيرة العالمية ، ووجهت لوجهها المكثف نحو الصناعة في برامجها الخمسية المتتالية طوال ما بين الحربين ، وهذا وضع كتابه الهام «Democratic ideals and reality» (١٩١٩) ، أشار إلى ما تتضمنه أيديولوجياتها من متعة الانتصار النهائي لمبادئها على مستوى العالم بأكمله ، وتناول بالتفصيل سيطرتها على وسط آسيا ، وتحولها إلى جمهوريات سوفيتية تابعة لها . وأوضح الدلالة الجيوستراتيجية الكاملة وراء انتشار نفوذها التدريجي حول المحيط وشرق أوروبا بأكمله ، وصاغ فرضه الهام عن أن من يسيطر على شرق أوروبا يحوز مفتاح قلب الأرض ، وأن من يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية - وبالتالي على العالم . (شكل ٧) .



شكل (٧) شرقي أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٩ (من بلويت)

وهي المقولة التي تحلقت جزئيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع هيمنة الاتحاد السوفيتي على شرق أوروبا ، اقتصاديا وعسكريا ، ومع انتشار نفوذه في أجزاء واسعة من العالم المعروف الآن بالثالث ، ومع ميادته الثابتة للاحتاطة بالهلال الداخلي واختراق الهلال الخارجي ، بما يتضمنه الأخير من مضائق وممرات ، شديدة الأهمية - من الناحية الجيوستراتيجية - لكافة من الهابس بمثل الاتساع الذي وصلت إليه الدولة السوفيتية ، (شكل ٨) .



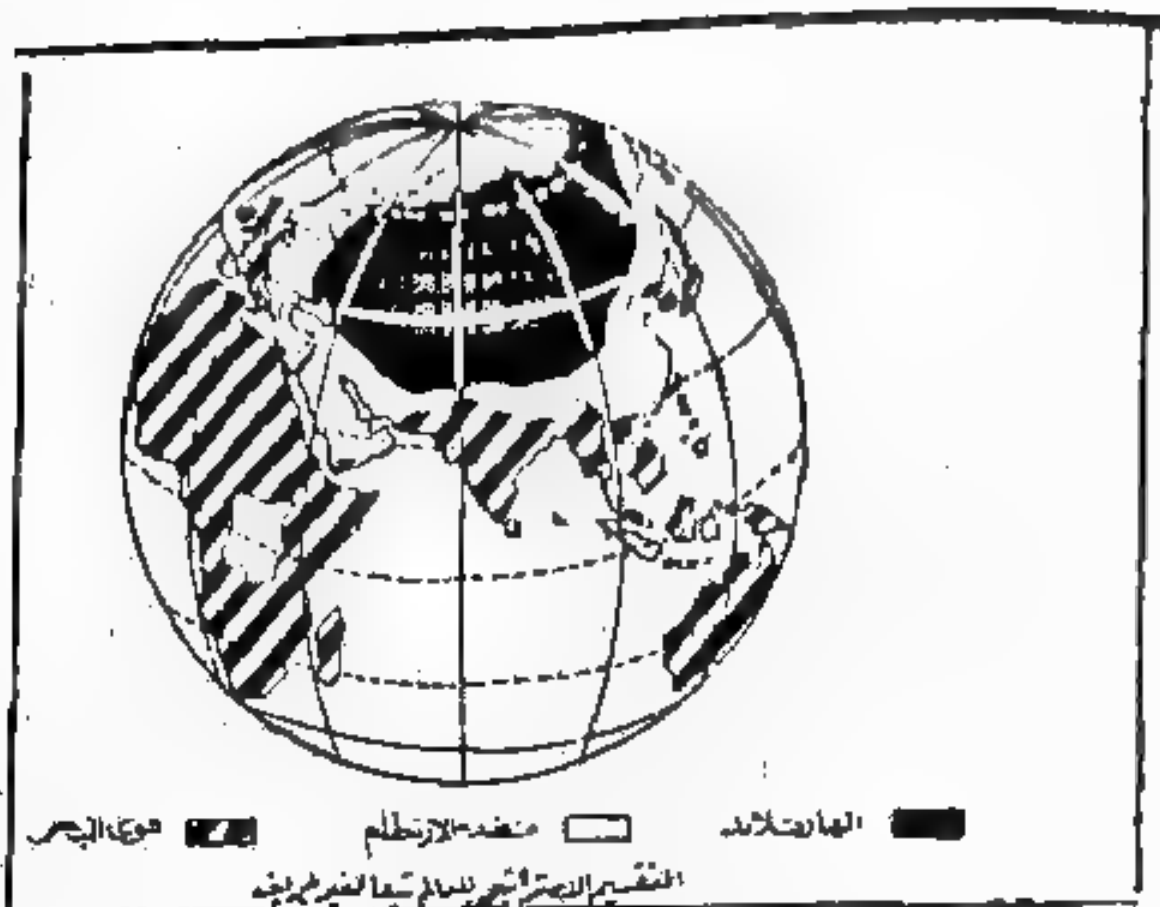
شكل (٨) العهد المساحي والاستراتيجي للاتحاد السوفيتي (من : غيفسكي)

وبكما تخطى " ماكيندر " من الاحتمال الألماني مقدما عليه الاحتمال السوفيتي، فإن بريطانيا قد بدأت تتراجع في كتاباته لحساب الولايات المتحدة مطبوعا بوضوح الى انهما - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - سرعان ما تقسمان النفوذ في الساحة العالمية ويهيذان ترتيبها وصياغتها بما يناسبهما في اطار من الصراع والمنافسة المحتدمة ، متجاهلا غيرهما من القوى العظيمة التي سيطرت على مقدرات العالم منذ ما بعد الكشوف الجغرافية وغير منته لغيرها من القوى الجديدة التي أفرزتها متغيرات ما بعد الحرب الاولى والثانية .

مراجعات النظرية التي تعدللاتها

ربما يكون من العسير - في هذا المجال - متابعة كل ماكتب حول هذه النظرية من مراجعات ، أو ما تعرضت له من تعديلات وإضافات ، خصوصا مع قيامه هو نفسه بذلك أكثر من مرة ، استجابة منه لتغيرات فترة شديدة التقليد (١٩٠٠ - ١٩٤٥) ، ويدون الخوض في تفاصيل متشعبة .. يمكن الإشارة بإيجاز الى أهم ماواجهته منها .. على النحو التالي :

* وجه " فير جريف " انتقاداته للحجود التي وضعها " ماكيندر " في تقسيمه للعالم ، مبتدئا بتعديل تسمية " الهلال الداخلي " الى تسمية عسكرية بحتة .. هي " منطقة الارتطام " Crush Zone ، ثم تناول تقسيمه الثلاثي ذلك بالنقد والمراجعة ، خاصة من حيث طاقة قلب الأرض شبه الميت اقتصاديا ومكانيا على السيطرة على الجزيرة العالمية ، مختتما مراجعته بتقديم تصوره الخاص من التقسيم الجيوستراتيجي للعالم ، ومقورا بأن الصراع بين القوى الكبرى في العالم سوف يتحدد في منطقة الارتطام هذه ، وذلك لصالح من يسيطر عليها .. أو يضعها في منطقة الظل - على الأقل - حينئذ (شكل ٩) .



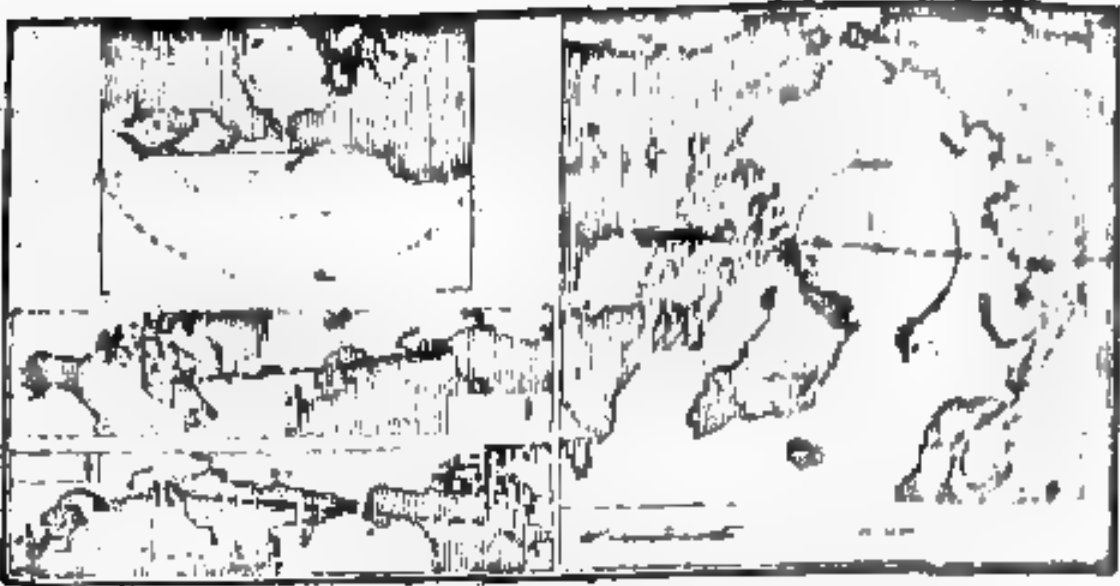
شكل (٩) التقسيم الاستراتيجي للعالم فيما لايزيد من ١٩٤٠

* أما ميننج Mining فقد وجه انتقاداته للأسس التي تدمها "ماكيندر" في تقسيمه الجيوستراتيجي للعالم ، وفي تقييمه لخصائصها وأوزانها ، وتركيزه على مجرد الخصائص التوزيعية لليابس والماء في العالم ، وأغفاله غيرها ، ويرى "ميننج" بأن قلب الأرض عند "ماكيندر" أوسع مما ينبغي أن يكون عليه ، وخلفيا ، وبضرورة توسع الهلال الداخلي على حساب قلب الأرض ، وذلك لايمود ضروريا أن يهيمن قلب الأرض على الهلال الداخلي ، ويبقى ذلك مجرد احتمال فقط .

* ويناقش سبيكمان معادلة العلاقة بين الجغرافية والقوة عند "ماكيندر" : ممهدا لذلك بتحليل أسس القوة العنكبونية (الموارد + السكان) ، ويخلص إلى

رأيه الخاص .. بأنه إذا لم يكن قلب الأرض مهيأ تماماً بحكم افتقاره لها ، فإنه على الأقل قلب واهن شديد الضعف ، وأن أسباب القوة الحقيقية تتركز على السواحل والهوامش ، حيث تصل كثافة السكان واستغلال الموارد إلى أحدهما ، ويتحتم : هل يمكن المقارنة بين هذه القلب شبه الميت .. وبين جبهات الأطلسي والباسيفيكي المععمة بأسباب القوة ، وذلك في مجال ترشيح الفؤاد اللازمة لتكوين الدولة العالمية .

* والواقع أن تطورات تكنولوجيا الطيران قد فاجأت " ماكيندر " بما لم يكن في حسبانته ، وأشار " سفيرسكى " Sversky إلى أن اندماج السفينة والطائرة في أداة حرب واحدة (حاملة الطائرات) تقوض أهم فروض " ماكيندر " عن قلب الأرض ، ويتصدى " ماكيندر " للرد ، مكيفا نظريته بما يحقق هدفه من تنبيه القوى الأخرى (بريطانيا ثم الولايات المتحدة) إلى خطورة الاستهانة بقدرة قلب الأرض على تكوين الدولة العالمية ، حيث يقرر بأن مزايا الطيران - أو غيره - مما أنتجته تكنولوجيا الحرب ، هي لصالح قلب الأرض كما هي لصالح غيره ، تثقل محايدة التأثير .. مادامت قد تملكها جميع أطراف الصراع ، ومن ثم فإنها لا ترجع كفة على أخرى ، وتبقى الحسابات النهائية لصالح قلب الأرض ، ليس فقط من حيث ما يمكن أن تضيق به هذه التكنولوجيا من قوة ، ولكن أساساً بحكم ما يحوزه من مزايا جيوسراتيجية فريدة ، لا تتوفر لغيره ، فضلاً عن استحالة استحداثها أو صنع ما يعادلها أو يلازمها ، تلك هي ما تتمثل في قاعدته البرية المترامية ، ولا يغير من هذه الحقيقة أية متغيرات تضيق لغيره كما تضيق إليه ، ولكنه لا يتوقف عن مجرد الرد على النقد ، بل يكيّف نظريته بحيث تشمل " التكنولوجيا ضمن أسسها ، فلم يعد " القلب " وحده عنده كافياً لتحقيق الدولة العالمية ، ويشير إليهما (القلب + التكنولوجيا) باعتبارهما لب نظريته في صياغتها الأخيرة . (شكل ١٠) .



شکل (۱۰) تغییرات الاستراتیجیة بعد الطیران (عن سفرسکی)

ويقدم "ماكينذر" للولايات المتحدة - خاصة - وصيته بأنه إذا كانت تطورات ما بعد الحرب العالمية الأولى قد أسفرت عن الاتحاد السوفيتي وقد استكمل وضع يده على قلب الأرض ، فلم يبق أمامها إلا محاصرتة ، ومنع امتداد نفوذه الى ما وراءه ، وأن تعيق بكل جهدها سعيه نحو التكنولوجيا المتقدمة ، وأن تضع له من الخطط المضادة ما يبدد قواه وينهك ، ويجهض أولا بلول برامجه الاقتصادية (خصوصاً الصناعية) لانعاش قلب الأرض ، ولكن كيف يتأتى لها - عمليا - أن تضع هذه التوصيات موضع التنفيذ ، ذلك هو السؤال الذي لم يقدر " ماكينذر " أن يضع بنفسه عنه الرد .

خاتمة

غير أن الساحة العالمية - بعد الحرب العالمية الثانية - قد طرحت وماتزال تدورها ، ليس فقط من حيث ناشئته من بروز فائق القوة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بل وايضا بما تقاربه كل منهما من سياسة استقطابية تضمن السيطرة على العالم بأكمله ، مما يعنى في جوهره ان رؤية ماكينذر لعالم واحد تحكمه قوة مطلقة ماتزال قائمة ، وهي ذات الرؤية التي طالما افضت الى الحرب عبر التاريخ ، فلم يعرف التاريخ - على طوله - قوة مطلقة مرة واحدة بل ان ما أفرزه من نماذج القوة شبه المطلقة (الامبراطورية

الرومانية والبريطانية مثلا) قد انتهت أو تضعفت شأن غيرها من القوى الأقل مرتبة ، وهذا سعيها نحو القوة المطلقة - في معظم الحالات - من أهم اسباب تراجعها أو انهيارها ، ليس فقط بحكم ما يواجهه سعيها من الحركات المضادة أو المناوئة ، وما يكبدها ذلك من تكلفة باهظة ، بل وأساسا بما يقترن به هذا السعي من اتخاذها الحرب سياسة دائمة لها ، سواء في بداية تكوينها أو طوال وجودها فضلا عن نقاط ضعفها .. كما أثبتت التطورات الراهنة بالنسبة للاتحاد السوفيتي خاصة .

وليس هناك من وهم أشد من الحرب طريقا للهيمنة ، خاصة بعدما تطورت آلة الحرب وتكنولوجيا السلاح ، وتجاوزت حدودا لم تكن متصورة من قبل ، وبالأخص بعد استخدام الولايات المتحدة للسلاح النووي في إنهاء حرب الباسيفيكي بينها وبين اليابان ، وفيما تطورت اليه بعد ذلك الى ما يعرف بعصر الفضاء ، ورغم ان نظرة "ماكيندر" الثنائية (اليابس + الماء) لجيوستراتيجية العالم قد تفرشت ، وذلك بعدما أصبح مع عصر الفضاء ريعاى الابعاد (اليابس + الماء + الجو + الفضاء) الا ان خطورتها تكمن فيما انطوت عليه من فروض تتبنى القوة المطلقة ، وفيما تتضمنه عملية الهيمنة الراهنة من سعى القوى الرئيسية ، وخاصة الولايات المتحدة لتحقيقها ، وليس هناك من حلم تكرر فشله عبر التاريخ أكثر من حلم القوة المطلقة .

المراجع

- Beloff Max :** " The great Powers : Essays in Twentieth Century Politics , Kuskims House , London 1959.
- Cohen S.B. :** " Geography and Politics in a world devided " Heffer , London, 1974 .
- Deane, E, ed . :** " Readings in modern Political analysis", Prentice - Hall , N. J. 1974 .
- Fredrich M. watkins :** " The age of idiology: Political Thought, 1750 - to the Present . " Prentice - Hall, N.J. 1964 .
- Hossom, D. :** " A New soviet heartland ", London, 1964. J. C. Dewdney" A Geography of the soviet Union", Pergamon Press. Oxford, 1971 .
- Meadows, D. M.:** " The Limits to growth " , Potomac association, London, 1972 .
- Pokshu Shevsky .:** " Geography of the soviet Union" . Heffer, London, 1974.
- Willies , D. Dawley,ed. :** "The Search for Community Power" Prentice - Hall N. J. 1974 .

الدراسة الخامسة

"قوة البحر"

ماهان والنموذج البريطاني..

مقدمة

فرضت القوى البحرية وجودها - منذ وقت مبكر - فوق المستوى العام للتاريخ ، وإذا كانت الجبهة المائية القريبة (الصيد) قد مكنتها من تجاوز المستوى الاقتصادي المعيشي ، فإن برزها قد ارتبط بوصولها الى مناطق الانتاج البرية الداخلية ، وهيمنتها على الطرق المؤدية اليها ، وتجلت نماذجها الاولى (المدن الفينيقية) مع تراكم قدر من الفائض الانتاجي في مناطقها ، فوق الطاقة التصريفية لأسواقها المحلية المحدودة ، فاستثمرت هذه النماذج مواقعها الساحلية عند نهايات خطوط الحركة والتبادل البرية ، واجتذبت اليها هذا الفائض ، أو تلمست طريقها اليه بوسائل عديدة ، وتحدثت معادلة قوتها الاقتصادية في قدرتها على استثمار هذا الفائض بتحريكه وتبادلته وتخزينه وتحويله ، وفي استمرار سيطرتها على الطرق المؤدية اليه (الفائض + الطريق) ، واقتضاها ذلك ثمة تكلفة وحماية ، وتحدثت معادلة قوتها العسكرية في قدرتها على السيطرة على " الماء " وعلى خطوط الحركة عبره (الاسطول) ، وعلى ماوراءه من اليابس ومناطق الانتاج (المستعمرات الساحلية + مراكز الدفاع الداخلية) ، ومع عدم تجاهل ما أسفرت عنه ثورات التاريخ - بعد ذلك - من نماذج للقوى البحرية أشد تعقيدا وأحفل أهدافا ، قد بقيت منظومة - في جوهرها - على ذات معادلتى القوة الاقتصادية والعسكرية التى أُنشئت عنها منذ البداية نماذجها المبكرة .

* وتنبؤ نظرية " ماهان " حول سؤال محوري واحد ، يتصل بمقومات

القوة " البحرية عناصرها الثابتة المتكررة في كافة نماذجها " ، وقد اتخذ من " بريطانيا " نموذجا لاختبار فروضه مع اجاباته ، ليس فقط باعتبار صدارتها للقوى البحرية عقب الكشف الجغرافية ، واستمرار سيادتها العالمية بعد قرونا طويلة ، بل ايضا باعتبار ما ورثته منها وما جسده في بنيتها من خصائصها ، وهو يضمن ارامه في كتاباته عنها . . بما يشكل في مجموع اطارا فكريا وتطبيقيا مما من جيوستراتيجية قوة البحر ، يتضح ذلك في رواسته الاساسية الاولى من (لتأثير القوة البحرية في التاريخ The influence of sea Power upon History of sea Power upon History خاصة طوال هذه القرون التي أعقبت الكشف الجغرافية ، هذه التي اتسعت باتساع الابعاد الجيوستراتيجية البرية والبحرية للعالم ، وباعادة ترتيب " القوى " تبعا لمواقعها من خريطة " القوة " الجديدة ، انعكاسا للتفوق الكاسح للقوى البحرية على حساب القوى البرية المتراجحة .

وتبلورت فروضه الاساسية في رواسته اللاحقة عن (القوى البحرية وعلاقتها حتى حرب ١٨١٢) Sea Powers and its Relations To The war (١٨٢١ هذه التي اتخذ فيها من " بريطانيا " محكا لفرضه واجاباته ، استكملها في رواسته الثالثة عن (تأثير قوى البحر في الامبراطورية الفرنسية والثورة الفرنسية بين ١٧٩٣ - ١٨١٢ The influence of sea upon The French revolution / Empire. 1793 - 1812 خاصة في مجال المقارنة بين القوتين الرئيسيتين في عالم القرن التاسع عشر : الاولى - بريطانيا - باعتبارها قوة بحرية التوجه اساسا ، والثانية - فرنسا - باعتبارها قوة برية بصفة رئيسية متخذة ايضا من هذه المقارنة محكا لاختبار فروضه المكانية والاقتصادية والسياسية جميعا ، ومتوجها بنتائجها للولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة على ادارة الصراع مع الاتحاد السوفيتي في عالم ما بعد الحرب العالمية الاولى

وقد استخلص " ماهان " أجاباته في إطار الحركة التاريخية لمراكز القوة البحرية ، وصنف فروضه الأساسية الى مجموعات ثلاث ، تمثل في مجملتها أساسيات نظريته :

أولاً : الفروض المكانية (الجيوستراتيجية)

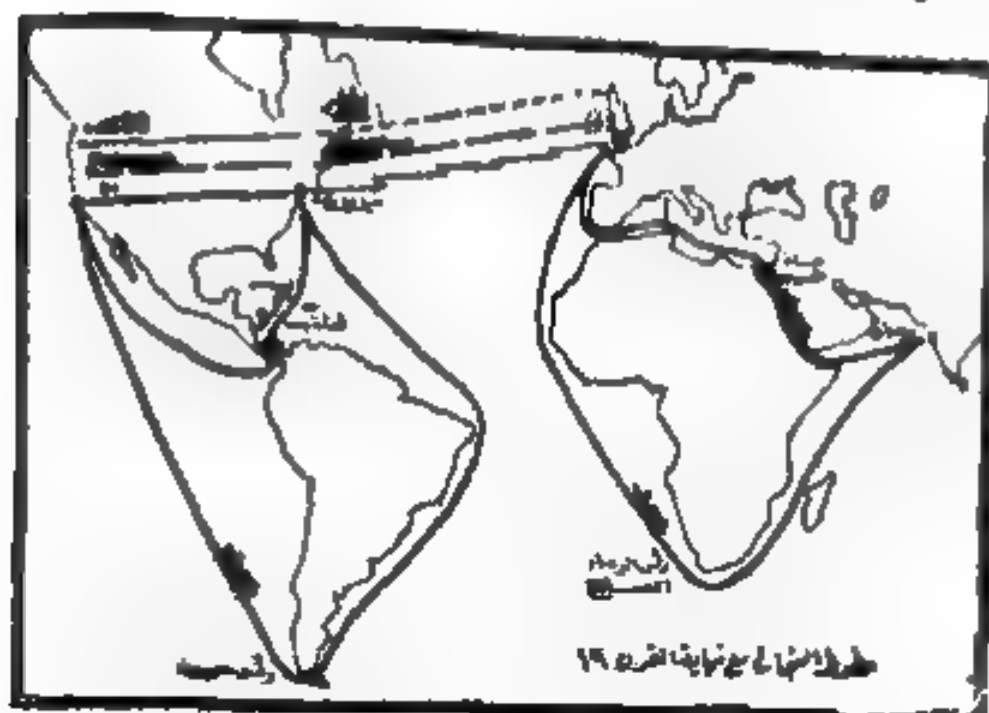
من بين العناصر المكانية العديدة .. اختار " ماهان " (الموقع + الساحل والجبهات المائية + الظهير) لعرض فروضه عن جيوستراتيجية القوة البحرية .. كما يلي :

الفروض المتصلة بالموقع :

- اقتصاديات الموقع بين الهامشية والمركزية .
- مرونة الموقع بين العزلة والاتصال .
- فعالية الموقع بين الدفاع والهجوم .

وفيما يتصل بفرضه الأول .. فقد استند الى ما أسفرت عنه الكشف الجغرافية من اتساع أبعاد العالم بمقدار محيطين وثلاث قارات ، وما تداعى من ذلك من انتقال خطوط التجارة من المتوسط الى الأطلسي ، وما أعقبه من تحولات جذرية في توزيع الأهمية النسبية لمعظم المواقع الجغرافية في أنحاء العالم ، هذه التي صبت معطياتها الإيجابية لحساب نموذج .. بريطانيا بحيث تحولت مدنها بعدها وقد أمسكت بخطوط التجارة العالمية الرئيسية .. سواء اللّتهية الى أوروبا أو الهندية منها الى العالم الجديد ، وذلك بعدما تحررت هذه المدن الموانئ من أسر مواقعها الهامشية على حدود العالم القديم قبل هذه الكشف ، الى ما يقارب المركزية من خطوط الحركة والتبادل

بعضها ، مما يعني ان للمواقع الجغرافية الانصبابية الكاملة التي تقتظر الكشف
عن استثمارها . (شكل ١١) .



شكل ١١ خطوط التجارة مع نهاية القرن ١٩

وبالنسبة للفرض الثاني .. فان " للجزر " خصائصها من وجهة النظر
الجيوستراتيجية ، خاصة حالة تكوينها لوحدة سياسية مستقلة ، تتحدد في
اتفاق خطوط انقطاعها الطبيعية (السواحل) مع حدودها السياسية ،
وبالتالي عزلتها عن جيرانها بمقدار الجبهات المائية الفاصلة ، وهي عزلة إما
ان تدعمها " الدولة الجزيرة " وإما ان تلاشيها ، وقد بقيت " بريطانيا " أمسية
طبيعتها الجزرية قروناً ، مشلولة لعزلتها بحكم هامشيتها ، وعندما وجهت
نفسها في مركز العالم مع اتساع أبعادها ، فإنها قد عمدت الى اتباع سياسة
يعزلها عن العالم بين العزلة والاتصال ، بحيث تكون بعيدة وقريبة معا ،
واستثمرت البحر على وجهيه (الفصل + الوصول) تبعا لخصائصها المتغيرة
(شكل ١٢) .



شكل (١٢) الجزيرة والامبراطورية البريطانية

أما الفرض الثالث (الدفاع والهجوم) .. فان خطوط الانقطاع الطبيعية تعد خطوطا دفاعية من الدرجة الاولى ، خاصة عندما تكون هذه الخطوط ساحلية وذلك باعتبار الصعوبة النسبية لاقتحام اليابس من السطح المتحرك ، والسهولة النسبية للدفاع من السطح الثابت (اليابس) حالة الهجوم عليه من الماء ، ورغم المزايا الجيوسياسية التي توفرها المستويات الكونتورية الاعلى (الجبال) بالقياس للمتوسطة (الهضاب) أو الأدنى (السهول) .. الا ان خطوط الانقطاع بينها متدرجة وليست نوعية مثل هذه التي تتصل بين الثابت والمتحرك .

وبالنسبة لبريطانيا فقد قدمت (السواحل + الجبهات المائية) رهيدا دفاعيا ضمن حسابات قوتها الشاملة ، دعمته بأسطول غائق العمالية من الناحيتين الدفاعية والهجومية معا ، وعالجت مشكلة "المسافة" بينها وبين مستعمراتها .. بتأسيس عدد من القواعد في مواقع اختبرت بعناية (جبل طارق ، مالطا ، قناة السويس ، عدن ، سلطانية وغيرها) ، شكل (١٢) -



(شكل رقم ١٢) محور الاستراتيجية البريطانية في البحر المتوسط

وتجلبت الانتصارات فيها وراء السواحل أو الريف ، واعتصمت بالمدن والموانئ حالة اتباعها سياسة الاستعمار الاستيطاني في افريقية .. خاصة جنوبيها ، الى غير ذلك من الاساليب التي تعرضت بها وجئت ثمارها قرونا ، واذا كانت قد تواجعت عما وصلت اليه تحت ضغط الحركات التحررية والقوى الأخرى المنافسة ، فقد خلفت تجربتها - رغم مرارتها - خبرة لها وزنها من وجهة النظر الجيوستراتيجية ، ليس فقط من زاوية القيمة الدفاعية للسواحل والجيئات المائية ، وانما أيضا من زاوية السيطرة على " المسافة " خصوصاً فوق الماء ، وعلى المساحة .. خصوصاً فوق اليابس .

الفرض المتصلة بالسواحل والجيئات المائية

* مورفولوجية الساحل:

وهم اشتراك خطوط السواحل جميعها من حيث طبيعتها الانقطاعية ، ولا انها تختلف بعد ذلك من حيث خصائصها الجيومورفولوجية ، وبالتالي من حيث صلاحيتها لتكوين القوة (فرض العلاقة بين المورفولوجية والقوة) ، ويعد ذلك أما الى شكل الساحل ، وأما الى خصائص الجبهة المائية ، وبالنسبة لشكل

الساحل .. فإن العلاقة بين الاستقامة والتعرج تعد أهم خصائصه الجيوستراتيجية ، خاصة ما يتصل منها بصلاحية تعرجاته لظهور الموانئ . هذه التي ترتبط عددا وأهمية ، بما ينهيا لها على خط الساحل من مواضع تخفضنها (البروز + الانحناء + المساحة المائية الهادئة) وتتميز أوروبا - خاصة غربيها - بسواحلها المتعرجة التي تخفضن القشرات من موانئها الخليجية ، وبينما لا تزيد النسبة بين مساحة أوروبا إلى الأفريقية عن ١ : ٢ فإن النسبة بين أطوال سواحل القارتين تظهر معكوسة .. أي ٢ : ١ ، ومن هنا تظهر أهمية تحديد النسبة بين مساحة الدولة وأطوال سواحلها من ناحية ، وتحديد المسافات بين سواحلها وأجزائها الداخلية من ناحية ثانية ، ليس باعتبارات جيوسراتيجية فقط .. وإنما باعتبارات اقتصادية أيضا ، ويضاف إلى ما سبق من خصائص خط الساحل .. ما يتصل به من مؤثرات طبيعية (التيارات + الأمواج + الرياح + المستنقعات) وما ينتهي إليه من بروزات وودوس جبلية متوازية معه أو متعامدة عليه ، إلى غير ذلك مما يؤثر بدرجات في احتمالات ظهور الموانئ التي هي بمثابة الأساس لتكوين ونمو القوى البحرية .

* الجبهات المائية :

تتمثل خصائص الجبهة المائية في مساحتها المتاخمة لسواحل الدولة .. بداية من رصيفها القاري وحتى بداية المياه النولية ، وتحوز " الجزيرة " أكبر مساحة ممكنة من المياه ، وتتوازن علاقتها مع ما يحوطها كلما زادت مساحتها ، بشرط ألا تتجاوز المسافة بين المياه وأبعد نقطة على يابسها حدا معيناً ، ورغم التوازن النسبي في هذه العلاقة بين الجزر البريطانية وجبهاتها المائية ، ورغم المسافات المناسبة بين داخلها وخطوط سواحلها ، إلا أن نقطة ضعفها الجيوستراتيجية إنما تظهر في احتمال اختراق يابسها الضيق نسبيا من محاور عديدة ، وهو الاحتمال الذي تكفل است طولها بمنعه طويلا ، ويؤدي اختلاف خصائص الجبهات المائية إلى تباين المناطق المطلة عليها ، وذلك من خلال ما توفره من موارد وما تنقله من مؤثرات (خاصة المناخية منها) وما قد

نؤدى اليه من مشكلات (موجات المد ، الاعاصير) كما تتفاوت نتائجها تبعاً
لقدره كل منطقة على استثمار معطياتها ومعالجة مشاكلها .

• الرصيف القارى والمياه الاقليمية والدولة

تشكل عناصر (خط الساحل + الرصيف القارى + المياه الاقليمية + المياه
الدولة) منظومة جيوسياسية بارزة فى النظرية العامة لقوة البحر ، وقد
سبقت الاشارة الى خط الساحل باعتباره خط الانقطاع الطبيعى بين اليابس
والماء ، ولكن اليابس يبقى مستعرا تحت الماء لمسافات وأصاق مختلفة تعرف
بالرصيف القارى ، وتستند الارصفة القارية أهميتها من تبعيتها القانونية
للدولة المشرفة عليها ، وايضا مما قد تحتويه من موارد طبيعية ، فضلا عن
أهمية تحديد نهاياتها بالنسبة للدول المشرفة على جبهات مائية ضيقة ، وقد
قامت بريطانيا - حماية لمصالحها التجارية - بالفرقة المبكرة بين المياه
الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، والمياه الدولية (أعالي البحار) المفتوحة
لجميع الدول بلا قيود ، وقد قرر مؤتمر جنيف (١٩٥٨) الخاص بقانون البحار
.. (ان مدى المياه الإقليمية يجب الا يتجاوز ١٢ ميلا) كما قامت اللجنة
القانونية التابعة للأمم المتحدة بتحديد الرصيف القارى حتى عمق ٢٠٠ متر ،
إلا أن اختلاف الآراء حول هذه التحديدات ، ما يزال مثارا لعدد من المشكلات
السياسية فى الخريطة العالمية المعاصرة ، وتتجلى النتائج الايجابية لهذه
المنظومة بمقدار ما تستثمره الدولة من معطياتها الجيوسياسية
والاقتصادية ، وقدرتها على دمج عناصرها فى بنية قوتها الشاملة .

الظهور المتصلة بالظهير

- موارد الظهير بين الكفاية والفائض :

بعد انتقال الظهير من مرحلة الكفاية المعيشية الى مرحلة الفائض ، من أهم
دوافع توجهه نحو سواحه لتصريف فائضه ، عندئذ تظهر موانئ التصدير
كوظيفة للظهير ، تجمع فائضه وتكمل حركته ، ويسيطر على الحركة فى الظهير

ما يعرف بقوانين الطرد والجذب الاقتصادية ، وهي ليست ثابتة كما أنها لا تعمل في اتجاه واحد ، وقد أسفرت هذه الحركة - في سياق طويل من التطور - عن صياغة الحركة للعالة بين الظهير والموانئ في الجزر البريطانية، وعن تنظيمه التدفق الاقليمي بين المزرعة والمصنع والميناء ، وتحددت معابر الحركة في اطار موزن منطوق من الآلية والمواصلات ، بداية من وحدات الانتاج في الظهير وحتى نهايات الحركة عند منافذ التصريف .

- خطوط الحركة بين الظهير والسوق :

تتواصل العلاقات المكانية بين الظهير والموانئ الى الجبهات المائية لمعادنها ، وإذا كانت " الثورة التجارية " التي أعقبت الكشوف الجغرافية قد أدت الى عالية الظهير ، فقد دعت " الثورة الصناعية " من هذه الصياغة تبعاً لشروطها ، ليس فقط بما شجعت به حركة الاستعمار من طاقة للسيطرة على الطرق والمناطق معا ، بل ايضاً بما تطلبتها مقوماتها (الخامات + الاسواق) من عالمية ايضاً . وادركت " بريطانيا " أهمية ان تستند صناعاتها وتجارتها الى أصل عالمية ، بحيث يكون العالم كله ظهيرها وسوقها معا ، الامر الذي يقتضيها التحكم في اتجاهات الحركة بينهما . خصوصاً فوق الماء بطبيعة الحال ، غير انها قد عانت نقطة الضعف الكامنة في بنيتها منذ البداية ، تلك هي ما يمكن ان تتعرض له خطوط الحركة بين الظهير والسوق من أخطار الانقطاع نتيجة الحروب وتهديد القوى المنافسة من ناحية ، وما تتطلبه حمايتها من تكلفة .. باهظة من ناحية ثانية ، واحتمال فقدانها لها كلياً أو جزئياً من ناحية ثالثة ، وهو ما تعرضت له بالفعل بعد الحربين الاولى والثانية . الامر الذي يؤكد فرض العلاقة بين الظهير والسوق في صورتها العالمية الراهنة ، بشرط توافر السلام اللازم لتدفقها على خطوط الحركة بينهما .

١- الثغرة والظهير :

تظهر العلاقة بين " الثغرة والظهير " في سهولة الحركة أو صعوبتها داخل الظهير ، أو بينه وبين الساحل والجهة المائية ، وتعنى " الثغرة " فتحة في متصل من اليابس ، تسمح بتدفق الحركة على جانبيها ، وهي قد توجد في خط الساحل ونهبيء للموانئ ، أو في السلسلة الجبلية (الممر) .. كما تتمثل في " الانهار " باعتبارها خطوطا للحركة تشق كتلة اليابس من المنبع للعصب ، وتغلوت مزايا " الثغرة " تبعا لامكانيات ما تصل بينه من مناطق ، وما تولده من يسر الحركة ، ولما كانت الحركة تعيل لاتباع اقصر المسافات بحكم التكلفة ، فان الثغرات الواقعة على طول خطوط اقرب للاستقامة تجذب اليها الحركة بالضرورة .. حالة توافر الشروط الاخرى .

وتعمل منظومة (الموانئ الخليجية + الانهار الصالحة للملاحة + السلسلة الجبلية الموازية للساحل) ظاهرة متكررة في الجزر البريطانية ، دعت لظهور معظم موانئها وخاصة ان سلسلتها الموازية لسواحلها ، قدمت خط تقسيم المياه الاساسى لانهارها المنحدرة شرقا وغربا ، متيحة اقصر المسافات بين الظهير وخط الساحل واقلها تكلفة ، وعندما دخلت بريطانيا - قبل غيرها - عصر النقل الحديدى ، شحنت الحركة الاقليمية بطاقة من السيولة انعشت الموانئ والظهير معا ، كما استوعبت الموانئ الخليجية العميقة تطورات النقل البحرى ، وقطعت السفن المحيطية مسافات مختلفة داخل الظهير ، وأفرغت شحناتها في الاسواق ذاتها أو قريبا ، وتكفلت الخطوط الحديدية - الرخيصة ايضا - باتمام حركتها ، مؤدية في مجموعها الى مضاعفة السيولة مرات في انحاءها ، بما يؤكد الأهمية الجيوستراتيجية الفائقة لمنظومة " الثغرة والظهير " .

ثانيا : الفروض الاقتصادية

تستمد القوى البحرية من مواردها الذاتية نسبة من قوتها ، غير ان النسبة

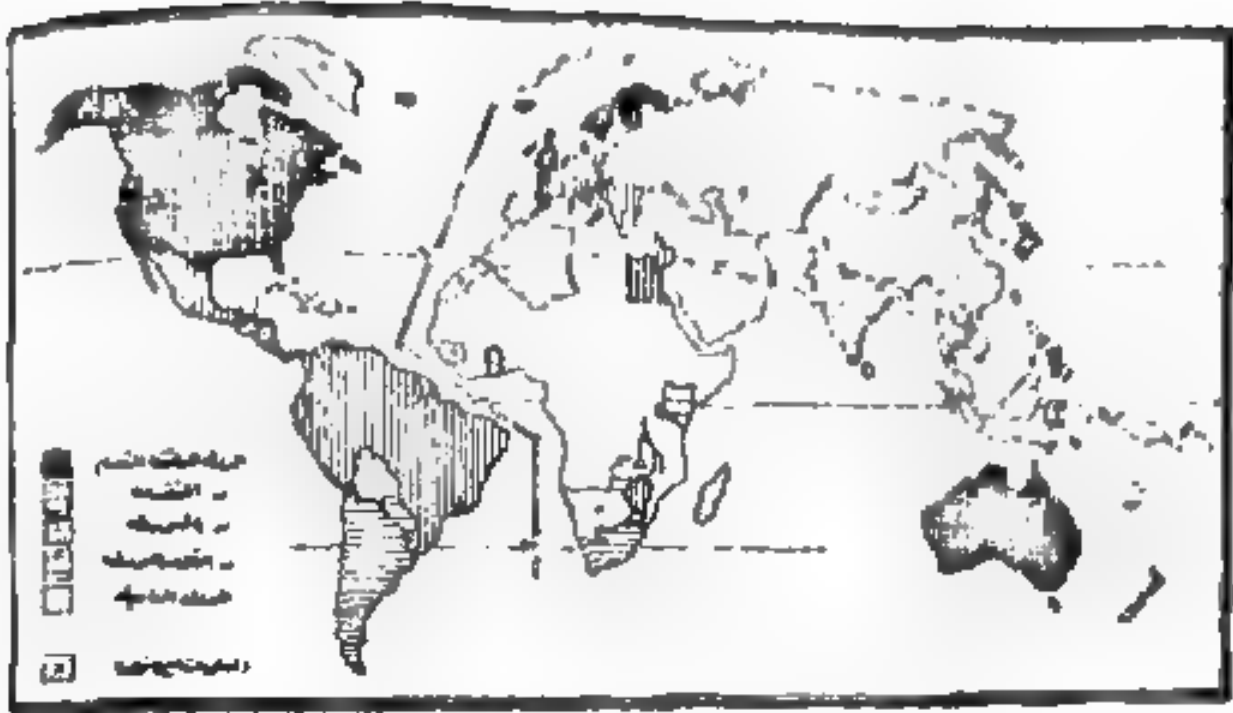
الكبرى إنما تتحقق لها من خلال ما تهيئه لفائضها أو فائض غيرها من قيمة تجارية أو صناعية ، وهما أنفسهم لنفسها من مؤسسات تمويلية واستثمارية (البنية + الشركة) فعالة ، وما تدأب على تطويره من أدوات الإنتاج (البحوث التطبيقية) لرفع قدرتها التنافسية باستمرار ، وما توكله من تكنولوجيا لخدمة خطوط الإنتاج والحركة من بدايتها إلى نهايتها ، وهما يلي أهم سمكات اختبار هذه اللوحة كما أبرزها النموذج البريطاني :

* درجة تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية :

ينظر " ماهان " للموارد الطبيعية باعتبارها اقتصادية ، وإن كانت في حدودها الدنيا ، ويرتفع مستواها تدريجيا مع كل قيمة مضافة إليها ، عبر سلسلة من العمليات التسويقية والتحويلية ، وقد ظهرت - منذ وقت مبكر - مجتمعات توجت نحو استثمار فوائض غيرها ، وذلك بسبب نقص مواردها بصفة أساسية ، واستثمارها لتتأني المسافات بين المجتمعات المنتجة ، وقصور الأخيرة عن تحقيق المنفعة القصوى من تبادلاتها ، وقد سبقت الإشارة إلى النموذج القينيقي المبكر في هذا المجال ، وإلى خصائصه الأساسية التي توارثتها وأضافت إليها نماذج أخرى ، وجسدت " بريطانيا " منذ اكتشاف الجغرافية وما بعدها ، خاصة بعدما أفصح الانقلاب الصناعي عن نتائجه العميقة الواسعة بالنسبة لتحويل الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية (صهرا ومزجا وخطا وتشكيلا وتكريرا) ، وهي النتائج التي شحنت قوة البحر البريطانية بهذه الطاقة المندفعة في أنحاء العالم ، وأصبحت " الصناعة " عذفا تسعى القوى المنافسة لتحقيقه ، بل خطا أساسيا من خطوط المفارقة بين القوة والضعف منذ ذلك الحين .

* الإنتاج الكيميائي والتصريف الواسع :

أصبحت الخريطة الاقتصادية للقرن ١٩ من عدد من مستويات القدرة الانتاجية ، ربما ما تزال قائمة بظلالها حتى الآن (شكل ١٤) .



(شكل ١١) تصنيف العالم حسب مستويات التقدم)

رغم أن تباين القوى الانتاجية خاصية قديمة في البنية الاقتصادية للعالم ، الا أن الحدود الفاصلة بينها قد تعمقت أضعافا بعد الانقلاب الصناعي ، وقد قدمت "بريطانيا" تجربة انتاجية وتسويقية مازال مستمرة حتى الآن ، خاصة من حيث اقتران الصناعة بالطاقة (الانتاج الكبير) والمواصلات (التسويق الكبير) ، وتطوى هذه التجربة - في جوهرها - على مميزات الحشد ولادة التنظيم ، لقد احتشدت القطاعات البريطانية بداية في إطار الدولة ، ولطفت ثمار ذلك في سياق الكشوف الجغرافية ، وعندما تراكمت رؤوس الاموال التجارية ، قدم "البثك" وعاء الاحتشاد الجديد في صورته الاقتصادية ، واحتشدت قوتها العسكرية في الاسطول للدفاع عن الدولة والبثك معا ، مما مكنها من تحويل الانقلاب الصناعي بتكلفته الباهظة ، وأسفر ذلك عن احتشاد قوى الانتاج في صيغتها المتطورة (المصنع) .. واندمجت جميعها في بنية فعالة متكاملة ، ونجلى "الحشد" قوة اساسية كامنة في التجربة البريطانية ، المصحت من نتائجها في سياق من اطارات التنظيم والادارة الدقيقة (الشركة) ، منضمة عمليات مترابطة من التسجيل والتوثيق والارشفة (مايزال أرشيف شركة الهند الشرقية البريطانية مثالا يحتذى) والمتابعة والتدريب وتشجيع

البحوث والابتكارات ، واندماجت هذه العمليات في بنية المجتمع البريطاني وثقافته ، وانتظمت حياته مع ابتكاراتها ، وهو ما يمد بين أهداف فرض "المشهد" الهامة ، بالنسبة لقوة الدولة في إطارها الحضاري الشامل .

ثالثا : الفروض السياسية

إذا كانت الخصائص الاقتصادية للنموذج البريطاني قد حركت أوروبا - ثم العالم - نحوه - فلم تكن خصائصه السياسية بأقل منها استنارة للتوجه نحوه أيضا ، وذلك مع عدم تجاهل خصائص غيره بطبيعة الحال ، خاصة مع اختلاف القواعد الثقافية والحضارية والتاريخية بين الدول والمجتمعات ، وبما يلي بعضها باعتبارها أهمها :

الصياغة القانونية للدولة :

تقسم تجربة " الدولة " في بريطانيا إلى مرحلتين ، استوعبت في الأولى منهما تناقضاتها مع القطاعية ، وتحورت في الثانية من تناقضاتها الداخلية الذاتية ، وقد استبقت الدولة في مواجهتها مع القطاعية إلى " المدينة التجارية " . هذه التي انطلقت مصلحتها مع الدولة في إزالة الحدود القطاعية المعيقة لتدفق تجارتها ، بما تفرضه على حركة التجارة من رسوم للعبور ، وبما لا يكاد ينتهي بينها من حروب ، وقامت الدولة لها إطارا للاحتشاد يناسب متطلبات الكشف الجغرافية (المنافسة + الدفاع) وتجلت صياغة (الدولة + المدينة) كبديل للقطاعية في صيغتها السياسية والاقتصادية ، وبعدها انتقلت الدولة لمواجهة تناقضاتها الذاتية ، خاصة ما يتصل منها بصياغتها القانونية ، وتبنت هذه التناقضات في تحديد العلاقة بين السلطة العامة للدولة والسلطة الخاصة بكل مدينة ، وأسفرت التجربة البريطانية عن تشكيلاتها ومنسباتها الخاصة التي أوضحت قدرتها على التطور واستيعاب المتغيرات ، ووجدت المصلحة المشتركة العليا بين المدينة التجارية والصناعية من ناحية .. والدولة من

ناحية ثانية ، دون أن تُلغى المدينة مصلحتها الخاصة .. وسعيها التواصل
لتحقيقها باستمرار .

* الكون السياسي للحكومة والنظام الحكم :

هارة ما يفترون ظهور " الدولة " بتشكيل عناصرها الأساسية (السلطة
والحكومة + الوحدة القانونية بين أجزائها + المؤسسات الداخلية) ، وقد تطورت
هذه العناصر في بريطانيا منذ القرن ١٢ م ، واتضحت خصائصها كبنية
تتسم بالاستمرارية ، كما تأكدت شخصياتها المعنوية ، هذه التي تسبغ عليها
قانونيتها وشرعيتها باعتبارها - أي الدولة - الصورة القانونية لشعب ما أمام
العالم الخارجي ، وباعتبارها الإطار المنظم لعلاقته الداخلية ، بحيث تصب
جميعها في رعاء مصلحته المشتركة ، وإذا كانت آراء " روسو " وغيره قد
أقضت بفرنسا إلى ثورتها قرب نهاية القرن ١٨ م ، وذلك بحكم تناقضاتها
الداخلية ، فقد قدمت بريطانيا تجربة قادرة على استيعاب التطورات المتلاحقة
وتحقق بها معظم ما نادى به " روسو " .. ولكن بدون ثورة ، بل عن طريق التطور
التدريجي والإصلاح المطرد في كل مجالات الدولة .

* الصياغة النبلوماسية للسياسة الخارجية :

وضعت " بريطانيا " سياستها الامبراطورية على أسس عسكرية واقتصادية
تحقق بها تماما مصالحها ، واقتضائها ذلك صياغة سياستها الخارجية في
صور تتراوح ما بين التحالف والاستعانة والمفاوضة والمعاهدة ، مستندة في
ذلك إلى دعائم ثابتة من (التوازن + الوفاق + المحافظة) . ويظهر " التوازن " -
في صيغته البريطانية - متوجها نحو الحد من بروز أية قوة أوروبية إلى
درجة تخل بتوازنات القارة ، أو تمكنها من منافسة بريطانيا خارجها ،
واتضحت أبعاد هذه السياسة خلال القرن ١٩ م ، خاصة بعد اتجاه عدد من
الدول الأوروبية (ألمانيا ، روسيا وغيرهما) نحو اتباع النموذج البريطاني ..
خصوصا في مجال التحول نحو الصناعة ، وأدركت بريطانيا نتائج ذلك كما
تتمثل إما في المنافسة ومشاركتها مصنعاتها ، وإما في الحرب بتكلفتها
الباهظة ، وحاولت أن تولج ذلك (المنافسة + الحرب) قدر ما يمكنها ،

ويمكن القول أنها قد نجت في هذا التأجيل طوال القرن الممتد بين هزيمة نابليون (١٨١٥ م) وبداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ م) متبعة في ذلك سنتي أساليب التوازن التي ترمست بها ، ولكن خيوط هذه السياسة اختلفت منها بعد الحرب الأولى ، بما أدت إليه من تغيير القوى في الساحة العالمية تغيرا يختلف جذريا عما كانت عليه قبلها .

ويصل " الوفاق " البعد الثاني من سياستها الخارجية ، فإذا كان مبدأ حرية التجارة يسمح لمصالحها الاقتصادية العليا بالتدفق على طول خطوطها ، فإن الوفاق يكمله باعتبار أن الحرب هي أخطر ما يواجه التجارة ، فضلا عما يمكن أن تسفر عنه الحرب من متغيرات قد يصعب التحكم فيها أو توجيهها ، وعمدت بريطانيا إلى منع الحرب إلا إذا أضافت لوصيدها ، وكما حججت القوى حججت الحرب ، بحيث تكون أسلوبا للردع وليس للقضاء على الخصوم ، بحيث تكون هي - بريطانيا - في الجانب المقتصر دائما ، ثم هي قنوها على مائدة المفاوضات ، حيث يتصالح الخصوم ويعود الوفاق ، وكما أن لها وزنها في ساحة الحرب .. فقد كانت لها كلمتها على مائدة المفاوضات ، متوجهة نحو مصالحها في العاليتين .

أما المحافظة .. فتعنى المحافظة على الأوضاع السياسية في أوروبا والعالم في تشكيلات شبه دائمة ، وتصدت بريطانيا قرونا لكل ما من شأنه أن يهدد ترتيب القوى في الساحة بما قد يضعف أو يقوض نفوذها ، وقادت بريطانيا سلسلة من التحالفات طوال القرن ١٩ م ، ولم تكن تهدف إلا للمحافظة على ما حققته لنفسها منذ ما بعد الكشوف الجغرافية ، أو منذ ما أصبحت عليه من سيادة عالمية بعد هزيمتها اسبانيا في معركة الارمادا (١٥٨٧ م) على وجه التحديد ، ولكن تطورات النصف الثاني من القرن ١٩ م بدت أكبر من امكانياتها ، وبرزت ألمانيا كقوة أوروبية لها وزنها ، وتجلت اليابان مع نهاية هذا القرن قوة بحرية بآسيفيكية صاعدة ، وتدفقت التطورات التي اكتسحت أمامها سياسة المحافظة ، وأسفرت الحرب العالمية الأولى عن بريطانيا وقد تراجعت عن صدارتها العالمية لحساب غيرها (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) .

اسم المراجع

- Carter, F. W. : " A Classic City - state " , Heffer, London, 1972
- Cox, K. R: " Locational approach to Power and conflicts " , Heffer, London, 1975 .
- Dempster, P. : " Japan advance " , Heffer, London, 1970.
- Eisalt, R.C. : " Industrial activity and economic geography, " Heffer, London, 1973 .
- Hay , A. : " Transport for the space economy " Heffer, London, 1973 .
- James E. Vance. : " The merchant's world. The geography of wholesaling", Prentice - Hall, N. J 1970 .
- J.R.V. Prescott, : " The Political geography of the ocean " , Halsted - press , John willy sons, N.Y. 1975.
- Mining D. : " Heart land and Rimland in Eurasian history," Heffe London, 1956 .
- R.M. Hartwell : " Economic change in England and Europe , 1730 - 1830 , " In " The new cambridge modern history", C W. Crawly , ed ., camberidge Univ. Press, 1963 .
- Warren K. : " British heavy industry since 1800 " , Heffer, London, 1975 .

الدراسة السابعة

مورفولوجية الحدود السياسية

مقدمة

تعنى مورفولوجية الحدود (اشكالها) التى تظهر بها فى الخريطة السياسية العالمية ، هذه التى تتراوح ما بين كونها طبيعية أو غير طبيعية ، أما الطبيعية منها .. فهى هذه التى تتفق مع خطوط الانقطاع المكانية (السواحل ، الجبال ، الأنهار وغيرها) ، وتتضمن غير الطبيعية الحدود الفلكية والهندسية منها ، ولا يقتصر المنهج المورفولوجى لدراسة الحدود على وصف هذه الاشكال ومتابعتها فى أنحاء العالم من الناحية التوزيعية ، بل يهدف أيضا الى تحديد (العوامل + العملية) التى أفضت اليها ، وما قد يقترن بأىها من مشاكل تقصل بالدولة ذاتها أو بعلاقتها مع غيرها ، فكما ورثت الخريطة السياسية هذه الاشكال من التاريخ القريب والبعيد ، فانها تتطور أيضا على تبعاتها ومشاكلها ، ولأن الحدود من مكونات الدولة الأساسية .. باعتبارها توطئ مساحتها وتمنحها شكلها ، فضلا عن نفوذها المباشر - فى صياغة القانونية - على مواردها وسكانها ، فانها بالتالى من قواعد جيوستراتيجيتها الخاصة والعامة ، تؤثر ايجابيا وسلبيا فى البنية العامة لقوتها ، ومن هنا أهمية دراسة مورفولوجيتها من وجهة النظر الجيوستراتيجية - أى من زوايا اسهامها فى الحسابات الشاملة لقوة الدولة .

وتفريق الدراسات الجيوستراتيجية المعاصرة بين مصطلحي خط الحدود Boundary ومنطقة الحدود Frontier وذلك باعتبار مايعنيه خط الحدود من الفصل ، وماتحتويه منطقة الحدود من الاستمرارية ، ويقابل الأخيرة فى العربية كلمة " تخوم " اصطلاحا ، وتردد "التخوم" عند " ابن منظور " باعتبارها (منتهى كل قرية أو أرض ، وتخوم الأرض حدودها ومجالها) .

وتستمد منطقة الحدود أهميتها الجيوستراتيجية من تعبيرها الدقيق عن الخاصية التوزيعية للظواهر المكانية (الطبيعية خاصة) هذه التي تنقسم بنوع من التلاشي التدريجي غالبا .. يمنحها قدرا من الاستمرارية ، تتجاوز بها خطوط الحدود مهما كانت فاصلة ، وخاصة أن الأخيرة في معظمها تعكس انطافه ، بمعنى أنها توضع بناء على انطاف معين بين الدول المعنية ، وهي بذلك قد تتفق أو لا تتفق مع هذه الظواهر المكانية بدرجات ، وتبرز خطوط الحدود متميزة فوقها بخاصيتها الفاصلة الصارمة ، بينما تبلى هذه الظواهر مستمرة على جانبيها أيضا ، وعند هذه النقطة من تناقض خطوط الحدود مع التوزيع المكاني للظواهر الطبيعية والعلاقات الاقتصادية والبشرية ، ينجلي دور الدراسات الجيوستراتيجية في تحديد أبعادها ، والكشف عن العوامل التي أدت إلى مشاكلها ، وفي إطار هذا الدور تقدم هذه الدراسات عددا من المفاهيم الهامة ، تتعرض لها هذه الدراسة ، أو بعضها الأهم على الأقل (أولا) ، تعقبها معالجة لأشكال الحدود كما تظهر في الخريطة السياسية المعاصرة .. وما يقرن بها من مشاكل سياسية وقانونية (ثانيا) ، ثم تأتي الخاتمة - أخيرا - حول اتجاهات التغيير الراكدة في هذه الخريطة .

المفاهيم الأساسية لدراسة الحدود

* النوايا والحواس

لكل دولة - مهما اتسعت - نواة بدأت منها ونمت حولها ، ويقتضى التعرف عليها الرجوع إلى تاريخها ، وتحديد طبيعتها .. وهل هي نواة جغرافية مكثبة ؟ أم اقتصادية ؟ أم تاريخية ثقافية ؟ أم هي ذلك كله ؟ أم بعضها ؟ أم غيره ؟ كما أن لكل دولة حوامشها .. التي قد تتفق نهايتها مع خطوط حدودها ، وقد تستمر بعدها بدرجات شتى من الوضوح ، وتستند العلاقة بين نواة الدولة وحوامشها إلى عدد كبير من العوامل المتشابهة ، يمكن بعضها في تاريخها القريب أو البعيد ، وتبرز بعضها في نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية

أو الإدارية ، وتتولد جميعها في وحدة " المصلحة المشتركة " هذه التي يجدر أن تتغارب درجة وضوحها في جميع مناطق الدولة بدون استثناء ، وبهما اختلفت طبيعة النواة بين الدول ، وتباينت علاقتها مع مواطنيها ، تبقى المصلحة المشتركة بمثابة المحور اللازم لها جميعها .. جهودا واستمرارا .

وكما سبقت الإشارة .. فإن الحدود السياسية تظل جملة مظاهر السلطة الشرعية للدولة فوق مساحة من الأرض يسكنها شعب معين ، متجلية فوقها بدرجة واحدة من القوة والوضوح ، فهي لا تأخذ في التلاشي مع الاتجاه من النواة الى الهوامش ، بل هي تنتهي عند حدودها فجأة ، وتقوم الدول بتجسيد سيادتها عند هذه الحدود بواسطة مراكز الدفاع ونقاط الجمارك والتفتيش ، كما تقوم بتأمين النطاق الجوي فوق هذه المساحة ، أي أن الحدود تستقيم رأسيا لتظهر ما أصبح يعرف بالمجال الجوي . كما سبق لها أن أطوت أفقيا المجال الأرضي ، فإذا ما حازت الدولة جبهة مائية .. امتدت حدودها الى مسافة معينة داخل الماء (ستأتي الإشارة بعد قليل إليها) لكي توطئ أيضا ما أصبح يعرف بالمياه الإقليمية للدولة ، وتدرج الدراسات الجيوستراتيجية المجالين الجوي والمائي ضمن الهوامش ، وتفرد لهما معالجة خاصة في إطار " القوة العامة للدولة " هذه القوة التي تتجلى مع اتجاه الدولة لأن تصبح اقليما سياسيا بمعنى الكلمة .. فوق أراضيها ومياهها وأجوائها .

* الدولة إقليم سياسي :

تتعدد مجالات نفوذ الدولة داخل حدودها ، هذه التي تعارض فيها سلطتها الأساسية (الدفاع ، التمثيل الدولي ، الجنسية .. وغيرها) في إطار من الشرعية والقانون ، كما تطبق سياستها الاقتصادية (استغلال الموارد ، التخطيط والتنمية ، الصادرات والواردات ، الضرائب وغيرها) ، والسكانية (الهجرة ، حركة العمال ، التعليم والتدريب .. وغيرها) ، وفي غير ذلك من النواحي الثقافية والاجتماعية والسياسية ، يضمها جميعها ما اصطلح على تسميته بالاستراتيجية العامة للدولة ، هذه التي يجدر أن تقع " المصلحة

المشتركة - لجميع مناطقها في صميمها ، وبدون الخوض في تفاصيل هذه المصلحة التي تختلف بالضرورة من دولة لأخرى ، فإن تحقيقها يتوقف على كم العلاقات الداخلية للدولة ونوعيتها ، وعلى مقدار الارتباطات بين مناطقها ومجتمعاتها ، ونوعية القنوات التي تتدفق على طولها ، هذه العلاقات والارتباطات Regional Mobility ، التي توفرها لها شبكة مواصلاتها واتصالاتها ، ومستوى الوعي بما قد تنطوي عليه البنية العامة للدولة من شقوق وانكسارات اقتصادية أو ثقافية أو سكانية ، وعلى أساليب معالجتها لها ، ومن مواضعها لقواعد العدالة الإقليمية في شتى المجالات التخطيطية ، فإننا ما أفضت الاستراتيجية العامة للدولة إلى تحقيق مصلحتها العامة ، وإلى تحقيق المصلحة الخاصة لكل منطقة من مناطقها .. بحيث تفوق ما يمكن أن تحصله أي منها منفردة ، أصبحت الدولة أقرب ما يمكن لتشكيل الأقليم السياسي بشروطه ونتائجه ، وبما ينطوي عليه من تفاعلات تضاعف من تماسكه ومن قدرته على الحشد ، تؤول إلى بروزه في الساحة بمرتبة تعادل إمكاناته ، وربما تميزه بشخصية فعالة مؤثرة في محيطه الإقليمي أو العالمي .

الحدود نطاقات انتقال واختلاط

نظرا لصعوبة اتفاق خطوط الحدود مع كافة الظواهر الطبيعية ، فإن الدولة - كمنطقة جغرافية - نائرا ماتقع بأكملها - مهما صغرت مساحتها - في إقليم طبيعي واحد ، كما أنه غالبا ماتتنوع خصائصها الطبيعية الداخلية ، ومن ثم قد تستقر بعض خصائصها المناخية أو النباتية أو المائية أو التضاريسية إلى ماوراء حدودها ، ولايختلف الأمر - بطبيعة الحال - بالنسبة للتراكيب الجيولوجية أو الموارد المعدنية ، ويتداعى من هذه الخاصية الانتقالية عدد كبير من مشاكل الحدود المعاصرة ، خاصة عندما يتصل الأمر بالموارد المائية أو المعدنية ، ومن ناحية ثانية .. فإن بعض عناصر الدولة - كإقليم سياسي - قد تقراصل على جانبي حدودها ، حيث تختلط الثقافة واللغة والعلاقات الاجتماعية .. وتتشابك المصالح الاقتصادية ، بل قد تتعدد الانتماءات السياسية أيضا ، وتتعدد الصورة في مناطق الكثافة السكانية بصفة خاصة ،

كما في عدد من الدول الأوروبية والامبرورية التي تتقارب الكثافات في المعانها .. ولا تتفاحص في اتجاء حدودها (البلقان ودول الراين في أوروبا ، والهند الصينية في آسيا) (شكل ١٥) ، فإذا لم تعالج خاصية الاختلاط هذه مائاسيها ، فإنها قد تؤدي الى تكون اطارات محلية للمصلحة .. قد تتعارض مع المصلحة العامة للدولة ، وقد تتخذ ذريعة - في ظروف معينة - للتدخل الخارجي ، أو هي قد تثير نوازح الانفصال الداخلي .



(شكل ١٥) دول البلقان ووسط أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية

جيوسراتيجية الحدود السياسية

لقد سبقت الإشارة الى اختلاف مورفولوجية الحدود بين الدول ، ومن هذه المفارقة الأساسية بين الحدود الطبيعية وغير الطبيعية (فلكية أو هندسية) تنبثق خصائصها الجيوسراتيجية في حالتى السلام والحرب ، وذلك كما يلي :

١- الحدود السياسية الطبيعية :

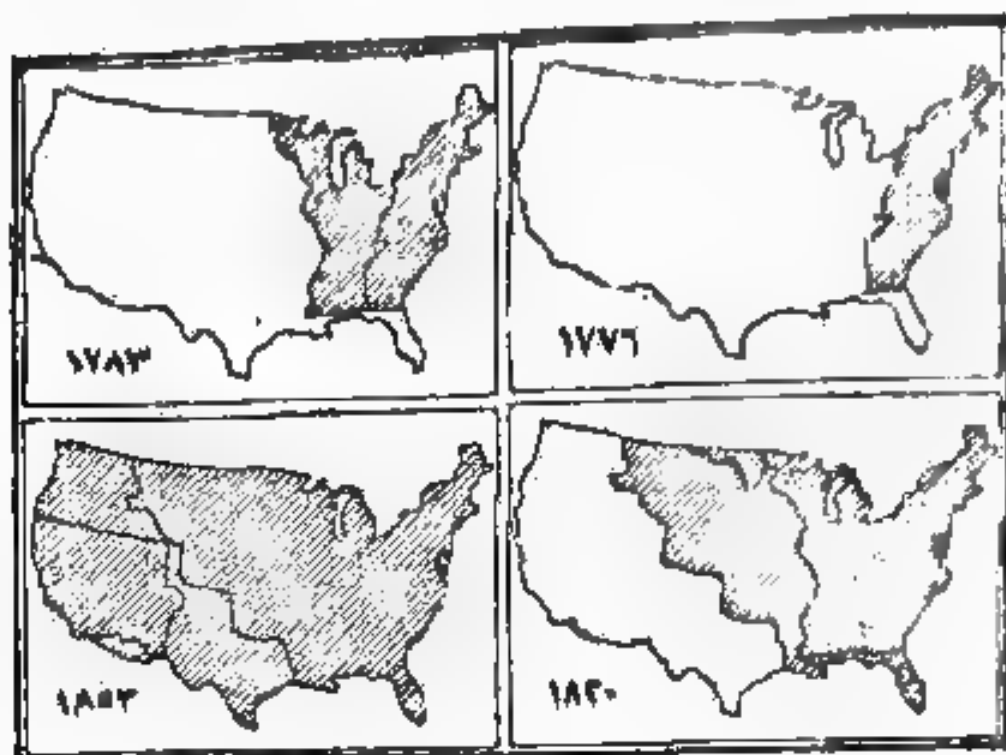
فألها ما ينطوى وصول الدولة لحدودها الطبيعية على مدى الهيمنة على أكبر مساحة ممكنة ، وتحقيق الشروط الدفاعية المناسبة ، وتختلف قدرتها على التوصل لذلك تبعاً لظروف تكوينها من ناحية ، ولما يحيطها من متغيرات من

ناحية ثانية ، ولما تطور اليه نظريتها الدفاعية من ناحية ثالثة ، كما تتعدد اساليب تحقيقها ما بين سيطرة الدولة المباشرة على ما تراه لازما لها ، او بالتحالف وعقد الاتفاقيات مع جيرانها ، او بغير ذلك من الاساليب غير المباشرة .

وقد ارتبط هذا الاتجاه بالوظيفة الدفاعية للحدود بداية ، ثم عقدت المصالح الاقتصادية بعد ذلك من فوائده ، ولم يعد يقتصر على مجرد تمشي الحدود مع الاطار الطبيعي الضيق ، وإنما تجاوزته سعيا وراء المصلحة الأوسع ، فقد امتدت " روما " - مثلا - في مرحلتها الأولى بين السلسلة الجبلية (الألب) والبحر المتوسط تأمينا لوجودها ، ثم احاطت بعد ذلك بالبحر المتوسط من جميع جوانبه ، وتلحمت طريقها الى ما وراءه ، بهدف السيطرة على طرق التجارة ومناطق الانتاج جميعها ، وذلك باعتبار أن حدودها تتحرك مع مصالحها . وأن نهاية مصالحها هي حدودها ، وهي نظرية بقيت مهيمنة طوال عصر الاستعمار وتكوين الامبراطوريات (البريطانية والفرنسية والهولندية وغيرها) ، وعندما تراجعت هذه الامبراطوريات الى نواياها بعد الحربين الأولى والثانية ، فانها في الواقع لم تتخل سوى عن شق السيطرة الأرضية المباشرة ، وبقيت متمسكة بشق المصلحة ، مستندة في ذلك الى ثورة المواصلات الرائنة ، وإلى التقدم الفائق في آلة الحرب ، هذه التي أضعفت من القيمة الدفاعية للحدود الطبيعية ، من وجهة النظر الجيوستراتيجية المعاصرة .

وتقدم الولايات المتحدة نموذجا للنزعة التي توسعت .. حتى وصلت الى نهاية حدودها الطبيعية . مرحلة بعد مرحلة ، فقد تكونت في البداية حول نواتها في نيوانجلند والساحل الشرقي ، وقدمت لها سلسلة الابلاش اطارها الدفاعي الطبيعي الضيق ، ثم تجاوزتها خلال القرنين ١٨ ، ١٩ م لتصل الى سلسلة جبال الروكي باعتبارها الاطار الأوسع غربا ، وعندما احتدم التنافس بين الولايات المتحدة الصناعية والولايات الزراعية الجنوبية حول قضية الوراق ، أطلقت الأخيرة انفصالها ، واندلعت الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٤ م) التي أسفرت عن وحدة الاتحاد ببلها جميعا ، ومن ثم فقد اندفعت الولايات المتحدة

لكن تصل الى سواحل الهاسيفيكي . . باعتباره حدودها الطبيعية الاخيرة ،
ويبدأ تحقق لها ذلك الكيان الذي برزت به في الساحة بعد الحرب العالمية
الاولى . ليس فقط بما احاطت به حدودها من مساحة ، وانما ايضا بما كفلته
لها من أسباب المنفعة والحماية (شكل ١٦) .



شكل (١٦) مراحل تكوين الولايات المتحدة الأمريكية

وتتحدد خصائص الحدود الطبيعية - من وجهة النظر الجيوستراتيجية -
حسب أشكالها فيما يلي :

* السواحل (خطوط الانقطاع بين الماء واليابس) :

تمثل السواحل أوضح خطوط الانقطاع الطبيعي واشدها فصلا ، وتتوقف
درجة فصلها على مساحة الجبهة المائية المطلة عليها ، وعلى خصائصها
المنصلة بتياراتها وأمواجها ورياحها وغير ذلك ، وعلى طبيعة خط الساحل
ايضا ، وذلك من حيث تعرجه وعمق رصيفه وخصائص ظهيره ، ولعل من أهم
أسباب تباين الحضارات القديمة ما يرجع منها الى هذه الجبهات المائية
الفاصلة ، التي أحاطت اتصالها قرونا ، ورغم ما أدت اليه تطورات تكنولوجيا
النقل فوق الماء من إضعاف هذه الطبيعة الفاصلة ، فقد بقيت السواحل على

أهميتها كخطوط نموذجية للحدود السياسية في عالم ما بعد الكشوف الجغرافية وحتى الآن ، وإذا كانت هذه الوضوح والتحديد هي ما دعت لكل هذه الأهمية ، فقد برزت معها مشكلة تحديد المدى الذي تعتد إليه هيمنة الدولة على ما تطل عليه من مياه ، أي تحديد الخط الفاصل بين المياه الإقليمية التابعة للدولة والمياه الحرة المفتوحة لجميع الدول بلا استثناء .

وتضرب هذه المشكلة بجذورها إلى هذه الفترة (الكشوف الجغرافية) التي تراجعت فيها خاصية المياه الفاصلة لحساب خاصيتها الواصلة بين الدول والقارات ، وذلك حينما قررت بعض الدول البحرية (بريطانيا ، هولندا ، النرويج) لنفسها حقوقا معينة فوق ما تطل عليه من مياه ، وقامت بالتمتركة بين ما اسمته بالبحار العليا (High seas) المفتوحة للتجارة دون حدود ، وبين المياه الإقليمية (Territorial water) التي تخضع لسيادة الدولة المطلقة عليها ، وتبعاً لما أعقب الكشوف الجغرافية من تطورات عميقة ، برزت هذه المجموعة من الأسئلة التفصيلية :

تحديد المياه الدولية وحرية التجارة العالمية ؛

تحديد المياه الإقليمية وحقوق الاستغلال ،

تحديد الخط الفاصل بين المياه الدولية والإقليمية في البحار الضيقة

والمضائق والمضائق والأنهار .

الفرقة الدقيقة بين المياه الداخلية Internal Water والرصيف

القاري Continental Shelf والمياه الإقليمية والمياه الملاصقة Contiguous water

أو التكميلية ؟

وضع الدول الحبيسة التي لا تحوز جبهة مائية ،

أما بالنسبة للمياه الدولية ، قد مرت محاولات تحديدها بمرحلتين تتطوّر

كل منهما على مجرياتها ، عرفت الأولى بسياسة البحار المغلقة Closed Sea

Policy . تقتصر بموجبها الملاحة في المياه الدولية على بعض الدول ، وهي

السياسة التي كرستها اتفاقية توريسلانس (١٤٩٤ م) بين إسبانيا والبرتغال

بإشراف بابا روما ، وملتزماتها أصبح الباسيفيكي وخليج المكسيك ضمن

السيادة الإسبانية ، والتحصرت الملاحة في الأطلسي الجنوبي على السفن

البرتغالية ، وتصلت لها بريطانيا وهولندا بما عرف بسياسة البحار المفتوحة

(المرحلة الثانية) متضمنة الحرية الكاملة للتجارة في المياه الدولية ، ورغم ذلك

فقد ظهر حديثاً مصطلح المياه المحايدة Diffusione بما يعنى حقوقاً معينة لبعض الدول (القوية) في المياه النولية ، كمناطق خاصة تجرى فيها تجاريتها . وكانت المشكلة بالنسبة للمياه الاقليمية اشد تعقيداً ، خاصة مع تطور اقتصاديات الصيد ، ومع اكتشاف الموارد المعدنية والبتروية في الارصفة القارية ، واتجاه كل دولة للتوسع في تحديد مياهها الاقليمية التي يحق لها استغلالها بمفردها .

وقد اتفق في البداية على عدد من الشروط الأولية لتحديدها .. هي :
 . أن تكون المياه الاقليمية امتداداً لأراضي الدولة ، مرتبطة برصيفها القاري .

• ألا يتجاوز عرض المياه الاقليمية ثلاث أميال ، مواجهة لسواحل الدولة ، تمتد فوقها سيادتها كاملة .

• ليس للدول الحبيسة (أي التي لا تطل على مياه) أية حقوق في المياه الاقليمية .

• تصبح حرية الصيد والتجارة مطلقة لجميع الدول خارج المياه الاقليمية (شكل ١٧) .



شكل (١٧) مناطق الصيد الاستثنائية

وقد عورضت هذه الشروط من الجاهل من القاطنين ، يطالب أولهما بتوسيع المياه الإقليمية لصالح الدول المشرفة عليها ، ويدعو ثانيهما لتضييقها لصالح حرية التجارة والصيد في المياه المفتوحة ، ومع صعوبة التوفيق بين الاتجاهين ، فقد صدرت كل دولة لوضع هذه الحدود تبعا لمصلحتها ، وبينما تمسكت بريطانيا وهولندا بشرط الثلاثة أميال ، فقد بلغت بها بيرو وشيلي ٢٠٠ ميلا ، بل اختلفت الدول أيضا حول طرق القياس فعمتها من استبعد المياه الداخلية والخلجان ، وبدأ من نهايات البروزات الساحلية ، بأصناف الطار تصاري ما حددت الدولة لنفسها من هذه المياه ، ومنها مابدأ قياساته من خط قاعدة يتفق مع نهاية الرصيف القاري ، وتقابعت المزمرة الدولية في القسطنطينية (١٨٨٥) ولاهاي (١٩٢٠) دون الوصول الى ما يرضى جميع الأطراف ، وانتهى مؤتمر جنيف (١٩٥٨) الخاص بقانون البحار ، الى تحديد المياه الإقليمية بأثنى عشر ميلا ، كما أوصت اللجنة القانونية للأمم المتحدة (١٩٦٠) باعتبار عمق ٢٠٠ متر من خط الساحل نهاية لمياه الدولة الإقليمية ، متضمنة مياهها الملاصقة حيث تضع الدولة جماركها ونقاط اشراقها ، وحيث يحق لها استغلالها دون منازعة .

أما بالنسبة للدول الحبيسة ، فقد كفلت القوانين حقوقها في المياه الدولية مثل غيرها ، ويتلخص مشكلتها في الوصول لموانئ الدول المجاورة ، وفي الأوضاع العادية ، فإنها غالبا ما تحصل على تسهيلات معينة بالاتفاقيات السلمية (سويسرا ، النمسا) ، كما حصل عليها بعضها الآخر (المجر ، تشيكوسلوفاكيا) ، في إطار منظمة " الكوميكون " كما تسهم الاتفاقيات الثنائية في مجال تحسين أوضاع هذه الدول الحبيسة ، خاصة اذا ما كانت التجارة الخارجية تمثل جانبها عاما من اقتصادياتها . (شكل ١٨) .



(شكل ١٨) الدول الحبيسة في العالم (من : النيب)

الجبال.

تقدم السلاسل الجبلية - باعتبارها انقطعا طبيعيا في سطح اليابس - ظاهرة طبيعية تتفق معها الحدود السياسية لعدد كبير من دول العالم ، وخاصة انها ايضا عادة ما تمثل خطا للانقطاع الحضارى على جانبيها ، متميزة بقلّة كثافتها السكانية عامة ، وبوعورتها الدفاعية غالبا ،

وتتحدد خصائصها الجيوستراتيجية فيما يلى :-

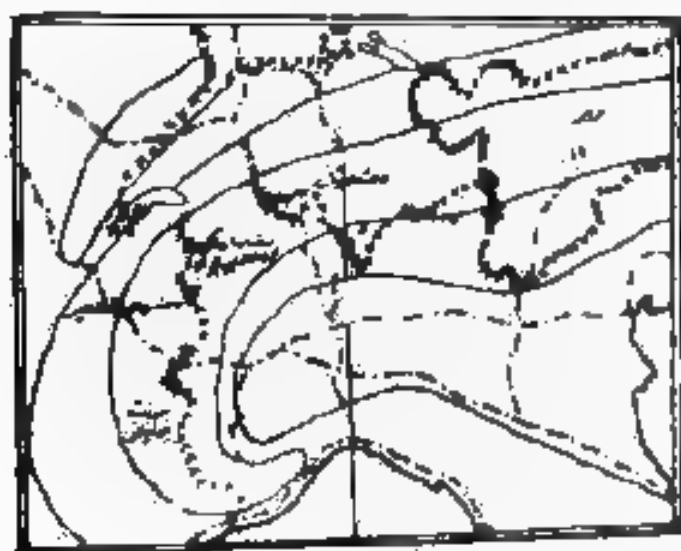
العلاقة بين القمم السفوح :

غالبا ما تتلقى الحدود السياسية الجبلية مع خط القمم وتقسيم المياه ، وقد تتزحزح هابطة على السفوح .. لأسباب تاريخية أو اقتصادية أو سكانية ، أو فى حالة وجود وحدات سياسية فوق السلسلة (النمسا ، سويسرا ، لختشنتين فوق جبال الألب) ومن هنا فإن أهميتها الجيوستراتيجية لا تظهر فقط من حيث ما تتجسده من ظواهرات سياسية معقدة (الدول الحبيسة ، الجيوب

المنداخللة ، الوحدات العاجزة) ، وإنما أيضا من حيث طبيعة الارتباطات بين الدول على جانبي السلسلة وفوقها ، وما قد ينطوى عليه توزيعها من مشكلات كامنة أو ظاهرة ، وما تسهم به سبلها أو ايجابياتها في بنية القوة العامة لهذه الدول .

* الممرات :

إذا كانت الجبال تمثل انقطاعا في الامتداد الأفقي لسطح الأرض ، فإن الممرات بمثابة نقط الانقطاع في هذه الجبال ، وتتجلى أهميتها في أمور تتصل بالعبور والمواصلات من ناحية ، وبما هيأته عند نهاياتها من مواضع جذابة لعدد من المدن التجارية من ناحية ثانية ، ثم بما تسهم به في تدفق السيولة الإقليمية داخل الدولة وبين جيرانها من ناحية ثالثة ، ومن هذه الأهمية تتحدد قيمتها الجيوستراتيجية العالية (الشكل ١٩) .



(شكل ١٩) ممرات الألب السويسرية

* العلاقة بين منابع الأنهار ومجاريها :

تتبدى الخاصية الثالثة للجبال في كونها مصدرا رئيسيا للمياه لعدد كبير من دول العالم ، أحيانا بصفة دائمة كمنابع بما قد يوجد فوقها من بحيرات ، وأحيانا كمصادر موسمية مرتبطة بفصل سقوط الأمطار أو ذوبان الثلوج ، وبالنسبة للأنهار الطويلة (النيل ، الراين ، الدانوب ، السند ، بارانا ، وغيرها) فإن أكثر من دولة غالبا ما تقسم مجاريها وأحواضها .. مما يقتضى توضيح

حقوق كل منها في مائية النهر وموارده ، ومزاياه الملاحية المتصلة بالحركة والتجارة على طوله وعند مصبه ، وذلك لتحقيق الحد الأدنى من السلام السياسي فيما بينها بداية ، ثم التدرج - بعد ذلك - الى عقد الاتفاقيات وتكوين المنظمات التي تكفل لها استغلال هذه الأنهار الى أقصى درجة ممكنة .

الحدود النهرية :

مادة ما تقدم الأنهار خطوطا للحركة تصل بين الدول والمجتمعات الواقعة عليها ، غير انها تبرز في خريطة العالم السياسية - ايضا كخطوط انفصال طبيعية تتفق معها حدود عدد كبير من دول العالم ، وقد يؤى النهر في حالتيه - الوصل والفصل - الى مشكلات عديدة معقدة ، تتصل الأولى - الوصل - منها باقتصادياته (المائية + الطاقة + الموارد) وينتظم حركة الملاحة والتجارة على طوله ، وتتفرن الثانية - الفصل - بعملية وضع الحدود ذاتها ، وهل تتفق مع ضفافه ؟ أم تمر بمنتصف مجراه ؟ مع ما يتداعى عن ذلك بالضرورة من مشكلات ، فإذا ما وقع النهر من منبعه لمصبه في دولة واحدة .. فليست هناك بالطبع مشكلة على الإطلاق ، ولذلك فإن الأنهار المشكلات هي هذه التي تشق طريقها في أكثر من دولة ، فالحدود النهرية لا تقسم بالمنعة التي تقدمها البحار أو الجبال باعتبارها خطوط انقطاع طبيعية صارمة الدلالة ، وهي غالبا ما تتفق مع هذه القطاعات من مجرى النهر المتسعة بصعوبة الحركة (شدة الانحدار + الشلالات + المستنقعات) ، كما هو الحال في منطقة الشلالات بين أوغندا والسودان في أعالي النيل ، ومنطقة البوابة الحديدية على نهر الدانوب والمجاري العليا للأمازون .

وهناك ايضا من الحدود السياسية الطبيعية غير ما ذكر ، تتمثل في الغابات والمستنقعات والبحيرات والصحراوات ، هذه التي وإن اقترنت - في الماضي - بوظائف الدفاع والحماية والأمن ، إلا أنها لم تعد تعبر في الوقت الحاضر - غالبا - الا عن شرعية الكيانات السياسية في الخريطة السياسية العالمية الراهنة .

الحدود السياسية غير الطبيعية :

رغم وجود بعض أشكال الحدود التعاهدية القديمة بين بعض الدول

والامبراطوريات المبكرة . الا ان الاتجاه نحو هذا النوع من الحدود غير الطبيعية (الهندسية والفلكية) يعد حديثا بالقياس للحدود الطبيعية . وربما يكون ذلك الحد الذي اقترحه بابا روما في القرن ١٦ م (خط طول ٧٠ غربا) من اقدم الامثلة وأكثرها دلالة بالنسبة لهذا النوع من الحدود ، ويمقتضاه ان البرازيل الى البرتغال ، بينما وضعت اسبانيا يدها على بقية امريكا اللاتينية ، كما انه يلخص جملة الدوافع التي أدت بعد ذلك الى اتباع هذه الطريقة عند وضع الحدود ، هذه الدوافع التي تتمثل فيما يلي :-

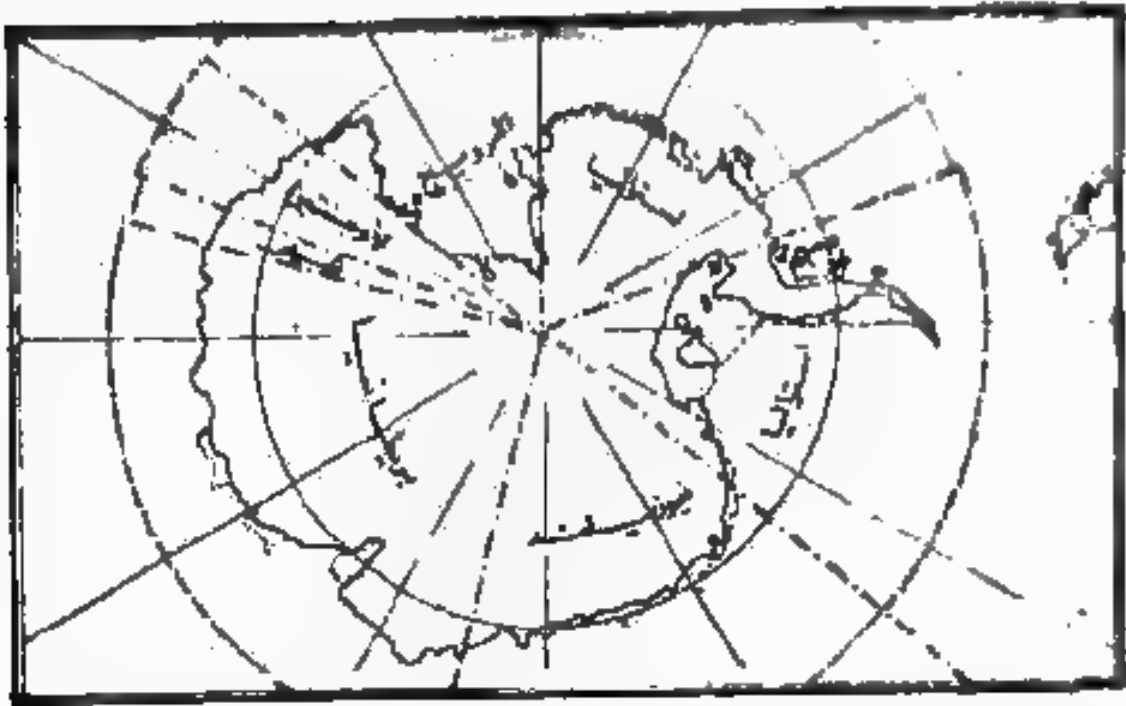
- عدم التعرف الدقيق على جغرافية المناطق الطبيعية والبشرية ، ومن ثم لا يكون هناك مايتاح سوى الاستناد الى نواتج العرض أو خطوط الطول ، وعادة ماينجم عن ذلك أوضاع سياسية عشوائية ، بما قد تمرقه هذه الخطوط من مناطق ومجتمعات مستمرة على جانبيها ، تؤدي بنورها الى المنازعات والنوترات ، ويظهر ضروريا - بعد حين - اعادة ترتيب هذه الأوضاع ، وإلا بقيت بؤرا للخلافات ، وليس ذلك سهلا في جميع الحالات .

- الرغبة في وضع الحدود بسرعة تحت دوافع سياسية معينة ، وقد تعرضت القارة الافريقية لشاكل سياسية مزمنة بسبب هذا التسرع الذي لازم الدول الاستعمارية عند تقسيمها لمناطق نفوذها ، وذلك تبعاً لما هو تحت ايديها منها ، وليس حسب أوضاعها الطبيعية والبشرية ، الأمر الذي مايزال يترك هذه المناطق بعد استقلالها .

- عدم وجود ظواهر طبيعية بارزة يمكن وضع الحدود بحيث تتسق معها ، وتظهر أمثلة ذلك في المناطق الصحراوية الحارة والمعتدلة والجليدية ، هذه التي تنسم باستمراريتها الطبيعية وقلة تضرساتها ، وبعدم وضوح خطوط انقطاع طبيعية عبرها ، كما هو حال الحدود بين معظم دول الصحراء الكبرى وصحراء وسط آسيا والقارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا) .

- ومما يضاهف من صعوبة وضع الحدود في هذه المناطق السابق ذكرها . هشاشة كثافتها السكانية ، بما قد يؤدي الى قيام بعض الدول بالاستيلاء عليها ، مهما بعدت المسافات عنها ، وذلك باعتبارها مناطق فارغة من السكان أو أقرب لذلك ، مثلما استولت الدانمرك على جرينلاند ومانتوال ، أو بتقسيمها بين عدد من الدول مثلما حدث لقارة أنتاركتيكا التي مدت بعض

الدول نفوذها إليها .. باعتبارات للكية محضة (شكل ٢٠) .



(شكل ٢٠) قارة افريقيا (نموذج الحدود الإثنية غير الطبيعية)

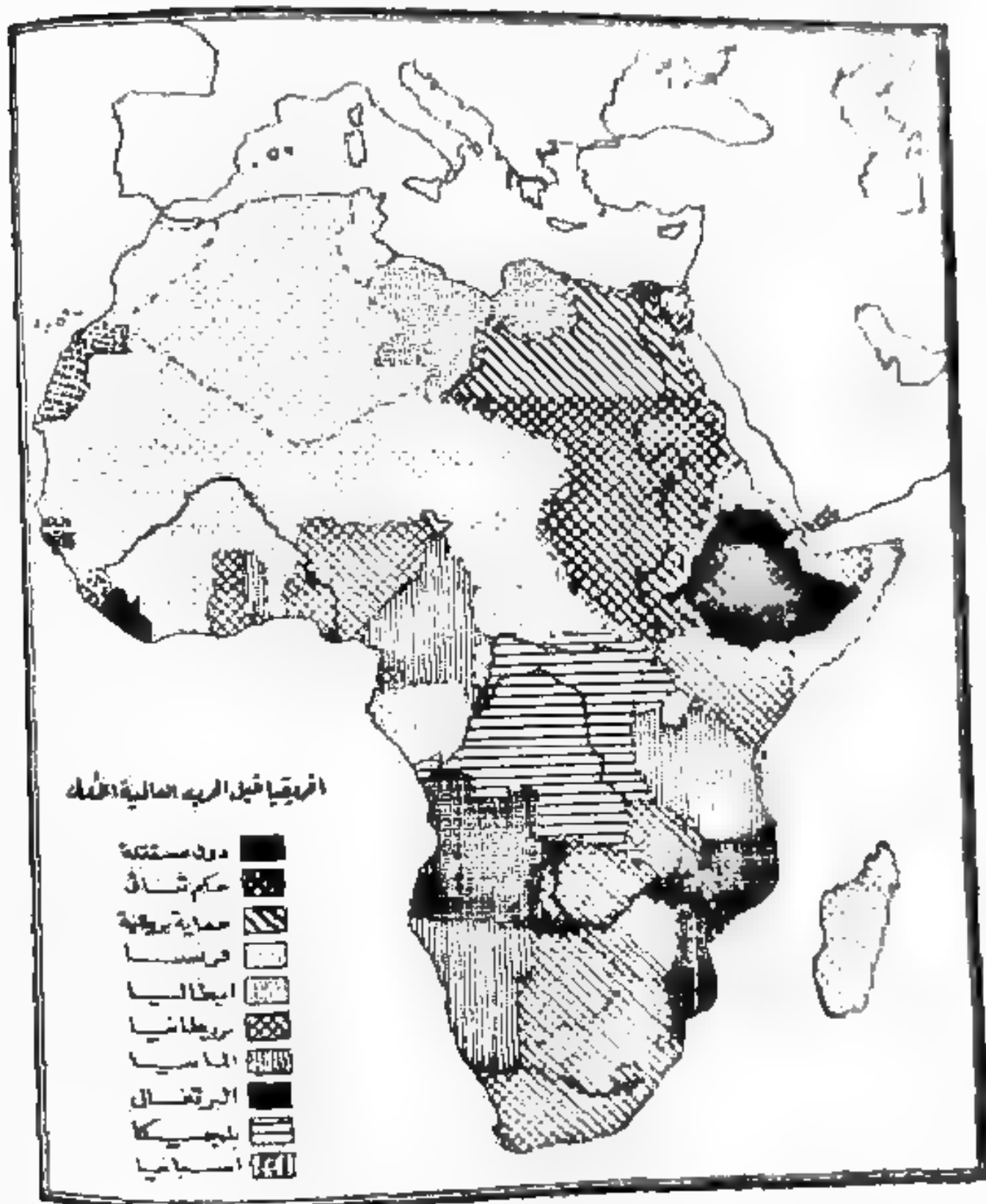
ومن الناحية الواقعية تنقسم هذه الحدود غير الطبيعية الى ما يلي :-

* خطوط فلكية بحتة ، تتبع دوائر العرض أو خطوط الطول ، ومن أمثلتها
خط الحدود بين الولايات المتحدة وكندا ، ومصر وليبيا ومصر والسودان ،
وكوريا الشمالية والجنوبية وغيرها .

* خطوط هندسية تصل بين نقطتين معلومتين ، وتصل بين معظم دول
الصحراء الكبرى وفي شبه الجزيرة العربية والشمال وغيرها . وقد تجمع الحدود
بين بعض الدول ما بين كونها فلكية وهندسية معا .

وقد اقترنت الحدود السياسية غير الطبيعية - خاصة في العالم الثالث -
بعدد من المشكلات السكانية والاقتصادية المعقدة ، هذه التي انهكت العديد من
دوله بعد استقلالها ، وذلك بما تنطوي عليه من مكونات اقليمية معقدة تفتقر
للتكامل ، فضلا من إثارتها لأسباب النزاع بين الدول المتجاورة ، وتعاني افريقية

من مثل هذه المشاكل أكثر من غيرها (شكل ٢١) ليس فقط لأن الحدود غير الطبيعية تتمثل في أكثر من ثلث أطوال حدودها (٣٥٪ تبعاً لدافيدسون)، بل أيضاً لرصوخ النظم القبلية والرعوية في أنحائها .



(شكل ٢١) إفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى (من حمدان)

وتعكس خريطةها السياسية الراهنة أوضاع دولها كاستعمارات سابقة ، قد مزقت حدودها أرضها وسكانها ، وانفقدت دولها تكاملها الإقليمي الداخلي ، وجعلت العديد منها حبيسة مواقعها القارية الداخلية (مالي ، النيجر ، تشاد ، أفريقيا الوسطى ، أوغندا ، وغيرها) محرومة من الجبهات المائية اللازمة لها ، ومن بعضها الآخر (السودان ، الكونغو ، كينيا) وقد اختلت النسبة بين مساحتها وجبهاتها المائية الضيقة ، كما انطوت على جملة من المناطق المعلقة التي كثيرا ما تشوب المنازعات حولها ، فضلا عما يكتنف الحدود غير الطبيعية - عامة - من أسباب التوتر والخلاف المتصلة بغموضها وعدم وضوحها ، وهو ما يعد - من وجهة نظر منهج قوة الدولة - من أهم أسباب ضعف معظم دولها وتدنى مرتبتها .

تغيرات الحدود المعاصرة

من منظور تاريخي واسع .. فإن الأسس التي أرسيت عليها الحدود السياسية في الخريطة العالمية الراهنة إنما تعود بجذورها إلى التغيرات الجوهريّة التي أعقبت الكشف الجغرافية عامة ، ومن زاوية تاريخية أضيق .. فإن تفصيلاتها تتقرن بتغيرات ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية ، وقد اتجهت تغيرات الحدود - منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا - إلى التعبير عن المصالح الاقتصادية والارتباطات الأيديولوجية بصفة أساسية . وأصبحت الدول المتقاربة اقتصاديا ومذهبيا .. تميل للتجمع داخل أطوارات أوسع ، يختلش فيها الحدود الفاصلة ، وهو ما يعرف بالاتجاه نحو تكوين "الكيان الكبير" وتشير الدراسات إلى أن صيغة "الدولة" التي سادت عقب الكشف الجغرافية بصفة أساسية ، تنحصر الآن عن الخريطة السياسية العالمية لحساب الكيان الكبير (الإقطاعية - الدولة - الكيان الكبير) ، ويتخذ الآن هذا الاتجاه .. أشكالا متعددة ، تتمثل في المنظمات الإقليمية

والأسواق المشتركة والتكتلات الاقتصادية وغيرها ، وقد قطعت أوروبا بتسهيها
 (الشرقي والغربي) شوطا بعيدا في هذا الاتجاه وذلك لمواجهة الفتاح المبرر
 للحرب العالمية الثانية في البداية ، ثم لتدعيم موقفها الانتاجي والتنافسي في
 الساحة العالمية بعد ذلك ، طامحة على مراحل نحو تحويل دولها الى وحدات
 ادارية داخل كيانها الكبير .. أوروبا الموحدة ، فإذا كانت التجربة قد أتت
 ثمارها في هذه القارة المتقدمة .. فهل يمكن توقع تكرار نموذجها في العالم
 الثالث ؟ وهل يمكن القول بأن نموذج " الكيان الكبير " هو الصيغة الأمثل
 لحل مشكلات التخلف وتناقضات الحدود الراهنة ؟

أهم المراجع

- Bogs, S.W. :** " International boundaries . The study of boundary Function problem. N. Y. 1940 .
- Bruce Mitchell :** " Politics , Fish and International resources management " , The Geog . Rev . Vol . 66. No. 2, April, 1976, PP . 127 - 138 .
- Chorley , R. J. :** " water, Earth and man", Heffer , London, 1973 .
- Cohen, S.B. :** " A Geography and politics in a world divided, Heffer , London, 1973 .
- Hartshorne R. :** " The functional approach in political geography " , A.A.A. Vol , 40 . PP. 95 - 130 .
- Lucial Carlson :** " Africa's Lands and nations, " McGraw- Hill . Book . Co. N. Y. 1967 .

بالإضافة الى كتاب :

محمد فاتح عقيل " مشكلات الحدود السياسية " بالاسكندرية ، ١٩٦٧ .

الدراسة السابعة

البنية السكانية للدولة

مقدمة

أنت نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى إعادة صياغة الخريطة السياسية العالمية على أسس قانونية دائمة ، مختلفة بذلك عما كانت عليه طوال القرون الأربعة التي أعقبت الكشوف الجغرافية ، هذه التي سيطرت عليها صياغات التوسع والاستعمار وتكوين الامبراطوريات الواسعة ، وتمثل الدولة القومية " الوحدة الأساسية المتكررة في الصياغة المعاصرة ، وإذا كانت " أوروبا " قد شهدت نجاحها المبكرة ، فقد نشطت هذه العملية فيها وفي غيرها من القارات مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتكاد عملية تكوين الدول أن تصل لنقطة ختامها - بعد نحو عقود أربعة من الحرب العالمية الثانية ، مفضية إلى مايزيد عن ١٧٠ دولة متفاوتة الوزن والمرتبة ، تفرقتا يورث إلى مجموعة من العوامل المتشابهة ، يتصل بعضها بخصائص المساحة (الأرض) ومواردها ، ويرتبط بعضها بالأوضاع العالمية الموروثة والسائدة ، ويعود بعضها إلى خصائص بنياتها السكانية الظاهرة والكامنة ، فهذه جميعها - وغيرها - تؤثر في تحديد وزن الدولة في المساحة ومرتبته .

وفي مجال قياس قوة الدولة (الوزن + المرتبة) ، عادة مايشير إلى الأرض والسكان باعتبارهما " الكتلة الحيوية " للدولة ، ويستند حسابها - في الدولة الواحدة - على عنصرين (مساحة الأرض + الحجم السكاني) ، وقد تضل بعض الدراسات أهمية أكبر لعنصر منهما في قياساتها وتحليلاتها ، غير أن الدراسات الحديثة غالباً ما تضمهما معاً - فضلاً عن العلاقات بينهما - في معادلة واحدة مركبة ، ومع تعدد زوايا العنصرين فقد اتفق على مقاييس معينة لكل زاوية ، بحيث تحدد أبعادها " الكمية والنوعية " معاً ، بما يمكن آخر الأمر

من إجراء الحسابات والمقارنة وتحديد المرتبة وبالتالي من الكشف عن نقاط القوة والضعف في البنية العامة للدولة ، والانتهاج إلى وضع التوصيات اللازمة لتدعيم الأولى ومعالجة الثانية .

وبالنسبة ' للبنية السكانية ' موضع هذه الدراسة .. فإن زواياها الرئيسية القابلة للقياس والمقارنة تتمثل في :-

أ - المرحلة الديموجرافية للمجتمع السكاني .

ب - خصائص قوة العمل .

ج - التركيب الاقتصادي .

د - التركيب الحضري الريفي .

هـ - الاقليات السكانية .

وفيما يلي تحليل لكل منها من وجهة نظر منهج قياس قوة الدولة :-

أ- المرحلة الديموجرافية للدولة :

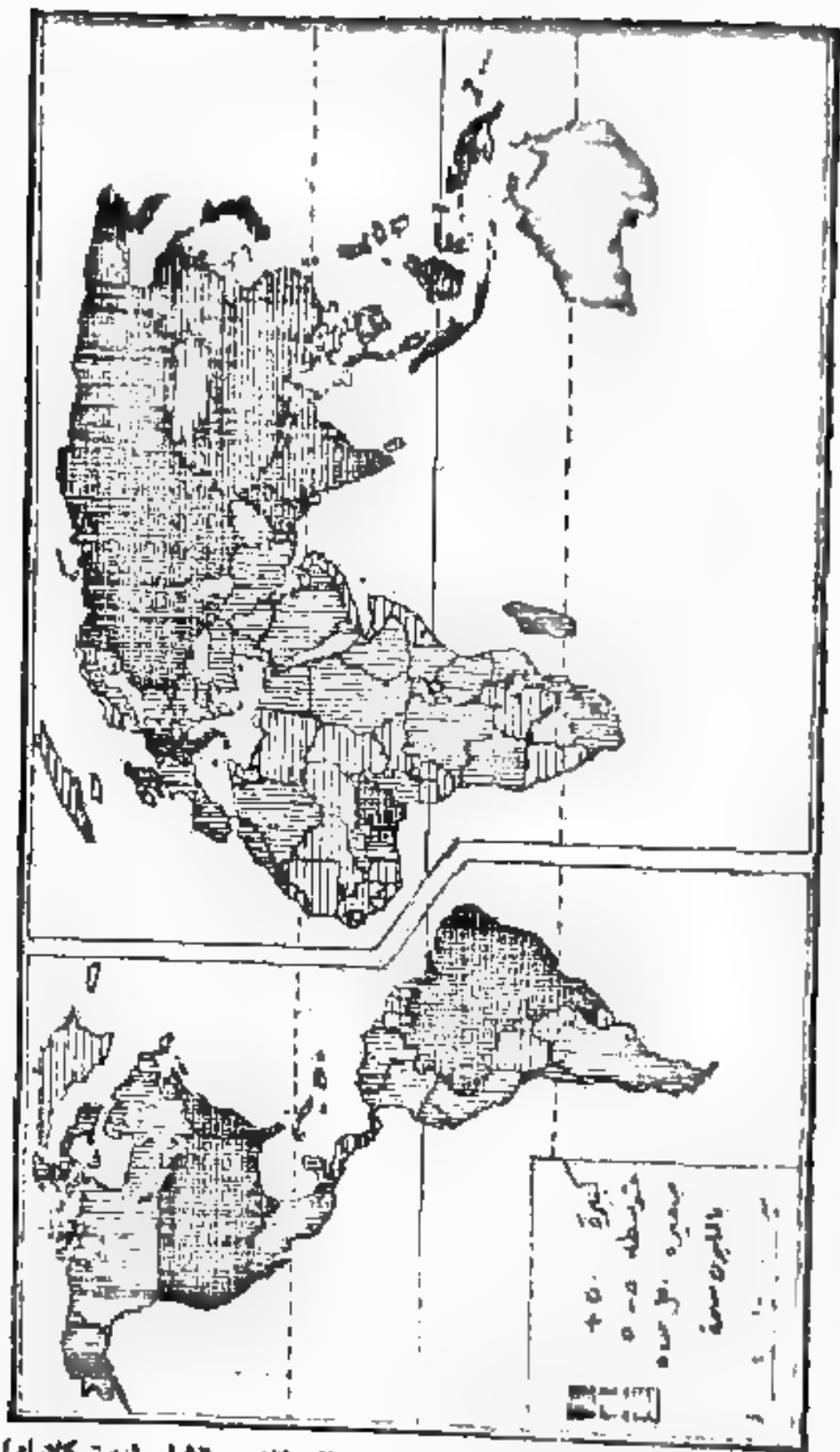
تقدم نظرية المراحل الديموجرافية The demographic cycle theory تفسيراً لاختلاف معدلات النمو السكاني بين المجتمعات البشرية ، وذلك بوضعها لهذا النمو على منحنى متعدد المراحل تبعا لمعدل الزيادة الطبيعية في هذه المجتمعات ، وهي تطلق على المرحلة ' الأولى ' تسمية ' المرحلة المالتوسية ' (نسبة للعالم مالتوس الذي قدم نظريته السكانية المعروفة بالمالتوسية في القرن ١٨ م) . وتقسم هذه المرحلة بالنمو السكاني البطيء ، نتيجة لارتفاع معدلات الوفيات ، انعكاسا لتدنى المستوى الحضاري ، فهذه المرحلة ترتبط بأشد المجتمعات تظلماً وضعفاً ، وهي مرحلة تكاد تكون منحصورة الآن عالمياً . هذا اجزاء محدودة في افريقية واسيا وأمريكا الجنوبية ، وهي تدل دلالة قاطعة - حالة نمثلها - على عجز المجتمع عن مواجهة ظروف بيئته التي قد تهزمه تماما .. وتلجأ إلى تناقص عدده ، مثلما كان يحدث كثيرا في العصور القديمة

والوسطى ، وقد تجاوزت هذه المرحلة معظم المجتمعات السكانية المعاصرة ، ودخلت إلى مرحلة تقسم بقدر من النمو العددي المتزايد بدرجات شتى ، تعكس تحفيها نوعا من النجاح في معالجة ظروف الجوع والمرض .

وهادة ما يكون تجاوز المرحلة المالتسية والثالية لها ، مقبلة لدخول المجتمع السكاني مرحلة نمو سكاني بمعدلات عالية ، اصطلح على تسميتها بالانفجارية Explosive stage ، وتتميز باتجاه معدلات الوليات - خاصة الأطفال - المتناقص باطراد ، مع زيادة المواليد بمعدلات عالية ، وهي الخصائص التي تميز عددا كبيرا من مجتمعات الدول النامية بدرجات متفاوتة ، وتثير هذه المرحلة عددا من الاسئلة المتصلة ببقية الزيادة السكانية في حد ذاتها ؟ وبدرجة الاختلال بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي ؟ وبالمياسة السكانية المناسبة لمواجهة نتائج الانفجار السكاني ؟ .. وبالنسبة للسؤال الاول : فمن الثابت أن مجرد التراكم العددي للسكان لا يعنى القوة في حد ذاته ، مالم يقتون ذلك بإضافة انتاجية تعادل الاضافة السكانية على الأقل ، وإلا اوقد المجتمع إلى المرحلة المالتسية ، وفي معظم الدول النامية الريفية الطابع ، فإن بوجة من الاختلال تبقى كامة لفترة يحكم الحياة التكافلية في أنحاء ريفها ، وأيضا بحكم الانخفاض العام في مستوى المعيشة ولكنها ماثلت أن تفصح عن حثتها بصورة من الصور السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، ورغم أهمية الاتجاه نحو ضبط النمو السكاني كاستراتيجية عامة للدولة ، والذي تتراوح اماليه بين حملات التوعية (مصر) وتقديم المكافآت (الصين) والقانون (الهنر لفترة معينة) ، إلا أنه لا تجدر المغالاة في هذا الاتجاه ليس فقط لأسباب ثقافية وإنسانية ، وإنما أيضا لأنه ينطوى على فكرة اعتبار الانسان مستهلكا فقط ، وهي الفكرة التي تغفل جوانبه الانتاجي - المدهم في الوقت الحالي بالالة والتكنولوجيا ، مما قد يشيع في المجتمع احساسا سلبييا بين أفراد ، باعتبارهم في حد ذاتهم أفرادا مفتوحة تطلب الطعام بون أن تنتجه ،

وبالنسبة لغرب أوروبا .. فقد اتجهت مجتمعاتها نحو تنظيم التزايد السكاني على مراحل تبعاً لاحتياجات نموها ، كما وضعت اليابان سياسة واسعة النطاق للتدريب على العمل تدريجياً لنظماً عالمياً ، بحيث تعرض التاجيل لها ، باستمرار النمو السكاني للنمو العامة وتحقق فائضاً .

والواقع أن هذه المجتمعات المتقدمة .. قد تجاوزت بالفعل مرحلة النمو السكاني الانفجاري ، واستقرت من فترات متتالية في إطار مرحلة سكانية اصطلاح على تسميتها "بالناضجة" Mature stage وتتميز بوصول معدلات المواليد إلى أدناها ، وبتزايد أمد الحياة (متوسط عمر الفرد) وبانخفاض معدل المواليد للغاية ، وقد عمل بعضها إلى حد الثبات على حجم سكاني معين منذ عشرات من السنين (سويسرا ، النرويج ، النرويج ، السويد فرنسا وغيرها) وهي المرحلة التي تعد من " المؤشرات " ذات الدلالة عن تقدم الدولة وقوتها " بحيث تتمثل في هذه المجتمعات القدرة الذاتية على مواصلة نموها العادي مع مواردها الاقتصادية ، كما أنها تحقق لأفرادها أعلى مستويات الدخل عالمياً ، بل إن بعضهم يتبع سياسة تقصير وتنشجع على زيادة السكان ، كما يتبع بعضها الآخر (كندا مثلاً) سياسة تشجيع الهجرة من مستويات قلية معينة ، ورغم أن استراليا - وهي من دول هذه المرحلة - تعاني من نقص سكانها بالنسبة لمواردها ، فإن موقعها الجغرافي وسط محيط من العناصر الصفراء المتفجرة سكانياً ، قد دفعها من وقت مبكر إلى وضع سياسة سكانية صارمة " تعرف " باستراليا البيضاء " وهي سياسة سكانية عنصرية ، تلزم هجرة صارمة أحام هجرة غير البيض إليها ، وربما كان ذلك من عوامل عدم برزها كقوة عالمية ، بسبب التقصير الفادح في حجمها السكاني (١٥ مليوناً سنة ١٩٧٥) وذلك إلى جانب عزلتها الناجمة عن موقعها الجغرافي المتطرف . (شكل ٣٢)



شكل (٢٢) تصنيف دول العالم حسب الحجم السكاني ١٩٧٠ م (من كلارك)

ب - خصائص قوة العمل

حسب التعريف الديموجرافي لقوة العمل Labour Force فإنها تتحمل في هذه العناصر من المجتمع التي تقع بين فئتي العمور (١٤ - ٦٠ سنة) ، أي بين نهاية فترة التعليم الإلزامي (١٤ سنة) والسن القانونية للتقاعد من العمل (٦٠ سنة) ، غير أنه تعريف واسع لا يتفق مع ارتفاع مستوى التعليم في بعض المجتمعات ، هذه التي يستمر فيها تعليم الفرد إلى ما هو أكبر من ذلك ، ولا يتفق مع الدخول المبكر لقوة العمل (ربما من الطفولة) في كثير من المجتمعات النامية ، ومن ناحية أخرى .. فإن سن التقاعد يختلف لأسباب شتى من مجتمع لمجتمع ، وتبعاً للتعريف الاقتصادي لقوة العمل .. فإنها تمثل (جملة الأفراد الذين يعملون عملاً إنتاجياً) ، وقد اختلفت الآراء حول معنى العمل الإنتاجي ، واتفقت تقريباً حول تصنيف قوة العمل من هذه الزاوية إلى قوة العمل الأولية Primarily وتتضمن أولئك العاملين في أنشطة تتصل مباشرة بالأرض والإنتاج ، والثانية Secondary ، وتتصل في العمالة المعتمدة على ما تنتجه الأرض من موارد ، وتحويلها وتصنيعها وإضافة إلى قيمتها ، والثالثة Tertiary .. وتشمل أولئك العاملين في نواحي التجارة والخدمات والمهن الأخرى ، وقد أشارت الأمم المتحدة إلى زاويتين مهمتين في هذه الاتجاه : تتصل الأولى : بقوة العمل النظرية .. وتعني جملة القادرين على العمل تبعاً للتعريف الديموجرافي ، وتتصل الثانية : بقوة العمل الفعلية ، وهم أولئك العاملون فعلاً في الأنشطة والوظائف المختلفة ، سواءً كان أولياً أم ثانوياً أم ثالثاً ، ويتضمن الفرق بينهما أولئك الذين يواصلون تعليمهم أو تدريبهم ، وأولئك القادرين على العمل ولا يجدونه ، وأولئك العاجزون تماماً عن العمل لأسباب شتى ، وبهذا أصبح ميسوراً توحيد مقاييس قوة العمل المختلفة من دولة لأخرى ، سواء من حيث التركيب أو مستوى الأداء أو متوسط الإنتاج .

* تصنيف قوة العمل حسب مستوى الأداء

يتم تصنيف قوة العمل إلى العمالة الفنية Skilled . L.F. ونصف الفنية

والناتجة العامل والوحدة الانتاجية وتعد نسبة توزيع هذه المستويات في الدولة من مؤشرات قوتها العامة ، فكلما ارتفعت نسبة العمالة الفنية .. كلما دل ذلك على فعالية قوة عملها .. والعكس صحيح ، وتفسير بعض الفروقات إلى أن مصر ١٠ / ١٠٠ من قوة العمل في معظم الدول النامية في من المستوى الثالث (غير مهنة Non Skilled) ، والواقع أنها قد تزيد عن هذه النسبة كثيرا في بعضها .. خاصة مع اختلاف توصيف " العامل الفني " بينها ، فقد يعتبر مهندسا من بينهم في ميكانيكا السيارات أو بعض أعمال الصناعة ، وهو ما يختلف عن توصيف " المهندس " في الدول الصناعية المتقدمة ، إلى آخر التفاصيل المتصلة بتعريف غير ذلك من الوظائف وتوصيفها ، ولا شك أن إعداد العمالة الفنية يتطلب شروطا ووقتا ، شروطا تزداد بقتها ووقتا يطول مداه .. مع الصعود في سلم التراتب الوظيفي للعمالة ، ومع كمية المعلومات النظرية وتنوع الخبرة العملية وتعقدها ، ومن الثابت أنه بدون تنمية المهارات البشرية .. تصبح نسبة كبيرة منها مجرد طاقات مهترية ، وتضع الدول المتقدمة من البرامج ما يكلل لقوة عملها الكفائية والفاعلية ، وهي تلزم وحداتها الانتاجية بتنفيذ هذه البرامج واتباع مقاييسها ، وذلك في إطار القاعدة الاقتصادية بل في ٦٥ / من استثمارات التنمية تتحقق من رفع مستوى أداء قوة العمل ، ومن هنا فقد أصبحت العلاقة بين التنظيم والتدريب والعماله من أكثر الموضوعات ارتباطا بالقوة العامة للدولة ، وتقدم اليابان مثلا واضحا للربط بينها في سياق من خطة مامة تبدأ من المرحلة الابتدائية ، وذلك بما تجر به من اختبارات القدرات المعرفية والمهنية عند الاطفال ، ومتابعتها عبر سلسلة من برامج التعليم والتدريب .. حتى يندمج الفرد في نسج قوة العمل ، ولا تقتل الثمرة في مجرد زيادة الانتاج ، بل وايضا لهما يتحقق للعامل من راحه نفسيه في عمل يتفق مع اندوات العقلية والعضلية ، وما يشيع ذلك من اقبال وحيوية لا يستهان بها ..

سن الدخول والخروج من قوة العمل

بالنسبة لسن الدخول إلى قوة العمل في مجتمع من المجتمعات .. فإن

ما يحددها يتمثل في حجم المعلومات وكمية التدريب اللازمة كي يندمج الفرد في قوة العمل بكفاءة وفاعلية ، وتتخلط هذه السن للغاية في الدول النامية بعامه ، فقد يدخل الطفل الى قوة العمل في معظمها قبل أن يتم تعليمه الإلزامي ، وذلك إما لتدني قدرتها من توليد التعليم الإلزامي للأطفال جميعا حتى سن معينة ، وإما لأن الأنشطة الاقتصادية بها من البساطة (الرعي ، الزراعة ، الحرف اليدوية) بحيث لا يتطلب الدخول في نسيجها تعليما أو تدريباً طويلاً ، وتعكس زيادة فترة التعليم والتدريب ، أوضاعا اقتصادية مختلفة ، وذلك بما تنطوي عليه من دالة تتصل بقدرة المجتمع على اعادة نسبة كبيرة من أفراده ، لفترة قد تطول حتى مرحلة الشباب ، وذلك استجابة لشروط بنية اقتصادية متقدمة وطلبية لشروط وظائفها وأعمالها عالية المستوى ، ومن هنا يعد سن الدخول الى قوة العمل من مقاييس القوة العامة للدولة .

وبالنسبة لسن الخروج من قوة العمل ، فإن ما يحددها يتمثل في ضرورة استمرار الفرد في عمله لإعالة نفسه وأسرته ، هذه الضرورة التي ترتبط مباشرة بكم مخرقاته طوال فترة عمله ، ويظهر سن الخروج من قوة العمل مفتوحا وغير محدد في معظم مجتمعات الدول النامية ، بحكم ضرورة الاستمرار في العمل ، ربما الى نهاية حياته ، وهذه الضرورة الناجمة عن نقص مخرقاته الكافية للتقاعد ، وبذا تصبح الوفاة أو المرض المستعصي غالبا في أسباب خروجه من قوة العمل ، وتختلف الصورة تماما في المجتمعات القوية المتقدمة ، هذه التي قد كونت من الإطارات التأمينية والايخارية مايسمح لأفرادها العاملين بالتقاعد في سن محددة ، وهكذا بينما يتأخر سن الدخول الى قوة العمل بها ، يتقدم سن الخروج منها ، أيضا ، أي أن فترة العمل بها أقصر بالنسبة لعمر الفرد الواحد ، وهي تعرض هذه الفترة القصيرة نسبيا ، بما تكفيه من مرتب مرتفع من قوة عمل ذات كفاية عالية ، وبما تتميز بها وحدات الانتاج من تنظيم وتكيف ، متسقة بذلك مع التقسيم الطبيعي لحياة الانسان ، فالطفولة والشباب المبكر هي فترة التعليم والتدريب ، والشباب والنضج للعمل المكثف والايثار ، أما الكهولة والشيخوخة فهي للراحة والتمتع

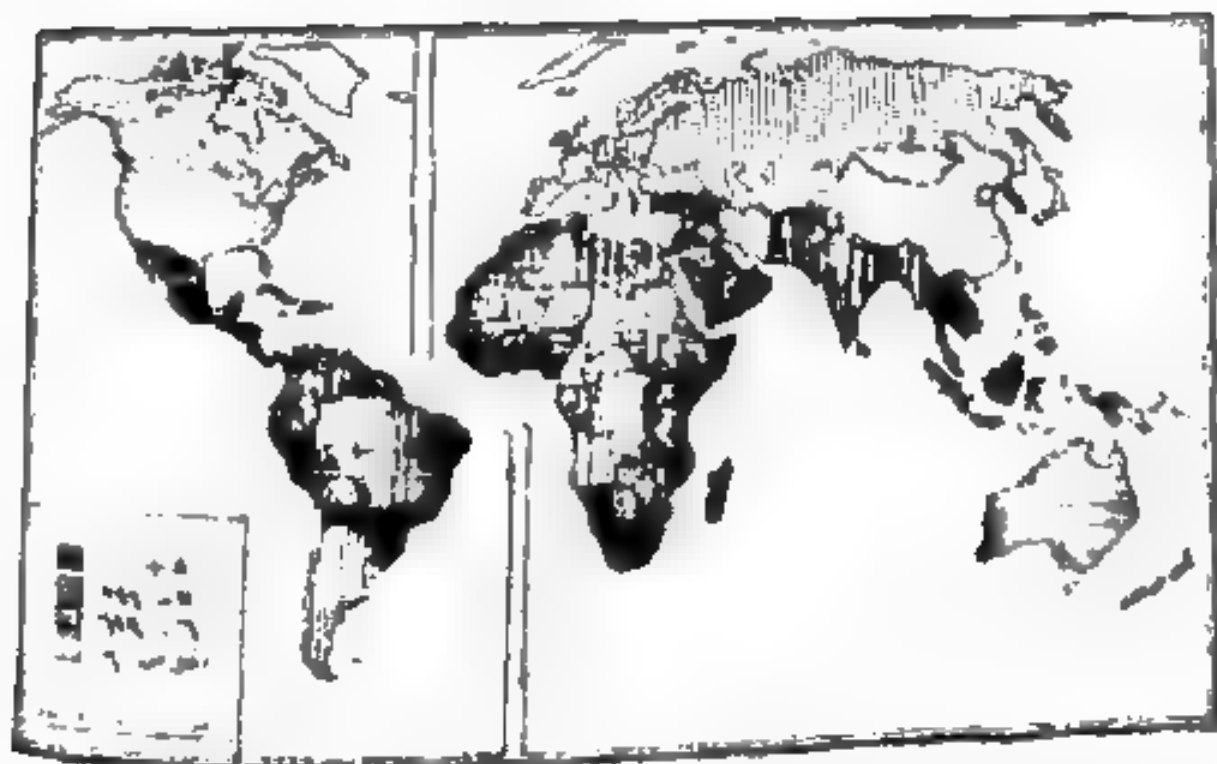
بشمار الجهد ، وكلما اقترب المجتمع من هذا الاتساق ، دل ذلك على نجاح برامجه في تنمية موارده البشرية واستثمارها وبالتالي على قوته تبعاً لدلالات هذا المقياس ..

نسبة الاعالة ومساهمة الاناث

تعرف نسبة الاعالة $Dependent Ratio$ بأنها (النسبة بين عدد الأفراد العاملين في المجتمع الى جملة إفرادهم) ، وتتفاوت هذه النسبة بين المجتمعات لأسباب شتى ، فمن ناحية يفترض أن تكون هذه النسبة منخفضة في المجتمعات النامية ، باعتبار الدخول المبكر في قوة العمل ، ولكنها تظهر مرتفعة بسبب نقص إسهام الاناث في قوة العمل ، بما يعنى أن نحو نصف طاقة المجتمع على العمل معطلة ، وتزيد نسبة الاناث في قوة العمل في المجتمعات المتقدمة ، وهو ما يعرض الدخول المتأخر والخروج المبكر من قوة العمل ، وتشير بعض الدراسات إلى اختلاف طبيعة مساهمة الاناث في قوة عمل المجتمعات الريفية (الصين ، الهند ، مصر) ، فالمرأة تسهم فيها اسهاماً - يصعب حسابه - ولكنه يحول دون وقوع هذه المجتمعات فيما يشبه المجاعة الدائمة ، وذلك بما تحول اليه منزلها الى وحدة انتاجية ، هي امتداد للحقل ، الأمر الذي يغير الى حد ما من الصورة الشائعة عن الاناث غير المنتجات في العالم النامي ، ومن ارتفاع نسبة الاعالة في مجتمعاته .

والواقع أن حساب نسبة الاعالة يجب ألا تقتصر على مجرد الجانب الكمي منها ، وإنما يجب الاهتمام أيضاً بمستوى هذه الاعالة ونوعيتها ، حيث تتخذ هذه الاعالة في المجتمعات المعيشية الضعيفة ، مجرد توفير الضروريات في حدودها الدنيا ، بينما هي تتخذ في المجتمعات المتقدمة ميالاً متنوعاً من الضروريات والكماليات عالية المستوى ، ويتخذ من ذلك مؤشراً عن حجم الفائض وكم المدخرات ، ومن قدرة المجتمع على التخطيط لمستقبله ، وإذا كان ارتفاع نسبة الاعالة (عدد المعالين / فرد عامل) يعد من دلائل ضعف المجتمع وال دولة ، فإن ارتفاع نوعيتها من علامات قوته ، وهما معاً (نسبة الاعالة +

توزيع الأقاليم (من خطوط المفاصلة الأساسية بين التكتونم والتخلف وبين القوة
والضغط ، ومن مقاييسها أيضا ، (شكل ٢٢) .



شكل (٢٢) نسبة الأقاليم إلى دول العالم (لكل ١٠٠ من قوة العمل) من : كلارك .

جـ - التركيب الاقتصادي للمجتمع السكاني

يعنى التركيب الاقتصادي للمجتمع السكاني .. توزيع قوة العمل بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ، وتوزع بياناته غالبا ضمن جداول التعدادات السكانية التي تصدرها الدول دوريا كل خمس أو عشر سنوات مرة ، ويتيح ذلك التعرف على خصائص هذا التركيب وعلى تغيراته أيضا ، وتعكس جداول التركيب الاقتصادي لمعظم الدول النامية قدرا كبيرا من التشابه بصفة عامة ، خاصة من حيث استيعاب الأنشطة الأولية (الزراعة ، الرعي ، الصيد) للنسبة الكبرى من أفرادها العاملين ، كما تتقارب بينها نسب التوزيع الأخرى لبقية الأنشطة (الخدمات ، التجارة ، التعدين ، البناء والتشييد ، النقل ، والمواصلات ، وغيرها) . وعادة ما تأتي الصناعة في نهاية جداولها بنسب متناقصة .

وقد وصفت الأمم المتحدة نسبة الثلثين ($\frac{2}{3}$) للتمييز بين الدول الصناعية وغيرها ، فإذا استوعبت الصناعة النسبة المذكورة - كحد أدنى - اعتبرت الدولة صناعية ، فإذا ما تراوحت النسبة بين الثلث والثلثين ($\frac{1}{3}$ - $\frac{2}{3}$) صُنفت باعتبارها نصف صناعية Semi-Industrial ، وهي غير صناعية إذا ما قلت النسبة عن الثلث من جملة الأفراد العاملين ، ومن الواضح أنه تقسيم يتفق مع مستويات استيعاب الصناعة في الدول المتقدمة ، هذه التي انتقلت أساليب الإنتاج الصناعي بها من المصنع إلى الوحدات الإنتاجية في ريفها ، وأصبحت الزراعة في معظمها قطاعا من قطاعات الصناعة ، يعرف " بصناعة الزراعة " ، فالزراعة تدار تبعا لأهداف التي يدار بها المصنع .. وينفص أساليبه ، وهي غالبا ما تتضمن وحدات صناعية .. تصنع منتجاتها قرب حقولها ، فإذا ما طبقت هذه المقاييس على العمليات الإنتاجية في الدول النامية .. فإن الهوة تظهر واسعة للغاية ، تشير إلى سبب عميق من أسباب المفارقة بين القوة والضعف في عالمنا المعاصر ، هذه التي يتحدد علاجها في تعديل الهيكل

الوظيفي للتركيب الاقتصادي للدول النامية ، تعديلا يتقدم بالصناعة الى رأس
القائمة من ناحية ، وينتقل بأساليب انتاجها إلى بقية القطاعات من ناحية
ثانية ، بحيث تتحول هذه القطاعات - أيا كانت في الريف أو المدنية - إلى
وحدات صناعية النقط والأداء والأهداف معا .

د - التركيب الحضري الريفي

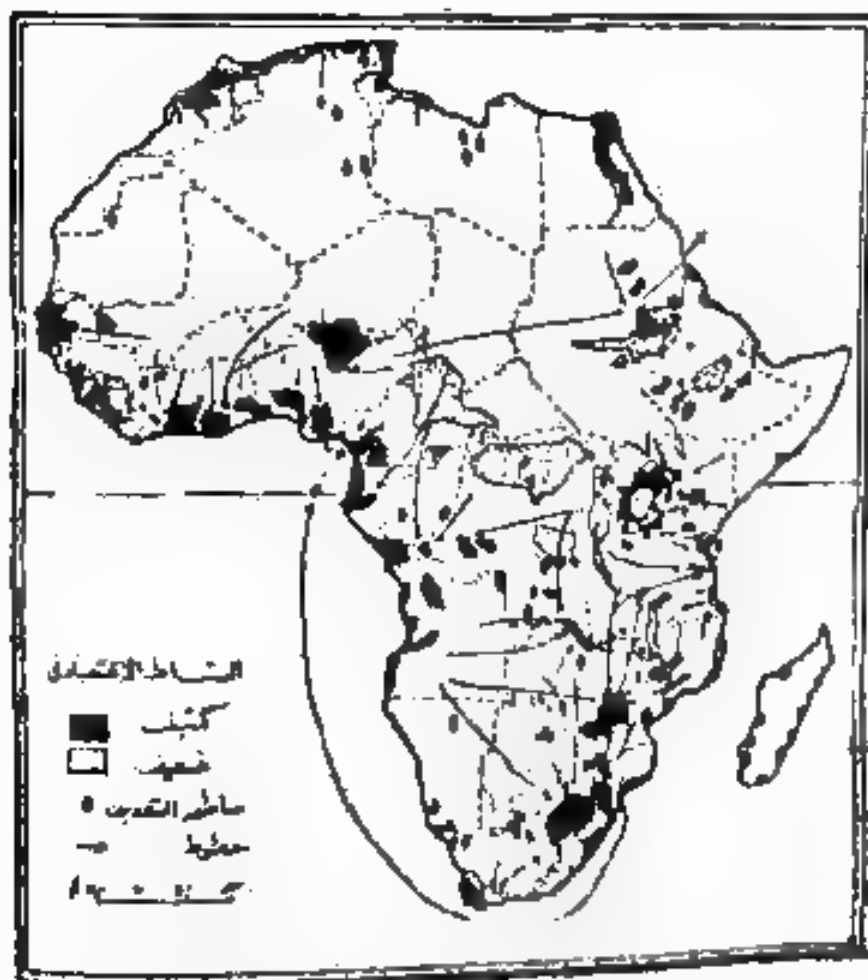
من ناحية أولية فإن التوازن العام لتوزيع السكان في أنحاء الدولة .. يعد
من دلائل قوتها ومؤشراتها فالدولة التي يتوزع سكانها توزيعا يزدنيا ، بحيث
تظهر هوامشها قليلة أو منعدمة السكان (الصين ، مصر ، العراق وغيرها) ،
أو هذه التي يتوزع سكانها توزيعا هامشيا ، بينما يظهر قلبها شب خال
(استراليا ، كندا ، - البرازيل وغيرها) ، أو هذه التي يتوزع سكانها توزيعا
مقطعا ، تفصل بين تجمعاتها مناطق تقل فيها الكثافة أو تنعدم (معظم دول
أمريكا اللاتينية ، شكل ٢٤) ، التي غير ذلك من صور التوزيع غير المنتظم ،
غاليا ماتعاني من قصور تدفقاتها الإقليمية الداخلية ، ومن ضعف التفاعلات
بين مناطقها ، مما يؤدي آخر الأمر إلى بنية غير متماسكة كما ينبغي ، ويعد
التوازن في توزيع السكان بين الريف والحضر .. من أهم صور التوازن
المنشودة داخل الدولة ، خاصة عندما يقترب ذلك التوازن بنوع من التكامل
الوظيفي والانتاجي بينهما ، ويبرز الاقليم الريفي الحضري كهدف أساسي
تطمح لتكوينه خطط التنمية الإدارية والاقتصادية في الدولة المعاصرة ، بحيث
تتحول الدولة إلى مجموعة من المركبات (الأقاليم) الريفية الحضرية المتفاعلة
والتكاملة ، يستند كل مركب منها إلى قواعد الجينية الخاصة ، مستثمرا
مواردها بأكبر قدر من الفاعلية ، ومتفاعلا مع غيره في إطار الدولة الواحدة



شكل (٢٤) الكثافة السكانية في قارة أمريكا الجنوبية

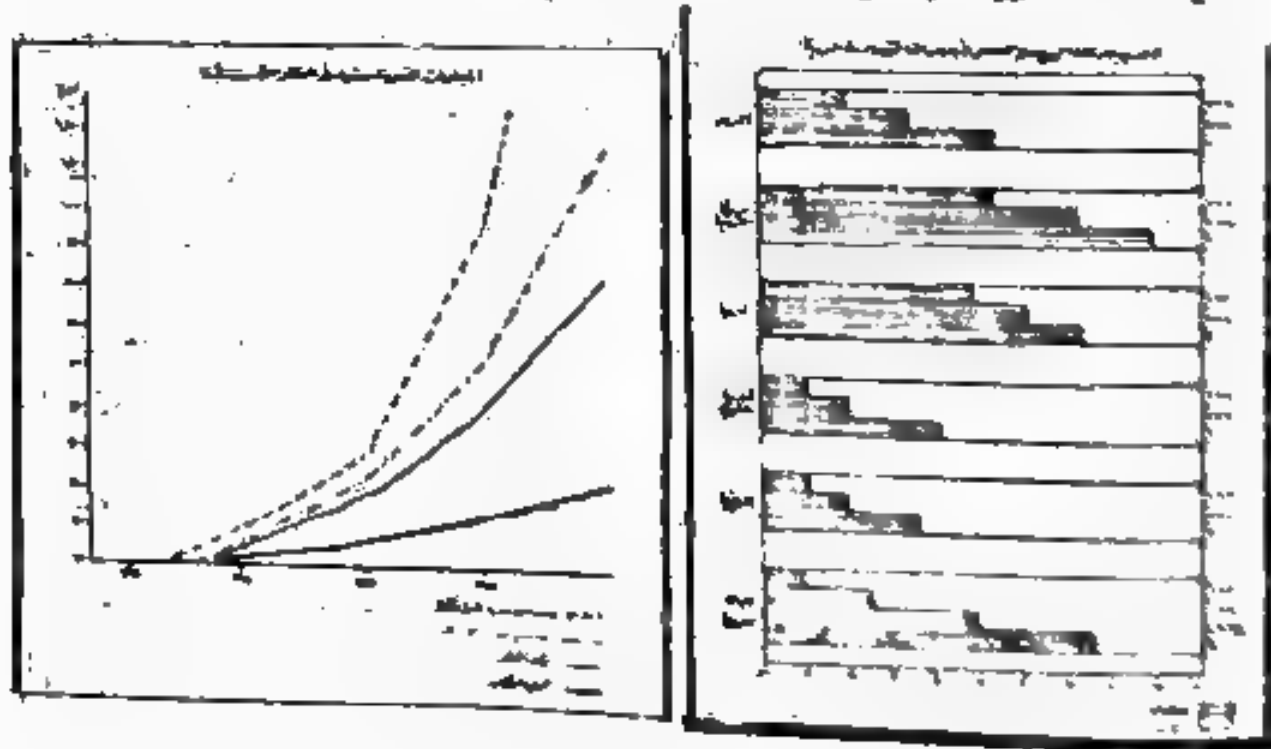
ويتنقسم مجتمعات الدول الدائمة عامة بارتفاع نسبة الريفيّة ($\frac{\text{جملة سكان الدولة}}{100 \times \text{جملة سكان الريف}}$) مما يعنى أن النسبة الكبرى من سكانها يتوزعون في الريف ويسكنون القرى ، ونظرا لانخفاض المستوى الحضارى والاقتصادى في أريافها .. فإن الدولة عامة تأخذ طابعا ريفيا ، يشكل بنيتها تبعاً لخصائصه ، وتظهر مراكزها الحضرية وقد تريفت ، تأثراً بمحيطها من ناحية ، ولضعف قواها الذاتية الحضرية من ناحية ثانية ، وتختلف الصورة فى السندول المتقدمة .. خاصة الصناعية منها ، هذه التى ترتفع نسبة الحضرية بها ($\frac{\text{جملة سكان الحضر}}{100 \times \text{جملة سكان الدولة}}$) وتبرز المدينة باعتبارها نواة لاقليمها ، وتأخذ العلاقات بينها وبين ريفها انجاسا معاكسا ، فهى التى تظده إليها .. باعتبارها النموذج الاقتصادى الذى يحركه ، وإذا كانت هذه

المدن - خاصة الصناعية - قد أدت قبل قرنين إلى اختلال العلاقة السكانية المتوازنة في هذه الدول ، وذلك بما اجتذبت إليها من تيارات هجرة ريفية . انضمت إلى ما يشبه الانقار السكاني في ريف المناطق الصناعية المبكرة (خاصة بريطانيا) ، مما نجم عنه تدهام اقتصاديات الزراعة والمراعي والغابات في أجزاء واسعة منها ، فإنها ما لبثت أن هوجت الريف بالآلي مما فقد من الأيدي العاملة ، واتجهت العلاقات الاقتصادية بين الريف والمدينة تدريجيا للتوازن ، ثم للنكامل والتدامج في بنية واحدة ، غير أن التطورات الاقتصادية في معظم مناطق العالم النامي .. قد سارت في سياق مختلف ، فقد دفعت متطلبات الدول الصناعية إلى اشتداد استغلال مناطق الخامد والمعادن بها ، ومن ثم فقد اندفعت إليها تيارات الهجرة من ريفها الفقير (خاصة الأفريقية .. شكل ٢٥) .



شكل (٢٥) خطوط الهجرة الرئيسية للعمالة في أفريقية

وبينما نُزحت هذه الموارد إلى مراكز الصناعة في الدول المتقدمة .. فقد وصلت الأحوال في مناطق الناجح إلى أسوأ مستوياتها ، وبقيت مدنها مجرد مراكز معدنية ، تستقبل تيارات الهجرة دون أن توفر لها ما يحولها إلى قوة عمل منتجة ، معالفي إلى ثورتها سكانيا ، وإلى تضخمها سكانيا في صفوف من أكواخ الصفيح وحشيش القش ، غير قادرة على تطوير ذاتها .. أو تعويض الريف عما فقدته من قوته العاملة ، فضلا عما أفروخته من أمراض اجتماعية منهكة ، وماسيئة من ضغوط وأعباء على مرافق المدينة وخدماتها ، وما تدها من مشكلات التكس والتخمة والافراز ، واختناق المواصلات وقنوات التمويل اللازمة لها ، ومن هنا يجب التعامل بحذر من هذه الأرقام التي تشير إلى ارتفاع نسبة الحضرية في معظم دول العالم الثامن ، ذلك أنها غالبا لاتعنى سوى تروم منها سكانيا وسكنيا على حساب ريفها ، فهي إذن من دلائل الضعف ، وليست من علامات القوة والعافية ، الأمر الذي يقتضى خطة تنمية شاملة للريف والمدينة معا . (شكل ٢٦)



شكل (٢٦ - ب) اتجاهات النمو الحضري في العالم حتى سنة ٢٠٠٠

شكل (٢٦ - أ) نسبة سكان الريف والحضر في بعض المناطق والدول العربية

هـ - الأقليات السكانية

لقد خلقت العملية التاريخية الواسعة لحركة المجتمعات البشرية واختلاطها ، ثم ما أعقبها من تكوين الدول في الخريطة السياسية الراهنة ، جيوسكاني كمامة في تصاميف العديد من الدول ، هي ما تعرف : بالأقليات السكانية في المراسم المعاصرة ، وقد تركز هذه الأقليات في الهوامش أو مناطق العزلة ، وقد تقوَّع في انهاء الدولة بنسب متفاوتة ، متميزة داخل بنيتها العامة بلغتها الخاصة أو تاريخها ، أو متجمعة داخل قطاع معين في اقتصادها ، أو بغير ذلك من الصور الدالة على وجودها ، وقد دعا اتساع ظاهرة الأقليات في انحاء العالم .. إلى اتخاذها مقياسا من مقياس قوة الدولة أو ضعفها ، وذلك تبعاً لما أدت إليه داخل الدولة الواحدة من ايجابيات أو سلبيات ، وتقدم الدول المتقدمة متعددة العناصر (الولايات المتحدة ، سويسرا ، كندا ، وغيرها) نموذجا للدول التي يتكون مجتمعها السكاني أساسا من مجموعة من الأقليات ، انصهرت داخل إطارها الثقافي والاقتصادي والحضاري ، دون أن يؤثر ذلك في بنياتها ، بل كان غالبا من عوامل قوتها ، وإزدهارها ، فإذا ما ظهرت مشكلة الأقليات في دولة من الدول بل ذلك على وجود أوضاع معينة - جغرافية أو سياسية أو اقتصادية - تعميق من التفاعل والتدامج (وليس بالضرورة النويان) بين عناصر المجتمع السكاني في هذه الدولة ، فوجود الأقليات ليست مشكلة .. وإنما ما يعمق اندماجها .

ويتحدد منهج دراسة " الأقليات " من وجهة نظر قوة الدولة .. فيما يلي من الاسئلة :

ماهي العملية التاريخية التي أدت لوجودها ؟

ترتبط الأقليات بعدد من العمليات التاريخية .. يمكن تحديد أهمها فيما يلي :

* تعرض العنصر السكاني الأصلي في منطقة معينة لضغوط عنيفة من

عناصر أخرى ألوى غالباً نهجها على التخلي عن منطقتها ، والتراجع عنها نحو الهوامش أو مناطق العزلة ، والاستقرار بها ، مثلما حدث مع السكان الأصليين (الاسكيمو والهنود الحمر) في العالم الجديد ، ومع عناصر اللدا والفرانجيين في شبه القارة الهندية ، وقبائل البوشمن والهورتنوت والباقتو في جنوب أفريقيا ، وفي غير ذلك ايضاً من الامثلة .

• ما أدت وتؤدي إليه تيارات الهجرة في الماضي والحاضر من اختلاط سكاني واسع النطاق ، وما ينطوي عليه ذلك غالباً من تكوين الاقليات ، ومن أبرز أمثلته وجود هذه الاقليات الصينية في معظم الدول المجاورة لها (شكل ٢٧) .
نتيجة الاستثمار الصيني خارج الوطن الأم .



شكل (٢٧) الاقليات الصينية في دول جنوب شرق آسيا (عن مطبعة)

• ما أسفرت عنه عملية تكوين الدولة القومية - مع نهاية العصور الوسطى

- من أهم عدد من الاطلاعات المتجارية مكانها ، واستمرار تمسك كل منها
بمخصصاتها قبل اتحاديها ، وتتضمن أوروبا أبرز أمثلة هذه العملية ، فالمملكة
المتحدة - مثلا - قد تكونت من اتحاد إنجلترا وسكوتلند وويلز وأيرلند
الشمالية ، وما يزال بينها عدد من خطوط الاختلاف والتمايز ، وتكون
بمختلفاتها من ست جمهوريات تجسد أوضاع مجتمعاتها السكانية المتباينة ،
ونبرز "قطالونيا" داخل أسبانيا كمقاطعة تضم مجتمعات مميزات بتاريخ
وثقافتها ، كما يضم الاتحاد السوفيتي عددا كبيرا من الأقليات العرقية والدينية ،
تعبّر عنها جمهورياته المتعددة .

ما أدت إليه الكشوف الجغرافية وحركة الاستعمار الاستيطاني .. من
انتشار العنصر الأوربي في أنحاء العالم (خاصة الأفريقية .. شكل ٢٨) ،
وتشكيله لأقليات شديدة التمايز عن العناصر السكانية الأصلية .



شكل (٢٨) السكان الأوروبيون في أفريقيا (من صلدان) .

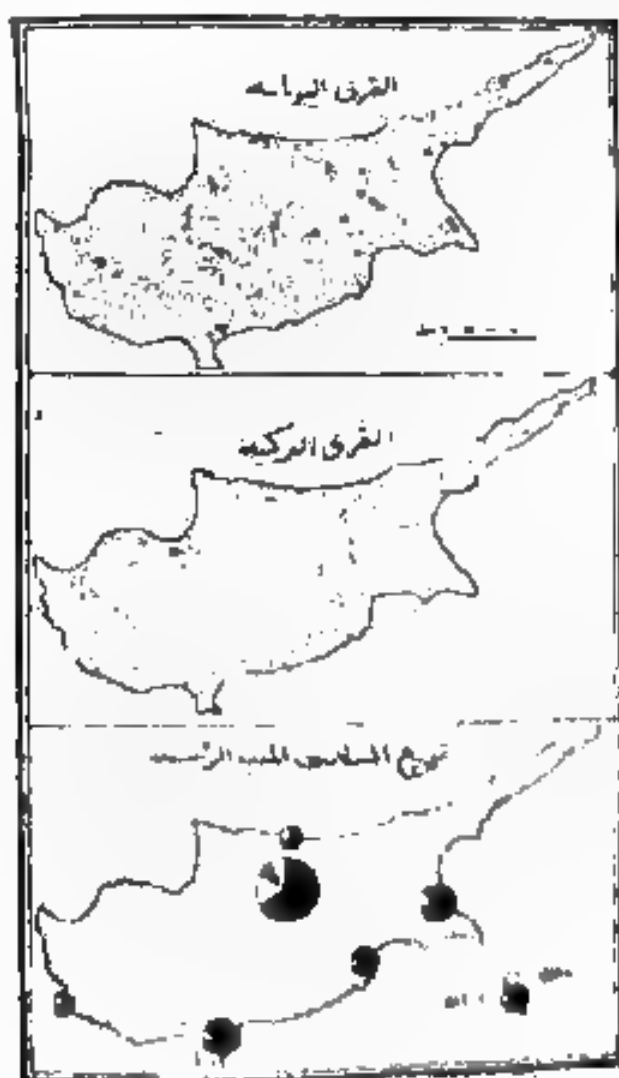
• وإلى المقابل ما نجم عن تجارة الرقيق وأنواع الهجرة القسرية الأخرى

من وجود عناصر أفريقية (وجهة لها) في معظم دول الأمريكتين ، بدرجات متفاوتة من الاندماج والتمازج في كل منها .

• ما أفضت إليه عملية وضع الحدود - بعد الحرب العالمية الأولى - من تهجير المجموعات ، وبالتالي وجود الأقليات على جانبي الحدود ، وقد عولج بعضها في إطار ما يعرف بتبادل السكان ، وهو ما يعد في مضمونه تبادلا للأقليات . كما حدث في البلقان والهند وأفريقية جنوبى الصحراء . وهي عملية ليست سهلة لأسبابها تتصل بصعوبات التهجير وإعادة التوطين والتعويض عن الأرض والممتلكات ، وهو ما يقود إلى السؤال المنهجي الثانى فى هذا السياق : ما هى مستويات الاختلافات بين المجتمع السكانى وما قد يوجد فيه من أقليات ؟

كما سبقنا الإشارة .. فإن مستويات الاختلاف قد تكون مكانية ، متمثلة فى نوع من العزلة الجغرافية القهرية أو الاختيارية ، تؤدي الى تجمع الأقليات عند الهوامش أو فى مناطق العزلة إما لأسباب تاريخية أو تحت دافع الرغبة فى المحافظة على كيانها الخاص ، كما هو الأمر بالنسبة لتجمعات الأكراد عند هوامش تركيا والعراق وإيران ، وكذلك جماعات " الباسك " فوق جبال البيراتس بين فرنسا وأسبانيا ، وبعض قبائل " الهنود الحمر " التى ماتزال معتصمة بعزلتها داخل الغابة الأمازونية فى البرازيل ، وغيرها ذلك من الأمثلة . وقد يكون مستوى الاختلاف ثقافيا ، حيث تعزل بعض الأقليات لنفسك بثقافتها فى مناطق تجمعاتها (كما فى قبرص .. شكل ٢٩) ، وغالبا ماتمثل اللغة والعقيدة أشد أنواع الحدود هرامة بين الأقلية وغيرها ، وقد جمعت المصلحة بين الثقافات المتباينة فى الولايات المتحدة .. وذلك داخل إطار الثقافة الساكسونية الغالبة ، لكن " كويك " فى كندا ماتزال معتصمة بفرسيتها متميزة بها ، وهى فى مناطق أخرى قد تنطوى على دعاوى انفصالية ، أو تتخذ نريعة للهجوم على الدولة من غيرها ، وهو ما يجدر معالجته قبل تفاقمه ، وذلك أساسا بتقديم عنصر المصلحة من بقاء الأقلية مع غيرها ، وتعميق بينها بحيث يمتص كافة الاختلافات الثقافية داخل الدولة الواحدة . ومن هنا خطورة التباين الاقتصادى بين الأقلية وغيرها ، ليس فقط لتعدد أسبابه .. بل وايضا لارتباطه بقوة الدولة مباشرة ، خاصة عندما ينتج عن اتباع الدولة لسياسة

التمييز العنصري .. مستويات أخرى للتمييز الاقتصادي بينها ، ويمثل اتحاد جنوب أفريقيا مثالا منطوقا في هذا المجال ، وذلك من حيث تحكم الأقلية في الأغلبية على أساس عنصري صرف ، وما ينطوي عليه من صنوف التمييز الاقتصادي والسياسي والثقافي .. بل والجغرافي ، بما يدفع إليه العناصر غير المهضبة للإقامة في المقر أجزاء الاتحاد ، وهي أمور من شأنها أن تقوض الدولة من أساسها ، ليس لأن الأغلبية - في هذا المثال - في ما تعاني من القهر والتمييز ، بل لمناخاتها للأساس القانوني للدولة أصلا .. باعتبار الدولة إطارا يعدم داخله التمييز .. سواء كانت السلطة مع الأغلبية أو الأقلية ، فضلا عما ينجم عن هذه السياسة - في جميع الحالات - من تعزق وانهاك الدولة ، وهو ما يقود إلى السؤال المنهجي الثلاث في هذا السياق : " هل يمثل وجود الأقلية أو الأقليات في الدولة مشكلة من مشاكلها ؟



شكل (٢٩) المجتمعات السكانية في قبرص

قد يكون تعدد عناصر الدولة من أسباب قولها ، بحكم ما يقتضيه بالتفرد من تعامل الضمائر واثراء القدرات من أصول مستى ، وتقديم الولايات المتحدة نموذجا تعود نسبة هامة من قوته لتعدد عناصره ، في إطار صياغة حققت لها الفاعل والقدام ، فضلا عن محافظتها على نفوذها ، وقاومت الحكومة الفيدرالية سياسة التمييز على أساس اللون في ولاياتها الجنوبية ، ومنحت ثقافة الزواج شخصية الدولة قدرا من خصائصها ، ليس فقط في مجال الرياضة والموسيقى ، بل وفي غيرها ايضا ، ولايعنى ذلك أن المساواة بين عناصرها قد أصبحت تامة في جميع الولايات والمجالات ، لكن يؤكد أن القضية حسمت فيها لصالح المساواة ، ولم يعد قابلا للنقاش حتمية مواجهة سياسة التمييز في أى مستوى من المستويات ، وأصبح من المسلمات ، أنه بمقدار ما تنتج سياسة المساواة بين عناصر الدولة ، بمقدار ما يصب ذلك نتائج إيجابية في وعاء قوتها ، خاصة عندما تقتضى المساواة بحقوق الاقليات في المحافظة على ما تعتبره من سمات تفردتها داخل الاطار العام للدولة ، فالتعدد في إطار المساواة من قواعد الدولة القوية المنشودة ، هذه القواعد التي تجد ترجمتها القانونية في المؤسسات العامة للدولة ، كما يجدر بها أن تتجسد في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، بحيث تتحول الى سلوك معتاد يصيغ حياة المجتمع اليومية ، وينونها تطل المشاكل التي أثبتت خبرة التاريخ استحالة حلها عن طريق الضغط والاكراه ، فلم يعرف التاريخ أقلية أرغمت على غير ما ترضى ، نون أن يسبب ذلك تقيحا مؤزنا في بنية المجتمع ينهكه ويبدد قوته ، وأينما تفر مشكلات الاقليات ، فإنه يجبر - بداية - البحث عن أسبابها في جذورها الاقتصادية والتاريخية العميقة ، ومتابعتها - بعد ذلك - في ظواهرها التفصيلية التي تمكز سطح الحياة اليومية ، وتمتص حيوية المجتمع وتمنع تفاعلاته ، مع التصدى لها بما يناسبها في جذورها وظواهرها جميعا .

خاتمة

من وجهة نظر منهج قياس قوة الدولة - فإن دراسة المجتمع السكاني يجب

أن تتضمن جرائبه الكمية والنوعية جميعا ، فالحجم السكاني وحده لا يكفي لي
هذا المجال ، وإنما يجب أن يلتزم بالكثف من خصائصه النوعية وذلك تبعاً
للمقاييس معينة ، وعدم إهمال بعضها مما لم يرد في هذه الدراسة المبسطة ،
ويمكن إيجاز بعضها الآخر فيما يلي ،

١- مقياس المرحلة الديموجرافية :

تتحرك الدولة نحو القوة - تبعاً لهذا المقياس - حالة تجاوزها المرحلة
المالتوسية ، ومواجهتها للمرحلة الانشغالية بما يناسبها من برامج تنمية الموارد
البشرية ، والتجهيد لدخول المجتمع مرحلة النضج السكاني .. المتسمة بأكبر
قدر من التوازن بين المجتمع وموارده ، وتحقيق الدولة لقدر متزايد من الفائض
نتيجة لهذا التوازن .

٢- مقياس قوة العمل :

تحدد مرتبة الدولة على هذا المقياس .. تبعاً لنسبة العمالة الفنية إلى جملة
قوة عملها ، ويتخذ من تأخر سن الدخول إلى قوة العمل (دون أن يعنى ذلك
البطالة) مؤشراً على طول فترة التدريب والتعليم التى هى من شروط الأعمال
عالية المستوى ، وأيضاً على قدرة الدولة على إعالة أفرادها فترة أطول ، كما
يعد الخروج الاختياري المبكر من قوة العمل - مؤشراً على تحقيق الفرد لكم من
المخبرات تسمح له بذلك (المخبرات الشخصية) وبوجود مظلة تأمينية شاملة
في الدولة (الفائض العام) ، ويتصل بما سبق مؤشر ثالث يعرف بنسبة
الإعالة ، هذه التى تحدها جملة العاملين من ناحية ، ونسبة مساهمة الإناث
في قوة العمل من ناحية ثانية ، ومتوسط عدد أفراد الأسرة من ناحية ثالثة ،
وقدرة العائلة على الإعالة لفترة معينة من ناحية رابعة ، ويدل ارتفاع نسبة
الإعالة بصفة عامة الى وجود اختلال في العلاقة بين قوة العمل وفرص العمل ،
كما يدل ضيقها على توافر فرص العمل ، وزيادة الطاقة الاستيعابية لسوق
العمل في الدولة ، وتعتبر النسبة ١ : ٢ (عامل / فردين) بمثابة مؤشر عن
حالة المجتمع من هذه الناحية ، عليه أن يسعى لتحقيقها أو ما دونها ..

٢- التركيب الاقتصادي

تمثل الصناعة - على هذا المقياس - نقطة المفارقة بين الدول ، ليس فقط من حيث ما تستوعبه من قوة عمل ، أو من حيث نسبة اسهامها في الدخل القومي ، أو من حيث القدرة التنافسية في السوق ، وإنما أيضا من حيث درجة تداخل خصائصها (الآلية ، أهداف الانتاج ، الإدارة وغيرها) في بقية القطاعات الإنتاجية الأولية (الزراعة ، التعدين ، الرعي ، الصيد ، الغابات) الأخرى في الدولة . هذه التي يجدر بها أن تتداخل مع الصناعة في بنية اقتصادية واحدة ، بحيث تصبح - آخر الأمر - قطاعات صناعية على اختلاف مجالاتها ، ومن هنا فإن مؤشر قوة الدولة إنما يبدأ مع تحولها العميق نحو الصناعة أولا ، ومع درجة اندماج بقية أنشطتها في نواتها الصناعية .. ثانيا .

٤ - مقياس التركيب الحضري الريفي :

مبدأ هذا المقياس من مجرد توازن التوزيع السكاني العام بين مناطق الولة ، الأمر الذي قد يتطلب تحقيقه اتباع سياسة إعادة توزيع السكان Population Redistribution Policy بينها ، يلي ذلك تحقيق أكبر قدر من التوازن التفصيلي بين نسبتى الحضرية Urban R. والريفية Rural R. في الدولة ومناطقها ، ويتصل بهذا التوازن المنشود مؤشران هامين ، يتمثل أولهما في تحديد نوعية حركة المجتمع ، وهل هي نحو التريف Ruralisation Mode of life ، بما يعنى سيادة نمط الحياة الريفية ، وشيوعها في المراكز الحضرية ذاتها ، وهى ما تقتضى معالجتها من جنورها ، خاصة ما يتصل منها بضعف تأثير المدن في ريفها ، أم هي حركة نحو التحضر urbanization ، بما يعنى انتقال نمط الحياة الحضرية إلى الريف والبادية ، وهى الحركة التي يجدر التاكيد من مضمونها ، بحيث لا تكون مجرد زيادة كمية في نسبة الحضرية ، وإنما أساسا في انتقال أساليب الأداء وأهداف الانتاج وأبعثه من المدينة إلى ريفها ، أما المؤشر الثاني فيظهر في درجة ارتباط المدينة بالوظيفة الصناعية بصفة أساسية ، فالمدينة الصناعية هي الأقدر على التأثير في ريفها ، وعلى تحويله إلى

نموذجها ، وعلى تحقيق التركيب الحضري الوطني باهتمامه وحدة تخطيطية متكاملة .

٥ - مقياس الأتليات السكاني

يتمثل المؤشر الأول على هذا المقياس في قدرة الدولة على معالجة تعدد عناصرها ، معالجة تؤدي إلى إنعاش بنيتها وإثرائها ، وإلى تلافى تحولاتها إلى كسور مدمرة ، مع مراعاة ما يفتقر بالتعدد عادة من تفرد داخل الدولة الواحدة ويتمثل المؤشر الثاني في درجة إقبال الدولة لسياسة المساواة التامة ، بداية من مؤسساتها العامة إلى تفصيلات الحياة اليومية العادية ، وعلى أساس هذين المؤشرين تتحدد حركة الدولة إما في اتجاه الضعف والمرض ، أو في اتجاه الصحة والعافية .

المراجع

- Ackerman, E. A: " Population , Natural resources and Technology." Ann. Am . Acad . Polit . Soc Sci . PP. 369-84 .
- Buchnan K. : " The Chinese people and The Chinese Earth" Heffer , London, 1966 .
- Chisholm M. : " Geography and economics , " Heffer , London , 1970.
- D.M. Smith : " Human geography : A welfare approach" , Edward Arnold,ed ' London. 1977.
- E.J. Mishan: " The costs of economic growth", Penguin Book, London, 1967 .
- Frank, A.G. : " Capitalism and underdevelopment in latin Americ , " Harmon worth, N. J. 1969 .
- George J. Demko : "Population geography", Mc- Graw - Hill Book , Co. N.Y. 1970 ,
- Gerald B. : " Urbanization in newly developing countries" Prentice - Hall - , N. J. , 1966.
- John I. Clark: " Population geography and the developing countries " , Pergamon Press , Oxford, 1971 ,
- Mountjoy A.: " Developing the under - developed countries" Heffer, London, 1971 ,

Peter Hagget :

" Locational analysis in human geography," Arnold , London, 1965.

بالإضافة إلى مقالة :

محمد محمد سطحة " الوجود الصيني في جنوب شرق آسيا " مجلة السياسة الدولية
الطبعة يناير ١٩٦٩ ، ص ١١ - ٢٧ .

الدراسة الثامنة

الكيان الكبير

دراسة في وظائف الحدود السياسية

مقدمة

لماذا اتجهت المجتمعات البشرية الى وضع الحدود فيما بينها ؟ وهل انطوت طوال التاريخ على غليفتها الغامضة وحدها ؟ وما اتجاهات تغيرها الراهنة ؟

تلك بلا شك مجموعة من الاسئلة المركبة ، افضت محاولة الاجابة عنها الى تفسيرات عديدة ، بين جغرافية وتاريخية واقتصادية وانثروبولوجية وثقافية وغيرها ، بل اتصلت بها ايضا جملة من الفروض الجيومستراتيجية المعاصرة .

وفيما يتصل السؤال الأول .. فقد قدمت حوله التفسيرات الآتية :

- تحدد الدراسات الجغرافية خطوط الانقطاع الطبيعية (السواحل ، الجبال ، الغابات ، المستنقعات وغيرها) باعتبارها قد هيأت للفصل بين المجتمعات في البيئات المتباينة (الحدود المكاثية) .

- تشير الدراسات التاريخية الى ان من شأن اختلاف درجة التطور بين المجتمعات ان يؤدي لقيام الحدود بينها (الحدود التاريخية) .

- وتقرر الدراسات الاقتصادية بأن بقاء بعض المجتمعات في إطار الاقتصاد المعيشي ، وتحرك بعضها الآخر إلى اقتصاد الفائض بمثابة خط المفارقة الأساسي بينها ، ومن ثم تصبح الحدود بينها لازمة (الحدود الاقتصادية) .

- وتتخذ الدراسات الانثروبولوجية من الارتباطات العائلية والموشائج الأسرية المستندة الى القرابة والدم ، أساسا لاتجاه الجماعة نحو وضع نوع من الحدود بينها وبين غيرها (الحدود الانثروبولوجية) .

- وعند علم الثقافة بأن الحدود بين المجتمعات قد اقتضت مع اختلاف لهجاتها ولغاتها وما اختلف بها من تباين اطرها الفكرية ، وما تداخلت لك من أنماط للسلوك وديود للأفعال متفاوتة ، وما نسج حول لك كله من بنيان ثقافية متميزة (الحدود اللغوية والثقافية) .

ولاشك في وجود تفسيرات أخرى غير ما ذكر ، بل أن كل تفسير منها يتضمن عددا من وجهات النظر ، كما أنها تؤكد جميعها على أهمية الوثيقة الدفاعية للحدود بمستوياتها ، هذه التي تفصح عن مضمونها في كل مرحلة من مراحل نمو المجتمع .

أما فيما يتصل بالسؤالين الثاني والثالث .. فقد عبرت " الحدود " طوال التاريخ من وظائف عديدة متغيرة ، مرتبطة بتطور المجتمعات البشرية منذ حرفة جمع الغذاء وحتى الصناعة المعاصرة ، وإذا كانت الحدود في جوفها بمثابة خطوط انقطاع جغرافية أو تاريخية أو اقتصادية أو ثقافية بين هذه المجتمعات ، فإنها عند مرحلة معينة قد تقاطعت مع ضرورات الاتصال والتبادل فيما بينها ، وتجلت ذلك بوضوح مع الثورة التجارية الأولى في الألف الثالثة قبل الميلاد ، وذلك بما أنت اليه من تواصل عمليات التبادل على طول خطوط الحركة البرية والبحرية معا ، بما ينطوي عليه ذلك من تجاوز الحدود بأنواعها ، وتجاوزت من هذه المرحلة المبكرة أبعاد التناقض بين الحدود الثابتة وخطوط التبادل المتحركة .

ولكن الى أى درجة تفصل الحدود بين المجتمعات والدول ؟ وإلى أى مدى يمكنها أن تتصل بهما ؟

لقد شكلت أبعاد هذه المعادلة مساحة ليست يسيرة من التاريخ .. وما تزال كما اضيفت اليها - منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة - أسئلة أخرى من الوظيفية المعاصرة للحدود ، ومن علاقتها بالقوة العامة للدولة من ذالة قياساتها الشاملة ؟ ومن جدارة الدولة بالاستمرار وقدرتها على المنافسة في الساحة العالمية الراهنة ؟ وهل أن للكيان الكبير أن يحل محل الدولة في

الخريطة السياسية العالمية المعاصرة ٢

تلك وغيرها من الأبعاد والأسئلة ، هي ما تهدف هذه الدراسة الى توضيحه ومحاولة تفسيره ، وذلك على النحو الآتى :

أولا : متابعة التغيرات الوظيفية للحدود ، وتبين عواملها المؤثرة .

ثانيا : الوظيفية المعاصرة للحدود (الكيان الكبير) .

التغيرات الوظيفية للحدود

• الحدود المعيشية المبكرة:

يمكن القول بأن الجماعات البشرية قد عرفت " الحدود " فى مرحلة مبكرة نسبيا من تطورها ، والمرجح أنها قد بدأت مع انتشارها فى بيئات جغرافية متباينة من سطح الأرض ، وما تداعى عن ذلك من اختلاف اتجاهات نموها ودرجاته ، وخاصة مع استقرار بعضها واستمرار بعضها الآخر مترحلا ، واقتضى اختلاف البيئات الى تباين بلياتها الاقتصادية والحضارية والثقافية ، وتكثرت هذه الاختلافات مع انفصال اللهجات والألسنة ، هذه التى ما فتئت تتطور لتتحول الى لغات منبئة الصلة بأصلها الأول المشترك ، وهكذا مثلت الحدود البيئية (المكانية) بداية وظيفتها الفاصلة ، خاصة مع ما تشييه الثقافة المتقاربة من تماسك ، وما يؤدى اليه من تمايزها عن غيرها .

والمرجح أن الخطوة الثانية نحو تثبيت الحدود كانت اقتصادية ، فقد قدمت البيئات الجغرافية تنويعا من الموارد والإمكانات ، عكف كل مجتمع على استغلالها فى بيئته بمستويات متعددة ، واقتضى ظهور الحدود الاقتصادية زمنا طويلا نسبيا ، بلغت اقتصادياتها خلاله معيشية Subsistence Economy بصفة أساسية ، عند مجرد تلبية احتياجاتها الأساسية ، وفى مثل هذا الإطار المعيشى العام تتحدد وظيفية الحدود عند مستوياتها الدفاعية ، وباعتبار عدم أو قلة الفائض الذى يدهوها للاتصال والتواصل مع غيرها ، فإن الحدود بالنسبة

لها لا تعنى أكثر من الدفاع عن النفس وحماية استمرار بقائها . هذه التي يمكن أن نحققها باعتصامها بما يتوافر في بيئتها من حدود طبيعية ، وإذا كانت حياة هذه الجماعات قد تراوحت ما بين العزلة وضعف بواقع الاتصال ، وبين ضرورات الحماية والدفاع ، فقد كفلت بها بيئتها (الغذاء + الأمن) كشرطين لازمين لوجودها واستمرارها .

ويعنى ذلك أن المجتمعات المعيشية قد عرفت الحدود الدفاعية فيما بينها ، وكانت أقرب عموما لأن تتفق مع نهر أو ضائق أو مستنقع ، وأحيانا ما كان يتفجع بعضها أمام جماعات أقوى إلى مناطق العزلة فوق جبل أو هضبة (مثلا فعلت جماعات ما قبل الدرافيدين في الهند ، عندما اتجهت إلى أشد المناطق هزلة وفقرًا فوق هضبة الدكن) ، أو إلى داخل الغابة الاستوائية في الأمازون والكونجو ، أو إلى الصحاري (كما فعلت جماعة البوشمن أمام ضيق قبيلة الهوتنتوت ، فهجرت مراعى الفلد إلى صحراء كلهاري في جنوبي إفريقيا) . وكانت هذه الجماعات المنحرة تعتمد أينما تراجعت بمواقعها ، باعتبارها معقلها الأخيرة ، وكانت أيضا تتمسك بالعزلة ، وهما (الاعتصام + العزلة) بمثابة ما يمكن تسميته بحدود الدفاع عن النفس Self Defense . B هي من أكثر أنواع الحدود شيوعا بين الجماعات المعيشية ، وقد تعرف أيضا بالحدود الأنثروبولوجية ، ليس فقط باعتبار روابط القرابة والدم التي تربط بين الجماعة الواحدة ، بل أيضا لأنها تفصل ما بينها وبين غيرها ، وهي تؤدي - أينما ظهرت - إلى تكوين سلسلة من الحدود أشبه بالحلقات الأنثروبولوجية تحتوي كل حلقة منها جماعة بشرية معينة ، ترتبط الأخيرة منها بأشد المناطق عزلة وبأقل هذه الجماعات قوة .

ولم تكن حدود هذه الحلقات الأنثروبولوجية واضحة تماما ، كما لم يكن هناك إلى اتفاق بينها بشأنها ، كانت أشبه بحدود اعتبارية تعكس توازن القوى بين هذه الجماعات في فترة معينة ، وكانت أيضا قابلة للتغير عند الاختلال في هذا التوازن ، وكان هذا التوازن يخلل عادة حالة ظهور جماعة جديدة قوية ، أو حالة تنامي قوة جماعة منها ، أو حالة توصل واحدة منها

لإزالة حروب أو التنازع متفوقة ، تدعم بها وجودها أو تعارض وجودها على غيرها
الى غير ذلك من الحالات التفصيلية .

الحدود في المناطق الرعوية :

اتخذت الحدود بين الجماعات الرعوية في المناطق الصحراوية وشبه
الصحراوية والاستبس والسفانا ، أشكالا متعددة الدلالات والوظائف ،
خاصة بعد ظهور " القبيلة " التي تمثل جسدا من العشائر المترابطة اثنولوجيا
وثقافيا ، والتي اتفقت مصلحتها العليا المشتركة في الماء والرعي ، وقد دعمتها
بيئاتها الى محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين ريعية (القبيلة +
المياه + المراعى + الحيوان) ، هذه التي ترتبط مباشرة بتحديد المناطق وتمييز
الحدود ، وتبنت في البداية فيما أصبح يعرف بالحدود الوشمية التي تعين أفراد
القبيلة - بالوشم - عن غيرهم ، وتوطدت مع تنظيم الايقاع الحركي للعشائر
في منطقة معينة ، ومع تنظيم استغلال المراعى من موسم الى موسم ، ومع
ضبط الحركة الداخلية للعشائر حتى لا تتصادم ، وقد أسفر ذلك - آخر الأمر -
عن نوع من تقسيم هذه المناطق بين القبائل المختلفة ، ولما كان هذا التقسيم
يستند اساسا الى عوامل طبيعية (المياه + المراعى) غير مضمونة في هذه
المناطق الهامشية ، فقد أدى ذلك الى حدود هشة متغيرة ، خاصة حين ينقطع
المطر ويختل التوازن المبنى تماما ، وتضطرب العلاقات وتسقط التحالفات ،
وتتحرك القبائل ومعها حدودها .

ومن هنا القول بأن القبيلة في هذه المناطق الرعوية هي وطن أفرادها ،
لا تحيط حدودها بمساحة معينة من الأرض ، بل تحيط بمجتمع ، أشبه - أن
صنع التشبيه - بدولة ممرحلة تتحرك هذه الصويرة بحثا عن التوازن الريعى
المطلوب .

وقد تحركت هذه العلاقات الرعوية - في مرحلة تالية - خطوة للأمام ، وذلك
مع ظهور هذه التحالفات واسعة النطاق بين عدد من القبائل المتجاورة (تحالف
القبائل) وتحديد مواقع مثل هذه التحالفات في تحقيق قدر أكبر من التكافل

اثناء المواسم السيئة ، أو في الحد من المآثرهات فيما بينها ، أو لمواجهة قبائل أخرى بمعدة تهددها جميعها ، أو لغير ذلك من الأسباب ، وقد اتخذت هذه التحالفات شكلا شديدا التنظيم والفعالية بين قبائل وسط آسيا الرعوية ، هذه التي كانت تتواصل بينها التحالفات حتى تشمل جملة المنطقة بين بحر قزوين وحدود الصين ، متمحورة حول زمامة قوية وقبيلة ذات بأس ، مبتكرة لها نظاما متقدما للحركة والاتصال ، وكانت فعاليتها تتجلى عند الحشد للجروب ، وقد أثرت هذه التحالفات للغاية في التاريخ السياسي للمناطق المجاورة ، فهي التي دفعت الصين لبناء سورها العظيم ، بمثابة حدود صناعية لصدها هجماتها الصاعدة . وهي التي واصلت اندفاعاتها غربا حتى اسقطت روما ذاتها (٤٧٦ م) ، وهي التي ضغطت على الدولة العربية الاسلامية حتى اسقطت بغداد (٦٥٦ م) ، ومثلت بذلك عنصر الحركة والتغير في معظم أنحاء العالم القديم ، غير انها قد بقيت دائما في أطوارها ، مجرد تحالفات قبلية مؤقتة ، مرتبطة بزعامات معينة ، وبقيت القبيلة في معظم الاحيان هي وطن افرادها ، واستمرت الحدود الاثنولوجية أوضح أنواع الحدود بينها .

الحدود في المناطق الزراعية :

مع اتحار الزراعة بالاستقرار ، ارتبطت الحدود في مناطقها بالكان ويقومات الزراعة ذاتها ، وتراوحت وظائف الحدود بها ما بين الفصل في مراحل الانتاج الأولى ، والوصل بعد ذلك لتبادل الفائض بينها ، وقد اتضح التناقض بين الحدود والتبادل مع تنامي الفائض واستداد خطوط حركته ، وتحلت ضرورة تنظيم العلاقة بينهما (التبادل ، الحدود) بحيث لا تنقذ الاخيرة التدفق السلمي مبرها من ناحية ، ولا تفقد الحدود وظيفتها الدفاعية من ناحية ثانية ، وقد اتجهت الدول الزراعية المبكرة الى تحقيق الهدفين بالوصول الى حدودها الطبيعية التي تظلم منطقتها الانتاجية .. مهما تباعدت مسافتها ، وتعد " مصر " مثالا واضحا لها ، فمنذ الدولة القديمة بها .. اعتبرت النهاية الشرقية لشبه جزيرة سيناء ... بمثابة حدودها الطبيعية .. اللازمة لحماية منطقتها الانتاجية في الوادي والدلتا ، مفسحة بذلك المجال لنفسها لأن

تدافع عنها بعيدا في الصحراء - ولأن تحمي في نفس الوقت تبادلاتها ، وقد تكررت هذه الصيغة في " الصين " أيضا ، وفي غيرها من الدول الزراعية المبكرة ، وتباينت العلاقات بين هذه الدول وما يجاورها تبعا لحالتي قوتها وضعفها ، على حالة القوة يتحرك الفانوس الى أبعد مسافة ممكنة ، كما تبقى منطقة الإنتاج آمنة ، فإذا ما اخترقت الحدود الطبيعية سقطت منطقة الإنتاج بنورها ، عندئذ عادة ما تعنصم هذه المجتمعات الزراعية بثقافتها الراسخة ، وتصيح الحدود الثقافية هي ما يفصل بينها وبين غزاتها ، وقد تعرضت مصر - كمثال - لهذه الدورة أكثر من مرة ، ومنها ما حدث لها عندما اقتسم " الهكسوس " حدودها الطبيعية مع نهاية تولتها الوسطى ، وسيطرتهم قروا على منطقة انتاجها ، ولكنها تحصنت بثقافتها ، ومنها ما حدث هجوما على التحريرى المضاد لغزاتها ، واستمرت منطقة انتاجها في الوادي والدلتا كاملة ، وطارتهم حتى فلسطين ، أى الى عوارء حدودها الطبيعية السابقة ، وهي الدورة التى تعنى - لمصر ولغيرها من المجتمعات الزراعية - أهمية الوظيفة الدفاعية للحدود .. حماية لمنطقتها الانتاجية من ناحية ، وأهمية تأمين الحركة على خطوط التبادل حماية لتدفقات فوائدها من ناحية ثانية .

* الحدود السياسية والتجارة الدولية :

وكم التناقض بين الحدود والتجارة فيما تتطوى عليه الأولى من طبيعة فاصلة بين المجتمعات ، وما تهدف اليه الثانية من وصل واتصال بينها ، وقد مرت العلاقة بينهما بمراحل متعددة يمكن أيجازها فيما يلي :

- تشير الدراسات الانثروبولوجية المعاصرة الى وجود نوع من الاتصال والتبادل حتى بين أقدم الجماعات البشرية بدائية ، وقد تطورت هذه العملية بينها بسرعة نسبية مع التحقق من مزاياها الموكدة ، فيما دامت البيئات غير متشابهة في منتجاتها .. وتحقق فائضا ولو هامشيا ، لما الذى يمنع تبادله في اماكن محددة وأوقات معينة ؟ وبمعا لقانون الحد الأدنى من الجهد والوقت والتكلفة ، اتخذت الاسواق توزيعاتها المكانية الملائمة ثم الدائمة ، ومع اطراد

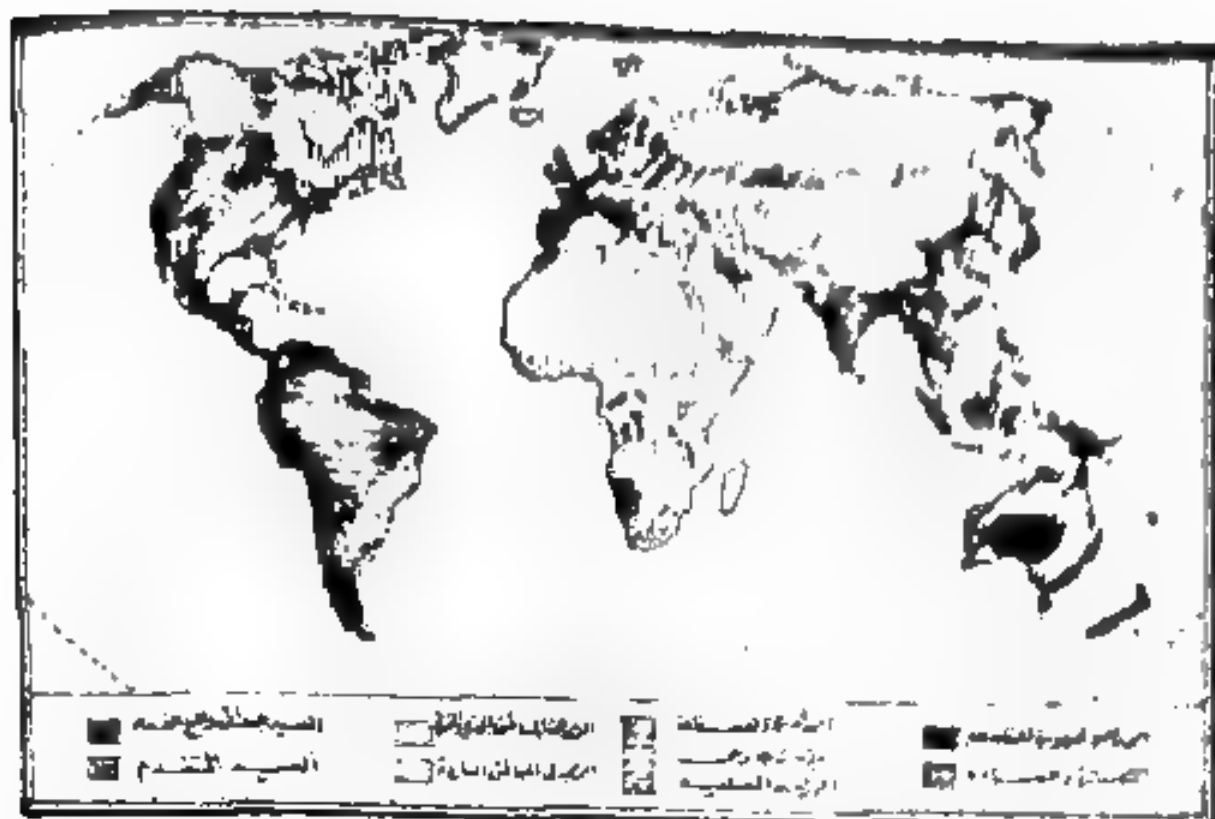
تحسن وسائل الانتاج وزيادة الفائض الهامشي ، برزت مستويات شتى من الاضطرار والمفاضلة ، كما اتجهت نسبة من سكان كل منطقة للتفرغ تدريجيا لهذه العملية بتخصيلاتها ، وتحدثت مصلحة هؤلاء المتطوعين (التجار) في الوصول بالفائض الى ابعاد مسافة ممكنة ، ومن هنا برزت أهمية " الطريق " في هذه المرحلة المبكرة ، ليس فقط من حيث لمرورته لاتمام التبادل بين المناطق المنتجة ، بل ايضا للوصول الى فوائض المناطق الفائية .

وقد شجعت هذه العملية بطاقة مضاعفة .. مع اقتدار التبادل بالاستثمار ، وارتبط ذلك بنمو الفائض العام من ناحية ، وما نجم عن ذلك من زيادة قدرته على الحركة وتغطية تكاليفها ، وايضا بزيادة عدد مرات انعقاد السوق وطول فترة انعقاده . وما أدى اليه ذلك من تحول الاسواق الى مدن تجارية دائمة ، وأمسكت هذه المدن بخيوط تبادل الفائض واستثمارها (بالتخزين والنقل والتشكيل) معا ، وقدمت المدن " الفينيقية " المبكرة (منذ الألف الثالثة ق. م) المثال لهذه المدن التجارية التي تتراعى مصالحها وراء حدود غيرها ، وتتحدد اهدافها في الوصول الى فوائض مناطق الانتاج ، بالاضافة الى السيطرة على مايلقى اليها من طرق ، وهي الاهداف (الفائض + الطريق) التي تناقضت على مر التاريخ مع الاتجاه نحو العزلة والكفاية الذاتية والحدود الثابتة .

- واذا كانت " المدن الفينيقية " قد أرسيت سياسة تأسيس المستعمرات عند هوامش مناطق الانتاج وسواحلها ، حيث تكون اقرب ما يمكن اليها من ناحية ، ولاحكام السيطرة على الطرق المؤدية اليها من ناحية ثانية ، فقد تابعتها في ذلك المدن الاغريقية التي ورثت نفوذها ، وأضافت اليها المدن الرومانية سياسة احتلال مناطق الانتاج ذاتها ، فهذه الاخيرة لم تكف بتبادل الفائض واستثماره ، بل ضطت ايضا نحو استعمار مناطق الفائض وسكانها (شمال افريقية ، الشام ، مصر ، فرنسا ، اسبانيا وغيرها) ، وتحدثت محاور سياستها التوسعية الثابتة في (المنطقة + الفائض + الطريق) طامحة في إلغاء الحدود بأشكالها ، وتحريك العالم برمته الى ولايات ادارية

تتوجه نحو روما وحدها ، مستندة في ذلك الى جيشها وامبرطولها ، والى الربط بين ولاياتها في اوروبا والمريمية واسيا بشبكة من الطرق البرية الممهدة ، والى نظير ثقافتها ولغتها ونظمها وقوانينها بحيث يصبح العالم رومانيا في ظاهره وباطنه ، لماذا كانت وفاة الاسكندر الاكبر المفاجئة قد انتهت حلمه في تجسيد (العالم الاطريقى) الواحد ، فقد اتيح لروما تحقيقه جزئيا باسمها (العالم الروماني) ، وذلك لعدة قرون متعاقبة ، كما أنها قد اودتته بتوافعه بعد سقوطها ، للقوى التي بزغت بعدها .

- وقبل أن تبدأ الكشوف الجغرافية .. واجهت المدن التجارية الأوروبية النامية مشكلاتها مع الحدود القطاعية الواسعة ، ذلك ان انهيار الإمبراطورية الرومانية قد أسفر عن تمزق أوروبا الى عشرات من القطاعات الزراعية المنفصلة داخل حدودها ، هذه التي اضعفت من انسياب التجارة عبرها ، ليس فقط بما فرضته من ضرائب العبور والمورد ، بل ايضا بما كان يستمر بينها من منازعات وحروب ، وعندما انفصلت الكشوف الجغرافية عن نتائجها .. اندفعت المدن التجارية لتحقيق أهدافها ، هذه التي تحدت في الغاء الحدود القطاعية داخل أوروبا ذاتها ، وإطالة خطوط تبادلاتها لتشمل العالمين القديم والجديد معا ، وتحقق لها ذلك بتأسيس النول القومية في أوروبا على حساب القطاعية المتراجعة ، وبالاتفاق خارجها نحو استعمار المناطق والسيطرة على الطرق ، وجسدت بريطانيا وفرنسا وغيرهما .. الحلم الروماني مرة ثانية ، وذلك بما كونه لنفسها من امبراطوريات واسعة ، وبما وضعته من قواعد حرية التجارة المطلقة ، وذلك مع عدم افعال ما اقترن بذلك من حروب قذافية اجتهدت بينها ، معبرة عن نوع من التناقضات تختلف عما كانت بينها وبين الحدود القطاعية الثابتة ، وترتبط بما الت اليه اقتصاديات العالم بعد الكشوف الجغرافية من أنماط متباينة ومستويات متفاوتة (شكل ٣٠) .

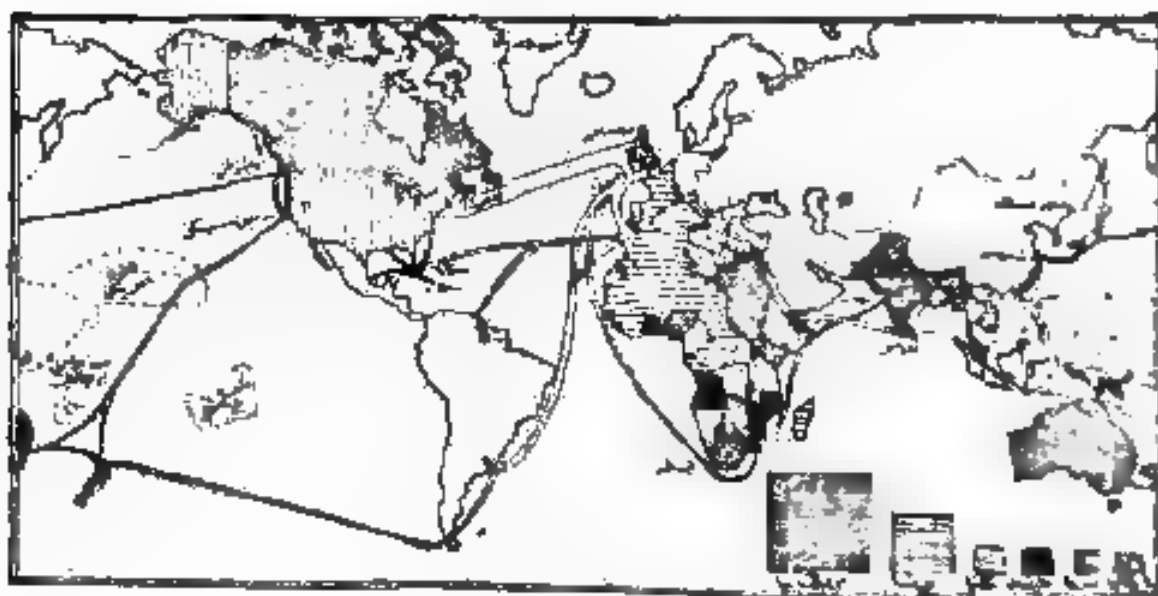


شكل (٢٠) أنماط النشاطات الاقتصادية في القرن ١٩ م (عن بوبيك)

- وقد دفعت الثورة الصناعية بهذا الاتجاه خطوة واسعة للأمام ، وذلك مع اقترانها بوصول حركة الاستعمار الى ذروتها في القرنين ٨ ، ١٩ م . هذه التي أصابت تشكيل الخريطة السياسية لعالم ، وقسمت معظم أجزائه الى مناطق نفوذ (امبراطوريات) تابعة للدول الصناعية المهيمنة ، وذلك داخل حدود متغيرة ، تعبر عن تبادل أوار القوة والضعف فيما بينها ، وإذا كانت أجزاء واسعة من العالم الجديد (خاصة أمريكا اللاتينية) قد وضعت حدودها خلال القرنين المذكورين ، قد بقيت أجزاء واسعة من العالم القديم (خاصة أفريقية) دون حدود واضحة ، إلا ما قدرته لها السياسات الاستعمارية الخاصة بتقسيم مناطق النفوذ في انحائها ، ومع نشاط عملية كشف المناطق الداخلية المجهولة في العالمين معا ، فقد أتبعته سياسة وضع اليد على الأراضي المكتشفة ، وأصبح مجرد رفع الراية على منطقة منها ، بمثابة الرمز لتبعيةها ، وكانت حركة الراية تعني تحرك الحدود توسعا وانكماشاً بعدها .

- ومع تفجيرات تعذيب القوى عقب الحرب العالمية الأولى ، تعرضت الحدود

السياسية لتبدلات أساسية متعددة الدلالة ، ولقد تمثلت هذه التغيرات في انهيار عدد من الامبراطوريات (التركية ، النمساوية ، الالمانية) ، وفي تضعف اخرى (البريطانية ، الفرنسية ، الهولندية) (شكل ٢١) وخيرها ، واتجاهها للنشكك لصالح حركة التحرر المضادة لحركة الاستعمار ، كما تمثلت في تصاعد قوة الولايات المتحدة بعد قرن هزالتها (١٨٢٣ - ١٩١٩ م) ، وفي تكون الاتحاد السوفييتي (١٩١٧) بعد سقوط القيصرية ، ولقد عكست الحدود هذه التطورات ، وذلك بما انطوت عليه بعدها من أنواع الحدود وظوائفها . هذه التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :



شكل (٢١) الامبراطوريات العالمية ١٩١٤

حدود التبعية السياسية :

هذه التي امتزجت - بعد الحرب - معبرة عن العلاقة بين الدول المنتصرة ومستعمراتها التي بقيت لها . أو التي أخشيت إليها بعد انهيار الامبراطوريات السابقتحديدها (خاصة التركية) ، مع صيغ تبعيةها بالنسبة لبعضها -

خاصة في العالم العربي - بتسميات قانونية (الانتداب ، الوصاية ، الحماية) من وضع مؤتمر الصلح في فرساي (١٩١٩) ، لا تخفى في واقع الامر حقيقة أوضاعها .

الحدود القومية : وتعني الحدود التي وضعت - بعد الحرب - على أساس الاختلاف الثقافي واللغة ، لتضم شعوبا كانت مع غيرها في إطار الامبراطوريات الواسعة (النمساوية والتركية خاصة) وتبعا لها فقد تكونت في اوروبا مجموعاتها ، خاصة في شرقها ووسطها وجنوبها ، هذه التي تأخر نضجها القومي بالقياس لغربي اوروبا وشمالها .

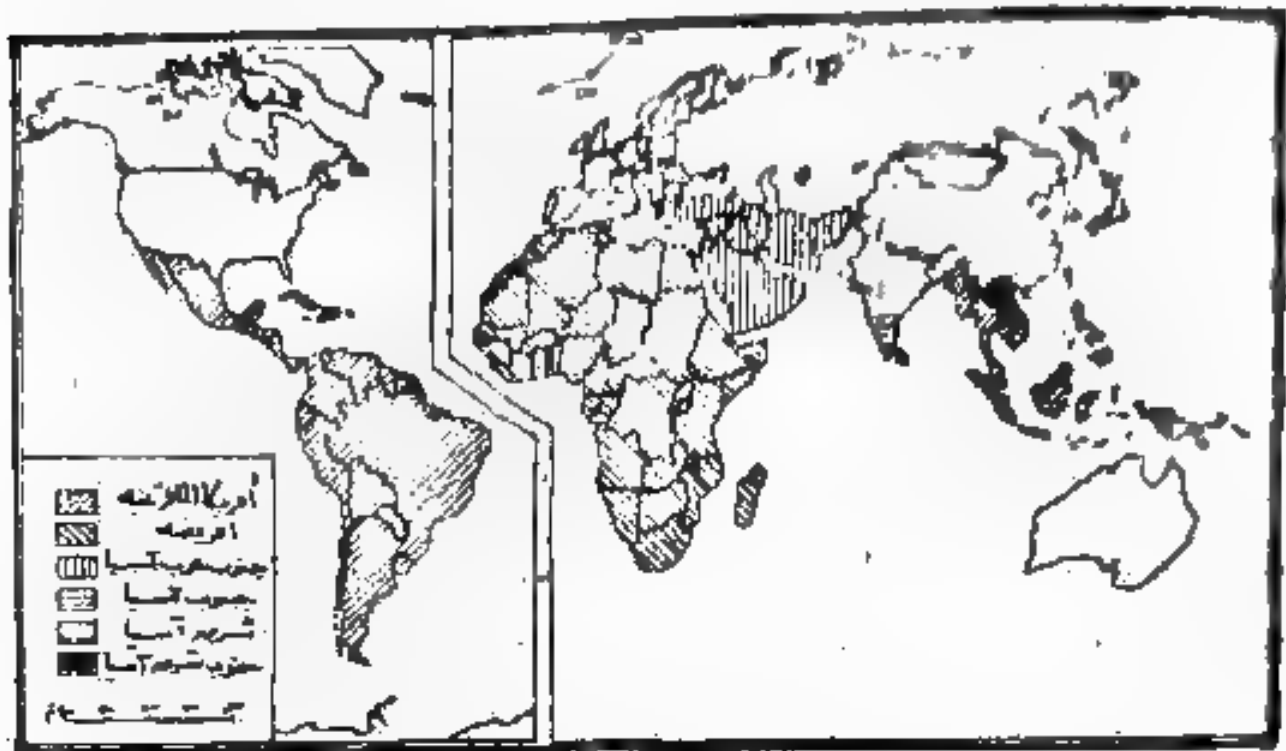
الحدود الايديولوجية : وتتعلل في هذه التي تفصل بين الدول على أساس الاختلاف المذهبي ، وقد ظهرت بعد تكون الاتحاد السوفيتي خاصة ، واتجاهه لنشر مذهب بين الدول المجاورة ، لتصبح بعد ذلك من أشد أنواع الحدود السياسية صرامة ، من حيث وثيقتها الفاصلة .

هذا عدا ما تعرضت له الدول المنهزمة في الحرب من تعديل حدودها (خاصة المانيا) وسعيها الدائب بعدها لتغييرها ، وما استقر قائما في بقية انحاء العالم من حدود متسمة بالثبات والاستقرار بالقياس لغيرها .

- ولما لم تكن نتائج الحرب العالمية الأولى حاسمة ، فقد تجمعت خلال الفترة بين ١٩١٩ - ١٩٢٩ من جديد اسباب الصراع بين الدول الصناعية لتؤدي الى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، هذه أسفرت عن تغييرات اضافية في الحدود السياسية ، تؤكد بعض ما سبق تحليده .. كما تلقى بعضها الآخر ، ويتحدد امعها فيما يلي :

* تكون عدد كبير من الدول في افريقية وآسيا (شكل ٢٢) ، وذلك كنتيجة لانحصار حركة الاستعمار العالمي لحساب حركة تحرر الشعوب ، واذا كانت عملية وضع الحدود بينها قد أدت لعدد كبير من المشكلات .. فلأنها قد انفلتت في معظمها مع أوضاعها السابقة كمستعمرات ، ومن ثم فقد انتقلت غالبية

هذه الدول تكامل الأرض والموارد والسكان ، فضلا عن المكانة النسبية هامة من هذه الحدود للتحديد الدقيق .



شكل (٢٢) مناطق الدول النامية في العالم (عن كلارك)

* تأكيد الحدود الايديولوجية السابق الإشارة اليه ، خصوصا مع خروج الاتحاد السوفيتي من هذه الحرب منتصرا مع الحلفاء ، وامتداد نفوذه المباشر وغير المباشر الى شرقى أوروبا والصين وعدد من الدول حديثة التحور من الاستعمار ، وعلى الجانب الآخر ، تجلى الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي والتحالف العسكى ، وذلك لمواجهة نتائج الحرب من ناحية ، ولجابهة الاتحاد السوفيتي من ناحية ثانية ، ولتدعيم موقفها الانتاجي والتنافسي في الساحة العالمية من ناحية ثالثة ، وانطوى ذلك على توجه واسع نحو الكيان الكبير كصيغة بديلة للدولة في صورتها التي استمرت لقرون .

* مع تطورات الطيران .. فقد امتدت حدود الدولة رأسيا لتظهر ما أصبح يعرف بالمجال الجوي ، كما تكثفت الجهود للاتفاق حول حدود " المياه الإقليمية " بالتصاع يرضى جميع الآراء ، واستقرت نسبيا حول اعتبارها في حدود ١٢

مولا من ساحل الدولة ، تبدأ بعدها " المياه الدولية " المفتوحة للملاحة والتجارة
دون قيود . ولكن المشكلات ما تزال تكثف المياه الإقليمية ، خصوصاً بين الدول
المشرفة على بحار هندية أو مغلقة ، وأيضاً بين هذه التي تفصل بينها مجارى
الأنهار .

الاعتراف بشرعية وقانونية الحدود الدولية القائمة ، وتكوين الحكومات
العالمية الثانية (هيئة الأمم المتحدة) لدعم هذه الشرعية ، وحل الخلافات
حولها سلمياً ، والتدخل - عند الضرورة - لردع أى شكل من أشكال الضم
والانحساب .

الوظيفة المعاصرة للكيان

يطرح الفكر الجيوستراتيجى المعاصر " الكيان الكبير " باعتباره الضيقة
الاجدر باعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم في المستقبل القريب أو البعيد ،
وهي صيغة تضرب بجنورها في التاريخ ، وتجسدت عبره في شكلها
الامبراطورى مرات ، وتستمد ضرورتها الراهنة من واقع تشكيل هرم القوى في
الساحة العالمية بعد الحرب العالمية الاولى عامة والثانية خاصة ، هذا التشكيل
المنطوى على عند من الكيانات الكبيرة سياسياً ، واقتصادياً وسكانياً ، ونعنا
عشرات من الدول الصغيرة الاضعف منها بما لا يقاس ، فإذا كانت الدولة -
عقب الكشف الجغرافية - قد حلت محل الاقطاعية باعتبارها الأقدر على
استيعاب معطيات هذه الكشوف ، فهل أصبحت - بعد الحرب العالمية الثانية -
اضعف من أن تنافس على البقاء ؟ وهل هي تتراجع الآن لحساب الكيان
الكبير ؟ باعتباره الأقدر على المنافسة والاستمرار .

الواقع أن (تدعيم الدولة + تكوين الكيان الكبير) هما بمثابة أهم مظهرين
الساحة العالمية الراهنة ، ويظهر " تدعيم الدولة " كأهم أهداف معظم دول العالم
الثالث ، خاصة هذه التي تحررت حديثاً من الاستعمار . بينما يتجلى " الكيان
الكبير " استراتيجياً محددة الخطوات للعالمين الرأسمالي والاشتراكي على
سواء ، وهذا مع عدم تجاهل محاولات العالم الثالث للتوصل الى صياغة

لتجميع قواه (المؤتمرات السياسية ، المنظمات الإقليمية) ، وإن كانت خطواته - لأسباب شتى - مازال متعثرة في هذا الاتجاه .

وتقدم أوروبا نموذجا للاتجاه الراسخ نحو تكوين الكيان الكبير ، فهي القارة التي عانت من الحرب أكثر من غيرها ، وقد سعت بريطانيا نحو المحافظة على ما بقي لها من نفوذ ، وذلك بتجميعها مستعمراتها السابقة داخل ما عرف بالكمونولث البريطاني ، وكذلك فعلت فرنسا في إطار ما أسمته بمجموعة الشعوب الناطقة بالفرنسية ، وفي نفس الوقت فقد تكونت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي D.E.E.C لتنفيذ برامج مشروع مارشال الأمريكي ، ثم تحولت إلى منظمة دائمة ، وأسست هولندا وبلجيكا ولكسمبرغ مجموعة الدول البنيلوكس Benlux وفي عام ١٩٥٦ تأسس اتحاد الدفع الأوروبي بهدف تنمية التجارة ، وحل محله في ١٩٥٩ اتحاد النقد الأوروبي ، وتكون من ١٢ دولة بينها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ، وفي نفس السنة حاولت بريطانيا عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إنشاء سوق أوروبية حرة ، للتخفيف من مشاكل الانقسام إلى دول عديدة ، غير أنها لم تنجح ، ومن ثم فقد عمدت فرنسا وألمانيا وإيطاليا إلى تأسيس " لجنة الفحم والصلب " وضمت إليها دول " البنيلوكس " أيضا ، وهكذا دخلت الصناعة في هذه المجموعة مرحلة جديدة من الانطلاق .

واحييت هذه الخطوات الاقتصادية بـ"نياج من الوحدة السياسية ، وذلك في إطار ما عرف بالمجلس الأوروبي ، وقد أعلن هذا المجلس في ميثاقه : (بأن من مهامه العمل على تحقيق الوحدة الأوروبية .. وإنشاء مجلس وزراء أوروبي و"برلمان أوروبي" .. ورغم تحفظ بريطانيا تجاه هذه الارتباطات .. واكتفائها بالتعاون في حدود معينة تتصل بالرسوم الجمركية ، وإلغاء جوازات السفر وإنشاء المحكمة الأوروبية العليا ، وإقرار حق العمل بين هذه الدول ، إلا أن بقية هذه الدول قد جفقت خطواتها الجاسمة بتأسيس السوق الأوروبية المشتركة ، وعندما تحققت بريطانيا من ثمارها ، انضمت إليها أيضا ، وأصبح الطريق ممهدا لإنشاء الكيان الفيدرالي الكبير (الدول الأوروبية المتحدة) .

وقد قطعت دول أوروبا الشرقية خطوات معينة أيضا في اتجاه وحدتها .
 وقد نشأت في أعقاب الحرب الثانية مباشرة فكرة إنشاء " جامعة الدول
 الأوروبية " من الأورال إلى الأطلسي ، ولكنها توارت بسبب نتائج الحرب
 الفارة من تقسيم ، ومن استقطاب شرقيها نحو الاتحاد السوفيتي ، وغربيها
 نحو الولايات المتحدة ، ومن ثم فقد سار كل قسم منها في طريقه الخاص .
 وأسست دول شرق أوروبا " مجلس تبادل المساعدة الاقتصادية Council of
 Economic Mutual Aid " من دول الاتحاد السوفيتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا
 والمجر ورومانيا والباثيا ، ووضعت سياسة اقتصادية توسع التعاون بينها ،
 وتضاعف حجم التبادل التجاري ، مع توزيع قواعد الصناعات الثقيلة بما يكفل
 تكاملها في انحاءها ، ثم ضمتها جميعها منظمة " الكوميكون " التي فتحت
 الحدود بين هذه الدول وربطتها جميعها بشبكة من المواصلات البرية والحديدية
 .. على درجة عالية من الكفاية والفعالية .

وقد بدأت حركة العالم الثالث نحو التجمع مع مؤتمر بالمنوع (١٩٦٥)
 وتصاعدت أيقاعاتها مع انعقاد المؤتمرات المتتابعة لما عرف بمجموعة الدول غير
 المتحيزة ، كما تأسست مجموعة من المنظمات الإقليمية في قارات افريقية
 واسيا وأمريكا اللاتينية (جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الإفريقية ،
 منظمة القارات الثلاث) ، وتظهر أهمية التكتل بين دول العالم الثالث من
 النواحي الأساسية الآتية :-

* مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة ، والحد من
 من عصر الاستعمار .

* التعاون والتضامن في مجالات التنمية لتعويض ما فات .

* مجابهة وهي الاستقطاب الدائر لهدبها إلى تلك أي من المعسكرين .

* تدعيم وزنها في السوق العالمية .. خاصة في مجال إعادة ظمين السلع المصنوعة والخامات .

* اسباب اخرى تفصيلية عديدة .

ورغم أهمية هذه الدوافع نحو تكثف الدول الصغيرة في اطارات اوسع مما هي عليه ، الا ان محاولاتها العديدة قد أخفقت في هذا الاتجاه ، أو هي على الأقل لم تسفر عن ثمارها المرجوة ، وذلك لأسباب شتى عديدة يعود بعضها اليها ، ويرجع بعضها الآخر الى القوى العالمية المهيمنة ، ومع عدم تجاهل دور العوامل التفصيلية المعيقة لهذا الاتجاه بن الدول الصغيرة ، هذه التي تخص ربما كل دولة منها على حدة ، فان نماذجها الشاحجة - في أوروبا خاصة - تشير الى ان تحققها لم يكن بالصفة ، كما أنه لم يتم عشوائيا ، لقد توجهت اليه دول أوروبا - بقسميها - تحت دوافع قوية محلية وعالمية ، وقد استجابت لها بكل موضوعية ، وحسبت لكل خطوة حسابتها بدقة ، ثم انتقلت لتجسيدها متجاوزة العثرات والأخطاء ومستفيدة منها ، لقد استوعبت هذه الدول الأوروبية متغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وأدركت أن هذا العصر هو عصر الكيانات الكبيرة ، وأن زمن الدول الصغيرة قد انقضى ، وهي قد وجدت وضعها الحرج تجاه القوى الكبرى اقتصاديا وسياسيا ، وتفهمت لرفق المنافسة الصناعية فيما بينها وما اقضت اليه من تدابيرها ، ومن ثم توجهت الى الوحدة فيما بينها بخطى راسخة ، متجاوزة قومياتها المتباينة ، وحلوها السياسية بل وعداواتها التقليدية ، وقدمت نموذجا قابلا للتكرار من جوانب كثيرة ، من أهمها امكانية تجاوز الحدود السياسية الثابتة ، وامكانية تحقيق الوحدة - بصورة من الصور - بين قوميات مختلفة ، والخطو المتمثل المصوب الصادي نحو تحقيق الهدف ، فضلا عما طرحه النموذج من ثمار يعد تحققة .

تحدد أهمية الدورة لتكون الكيانات الكثيرة بين دول العالم الثالث من انساقها مع متغيرات الساحة العالمية بعد الحرب الثانية ، وإذا كانت المتابعة التاريخية لوظيفية الحدود السياسية قد برهنت على ارتباطها بخصائص المراحل التاريخية المتعاقبة وبالمناطق والاقتصاديات المتباينة ، فمن المؤكد ان المرحلة الراهنة لا تختلف من هذه الناحية عن غيرها ، وإذا كانت الدول القوية قد تجمعت لتزداد قوة ، فمن الأجدر بالدول الضعيفة ان تحضر حلولا ولايمنى ذلك ان تحقيق الكيان الكبير بين هذه الأخيرة يسيرا ، خاصة وفي تعاني من مشاكل مزمنة ، وتعرض لضغوط القوى الكبرى المناوئة ، هذه التي تسعى نحو استقطابها ، ومنع تجمعها وتكتلها .. كي تستمر هيمنتها وتل الهيمنة العميقة الراهنة بين ما أصبح يعرف بالعالمين " الفقير والغنى " ، على استحالة تجاوزها بالنسبة لكل دولة فقيرة على حدة ، وثبتت المحاولات المنفردة في هذا المجال سهولة أجهاشها ، ليس فقط ، باستغلال القوى الكبرى لنقاط ضعفها الداخلي (الانقلابات ، الحروب الأهلية) وإنما أيضا بتكبيها بالديون ، وأخضاعها للتكنولوجيا المتفوقة ، وبإثارة مشكلات الحدود بينها وبين جيرانها .

ويتجلى الكيان الكبير خيارا معكنا وربما وحيدا أمامها ، على أن يخضع تكوينه لدراسات معمقة مسبقة ، بهدف وضع استراتيجيات متكاملة ومتدرجة ، بحيث يحوط كل كيان منها أوضاعا تاريخية وثقافية واقتصادية متكافئة ، تتلافى داخله الحدود السياسية الفاصلة ، وتحول الى ما يشبه الحدود الإدارية داخل الدولة الواحدة ، وإذا يتكون الكيان الكبير من وحدات إدارية كالأغلب في تسميع واحد مشترك ، تخضع جميعها لخطّة تنمية شاملة هادئة ، تربطها شبكة من المواصلات تكثف العلاقات والتفاعل بينها على

أساس المصلحة ، دون ان يعنى ذلك اللزبان التام لكل وحدة أو فقدانها
 شخصيتها المتميزة ، فالمصلحة الاقتصادية العليا للكيان الكبير لا تتعارض مع
 تميز الوحدات داخله ، فمثل هذا التمايز لا تغلوه حتى الدولة الصغيرة
 الواحدة ، وهى الصيغة (الكيان الكبير + الوحدات الإدارية) التى اصطلح
 على تسميتها (الوحدة الاقتصادية والتنوع الثقافى) ، هذه التى يجسد
 الكيان الكبير شقيها الأول (الوحدة الاقتصادية) ، بما ينطوى عليه ذلك من
 قدرة على الصمود فى الساحة العالمية منتجاً ومنافساً ، وتحقق الوحدات
 الادارية شقيها الثانى (التنوع الثقافى) فضلاً عن فاعليتها فى ادارة
 واستثمار الموارد بكفاية مناسبة ، وبذا تصبح " الدولة " اطاراً بسيطاً بلا وظيفة
 بين الكيان الكبير من ناحية والوحدات الادارية من ناحية ثانية ، تلك هى أهم
 اتجاهات تغير وظيفة الحدود الراهنة .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

أهم المراجع

المراجع العربية

- اسماعيل صبرى مقلد : " الاستراتيجية الاميركية والعصر النووي " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير ١٩٦٨ .
- بطرس بطرس غالى : " الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ٢٦ يوليو ١٩٦٦ .
- بكر عمر العسرى : " المنظمات الاقليمية " ، مجلة الاقتصاد والادارة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المحرم ١٣٩٦ هـ .
- حورية توفيق مجاهد : " سياسة قوانين القوى " ، مجلة مصر المعاصرة " ، القاهرة يناير ١٩٧١ .
- صلاح اسماعيل الشيخ : " الاتحاد الأروبي للتجارة الحرة " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة يناير ١٩٦٨ .
- محمد زكى سالمى : " الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى لى البلاد النامية " ، مجلة الاقتصادى ، بغداد ، ١٩٧٠ .
- محمد عزيز شكرى : " الأحلاف والتكتلات فى السياسة العالمية " ، عالم المعرفة ، الكويت ، يوليو ١٩٧٨ .

المراجع الاجنبية

- George Liska : "International equilibrium". Cambridge univ. Press 1975 .
- Hans J. Morgenthau: "Politics among nations" , Alfred A. Knaff, N. Y. 1962 .
- Irwin N. Gertzog,ed : " Readings in State and local Government" Prentice- Hall,

- Muir R.** " Modern Political geography " ,
 Hefter, London, 1975.
- Willies D .Hawley,ed.,** " The Serch for Community Pow-
 er" , Prentice Hall , N.J. 1974 .
- William T. Bluhm :** " Idilogies, attitudes . Modern Po-
 litical Colture , Prentice - Hall, N.
 J.

الدراسة التاسعة

قياس قوة الدولة

(١)

”النموذج النظري“

مقدمة

تقف الجغرافية السياسية في وضع فريد ومتميز بين كافة فروع الجغرافية البشرية والاقتصادية ، ليس باعتبار ميدانها - الدولة - كظاهرة متغيرة فحسب ، وإنما - أيضا - باعتبار تعدد مناهجها وتشابكها مع علوم أصولية عديدة ، تهتم بذات الظاهرة - الدولة - من وجهات نظر مختلفة ومن زوايا متباينة وكان على الجغرافية السياسية أن تقدم منظورا جديدا لظاهرة تهتم بها علوم التاريخ والسياسة والاقتصاد والحضارة والفلسفة وغيرها ، ليس فقط بهدف توضيح جذارتها كعلم بين العلوم ، وإنما أساسا من أجل المساهمة في تفسير هذه الظاهرة المعقدة ، وكان عليها أن تشق طريقها دون أن تفقد هويتها الجغرافية باعتبارها فرعاً من فروعها ، تقهدها باستعمار مزالق النويان في علوم أخرى أقدم منها ، خاصة وأنها - الجغرافية السياسية - تستمد قدراً كبيراً من مادتها العلمية من موضوعات هذه العلوم ومن نتائجها (Muir 1975) .

قياس قوة الدولة:

من زوايا معينة .. قد يلظر لموضوع " قوة الدولة " باعتباره جوهر الجغرافية السياسية وهدفها النهائي ، ليس فقط بالمعنى العسكري الضيق للقوة ، ولكن بالمعنى الحضاري الأوسع ، باعتبارها - قوة الدولة - المجموع الأخير لكافة عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية ، ولكافة مواردها الطبيعية ، كما تتمثل في الأرض والشكل والموقع والمساحة والمناخ والنبات والحياء وغير ذلك . والواقع أن هذا المجموع ليس عملية جمع مطردة لمزايا حضارية وطبيعية تتضمنها الدولة ، فهي تتضمن العديد من عمليات الطرح

أيضا لما قد تنطوى عليه من سلبيات ومشاكل داخل إطارها الطبيعي والحصاري المعقد ، فلم توجد بعد تلك الدولة المثالية التي قدمتها الفلسفة في نماذج شتى ، وعند هذه النقطة يظهر تحديد " قوة الدولة " في صورة عمليات حسابية منصلة لقياس عناصرها ومكوناتها ، تبعاً لمستويات معينه اتفق عليها كمحركات للقياس والمقارنة ، ويتطلب ذلك - أولاً - قدراً وافراً من المعلومات عن مختلف عناصر الدولة في صورة رقمية احصائية ، كما يتطلب - ثانياً - تحليلاً موضوعياً لها ، وقياساً دقيقاً لابعادها ، فإذا لم تتوافر المعلومات الكافية استحالَت عملية القياس والمقارنة ، وتعذر الوصول الى الهدف وهو قياس القوة ، وكذلك إذا ما تحيزت التحليلات ، لا يعود الموضوع - قياس قوة الدولة - من موضوعات الجغرافية السياسية ، ولا يتجاوز عندئذ أن يكون عملاً من أعمال الادعابة والجيوبولوتيكاً (Moodie, 1961:8) .

وهكذا تتحدد شروط الموضوع وحدوده في المادة الكافية إحصائياً ، وفي المنهج التحليلي الموضوعي البعيد عن التحيز ، على أن الأمور - بعد ذلك - ليست يسيرة ، فهناك بعض العناصر الثقافية والتاريخية والاجتماعية التي يصعب تقديمها في جداول إحصائية مناسبة ، كما أن هناك عناصر أخرى منقر أرقامها للدقة المنشودة لأسباب شتى (مثل أرقام التعدادات السكانية لدول العالم النامي) ، كما أن هناك بعض الدول التي تحيط بمصائبها الاحصائية بستر من السرية والغموض لأسباب معينة ، وهناك غيرها قد توفر لها عدد كبير من عناصر القوة ومع ذلك تظهر في مرتبة أدنى من المتوقع لها ، لأسباب عميقة قد تستعصى على القياس ، والعكس - أحياناً - صحيح ، حيث قد تبرز بعض الدول بحجم من القوة يفوق المتوقع من نتائج حسابات عناصر القوة المتوفرة لديها ، وهكذا .. إذا كان موضوع قياس قوة الدولة قد توصل إلى تحديد موضوعه ومنهجه ، فإنه - بعد - ما يزال يواجه مشكلات تطبيقه عملية ، وما يزال يمر بسلسلة متواصلة من التجارب التي تقوم بها مراكز قياس القوة والبحوث الاستراتيجية في دول العالم الأكثر تقدماً (بفر ، ١٩٦٥ : ١٠٧) .

وإذا كانت الخريطة السياسية العالمية تصبح من عدد من مستويات القوة فيها ، كما تظهر فيما يعرف بالدول الكبرى أو القوى العظمى ، وفيما يليها من مستويات وتحالفات وتكتلات وتوابع تنور في فلكها (Dean, 1974) ، فإن هناك عدداً كبيراً من التساؤلات التي تحيط بهذه الخريطة ، يتصل بعضها حتى بما استقر وضعه منها كقوى كبرى حازت عدداً كبيراً من نقاط القوة الطبيعية والحضارية ، فهل هي - حقيقة - قوى كبرى ؟ وما هي نسبة الجانب الدعائي في بروزها العالمي ؟ وما هي نقاط الضعف في بنيتها السياسية الظاهرة والمستترة ؟ وما هي نتائج معالجتها لهذا النقاط ؟ وهل هي قابلة أصلاً للعلاج ؟ ثم ما هي المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى استعوارها كقوة عظمى ؟ لو هذه التي يمكن أن تؤدي إلى تراجعها ؟ إلى غير ذلك من الأسئلة ، وبالطبع فإن هناك عدداً أكبر من الأسئلة التي تحيط بظلال القوة الأخرى في هذه الخريطة ، ومن هنا ، يجدر النظر إليها - أي الخريطة - باعتبارها تقدم إشارات للفترة ماتزال في معظمها وصفية وغير كمية ، يتخللها - في نسبة ما منها - جوانب التحيز والدعاية وضعف درجة الموضوعية ، ثم هي تعكس لوضعا - مهما طالت - فهي في حقيقتها مؤقتة ونسبية ، تلم بها - في كل حين - المتغيرات التي يصعب حسابها جميعها بكل دقة ، كما أنها تعكس صورة من صور التوازن على شكل هرم للقوى ، تقع عند قمته القوى المعروفة بالكبرى ، ويشغل قاعدته العريضة العدد الأكبر من دول العالم ، وبينهما - القمة والقاعدة - تتوزع بقية الدول في مستويات متغيرة بين صعود وهبوط ، تبعاً لما تضيقه أو لما ينقص منها من نقاط مع مرور الأيام ، ومع ما يتعرض له من مؤثرات ومتغيرات ، وليس هذا التوازن أبدياً ، بل هو محكوم بحسابات دقيقة ، وبألوف من التفاصيل والتغيرات شبه اليومية ، مما يقتضى من الباحث الاستقراءية أن يجمع ذلك في اعتباره دائماً ، وأن ينظر إلى هذه الخريطة باعتبارها مؤقتة ونسبية ، فضلاً عن كونها - في نسبة منها -

وصفية يعائية ، وأنها تعكس توازناً قائماً ظم به المتغيرات من كل جانب ،
ولس كل حسن (5: 1957 ، هالدا) .

وهكذا تظهر " قوة الدولة " كموضوع من أهم موضوعات الجغرافية
السياسية ، كما يظهر القياس الكمي لهذه القوة ، كأسلوب لقياسها ، يتميز
منها باتجاهه نحو هدف شديد الوضوح (وإن صعبت وسائله) ، كما أنه
يتخذ من الأرقام الأداة الوحيدة والممكنة لتحقيق القياس والمقارنة لكافة
عناصر الدولة التفصيلية ، مستنداً إلى ذلك التعريف البسيط للدولة باعتبارها
أرضاً ومجتمعاً واقتصاداً ونظاماً وحدوداً ، منطلقاً منه إلى دراسة ما يتضمنه
كل عنصر منها من نقاط وذوايا تفصيلية ، هذه إلى تتم حساباتها - جمعاً
وضرباً وقسمة - للتوصل إلى محصلتها الأخيرة ، كما تتمثل في عدد من
النقاط التي يتفاوت نصيب كل دولة منها ، ومن ثم يمكن ترتيبها - الدول -
تصاعبياً أو تنازلياً ، كما يمكن تصنيفها إلى مجموعات ، ويتطلب ذلك إلماً
بطريقة قياس كل عنصر منها كمياً ، وكذلك بطريقة قياس كل زاوية تفصيلية
من هذه العناصر الأساسية ، وليس ذلك - كما سبقت الإشارة - يسيراً ،
فإذا كان من السهل نسبياً التعرف على نواحي معينة مثل نسبة المططن
بين المجتمع السكاني للدولة ما ، أو على نسبتي سكان الريف والمدن إلى جنة
سكانها ، أو على درجة إسهامها في التجارة الدولية ، أو على وزن الصناعات
الثقيلة في بنيتها الاقتصادية ، إلى غير ذلك مما أصبح متاحاً في الجداول
الاحصائية لمعظم دول العالم ، أو في الدراسات التي تصدرها مراكز القياس
والبحوث ، أو النشرات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة ، فإن هناك بعض
العناصر الأخرى التي تحتاج لإجراءات استقصائية واسعة وبقيقة ، لتحويلها
من صورتها الوصفية إلى صورة كمية تتيح القياس والمقارنة ، فإن عنصر
مثل مستوى الطموح الشخصي Level of Aspiration والاجتماعي ، لا يمكن
تحبيده بالقول (وصفاً) بأن مستوى الطموح هذا في دولة معينة مرتفعاً ،
وفي دولة أخرى منخفضاً ، وفي ثالثة متوسطاً ، حيث يتطلب ذلك - بدايةً -

التحديد الدقيق للمصطلح - (مستوى الطموح) ، ثم توضيح جوانبه وأبعاده ، هذه التي لابد أن تختلف نسبياً من مجتمع لآخر ، ثم بناء استمارة استقصائية وتطبيقها بين فئات المجتمع وطبقاته ، في الريف والحضر ، للكشف عن ظلال مضمون المصطلح التي غالباً ما تنتهين حتى داخل المجتمع الواحد . ثم جدولة النتائج وتحديد معاملاتها وتحليل نتائجها ، وبعد ذلك يوضع مقياس يوضح ظلال مستويات الطموح من خلال أرقامه ، وباستخدام طرق احصائية معينة يمكن التوصل إلى نوع من المتوسط العام لمستويات الطموح لمجتمع معين في دولة معينة ، ومقارنته بغيره في غيرها ، ويحتاج ذلك إلى جهود واسعة ومتواصلة ، وإلى استخدام الآلة في وضع البرنامج وفي تنفيذه ، وفي عرض نتائجه وفي تقييمها ومقابعتها بين الحين والآخر (بدر ، ١٩٦٥ : ١٠٨) ، ومن الواضح أن قياس " مستوى الطموح " ليس سوى نقطة تقصيرية من دراسة " المجتمع " الذي هو أحد عناصر الدولة (الأرض + المجتمع + الموارد والاقتصاديات + النظام + الحدود) ، وأن تحديد " قوتها " بتكبير قدر من النقة ، إنما يتطلب إجراء الآلاف من مثل هذه العمليات الاستقصائية ، على أنه ليس جهداً ضائعاً بحال من الأحوال ، كما أنه - أيضاً - ليس ترفاً أكاديمياً ، وبالطبع فهو ليس أيضاً دعائياً جيوبولوتيكياً ، حيث أن التوصل إلى قوة الدولة إنما يتضمن - في نفس الوقت - التوصل إلى نقاط ضعفها ، وإذا ما كانت جوانب القوة تحتاج إلى الاستمرار بمعدلات متزايدة ، فإن نقاط الضعف تحتاج إلى المعالجة ، وبين استمرار جوانب القوة ، ومعالجة جوانب الضعف ، يمكن أن توضع الخطط المستتدة إلى أوثق الدراسات الواقعية ، وليس إلى مجرد الوصفات المتداولة الشائعة التي إن أصابت مرة فإنها تخيب مرات ، وبذلك يتجه منهج قياس قوة الدولة نحو هدفه النهائي الصحيح ، ليصب بنتائج في وهاء التخطيط ، من أجل المزيد من القوة والصحة (Hawley , 1974) .

ويستند هذا المنهج - من الناحية الفكرية - إلى ميثاين رثيسون ، يجدر

توضيحهما منذ البداية :

أولاً :

أنه لا وجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق ، بمعنى أنه لم توجد عبر التاريخ سولا توجد الآن - هذه الدولة التي حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها ، أو هذه الدولة الضعيفة تماما من كافة مقوماتها ، وكل ما في الأمر أن هناك في كل دولة جوانب من القوة والضعف معا ، وأن التوزيع لهذه الجوانب إنما هو بصورة نسبية محضه ، فهي - الدول - تتوزع على منحنيات عديدة من عناصر القوة ومن عناصر الضعف ، وأن القوة والضعف - من وجهة نظر الجغرافية السياسية - تعني وجود عناصر مواتية إيجابية طبيعية وحضارية داخل بنية الدولة ، مختلطة مع عناصر أخرى غير مواتية من ذات الجوانب ، وإن هذه العناصر جميعها تعمل داخل الدولة بمعدلات متفاوتة متغيرة من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطورها السياسي ، ويتحدد موقف الدولة العام بقاء على المحصلة الأخيرة - في فترة معينة - لجعل تأثيرات هذه العوامل جميعها - وهو موقف قابل للتغير في أي اتجاه نحو القوة أو نحو الضعف ، ومن شأن التخطيط المناسب أن يوجهها - بالنسبة لكل دولة - نحو الاتجاه المنشود .

ثانياً :

إن دراسة عناصر الدولة الطبيعية والحضارية ، إنما تتم من وجهة نظر درجة إسهامها الإيجابي أو السلبي في هذه البنية ، ومن هنا .. فإن دراسة العناصر الجغرافية المكانية للدولة ، لا تهدف إلى تحديدها كظواهر جغرافية إقليمية في حد ذاتها ، وإنما إلى متابعة وتوضيح نتائجها السياسية ، فليست دراسة عنصر مثل " السطح والتضاريس " في دولة معينة ، إلا مقدمة لمتابعة وتوضيح نتائجها في تكوين هذه الدولة وفي تطورها السياسي وفي توجه إسهامها في تحقيق الوحدة المطلوبة داخل الدولة أو في تعزيزها ، وفيما ينتج عنها من إيجابيات ومن سلبيات بالنسبة للمواصلات والتجارة والصناعة والتربية

السكان داخل الدولة ، ويشير هيرفاندال (Herfindahl, 1975:72) إلى وجهة النظر المذكورة ، باعتبار أن جملة عناصر المكان الطبيعية والاقتصادية في الدولة ، إنما هي تمثل مقوماتها كما تمثل مواردها ، وأن الدولة تتفاوت قوة وضعفا تبعا لدرجة استغلالها لمواردها الطبيعية ، أي تبعا للمرحلة التي قطعنها في مجال تحويلها من موارد طبيعية إلى موارد اقتصادية ، أي من حالتها الخام إلى حالة اقتصادية تجارية أو صناعية أو غير ذلك من أوجه الاستغلال ، فالغاية تظل مورداً طبيعياً إلى أن تستغل .. فتصبح مورداً اقتصادياً ، وتوسع وجهة النظر المذكورة .. بحيث تدرس جملة عناصر المكان التي تقع فوقه الدولة .. باعتبارها مواردها التي يمكن حسابها اقتصادياً ، فالأمطار تبقى مورداً طبيعياً ، إلى أن تستغل في الزراعة (أو في أي مجال آخر) ، فإنها تصبح - حينئذ - عنصراً اقتصادياً يمكن حسابه بكل دقة ، وكذلك الأمر بالنسبة للتركيب الصخري ، حالة استغلال إمكانياته في البناء واستخراج المعادن ، بل إن الحواجز الجبلية التي تقدم حدوداً دفاعية طبيعية للدولة ، إنها أيضاً ليست هبة مجانية وليست بلائاً ، ويمكن تقدير ذلك بحساب كم النفقات الدفاعية التي كان من الممكن أن تتكبدها الدولة ، حالة عدم وجود هذه الحواجز الجبلية ، وهكذا ينظر إلى جميع العناصر الطبيعية للمكان ، باعتبارها موارداً قابلة للاستغلال الاقتصادي ، أو هي تقوم بالفعل بوظيفتها الاقتصادية ، سواء بمجرد وجودها وتوزيعاتها المكانية ، أو بما توفره من تكلفة ابتدائية ، أو بما سيتداعى عنها في حالة تحويلها إلى عناصر اقتصادية ، أو بما تمثله من رهيب ينتظر الاستغلال ، وتتراقب الدول - تبعا لذلك - إلى مجموعات ، قطعت الأولى - الأكثر تقدماً - شوطاً كبيراً في مجال تحويلها الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية ، وتقف الثانية في مرحلة متوسطة من هذا المجال أما الثالثة فما تزال مواردها الطبيعية دون مستوى التحول الفعال إلى موارد اقتصادية ، ويتوالى ذلك - في جميع الحالات - على مجموعة من العوامل الحضارية والثقافية والتاريخية لكل دولة على حدة ، تحصل من ناحية بالنظام السياسي للدولة ، وما يتبعه - هذا النظام -

لمجتمعها السكاني من طاقات ومن قدرة على التفاعل والاتصال والعهد والانطلاق والابداع ، وتتربط - من ناحية ثانية - مع خصائص هذا المجتمع وثقافته وقيمه ومعتقداته وقيمه وتقاليد وأعرافه ، إلى غير ذلك من خصائص المنصلة بتركيب قوة عمله ونوعها ، وبخطامه التعليمي بشكله ومضمونها ، ودرجة الارتباط بين العلم والعمل في بلده الاقتصادية والاجتماعية ، ثم في اتصال - من ناحية ثالثة - بالتاريخ الخاص للدولة ، وبما خاضته خلال هذا التاريخ من تجارب ، وبما استوعبته من خبرات ، وبما خلفته مراحلها في بنيتها من قوة أو من ضعف ، ثم هي ، - أخيرا - تتصل بالمستوى التكنولوجي لهذه الدولة ، ليس بالمعنى الكمي للتكنولوجيا فقط ، أي بما يتوافر لديها ولدى أفرادها من أجهزة وأدوات وآليات في شتى المجالات ، بل - أساسا بالمعنى الكيفي لها ، أي بدرجة اندماج التكنولوجيا ، في ثقافتها العامة والخاصة ، ودرجة استغلالها لامكانياتها من خلالها وما يسهم به مخترعوها ومبدعوها في تطوير تكنولوجيتها الخاصة ، وبما يتداعى عن كل ذلك من نتائج في سلوك الأفراد وفي طريقة تفكيرهم وفي مستوى الأداء الخاص لجميع الأعمال .

كيفية قياس قوة الدولة (نموذج منهجي) :

يتحدد الأسلوب اعلم لحسابات " قوة الدولة " في المقولة البسيطة الآتية ، " قوة الدولة هي ناتج القوة والضعف الاقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي وعسكري ، وهي محصلة قدراتها على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي ، وفي التأثير على غيرها " (فخر : ١١) ، وتشير بعض الدراسات إلى العناصر الرئيسية المكونة للقوة بالشكل الآتي " عوامل جغرافية + عوامل اجتماعية + سكانية + عوامل سياسية + عوامل عسكرية + الإرادة القومية + عوامل أخرى (Muir, 1979 : ٢٤١) ، كما ترد - في دراسات أخرى - الإشارة إلى عناصر القوة من قبيل " المستوى التكنولوجي + أسلوب اتخاذ القرارات الوطنية + القدرة غير الملموسة والتي تعرف بروح الأمة " وغير ذلك أيضا من العناصر التكميلية ، وتؤكد جميعها على أهمية تحديد التفاعلات القائمة بين هذه العناصر والعوامل ، باعتبارها غير منحصلة على الإطلاق ، بل هي مترابطة

غاية الترابط ، ويتخذ - أحيانا - من درجة اعتماد الدولة على غيرها + اعتماد غيرها عليها ، كمقياس للقوة في الساحة العالمية ، حيث أن قوة الدولة (أ) بالنسبة للدولة (ب) ، إنما يمكن تحديدها من خلال تحديد درجة اعتماد (ب) على (أ) ، فكلما زاد اعتماد (ب) على (أ) ، زادت قوة (أ) على (ب) ، بحيث يتاح للأولى (أ) ممارسة القوة على الثانية (ب) نتيجة لهذا الاعتماد ، ومن ثم إذا كان الاعتماد متبادلا نفس الدرجة أو يقدر من التكافؤ ، فإن ممارسة القوة تكون أيضا متبادلة بنفس القدر ، ويتطلب تحديد ذلك تحليلات تفصيلية كمية لمجموع العناصر والعوامل التي تعتمد فيها على نفسها + التي تعتمد فيها على غيرها + التي تعتمد فيها الدولة الأخرى عليها ، مع مراعاة إمكانية تطبيقها على أكبر عدد ممكن من الدول ، تحقيقا لمزايا المقارنة التي تستند إليها مثل هذه الدراسات ، وذلك لتحديد مرتبة الدولة بصفة خاصة ، ولبناء جدول الترتيب العالمي للقوى بصفة عامة (فخر : ١٢) ، ولتوضيح عناصر التحليل التفصيلي يمكن تقديم هذا النموذج المنهجي العام على النحو الآتي :

أولا : تحليل العوامل الجغرافية (المكانية) :

ويتضمن النقاط الآتية (الموقع الجغرافي للدولة + مساحة الدولة + الشكل ومورفولوجية الحدود + السطح والبنية + الظروف المناخية + التربة + الحياة النباتية + المعادن ومصادر الطاقة + الموارد الطبيعية الأخرى + عناصر أخرى) .

ثانيا : تحليل العوامل الاجتماعية والسكانية :

ويتضمن النقاط الآتية (الحجم السكاني للدولة + التوزيع المكاني والكثافة + معدلات النمو + العلاقة بين السكان والموارد + التركيب الاقتصادي وقوة العمل + توزيع السكان بين الريف والحضر + التركيب التعليمي + التركيب العرقي + اللغة والدين + التاريخ والثقافة والتراث + عناصر أخرى) .

ثالثا : تحليل العوامل الاقتصادية :

وتتضمن الزوايا الآتية (درجة استغلال الموارد الطبيعية + الهيكل الاقتصادية الأساسية + العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك + الموارد والصناعات والميزان التجاري + بنود الميزانية العامة + تراكم رأس المال + الموارد الأساسية من الغذاء والطاقة + درجة الكفاية الذاتية + متوسط الدخل + متوسط الانتاجية + المدخرات + البنوك والشركات + المساعدات + عناصر أخرى) .

رابعا : تحليل العوامل السياسية :

وتتضمن الزوايا الآتية (النظام السياسي + الهياكل السياسية + أسلوب اتخاذ القرار + الأحزاب + الديناميكية السياسية + العلاقات الدولية + العلاقة بين الهياكل السياسية والاقتصادية + التحالف والتكتلات الدولية والإقليمية + مشكلات الحدود السياسية + الدستور والقانون ونظام الانتخابات + عناصر أخرى) .

خامسا : تحليل العوامل العسكرية :

وتتضمن النواحي الآتية (حجم وتكوين القوات + التنظيم والتسلح + الاستراتيجية + التعبئة + القيادة وتسلسل الأوامر + الاتصالات + نهج توزيع القوات + العلاقة بين أنواع القوات + المشاركة في التحالف + القدرة على الحركة والدفاع والهجوم + العلاقة بين الجيش ونظام الحكم + عناصر أخرى) .

سادسا : الإرادة الوطنية :

وتتضمن دراسة (التاريخ + الشخصية القومية + الحالة الصحية والنفسية للشعب + الاتصال والنموذج + العادات والتقاليد + الأفكار المسيطرة + مستويات الطموح + القدرة على التفاهل والاحتشاد + غير ذلك) .

ولتبسيط حسابات القوة الشاملة - بمعاصرها العديدة هذه - بدأ ضميرنا التوصل إلى صيغة كمية - قابلة للتعديل - تجمعها في إطار قابل للتطبيق

والقراءات الناتجة عنهما في مرحلة تاريخية معينة ، ومع تعدد ذوايا وتفصيلات
 العنصرين (المساحة + السكان) ، فإن المنهج المتبع في دراستها ، إنما
 يتلخص في تحديد كم + كيف كل منها (العدد + النوعية) ، ويعنى الكم ،
 الحالة الرقمية لكل زاوية وتفصيلية منها ، ويعنى الكيف ، الحالة النوعية لها ،
 وبفضل - أيضا - التعبير عن الحالة النوعية - أى المستوى بالأرقام ، حين
 هى - الأرقام - الأسلوب الأمثل لإجراء المقارنات ، ويمكن توضيح ذلك بالنسبة
 لزاوية مثل الحجم السكانى للدولة ، فالمعروف أن هناك تباينا واسعا من هذه
 الزاوية (شكل ٢٢) بين دول العالم (U. N. 1960 - 1990) ، حيث قد يصل
 الحجم في بعضها إلى عدة مئات من الملايين (الصين ، الهند ، الاتحاد
 السوفيتى ، الولايات المتحدة) بينما ينخفض في بعضها إلى بضع عشرات
 من الآلاف (موناكو ، الفاتيكان ، ليختنشتين ، على سبيل المثال) ، ويشير
 التاريخ ' إلى علاقة وثيقة بين قوة الدولة وحجمها السكانى ، وأن الصراع بين
 القوى المنافسة ، إنما تحده - في نسبة هامة منه - مواردها البشرية ، خاصة
 إذا ما ارتبط الكم بالكيف ، أى العدد بالنوعية ، وتقدم بعض الدراسات
 (Cox, 1975 : 87) رقم ١٢ مليون نسمة ، باعتباره الحد الأدنى أو المتوسط
 الفعال Effective Mean - من الناحية الكمية - لترتيب الدول تبعا لأوزانها من
 هذه الناحية ، وذلك على أساس من المقارنة العددية لها ، ومنحنى التوزيع
 الطبيعي Normal Distribution Curve وتصنيفها بداية من هذا المتوسط (١٢
 مليون +) إلى ٥ فئات حجمية ، وإعطاء كل منها درجة معينة على النحو
 الآتى :

الفئة الحجمية (مليون نسمة) ١٠٠ + ٥٠ - ٩٩ ٢٥ - ٤٩ ١٥ - ٢٤ ١٢ - ٢١

القيمة الرقمية ٥ ٤ ٣ ٢ ١

وتقع في الفئة الحجمية الأولى (١٠٠ مليون +) مجموعة معينة من الدول
 سبقت الإشارة إلى بعضها بالإضافة إلى غيرها) ، تحصل جميعها على القيمة
 الرقمية (٥) الخاصة بهذه الفئة ، ولكنها تتفاوت - بعد ذلك - من الناحية
 الكيفية ، ومن ثم تبدأ المقارنة بينها على أساس مؤشرات القياس الكيفي
 للمجتمع السكانى ، وتتضمن (التنوع الوظيفى + التركيب الاقتصادى + قوة
 العمل + نسبة الإحالة + التعليم والتدريب + مؤشرات أخرى) ، ويتكرر الأمر

بالنسبة للفئة الحجمية الثانية (٥٠ - ٩٩ مليون نسمة) ، هذه التي تضم هداً أكبر من الدول (ألمانيا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، البرازيل ، نيجيريا ، وغيرها) ، ومن الواضح أن هناك فارقاً بيناً من الناحية الكيفية - بين المجتمع السكاني في ألمانيا وبينه في نيجيريا مثلاً ، ومن ثم فإنهما - ألمانيا ونيجيريا - وإن حصلتا على قيمة رقمية واحدة (٤) من الناحية الكمية ، فإن المؤشرات الكيفية التفصيلية ، سوف تضع كلا منهما - بعد ذلك - في قائمة مختلفة تماماً عن الأخرى ، وتستمر هذه المقارنات الرقمية لكافة عناصر الكتلة الحيوية الحرجة ، بحيث يتم - في النهاية - التوصل إلى مجموع ما تحصل عليه كل دولة من هذه العناصر كما وكيفا ، وهو ما يعبر عنه بالمعادلة العامة الآتية

مجموع الكتلة الحيوية الحرجة = (جملة القيم الرقمية للأرض + جملة القيم الرقمية للسكان) .

(٢) القدرة الاقتصادية (E) :

تتوقف القيمة الملموسة للكتلة الحيوية الحرجة على العلاقة الاقتصادية بين هاتين (الأرض + السكان) ، هذه العلاقة التي تتفاوت - أيضاً - تفاوتاً بيناً من دولة إلى أخرى (Clark, 1971: 44) ، وإذا كانت المعادلة البسيطة $(P_t = C + E)$ قد تعبر بصفة عامة عن هذه العلاقة ، إلا أنها ليست كافية تماماً للتعبير عن هذا التفاوت البين بين دول العالم : هذا التفاوت الذي ينعكس في اختلاف المستويات الاقتصادية بينها وذلك كمحصلة أخيرة للعلاقة بين السكان والأرض (Carter, 1975) كما تعكس أسباب التخلف الاقتصادي بعامة (شكل ٢٢) .

وقد اختير مقياس إجمالي الناتج القومي GNP لقياس القدرة الاقتصادية للدولة على المستوى العالمي ، ورغم ما يوجه إلى هذا المقياس من النقد باعتباره أقل للحصيلة مما ينبغي ، وأقل دقة من المنشود ، إلا أنه ما يزال مفضلاً ، باعتباره يعبر عن القيمة السوقية Market Value لكل من السلع والخدمات المنتجة بواسطة الاقتصاد القومي ، خلال فترة زمنية محددة (سنة عادة) وهو

ما يتيح المقارنة والمنافسة ، ويحسب على أساس حجم الإنفاق على السلع والخدمات من الأفراد والشركات والحكومة والأجانب في سوق الدولة خلال عام، ومن خلاله تتحدد النواحي الآتية (زهران ، حمدي ، ١٣٩٦ هـ : ١٤) :

- الموارد العامة للدولة .
- نقد الدولة في التجارة العالمية ، وسوق المال العام .
- مستوى دخل الفرد ، وتوزيع الثروة .
- المستوى التكنولوجي العام ، خاصة في مجال الاستثمار .

— فواحي أخري .



شكل (٢٣) أسباب التخلف الإقتصادي

ويخضع مقياس إجمالي الناتج القومي لترتيب معين ، تبعاً لقيمته الواقعية في الإطار العام لمقياس قوة الدولة مقارنة بغيرها ، بمعنى أن الدولة الأولى في هذا الترتيب - أي هذه التي تحقق أكبر ناتج قومي عالمياً - تحصل على قيمة رقمية = ١٠٠ ، ثم تليها مباشرة بقية الدول ، تبعاً لنسبة ما تحققه أيها من هذا

النتائج إلى النوبة الأولى ، فإذا كانت الولايات المتحدة تحتل هذه المرتبة بإجمالي ناتج قومي يبلغ ١٢٠٠ بليون دولار ، فإنها تحصل على القيمة الرقمية المذكورة (١٠٠) ، ويحصل الاتحاد السوفياتي على قيمة رقمية = ٨٠ ، لأن إجمالي ناتجه القومي يبلغ ١٠٠ بليون دولار ، وتحصل اليابان على قيمة رقمية = ٦٠ ، وتقل عنها ألمانيا الغربية إلى ما يساوي (٥٠) ، وهكذا مع تغير هذا الترتيب من سنة لأخرى .

والى جانب إجمالي الناتج القومي ، هناك بعض المقاييس التفصيلية الأخرى ، المتصلة بقياس القدرة الاقتصادية العامة ، وذلك من قبيل :

- العلاقة بين إنتاج وإستهلاك الطاقة في النوبة ، ومتوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في دول العالم (شكل ٢٤) .



شكل (٢٤) استهلاك العالم من الطاقة (متوسط نصيب الفرد كجم)

- انتاج الصلب ، مرتبة الصناعة في اقتصادها .

- الانتاج الغذائي والكتابة الذاتية .

- الموارد المعدنية .

- التجارة الخارجية .

- مقاييس أخرى .

والتوضيح أهمية دراسة هذه المقاييس التفصيلية ، يمكن الإشارة - بإيجاز -
للانتاج الغذائي كمثال لها ، فقد أوضحت تجربة الحربين العالميتين
رماتلما ، ان الموارد الزراعية تعد واحدة من أهم مكونات القدرة الاقتصادية
للدولة (جاب الله ، ١٩٧١ : ٦) ، سواء في مجال تحقيق الكفاية الذاتية ، أو
تحقيق الفائض مع القدرة على استثماره تجاريا وصناعيا ومياصبا ، أو
بالنسبة لمواجهة العجز بين تنازلات أو استنزاف لرصيدا القومي العام ،
ويستند قياس الموارد الزراعية إلى المؤشرات الآتية (Bamer, 1958 : 62) :

١ - مساحة الأراضي الصالحة للزراعة .

٢ - مساحة الأراضي المستغلة منها .

٣ - مشكلات المناطق الزراعية الهامشية .

٤ - انتاجية الوحدة المساحية من المحاصيل المختلفة .

٥ - التركيب المحصولي .

٦ - مدى كفاية الانتاج الغذائي للسكان .

٧ - مقاييس أخرى .

ويمكن تلخيصها جميعا فيما يلي (مجموع المساحات المزروعة + اجمالي
الاطنان المنتجة + صافي الصادرات والواردات الزراعية) .

وبعد ذلك يمكن التوصل إلى ما يعرف بالإجمالي العام لكل من الكتلة العرجة (C) والقدرة الانحصائية (E) ، وذلك بعد جمع الأرقام المتصلة بخصائص كل منهما ، وهو ما يعبّر عنه بالمعادلة البسيطة الآتية (C+E) .

٢- القدرة العسكرية (M)

ينظر للقوة المسلحة باعتبارها الأداة النهائية لحسم الصراع بين الدول في إطار قوتها الشاملة ، ويعبر كيسنجر عن ذلك بقوله (، إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى ، حيث يصبح استخدام القوة العسكرية بمثابة وسيلة يقصد منها إجبار الخصم على تنفيذ إرادة معينة ، وذلك باستخدام أعلى درجات القوة . .) وبإضافة القدرة العسكرية يصبح شكل المعادلة = (P: C+E+M) ، وتظهر مستويات القدرة العسكرية في الخريطة العالمية بالظلال الآتية :-

- تكتسب القدرة النووية عند قمة هرم القدرة العسكرية ، تتصنّف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

- يأتي - بعدهما - بقية الثنائي النووي (المملكة المتحدة ، فرنسا ، الصين ، الهند) .

- يليها مجموعة الدول التي وصلت لمستوى علمي وتكنولوجي ، يمكنها من الانضمام للثنائي النووي ، غير أن ذلك لم يعلن بعد (السويد ، كندا ، استراليا ، وربما الأرجنتين والباكستان) وقد يكون هناك غيرها أيضا .

- هناك - بعد ذلك - القدرة العسكرية التقليدية ، وتوزع على منحنياتها بقية دول العالم بمستويات شتى وظلال عديدة في أنحاء العالم .

ولما كانت القدرة النووية قد غطت الحرب بطلاقة تدميرية شاملة ، فإن هذه الصفحة ذاتها قد جعلت منها رادعا لقيامها (42 : 1967 ، Kissinger) ، حيث لم يعد في الإمكان استخدامها ، دون توقع خسيرة معاتلة من الطرف الآخر ، خاصة في ظروف الاستقطاب الثنائي الراهن لقوى العالم بين الاتحاد

السوفييتي والولايات المتحدة ، وهكذا ما تزال القدرة العسكرية التقليدية -المنظورة - بمثابة الاحتمال الوحيد القائم لحسم الصراع بين القوى المتنازعة مسلحاً بالذخيرة ، وإذا كانت القدرة العسكرية النووية لم تستخدم مرة واحدة من جانب الولايات المتحدة ضد اليابان ، وأنهت بها الحرب العالمية الثانية ، فإن عدد الحروب التي اندلعت منذ نهاية الحرب الثانية تقدر بما لا يقل عن ٤٠ حرباً ، مما يعنى تكرار الإلتجاء إلى الحرب التقليدية بمعدل حرب كل سنة بين ١٩٤٥ - ١٩٨٤ ، وغالباً ما تسبق الحرب بمرحلة من الإعداد والتأهب ، وعادة ما تقوم عندما تفشل المفاوضات الدائرة بين طرفيها - أو أطرافها - في التوصل لحلول مرضية ، وتبقى كاحتمال قائم حتى تتدلع ، وتقوم حسابات أطرافها على مجموعة معقدة من الاعتبارات (مجاهد ، حورية ، ١٩٧١ : ١٤٢) يتحدد أهمها فيما يلي :

- القوة البشرية العاملة والمعبأة والممكن الاستفادة منها .

- عدد ونوعية الوحدات والتشكيلات القتالية .

- قوائم السلاح والمعدات المنتشرة للاستخدام كما ونوعية .

- نوعية القيادة العسكرية والسياسية .

- الاستراتيجية العسكرية .

- الجبهة الداخلية والروح المعنوية .

ويتم تحليل كل اعتبار من هذه الاعتبارات الرئيسية إلى عشرات من التفاصيل السلوكية والأدائية ، بحيث يمكن ترجمتها إلى قيم رقمية مفيدة في مجال قياس العسكرية التقليدية . تمهيداً لإضافته إلى السجل العام لقوة الدولة ونفقه بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ذات أهمية فائقة في القياس ، من قبيل :

- نسبة الإنفاق العسكري إلى اجمالي الناتج القومي .

- حجم ونوعية القوات المسلحة .

- القدرة على الحشد والتوزيع محليا وإقليميا وعالميا .

- القدرة البحرية والجوية .

- مؤشرات أخرى .

وبالنسبة للمؤشر الأول (الإنتاج العسكري) فإن المتوسط العالمي له يقدر بنحو ٨ / وينحرف في المملكة المتحدة (على سبيل المثال) ، وقد يزيد إلى ٢٠ ٪ (مصر حتى ١٩٧٢) ، ثم هو قد يقترب من نصف إجمالي الناتج القومي ، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل (٤٥ ٪) ، وبالنسبة للمؤشر الثاني (حجم ونوعية القوات المسلحة) فإن محدثاته تتجاوز قوائم الأسلحة ، إلى العنصر البشري ونوعية التنظيم وقدرات الإدارة والاتصال ، وهي التي تعطى للسلاح فاعليته ، بما تصيفه إليه من مرونة وحسن توزيع وإدراك شامل دقيق - من قبل القيادة- للمبتدئات ، وتقوم مراكز البحوث الاستراتيجية بدراسة هذه المؤشرات والعناصر وغيرها ، وتقييمها وتقدير درجاتها بالنسبة لكل دولة من دول العالم ، وذلك ضمن إطار دقيق من الاستقصاء والقياس ، والمتابعة ، تستخدم فيه أكثر الأجهزة التكنولوجية تقدما ، وتصدر عنها تقارير سنوية ، يتضمن نتائجها فضلا عن توقعاتها المستقبلية .

(٤) الاستراتيجية القومية في إرادة الوطنية (S) :

تشير القياسات السابقة - عامة - إلى المقارنة للقوة بين الدول المختلفة على أساس كمي ، وتكتسب جميعها معناها ، ونسبة هامة من فاعليتها ، إذا ما وضعت في إطار الاستراتيجية القومية للدولة ، وقدرتها على حشد قوتها وتوجيه إرادتها ، ويتضمن ذلك تصورات المجتمع السكاني في الدولة لأهدافها ، ودرجة اتفاقهم عليها (Nimmo, 1974:7) ، ورغبتهم في وضعها موضع التنفيذ ، ويتصل ذلك - أشد الاتصال - بدرجة الاتساق الداخلي للدولة ، وكذلك بتصوراتها من الأمن والسلام وقدرتها على استخدام قوتها "لغرض هذه التطورات ، أو لإقناع الدول الأخرى بها ، وتنشأ الحاجة إلى " القوة " في

- خريطة العالم المعاصرة ، نتيجة للأوضاع الآتية : (Claude , 1962 : 16) .
- تشابه المصالح الدولية ، وقام النظام الدولي على أساس تبادل المنافع والمصالح في شتى المجالات .
 - ضرورة أن نخضع كل دولة لنفسها ، السياسة اللازمة لتحقيق مصالحها .
 - يؤدى تنوع المصالح وتعددتها إلى وجود نقاط عديدة للتعارض بين الدول وغيرها .
 - ضعف لمالية المؤسسات الدولية للتحكيم ، وبخس المنازعات الناتجة عن هذا التعارض .

يتلوى هذه الأوضاع - وغيرها إلى أهمية أن يكون لدى الدولة من القوة ، ما يكفل لها تجاوز نقاط التعارض لمصلحتها ، أى تحقيق أهدافها حتى ولو تعارضت هذه الأهداف - جزئيا أو كليا - مع أهداف دولة أخرى ، ويتخذ ذلك - في مجال العلاقات الدولية - سبل الاقتناع أو التفاوض أو الضغط أو الإكراه أو بالقوة العسكرية المباشرة ، وهى المسائل التى تندرج عامة تحت ما يعرف بالامن القومي أو المصلحة العليا للدولة (غالى ، ١٩٦٦ : ٧٥) ، كما أنها المسائل التى يجدر أن تحيط بها وبإبعادها الاستراتيجية العامة للدولة ، واتى على أساس درجة الإحاطة هذه لتحديد قاطبة الاستراتيجية ، وقدرتها على مواجهة المتغيرات التى لاتهدأ فى الساحة الدولية ، ومن ثم يمكن ترجمة ذلك إلى قيم كمية ، تدخل ضمن الحسابات العامة لقوة الدولة .

ولقد تطور مفهوم " الامن القومي " من مجرد تحديد الأهداف العامة للدولة ، التى تكفل لها الاستمرار وتحقيق بقائها ، إلى تعريف أكثر دقة - بعد الحرب العالمية الثانية - ليصبح مفهوما من شقين : (فخر : ٢) .

١ - ان الدولة آمنة ، إذا لم تصل إلى الدرجة التى يكون عليها أن تضر ببقائها إذا أرادت أن تتجنب الحرب .

٢ - ان الدولة تكون آمنة ، إذا ما أعدت لنفسها إمداد يسمع لها بالانتصار

في الحرب ، حالة اضطرابها . قبول التحدي الذي يواجهها .

ويعنى ذلك أن أمن الدولة = قدرتها العامة + قدرتها العسكرية بخاصة
وهجومها . وقد تطور هذا المفهوم - أيضا - بعد ذلك ، وبسبب تعقد الأوضاع
الدولية والسياسية منذ نهاية الخمسينات (Cohen, 1974: 96) ، واتسع مفهوم
"الأمن القومي" ، ليتجاوز مجرد التهديد ، أو مجرد القدرة على المواجهة
العسكرية ، وذلك مع تعرض الكيانات السياسية لأشكال من التحديات
والتهديدات غير المباشرة ، أو التي تتخذ صورا عسكرية بالضرورة في بعض
الحالات كتن تعرض الدولة - من خارجها - لمؤثرات متفاوتة القوة ، تنجم إلى
اقتصادياتها أو ثقافتها أو بنيتها الاجتماعية والحضارية ، مما قد يشكل -
أحيانا تهديداً أو تحدياً لأمنها ، قد يلحق - في آثاره غير المباشرة - التهديد
العسكري المباشر ، كما أن هذه المؤثرات قد تتخذ شكل الانقلابات الداخلية
بقصد تغيير نظام الحكم ، أو أعمال الإرهاب والتخريب والجاسوسية والاحتلال
الأزمات الاقتصادية ، وغير ذلك مما يمثل تهديداً للأمن القومي ، ولكنه لا يندرج
تحت التهديد العسكري المباشر ، ومن ثم فقد اتجه مفهوم "الأمن القومي"
ليحيط بكل هذه المؤثرات ، وأصبح يعنى - أيضا - قوة قدرة الدولة على حماية
بنيتها الداخلية من أية تهديدات ، بغض النظر عن شكل هذه التهديدات
ومصدرها ، وارتبط قياس القدرة على تحقيق "الأمن القومي" بقدرة الدولة
على البقاء والمحافظة على بنيتها وقيمها + الاستمرار والنمو تحقيقا لأهدافها
(Cohen, 1974: 96) ، وذلك بمقدار ما تنجح الدولة في وضع استراتيجيتها جملة
وتفصيلا ، وبمقدار براستها العميقة لمراكز القوة والتأثير في الخريطة
السياسية العالمية المعاصرة ، ومتابعتها اليومية لموقعها منها ، ودرجة نفعها في
تحديد الخطوط النعازض بينها وبين غيرها ، ولتقاطعاتها أيضا ، وفي
تحديد أصدقائها ولأصدقائها جميعا ، وفي التعرف - غير المتحيز - لتقاطعات
القوة والضعف في نفسها وفي غيرها ، وهي المؤثرات التي تنعكس في
الساحة الدولية في صورة قرارات وحلفاء تتراوح ما بين المرونة والجمود ،
وسرعة الاستجابة ووطنها ، وحسم القرار أو تهاوته ، والعزلة السريعة الواسعة

أو البطيئة الضيقة، وهي درجة القدرة على التأهل والحشد ، وهي تركيز القدرة لـ
تهددها ، وهي غير ذلك من أشكال الحركة وصور القرارات ، هذه التي يمكن -
على أساسها - بسهولة نسبية ، قياس قدرة الدولة وقوتها في هذا المجال .

ويرتبط نجاح الاستراتيجية العامة للدولة - أيها - بما يعرف بالإرادة
الوطنية ، هذه التي تعدد مقاييسها ، وتتوزع أبعادها إلى حد يصعب حصره
صما يجعلها - الإرادة الوطنية - من أهم جوانب قياس الدولة ، التي ماتزال
الدراسات تحاول الإحاطة بها ، ويشير معظمها إلى أن الإجماع الوطني
المطلق ليس دائماً شرطاً لها ، وإن كان تحققها بن الأغلبية ضرورياً ، هذا
التحقق الذي يتجلى في القدرة على الإقناع ، وحشد الأغلبية وراء الأهداف
العامة للدولة ، ويصعب تحقيق ذلك دون ارتباط هذه الأهداف بالمصالح
الحقيقية للمجتمع ، فضلاً عن فاعلية النظام السياسي ، وقوة تأثير القيادة
واسلوب اتخاذ القرار ، وتتجلى أهم مؤشرات الإرادة الوطنية في درجة التماسك
الثقافي والحضاري بين المجتمع السكاني ، وفي قدرة هذا المجتمع على
استيعاب تناقضاته ، وإذابتها وامتصاصها أو تجاوزها ، سواء كانت عرقية أو
دينية أو لغوية أو اقتصادية ، وكذلك في درجة الاستجابة التلقائية للأهداف
العامة للدولة ، ويشير " كولينز " (Collins 1974 : 12) في هذا المجال ، إلى
أهمية الاتساق بين الأهداف العامة للدولة ، والأهداف الخاصة لوحداها المحلية
، خاصة بالنسبة للدول الكبيرة ، هذه التي تتراعى مصالحها ، وتتعدد قرياتها
، ومن ثم تتباين المصالح الداخلية بين وحداتها ، سواء أكانت ولايات (مثل
الولايات المتحدة) أم جمهوريات (مثل الاتحاد السوفيتي) ، وغالباً ما يقدر
للإرادة الوطنية ١٠٠ درجة من الحسابات العامة للقوة الشاملة للدولة ، تتوزع
بالتساوي بين مستوياتها الرئيسية الآتية :

- درجة التماسك الاجتماعي (٣٣ درجة) ، تتوزع بين الاندماج الثقافي
والحضاري للمجتمع (٢٥ درجة) ، والتناسق الإقليمي والتكامل بين مناطق
الدولة (٨ درجات) .

- قدرة القيادة على الحشد (٢٤ درجة) ، تتوزع بين فاعلية النظام
السياسي ، وقدرته على اتخاذ القرار ، واسلوبه العام في الإدارة (١٢ درجة)

وهي درجة استجابة المجتمع لقرارات النظام السياسي (١٧ درجة) .

- انطاق الاهداف الاستراتيجية مع مصالح المجتمع (٢٢ درجة) ، وهذه تتوزع بين عدد كبير من التفصيلات - سهلت الاشارة إلى بعضها - هذه التي نصاب - آخر الأمر - في نجاح هذه الاستراتيجية في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية .

الدراسة العاشرة

قياس قوة الدولة

(٢)

”النموذج التطبيقي“

كيفية قياس القوة (نموذج تطبيقي) :

ربما يكون ضرورياً - ومفيداً - بعد هذه المحاولة التحليلية النظرية لعناصر القوة من وجهة نظر منهج قياس قوتها الشاملة ، البدء في محاولة أخرى تطبيقية لها - هذه المرة - بالنسبة للقوتين الرئيسيتين في الخريطة السياسية العالمية المعاصرة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي) ، ذلك أن النظام السياسي الدولي يتميز - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - بما يعرف بالقطبية الثنائية Bipolar System بين القوتين الرئيسيتين المذكورتين (Liska 1957) ، وذلك لما حققته الدولتان من قوة فائقة كما يكفي ، وذلك بالقياس إلى غيرهما من الدول الأخرى المعاصرة .

وبغض النظر عما أصاب واحدة منها - الاتحاد السوفيتي - في الفترة الأخيرة من تراجع في مرتبتها ، ورغم ما بينهما من اختلافات جذرية (أيديولوجية ، جغرافية واقتصادية وثقافية) ، إلا أن وجوه التشابه عديدة بينهما أيضا ، فهما - معا - قد برزا في الساحة العالمية في وقت متقارب بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك بعد فترة هزلة طويلة عن العالم ، اختيارية بالنسبة للولايات المتحدة ، اتباعا لمبدأ " مونرو " الشهير (١٨٢٤) ، وشبه إجبارية للاتحاد السوفيتي (الروسيا) في ظل النظام القيصري ، وإذا كان توكفيل Alexide Taqueville قد تنبأ في كتابه (١٨٢٥) تحت عنوان Democracy In America - بارتقائهما معا - الولايات المتحدة والروسيا - إلى الصداوة العالمية (حمان) (١٩٦٨ : ٢٢٤) ، فقد قدر للبرغم أن تتحقق قبل مضي أقل من قرن منها .

ولقد وضعت الأسس الكمية الآلية لقياس القوة المتعاملة للدولتين ، من قبل

جهاز متخصص (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ،
 ١٩٨٢ : ٢) حيث يصعب ذلك - كما سبقت الإشارة - بصورة فردية ، وتتجلى
 أهميته في قيمة التطبيقية التي تؤكد ظهور القياسات والنتائج بصفة مستمرة ،
 وقد نهت عناصر القوة كما يلي :

الكتلة الحيوية القدرة القدرة على الخروج الإرادة المعلوماتية
 الاقتصادية العسكرية النظم الاستراتيجية الوطنية

(د) (س) (ع) (ز) (س) (ن) (م)
 + ١٠٠ + ٢٠٠ + ١٠٠ + ١٠٠ × ١٠٠ + ١٠ + ١٠

وقد روعي في التقييم الكمي لهذه الجوانب من قوة الدولة ، تعدد تفصيلات
 كل جانب منها ، بحيث تزيد الدرجة الكلية مع زيادة التفصيلات الخاصة بكل
 جانب ، بحيث نغطيها جميعها ، وذلك بالنسبة للجوانب (ك + س + ع + ز)
 هذه التي يتم اضافتها (جمعها) إلى بعضها - تبعاً لقيمتها الكمية المقدرة ،
 أما بالنسبة للجوانب (س ، ن ، م) فقد اعتبرت معاملات حركة وارتباط ،
 لاتضاف قيمها بالجمع (+) بل بضربها (×) في المجموع الحسابي لما سبق
 تحديده من عناصر المعادلة ، وفيما يلي دراسة تحليلية مقارنة مرجز لهذه
 الجوانب في كل دولة منهما تبعاً للمصدر السابق نكره في معظم نتائجها :

أولاً : الكتلة الحيوية (ك) للدولتين :

تتضمن دراسة الكتلة الحيوية (ك) للدولتين العناصر الآتية (الموقع +
 المساحة + الشكل + المواصلات + السكان) ، وفيما يلي نورد تحليلاً لموقف
 الدولتين من هذه العناصر ، الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفيتي .

الولايات المتحدة :

تقع الولايات المتحدة بين دائرتي عرض ٢٠° - ٥٠° شمالاً ، وخطي طول ٨٠°
 - ١٢٠° غرباً ، مما مهيأ لنوعاً طوبوграфияً واسعاً المدى هيبق التقييم

ويفصل المحيط الأطلسي (بعرض ٣٠٠٠ ميل) بين الولايات المتحدة والقارة الأوروبية ، ويفصلها المحيط الباسيفيكي (بعرض ٥٠٠٠ ميل) عن القارة الآسيوية . فهي تحوز بذلك جبهتين صانيتين تقدمان لها حدودا طبيعية مثالية ، ورغم بعض مشاكل الحدود القديمة بينها وبين المكسيك ، حول بعض الولايات الجنوبية ، فإنها لم تعد تمثل منطقة توتر ونزاع ، خاصة مع القوة الطاغية للولايات بالنسبة للمكسيك ، أما من الناحية الشمالية فالحدود مستقرة تماما بينها وبين كندا ، بل إن العلاقة بين الجارتين ، تجعل من كندا - الممتدة مكانيا حتى القطب الشمالي - بمثابة رصيد يرى استراتيجي للولايات المتحدة أيضا . (شكل ٢٥)



شكل (٢٥) الوحدات السياسية بأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى

وكندا ، فإن المزايا الجيوستراتيجية التي تحققت للولايات المتحدة بفضل

موقعها ، يمكن تلخيصها فيما يلي (جهات مائية طويلة على محيطات لا تقعد + حدود برية مستقرة + الحد الأدنى من الجيران) .

وتنتمي الولايات المتحدة في المرتبة الخامسة بين دول العالم من حيث المساحة (٩٧٧ مليون ميل ٢) ، أي أنها تشغل نحو ٧٪ من مساحة اليابس العالمي، فهي - لها من وجهة النظر الجيوستراتيجية - عتقا بریا دفاعيا قويا ، وتظهر هذه المساحة على شكل مستطيل مندمج ، عدا شبه جزيرة فلوريدا البارزة - كاليفورنيا - في مهباء البحر الكاريبي - والاسكا المنفصلة عنها بالأراض الكندية ، وبعض جزر الأطلسي والباسيفيكي والكاريبي - التابعة لها - ، المنفصلة عنها بمساحات مائية ، وقد امتدت الولايات المتحدة - فوق هذه المساحة - خلال عدد من المراحل المتميزة شملت فترة من الزمن ، تمثل مراحل تكوينها عندما ظهرت (شكل ١٦) .

وببدأ الوجود السياسي للولايات المتحدة - كدولة مستقلة - مع نهاية حرب الاستقلال سنة ١٧٨٣ ، وقد تطورت - منذ هذه البداية - كدولة تضم ١٢ ولاية محصورة بين الساحل الشرقي وسلاسل الليموني الجبلية ، ثم هي قد حقق وجودها بالكامل - تقريبا - خلال القرن التاسع عشر ، ذلك أنها قد استغرقت طوال النصف الأول من القرن المذكور (١٨٠٠ - ١٨٥٠) في التوسع غربا فوق سهل المسيسيبي ، وحتى سفوح البرونز الجبلية ، وقامت بشراء لويزيانا (١٨٠٣) من فرنسا ، وبلاستيلاء على فلوريدا (١٨١٩) التي كانت تابعة لاسبانيا ، وضمت إليها تكساس (١٨٤٥) على حساب المكسيك ، فبلغت نهاية حدودها الجنوبية الحالية تقريبا ، وكذلك ضمت إليها أوريجون ، وبلغت نهاية حدودها الشمالية الحالية أيضا ، وانتزعت كاليفورنيا من المكسيك ، وأطلت على الباسيفيكي ، فبلغت نهاية حدودها الغربية ، وأطلت بذلك - كما سبقت الإشارة - على المحيطين الأطلسي والباسيفيكي ، بجهتين مائيتين تحيطان مستطिला مندمجا متكاملًا ، وقد ساهم في امتدادها هذا - دون أن تنقسم إلى دول ودويلات - خلال هذه الفترة القصيرة ، مجموعة من العوامل المكانية (بساطة التركيب الجغرافي + اتساع الوحدات المكانية + سهولة

اجتياز العقبات الطبيعية + عوامل أخرى) ، ومجموعة أخرى من العوامل
 الحضارية (تيارات الهجرة من الوديان ونهريتها + التملك النسبي للقبائل
 الهندية الأصلية + والقطار والسلاح وغير ذلك + عوامل أخرى) ، وهكذا
 تكونت الولايات المتحدة - على نحو غير مسبوق - خلال نصف القرن المذكور
 (شكل ٢٦) ، وتشكلت فوق مجموع المساحة الأرضية التي أتتحت لها بين
 المحيطين (حدان ، ١٩٦٨ : ٢٢٨) .



شكل (٢٦)

التكوين الهيدروالي لولايات المتحدة الأمريكية

ثم هي قد بدأت - بعد ذلك - في التوجه نحو الباسيفيكي ، باعتبارها نفوذ
 جبهة عليا ، وكانت قد رسمت من هذه الجبهة بشراء ألاسكا من روسيا
 القيصيرية آنذاك ، ومدت نفوذها إلى جزر هذا المحيط تباعا ، حتى بلغت
 مجموعة جزر : " هادوي " سنة ١٨٦٧ ، وضممت إليها جزر " هاواي " مع نهاية
 هذا القرن ، وواصلت بسط نفوذها حتى جزر الفلبين ، فهذه هي حقبة
 الباسيفيكي من تطورات الخريطة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية (حمدان
 ، ١٩٦٨ : ٢٢٩) ، ثم هي - الولايات - قد استغرقت في العقدين الأولين من
 القرن العشرين فيما يمكن تسميته بحقبة الكاريبي ، وذلك باستيلائها على
 بورتوريكو ، ومد نفوذها إلى كوبا ، وقامت (١٩٠٢) بفتح قناة بناما
 المكانية والاستراتيجية العديدة ، وأمنت كل ذلك بالسيطرة على عدد من جزر
 البحر الكاريبي ، (شكل ٣٧) .



شكل (٣٧) قناة بناما

وتتفق هذه التطورات مع المراحل الأساسية التي كونت جيوسماتراتيجية
 الولايات المتحدة ، والتي تتلخص فيما يعرف " بالمرحلة القارية والتي

استغرقت النصف الأول من القرن ١٩ م ، والتي شملت خلالها - بحسب أساسية - جعله المساحة بين المحيطين الأطلسي والباسيفيكي ، ثم المرحلة الثانية - التي استغرقت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) ، والتي أمضت خلالها جبهاتها البحرية ، بالسيطرة على خطوط الحركة البحرية ومحطاتها الأساسية في المحيطين ، وتهيأ لها بذلك الدخول إلى مرحلتها الثالثة المعروفة بالمرحلة العالمية ، هذه التي أنهت قرن العزلة بين ١٨٢٤ - ١٩١٩ ، أي منذ إعلان مونرو عزلة الولايات المتحدة عن العالم القديم ، وحتى إعلان ويلسون " عن مبادئ حقوق الإنسان ، وبداية الدور العالمي للولايات المتحدة ، فهي بذلك لم تبدأ مرحلتها الأخيرة كقوة عالمية رئيسية معاصرة ، إلا بعد أن :
- استكملت سيطرتها على قاعدة اليابس المناسبة والكافية مساحة ونوعية .

- توسعت حتى النهاية الغربية لما اعتبرته جنوبها الطبيعية .
- أشرفت على الجبهات المائية المتناسبة مع ماكونته من قاعدة أرضية .
- انعزلت عن مشاكل العالم لنحو قرن ، حققت خلاله ما تحتاجه من نمو سكاني ، ومن استقلال واسع النطاق للموارد .
- مدت نفوذها إلى المسالك البحرية المؤدية إليها (هاواي + ألاسكا + بناما) .

- ومن زاوية معينة .. فقد أسهمت خصائص السطح والتضاريس في الولايات المتحدة في مراحل تمييزها وفي تفاوت كثافتها السكانية ، وفي تدرج التنوع الطبيعي والاقتصادي التي تتمتع بها ، وكذلك في التوجيه المكاني لمناطقها المختلفة ، ومن يراجع مراحل تمييز الولايات المتحدة يمكن أن يتبين بسهولة ارتباطها بخطوط السطح الأساسية فيها (خط الساحل + السهول الساحلية الشرقية الأطلسية + جبال الأيلاش + السهول الوسطى وحوض نهر المسيسيبي + جبال الروكيوز والهضاب + السهول الساحلية الغربية

الباسيفيكية) ، فقد احتوى كل منها مرحلة من مراحل تعميرها ، منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، ومن يراجع خرائط الكثافة السكانية ، سوف يتبين ارتباطها بهذه الخطوط وبمراحل التعمير معا ، بالإضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بالمناطق المختلفة ، وإن يختلف الأمر بالنسبة لمراجعة خرائط التنوع الاقتصادي الرهوي الزراعي الصناعي ، التي أسهمت فيها تنوعات السطح في علاقاتها بالنزعة والظروف المناخية والنباتية ، وارتبطت معها بمراحل التعمير والكثافات السكانية ، وحتى بالنسبة لخرائط المواصلات بأنواعها النهرية والبحرية والحديدية ، فإنها تعقد وتتواصل في اتساق مع خطوط السطح ، محققة درجة عالية من الفعالية ومن السيولة الإقليمية ، أي أن السطح لم يقف عقبة أمام تدفق العلاقات المكانية في كافة صورها ، وترتبط العلاقات الإقليمية والاقتصادية بين كافة الولايات .

ومن الناحية الجيوستراتيجية فقد حصرت سلاسل " اللجني " تيارات الهجرة الأولى في السهول الشرقية المطلة على الأطلسي ، حتى تهيأت لها القوة اللازمة - سكانيا واقتصاديا - للاندفاع عبرها نحو الغرب ، كذلك فقد أعانت السلاسل الغربية (الروكيز) من تواصل الهجرات الآسيوية إلى قلب الولايات المتحدة ، ليس فقط بحكم ارتفاعها ووعورتها ، بل لأنها قد وقفت عائقا أمام الرياح الغربية المعطرة ، وأدت إلى ظهور مناطق صحراوية وشبه صحراوية في الأجزاء الواقعة في ظل المطر منها . ولجست هذه المناطق بالاجابة لتيارات الهجرة الآتية من آسيا عبر الباسيفيكي ، ورغم ارتفاع نسبة الآسيويين من العناصر الصينية واليابانية وغيرها على طول الساحل الشرقي ، إلا أن النسبة الكبرى من السكان قد أصبحت أوروبية أيضا ، وذلك مع تدفق الهجرات الأوروبية إليها - من الشرق - منذ منتصف القرن ١٩ م .

ومن وجهة نظر حسابات قوة التولدة ، فإن عناصر المناخ ليست مجرد موارد طبيعية ، Natural Resources بل هي - في حالة استغلالها بكفاية وفعالية - من الموارد الاقتصادية Economic Resources . وبالنسبة للولايات المتحدة ، فقد قدمت عناصر المناخ الموارد الطبيعية لأنواع عديدة من الاستغلال الاقتصادي

عالية المستوى ، وقد اتضح لها ذلك بحكم موقعها الفلكي من نوازل العرض (بين دائرتي عرض ٢٠° - ٥٠° طمسا) ، هذه التي اشتملت عددا من النظم المناخية المنووعة ، وأبضا بما توفر لمجتمعاتها السكّانة من كفاية وفعالية في مجال استغلالها لها زراعيًا ، وريعيًا ، هذه الكفاية والفاعلية التي جمعت بين خصائص التنوع والتركيز معا ، التنوع في مجال التركيب المحصولي ، والتركيز بالنسبة للافتاجية واستغلال المساحات ، قد أدت - أولا - إلى تحقيق ما يقارب الاكتفاء الذاتي لها زراعيًا وعضائيا ، ثم - ثانيا - إلى تحقيق الهائض المتزايد القابل للتصدير ، ومن ناحية أخرى ، فقد هيأت هذه النظم المناخية المتنوعة مع تنوعات السطح الواسعة في الولايات المتحدة ، القاعدة الطبيعية لحياة نباتية متعددة الفصائل أيضا ، تتراوح ما بين الغابات والأعشاب معا ، وفي إطار نفس وجهة النظر الخاصة بحسابات قوة الدولة ، تأخذ " التربة " - مع السطح والمناخ - أهمية بالغة بالنسبة لرصيد الدولة الطبيعي من موارد القوة وتوضح دراسة التربة - في الولايات المتحدة - أنها تحوز منها عددا من أجود أنواعها ، تتوزع في معظم ولاياتها ، وتقدم الأرضية المناسبة لمعظم أنواع الاستغلال الزراعي ، ومع التقدم العلمي الفعال في هذا المجال ، فقد واجهت الولايات المتحدة مشكلة التربة الرديئة في بعض الولايات خاصة الصحراوية والجبلية منها ، كما توصلت إلى عدد من الحلول لما تواجهه من مشكلات بيئية عويصة في بعضها الآخر ، وذلك مع عدم تجاهل وجود عدد من مشكلات التربة بها ، ماتزال مستعصية عن الحل .

وإذا كانت شبكة أنهار الولايات المتحدة قد قُسمت موردا طبيعيا مائيا شديدا الأهمية ، فإن اتجاهاتها الرئيسية (من الشمال إلى الجنوب) لم تكن متفقة مع اتجاهات التصدير (من الشرق إلى الغرب) ، كما أنها لا تنتهي - باستثناء نهر سانت لورانس - إلى أحواض وممرات التجارة العالمية الأساسية في المحيطين الأطلسي والباسفيكي غربا ، ومن هنا فإن أهميتها بالنسبة لحركة التجارة المحلية داخل الولايات ، تفوق أهميتها كرواهد تجارية تصب في خطوطها المحيطية الرئيسية ، وقد موضعت الشبكة الحديدية الكثيفة في الولايات

المتحدة من هذا النقص ، ووصلت بين مناطق الإنتاج الداخلية ، وبين الموانئ الساحلية المؤدية لخطوط التجارة العالمية ، وهي تمثل الآن نحو ٢٠٪ من جملة أطوال السكك الحديدية في العالم . كما امتدت بها - أيضا - لخطوط شبكة من الطرق البرية (٨٠٪ من جملة أطوالها العالمية) ، وبذلك يحوز الفرد في الولايات المتحدة ، أعلى نصيب من خطوط المواصلات بأنواعها عالميا . الأمر الذي انعكست نتائجه في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (Hay, 1973:92) .

وبما لتعداد (١٩٧٦) فقد بلغت جملة سكان الولايات المتحدة ٢٢٠ مليون نسمة ، أي نحو ٧٪ من جملة سكان العالم . فهي تحتل في المرتبة الرابعة من ناحية الحجم السكاني وهي في مقدمتها حيث ارتفاع المستوى الفنى للأفراد ، وقد دعمت هذه القاعدة البشرية بتكنولوجيا متفوقة منذ وقت مبكر ، كما أحاطت مجتمعها السكاني بالرعاية والتأمينات ، وذلك مع عدم تجاهل مشكلات اقتصادها الرأسمالي (البطالة + الانكماش) بالنسبة لمجتمعها السكاني عامة وقوة عملها خاصة . وتشير الدراسات (Smith, 1973 : 51) إلى أن الحجم السكاني الزائد للولايات المتحدة ، ما يزال أسوأ من الحجم السكاني الأمثل Optimum Size of Population ، أي أن مواردها الطبيعية ، ما تزال تسمح بنمو سكاني أعلى مما هو عليه ، ليس فقط مع ثبات متوسط الدخل الفردي ، بل متضمنا أيضا احتمالات زيادته ، ورغم تعدد عناصر وأصول مجتمعها السكاني ، فإن بنيتها الاجتماعية والثقافية والسياسية ، تظل - عامة - من تمزقات اختلاف اللغات ، الأديان والمذاهب ، وذلك بإيقاظ بعض ظواهر التفرقة العنصرية - الموروثة تاريخيا - على أساس اللون ، بين البيض والسود ، وقد لجأت السلطات الفيدرالية إلى مقاومتها بصراحة ، خاصة وأنها قد أدت (بين ١٨٦١ - ١٨٦٤) إلى اشتعال الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ، وقد سنت - منذ ذلك الحين - مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات ، التي تاربت أن تصل بهذه التفرقة إلى نهايتها الإنسانية والديمقراطية .

الاتحاد السوفيتي:

يمتد الاتحاد السوفيتي فوق نحو ١٠ مساحات اليابس (٨٦ مليون ميل ٢) ، فهو أكبر دول العالم مساحة ، بل هو يعادل مساحة قارة أمريكا الشمالية بأكملها ، وأكبر بنحو ٢ مرات من الولايات المتحدة ، وتمتد هذه المساحة فوق نحو ٤٥ دائرة عرضية (٢٠٠٠ ميلا) ، تمتد طولها مناخيا ونباتيا واسعا ، وفوق ١٦٠ درجة طولية (٦٠٠٠ ميلا) من الغرب إلى الشرق ، تمتد عمقا مناخيا فريدا من مضيق بهرنج إلى جبال الأورال ، ويمثل هذه الامتداد وهذه المساحة بحوز الاتحاد السوفيتي - من وجهة النظر الجيوستراتيجية - القاعدة البرية النموذجية ، للقوى السياسية العالمية (Cox, 1975 : 68) ، خاصة وأن هذا الامتداد قد تضمن وصول الاتحاد السوفيتي إلى حدوده الطبيعية النهائية ، هذه التي تتمثل في المحيط المتجمد الشمالي شمالا ، والمحيط الهادسي في شرقا ، وصحراء تركمستان والسلاسل الجبلية جنوبا ، وتبقى حدوده الأوروبية - غربا وحدها ، أقل تحديدا وفصلا من غيرها ، فضلا عن أن هذه المساحة الراسعة قد هيأت أيضا لتنوع طبيعي - ثم التاجي - واسع المدى ، كظل للاتحاد السوفيتي تحقيق درجة عالية من القدرة والكفاية الاقتصادية (شكل ٨) .

إلا أن النسبة بين هذه القاعدة البرية المتراصة ، ليست متكافئة وبين أطوال السواحل التي تحيطها ، وخاصة وأن النسبة الكبرى من هذه السواحل ، إما أن تطل على جبهات مائية متجمدة ، وإما أن تطل على جبهات بعيدة عن طرق التجارة العالمية ، أو على بحار شبه مغلقة ومغلقة ، ورغم كثافة شبكات الطرق الحديدية والبرية في الاتحاد السوفيتي ، إلا أن مساحته الكبيرة ما تزال تحتاج - في بعض المناطق - إلى ما يناسبها من مواصلات ، تربط بينها ، وتصلها بالسواحل أيضا ، وقد يعوق إنصاف ذلك - أحيانا - نقص الكثافة السكانية + المسافات الكبيرة التي تفصل بين تجمعات السكان الرئيسية + صعوبة السطح وتعقد السلاسل الجبلية والهضاب + الامتداد الواسع للصحراء وأشباهها + صعوبة المناخ + أسباب أخرى (Cox, 1975 : 69) .

ويجاور الاتحاد السوفيتي عدد كبير من الدول ، حتى أن هناك ١٢ دولة تشترك مع الاتحاد السوفيتي في حدوده الطويلة ، تقع معظمها في منطقة الظل من نفوذه مباشرة ، أو تدور في فلكه بصورة مامن صمود التبعية ، ويحوز الاتحاد السوفيتي جبهات مائية تبلغ جملة أطوال سواحلها ٢٤ ألف كيلومتر ، غير أن النسبة الكبرى منها - كما سبقت الإشارة - تطل على محيط تتجدد مياهه طوال العام (المحيط المتجمد الشمالي) ، أو لفترة من العام (بحر بلطيق) ، أو بعيدة عن مسارات التجارة العالمية الرئيسية (الباسيفيكي شمالي دائرة عرض ٥٠° شمالاً) ، أو على بحار مغلقة (قزوين) ، أو شبه مغلقة (البحر الأسود) ، ومن هنا يظهر الاتحاد السوفيتي شبه مخفق من حيث الموقع ، يحوز بنية قارية واسعة ، تعوزها - ما يتناسب معها - من المنافذ والجبهات البحرية اللازمة من وجهة النظر الجيوستراتيجية ، وقد اتجا الاتحاد السوفيتي لمعالجة ذلك بوسائل شتى ، تتراوح ما بين محاولة الوصول إلى المياه الدفينة ، وتوسيع جبهاته الساحلية الباسيفيكية والبلطيقية ، وما بين عقد المعاهدات مع بعض الدول المطلة على المحيطين الهندي والأطلسي ، والمشاركة في المياه الدولية في أبحر المتوسط ، إلى بناء أسطول من الغواصات التي تتحرك في أعالي البحار دون قيود ، وتمنحه إمكانيات هجومية دفاعية فعالة للغاية ، فضلاً عن تدعيم قواته الصاروخية عابرة للقارات ، التي هضمت كثيراً من سلبيات هذا الموقع المخفق بمقاييس العسكرية التقليدية (Douglas , 1971:9) .

وتبعاً لأرقام ١٩٧٥ ، فقد بلغت جملة سكان الاتحاد السوفيتي نحو ٢٦٦ مليون نسمة (نحو ٨٥٪ من جملة سكان العالم) ، يتوزعون بين ١٨٠ قومية ، ويتنشر بينهم نحو ١٢٥ لهجة محلية ، ويعكس البناء السياسي للاتحاد السوفيتي وجود عدد من القوميات الرئيسية المتحدة داخل الدولة ، وتكون كل قومية منها جمهورية خاصة ، غير أنها تختلف اختلافاً واسعاً تاريخياً وجغرافياً وسكانياً واقتصادياً ، ويمثل الروس أهم هذه القوميات (٥٨٪ من جملة السكان) ، ثم الأوكرانيون (نحو ١٧٪) ثم الأوزبك والتتار

والكازاك والتاجيك وغيرهما ، تتوزعهم الثقافات " السلافية والتركية المغولية
والألمانية والاسكندنافية " وغيرها (شكل ٨) ، ولا يكاد يجمعهم سوى الإطار
الأيديولوجي والاقتصادي والسياسي العام للاتحاد السوفيتي ، هذا الإطار
الذي لا يفرق بين القوميات الداخلية في إطاره ، مع الإدارة الذاتية لكل منها ،
خاصة وأن كل قومية منها ترتبط بوحدة إقليمية متميزة ، وشبه منفصلة طبيعيا
من غيرها (Shevsky, 1974 : 47) ، وقد يكون لذلك مردوده السلبي أيضا .

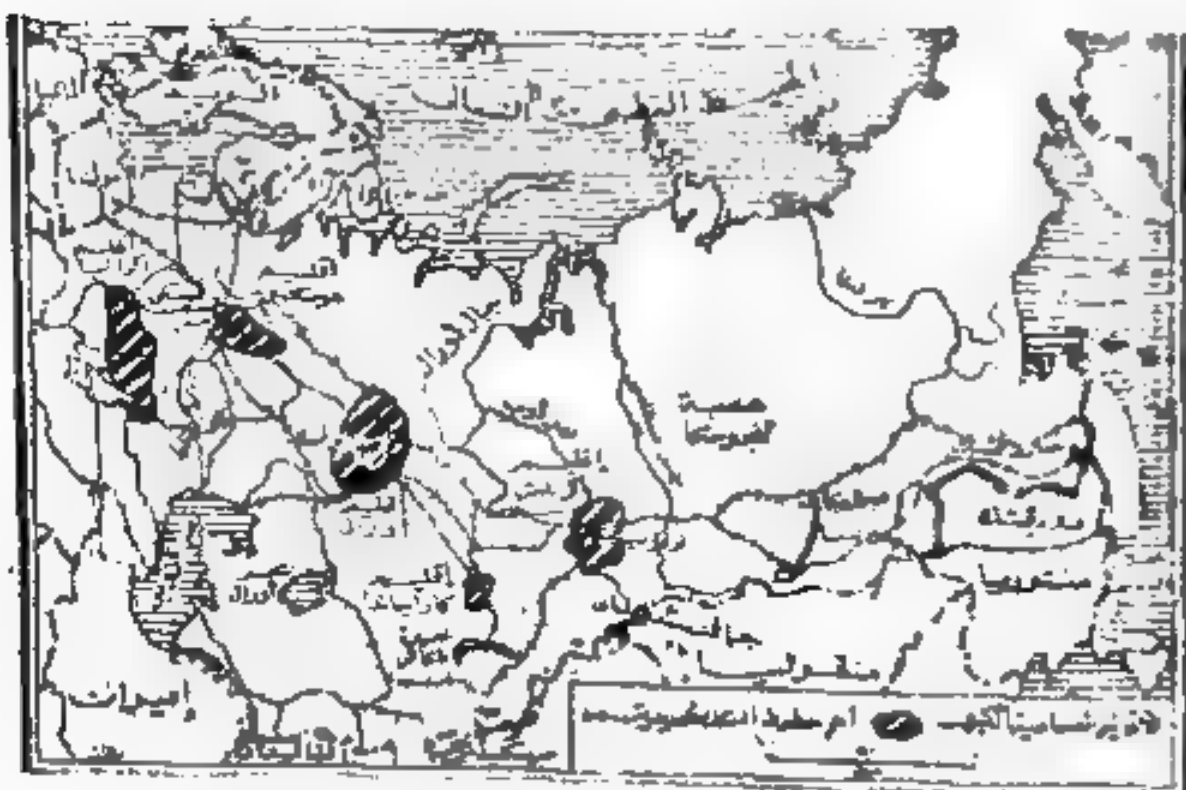
ويهود الإحساس القومي في " الروسية " إلى القرن التاسع الميلادي ، وذلك
حين توحدت القبائل الصقلبية لأول مرة ، واستقرت حول مجارى الأنهار ، هذه
التي اتخذت اتجاهات مكافية شتى ، واستخدمت في الحركة والتبادل ، برزت
" موسكو " هي الشمال ، و " كييف " في الجنوب كأهم الإمارات الروسية
آنذاك ، ومغليا - معا - نواة القيصورية الروسية ، وقد تأخر ذلك - قرابة
قرنين - بسبب غارات التتار التي استمرت حتى قرب نهاية القرن الخامس
عشر (١٤٨٠ م تحديدا) ، وبعد ذلك برزت " موسكو " كنواة ما فتأت تتوسع
شرقا عبر الأورال ، وغربا حتى لتوانيا وبولندا ، وجنوبا إلى القوقاز والبلقان ،
وتبلورت خصائصها القومية خلال فترة حكم " بطرس الأكبر " (١٦٨٢ -
١٧٢٥ م) ، تجلى ذلك في استراتيجيته الهانقة إلى توحيد روسيا + التوجه
بها عمليا وصناعيا نحو الغرب ، حيث كانت الثورة الصناعية تعطي بشأن
ثمارها ، كما بدأت تشارك في التغييرات السياسية العامة التي احتدمت آنذاك
في القارة الأوروبية وتجلى ثقلها بوضوح خلال القرن ١٩ ، وتحديث خطوط
سياستها الجيوستراتيجية في التوسع شرقا حتى الباسيفيكي ، وجنوبا حتى
البحر الأسود ، وغربا حتى البلطيق والقستولا ، وخلال ذات القرن (التاسع
عشر) الذي تكونت فيه " الولايات المتحدة " بين الأطلسي والباسيفيكي ،
امتدت فيه - أيضا - القيصورية الروسية بين الأورال والباسيفيكي ، بما في
ذلك سيبيريا بأكملها ، مع فارق أساسي بين الدولتين ، إذ أن " الولايات
المتحدة " لم يرث خصائص حضارة غرب أوروبا الصناعية ، واستثمرتها
بفاعلية عالية في بناء قواعدما الاقتصادية المتنامية ، بينما بقيت " روسيا "

- رغم جهود بطرس الأكبر - في إطار الحضارة الزراعية - الأسبوعية حتى
نهاية الحرب العالمية الأولى ،

وإذا كان التكوين السياسي للولايات المتحدة قد تم في إطار من الولايات
الفيدرالية غير المركزية ، مما دفع بها جميعاً - بلوجات - نحو
الاندماج بقواها الذاتية وإداراتها الخاصة المحلية (Collins, 1974: 25)
فإن المركزية القيصرية في العاصمة " موسكو " لم تحقق ذات النجاح في
إدارة هذه المساحات الواسعة المعروفة بالروسيا الأسبوعية ، ثم هي لم تترك
القيمة الجيوستراتيجية والاقتصادية " لالاسكا " في أمريكا الشمالية ، فباعنها
(١٨٦٧) بثمان بضع للولايات المتحدة ، بل وتراجعت عن نفوذها الذي كان قد
تواصل من الاسكا إلى شمالي كاليفورنيا ، فامتدت إليها - على الفور -
السيطرة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبقيت هذه التطورات في
سياقها البطيء ظاهرياً ، والمحتدم بالاضطرابات والتناقضات السياسية
والاقتصادية باطنياً ، حتى ثورة ١٩١٧ التي أسقطت القيصرية ، وأجبرت
بالاتحاد السوفيتي - ضمن إطار صارم من خطط التنمية الاقتصادية
الخمسية - نحو آفاق العصر الحديث .

وتعد الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٩ - ١٩٣٩) ،
بمثابة فترة البناء الاقتصادي والسياسي للاتحاد السوفيتي ، وقد برزت أهم
خطواته - في المجال الاقتصادي - في التحول الصناعي للاتحاد السوفيتي ،
وذلك - كما سبق الإشارة - بواسطة سلسلة متصلة من برامج التصنيع
الموجهة مركزياً وسياسياً (شكل ٢٨) ، استكمل خلالها بناء قواعد صناعات
الثقيلة ، فضلاً عن شبكة مواصلاته الأساسية من الضغوط الحديدية (خاصة
في سيبيريا) والطرق البرية ، مكنته من الصمود طويلاً - بالإضافة إلى الزايا
الجيوستراتيجية الأخرى كما تتمثل في العمق المساحي البري - أمام الزحف
النازي الصاعق أثناء الحرب العالمية الثانية ، كما أن هذا التحول قد فاء له -
مع الحرب - مواصلة برامج تطوير تكنولوجيته رغم خسائره الاقتصادية
والبشرية الفادحة في هذه الحرب ، بحيث تمكن - بعد أقل من خمس سنوات

من نهاية الحرب - أن يلحق بالولايات المتحدة كتلة نووية ثانية . بل وأن يدخل عصر الفضاء قبلها . مدعماً وجوده كتلة عالمية رئيسية ، باستراتيجية واسعة النطاق اقتصادياً وسياسياً وإيديولوجياً (Watkins, 1966) .



شكل (٢٨) الأقاليم الصناعية والسكنية الوطنية في الاتحاد السوفياتي

وبناء على نتائج حساب القوة الشاملة في الدراسة التي سبقت الإشارة إليها (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٥) فقد قدمت التقديرات الكمية الآتية فيما يتصل بتقييم الكتلة الحيوية للدولتين :

الأرض	السكان	جملة	
الولايات المتحدة	٥٠	٩٠	
الاتحاد السوفياتي	٤٥	٩٠	

ثالثا : القدرة الاقتصادية (هن) :

كما سبقت الإشارة ، فإن دراسة هذه القدرة ، تتوزع بين عدد من الزوايا ، من أهمها : الزراعة وإنتاج الغذاء + إنتاج الطاقة بأنواعها + الإنتاج المعنى ، الإنتاج الصناعي + التجارة الخارجية ، ولعلنا يلي إشارة - بإيجاز - لكل منها ، في مجال الدراسة التحليلية المقارنة للدولتين محل التقويم : مع عدم تجاهل التغيرات التي جرت مؤخرا في الإتحاد السوفيتي .

الولايات المتحدة (هن) :

تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي نحو ٦٠٪ من جملة مساحة الولايات المتحدة (حوالي ٢ مليون ميل ٢) ، يزرع منها قرابة ٤٠٪ (أي نحو ٧٢٪ من جملة المساحة المذكورة) ، هذا عدا مساحات الغابات (٢٨٪ من جملة مساحة الولايات) والمراعي ، تتوزع جميعها - بنسب متفاوتة - بين مناطقها المختلفة وما يوضح برجة تفوقها في مجال الانتاجية (متوسط انتاجية الهكتار) ، أنه بينما تمثل هذه المساحة المزروعة نسبة قدرها ١٥٪ من جملة المساحة المزروعة عالميا ، فإنها - الولايات - تسهم بنحو ١٠٪ من جملة الانتاج الزراعي العالمي ، ومع ارتفاع مستوى الآلية الزراعية فإن القطاع الزراعي في الولايات المتحدة ، لا يستوعب سوى ٨٪ فقط من جملة قوة عملها ، مع اختلاف هذا المتوسط بين الولايات المختلفة (Smith , 1973 : 122) .

وقد خلقت الولايات المتحدة - زراعيا وغذائيا - أعلى مستوى بين دول العالم ، من حيث الكفاية الذاتية والقدرة التصديرية ، ولا تكاد - مع تدرج مناطقها الطبيعية - أن تظهر قوائمها الإنتاجية من محصول معين ، عدا أنواع محدودة من المحاصيل المدارية (البن ، الشاي ، الكاكاو ، قصب السكر)

تنتجها أيضا مطبعا ، كما أدت (عوامل الآلية + التركيز الزراعي للمحاصيل في نطاقات ، مثل القطن والذرة والقمح والدخان + التخصص الإنتاجي والربط بين العلم والزراعة + اتباع نظام الاقتصاد المختلط Mixed Economy System من الزراعة والرعي واستغلال الغابات والتصنيع الزراعي) ، إلى تحقيق فائض إنتاجي وفير ، خلق لها الوجود على رأس الدول المصدرة لعدد كبير من المحاصيل في السوق العالمية لتجارة الانتاج الزراعي (Thoman , 1976 : 133) ، وهو ما يضيف الى رصيد قوتها السياسية وتأثيرها العالمي ، خاصة وأنها تعتمد الى تطبيق برامج تخزينية واسعة ، تقع لها بالنسبة للقمح - مثلا - أن تحتفظ لديها - في صوامعها - باحتياطي يكفيها + العالم كله لمدة عامين ، وهي البرامج التي تبنى ثمارها الاقتصادية والسياسية ، حالة اشتداد الأزمات الغذائية في أنحاء العالم ، خاصة في مناطق الدول النامية ، هذه التي تجتاحها أزمات زراعية وغذائية فاحشة في بعض السنوات ، بل إن الولايات المتحدة كثيرا ما تستخدم فائض انتاجه الزراعي - خاصة الغذائي ، كوسيلة للضغط على عدد من الدول الأكثر تقدما ، وكأسلوب للمساومة مع الدول المختلفة معها ابيولوجيا ، حالة تعرضها لأزمة من أزمات الزراعة والجفاف (Mishan , 1964 : 77) .

ويبلغ متوسط إنتاج الولايات المتحدة من " اللحم " في السنوات العشر الأخيرة نحو ٢٧٠ مليون طن متري ، فهي تسهم بذلك بنحو ١٦٪ من جملة انتاج اللحم في العالم ، وهي تحوز في تكويناتها الجيولوجية - حوالي ١/٣ - الاحتياطي العالمي أيضا ، وإلى جانب الانتاج الضخم من الطاقة المائية (٢٨٪ من جملة انتاج العالم منها) ، فإن هناك إمكانيات أخرى واسعة منها ، لم تستغل بعد ، وتظهر أهمية أنهار السلسلة الجبلية الشرقية (التيجني) في مجال توليد الكهرباء المائية بالقياس لها في أنهار السلسلة الغربية (الروكينز)

حيث الأخيرة أكثر أهمية في مجال الزراعة ، خاصة أنهار كولومبيا ،
كودرانو ، ساكرامنتو ، ريوجران ، وغيرها من الأنهار المنحدرة من هذه
السلسلة الغربية إلى الباسيفيكي ، والتي تعتمد عليها نطاقات معينة من
السهول الساحلية الغربية في زراعتها .

وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى - عالميا - من حيث إنتاج الطاقة
النوية (٤ ر ٤.٥ ألب ميجاوات منها) ، ورغم إنتاجها البترولي الكبير (١٦ ٪
من الإنتاج العالمي) ، إلا أنها تستورد نحو ٧.٩ مليون برميل يوميا في
المتوسط ، وذلك لسد العجز بين استهلاكها (١٦.٣ مليون برميل) وإنتاجها
(٨.٤ مليون برميل) ، وتوضح هذه الأرقام - وغيرها - حجم القاعدة الطبيعية
والاقتصادية - المستقبلية والمحتملة والمستوردة - من الطاقة التي تستند إليها
هذه الدولة كقوة سياسية كبرى ، هذه القاعدة التي تشحنها بقدرات الحركة
والنفق في شتى القنوات الاقتصادية والحضارية والعسكرية ، وتهيئ لها بركة
عالية من السيولة الإقليمية والعالمية ، ومن القدرة على الاتصال والوصول
بالسرعة الممكنة وبالقوة اللازمة إلى المكان المطلوب في الوقت المناسب (Guyot, 1971:8) ، من هنا تبعت استراتيجيتها المتشابهة المعقدة بالنسبة لوارد الطاقة
المحلية والعالمية ، هذه الاستراتيجية التي لا تتهاون مطلقا بالنسبة لتعرض
هذه الموارد - من وجهة نظرها - لأي خطر فعلي أو محتمل ، كما تسعى هي -
في إطار من البحوث الدائمة الممولة جيدا - نحو الكشف عن موارد جديدة
للطاقة داخل الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم ، ونحو الانطلاق في مجال
استغلال الطاقات الطبيعية الأخرى (الطاقة الشمسية) بإمكانياتها غير
المحدودة ، ذلك أن تاريخ استغلال الطاقة ، هو ذاته تاريخ القوة في هذا العالم ،
ومع كل اكتشاف جديد في الطاقة كانت هناك طفرة من طفرات القوة ، فضلا
عما يفتنن - بكل ذلك من تغير في مقياس القوة ، ومن تطورات واسعة وحيلة
في خريطة القوة العالمية .

وتلعب الولايات المتحدة في وضع لريد بالنسبة للإنتاج المعنى ، فبينما هي

تسهم في الانتاج العالمى من معظم المعادن القويما ، وبينما هي تأتي على رأس قائمة المنتجين لعدد كبير منها ، فهي - أيضا - تظهر في قائمة الدول المستوردة للعالمية أنواع المعادن المختلفة ، ولتوضيح ذلك يمكن الإشارة إلى " الحديد " كمثال لهذا الوضع ، فهي - الولايات - تلتج ٨١ مليون طن متري من الحديد الخام سنويا ، وهو ما يساوى نحو ١٥٪ من جملة انتاجه العالمى ، كما أنها تحوز ٢٥٪ من احتياجات العالمية أيضا ، وهي أيضا تأتي على رأس قائمة الدول المستوردة له ، ويتكرر الأمر بالنسبة " للنحاس " (٢٦٪ من الإنتاج العالمى ، ٥٢٪ من الاستهلاك العالمى) " والزنك " (١٣٪ ، ٤١٪) على الترتيب ، وهي بالطبع تستكمل احتياجاتها الاستهلاكية منهما - النحاس والزنك - بالاستيراد من الدول المنتجة الأخرى (Thoman, 1986:152) ، وهي - الولايات - تلتج ٧٢٪ ، ٥٢٪ ، ٢٥٪ ، بالنسبة لجملة الإنتاج العالمى من " الكبريت والفوسفات والبوتاس " على الترتيب ، وقد استقلت هذه الأخيرة في تطوير الإنتاج الزراعى ، بما هيأت له من قيام صناعة الأسمدة ، ورغم اقتاجها المحدود - نسبيا - من " المنجنيز والكروم والنيكل والانتيمون والتنجستوم والقصدير والكوبالت والكوارتز والمايكا " (تعرف هذه المعادن بالمواد الاستراتيجية Strategic Materials لأهميتها الفائقة في صناعة الصلب ، وصعوبة استيرادها حالة الحرب) إلا أنها تعوض ما يتقصها بالإستيراد من أمريكا اللاتينية أو أفريقية ، هذه التي ترتبط بعض دولها معها بروابط اقتصادية وسياسية وثيقة ، وذلك مع عدم تجاهل طبيعة هذه الروابط ، وتأثيرها بالنسبة لهذه الدول المفتحة لما يعرف بالعالم النامي ، خاصة بالنسبة لإسكانيات تكميلتها صناعيا ، أو بالنسبة للأمان المنخفضة التي فرضتها الدول الصناعية لهذه المواد الخام الثمينة ، أو بالنسبة لغير ذلك من النتائج الموجهة للدول النامية المنتجة لهذه المعادن في السوق العالمية (زهران ، حميدة ، ١٩٩٦ هـ : ٢٦) .

وتشير الدراسات إلى : الولايات المتحدة : باعتبارها الدولة الصناعية الأولى في العالم ، وتعتمد في ذلك على مؤشرات عديدة ، من أهمها :

١ - توافر كافة مقومات الصناعة (الخامات + الطاقة + رأس المال + العمالة الفنية + السوق + المواصلات + الإدارة) وذلك بكم كبير ونوعية مرتفعة .

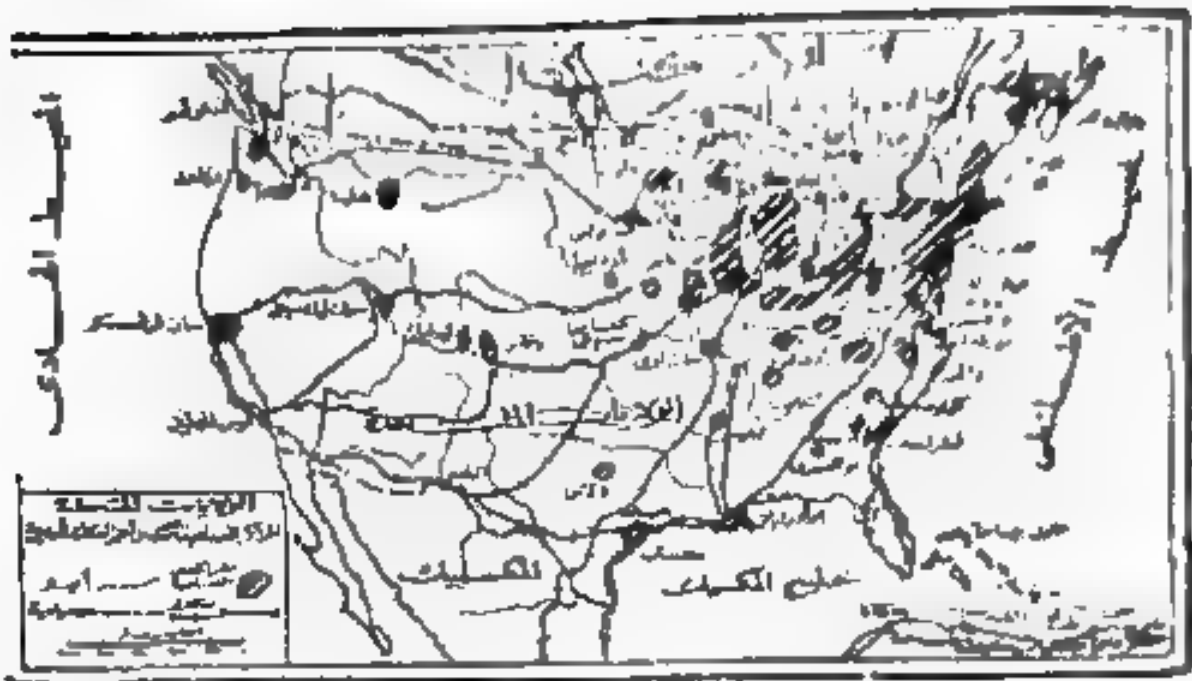
٢ - أنها - الولايات - تنتج نحو ٢٥٪ من الصلب العالمي ، بمتوسط إنتاج سنوي قدره ١٥٥ مليون طن متري .

٣ - التطور الفائق في استخدام التكنولوجيا والطاقة .

٤ - يوجد بها أكثر من ٢٠٠ ألف وحدة صناعية كبيرة ، تستوعب نحو ١٥ مليون عامل فني ، أي نحو ٢٧ / من جملة قوة العمل فيها .

٥ - مؤشرات أخرى تفصيلية (Smith, 1973) .

ومع الانتاج الفائق للطاقة ، والذي تصدره الولايات المتحدة بالنسبة لكافة مصادرها (الفحم + الكهرباء + البترول + الغاز الطبيعي + الطاقة النووية) ، فقد عمدت إلى توزيع صناعاتها ، بحيث تتفق مع اقتصاديات كل مصدر منها ، فالمعروف - اقتصاديا - أن نقل الطاقة مرتفع التكلفة أحيانا ، وغير اقتصادي بالمرّة أحيانا أخرى ، فتركزت الصناعات التي تحتاج لكميات كبيرة من الطاقة المائية الرخيصة ، بالقرب من مصادرها ، لأن نقلها إلى مسافات بعيدة غير اقتصادي ، وكذلك الأمر بالنسبة للفحم (تحتاج صناعة طين الحديد إلى ضعفه من الفحم) ، كما يحتاج الغاز الطبيعي إلى تجهيزات خاصة باهظة ، لمنع من التسرب أثناء النقل ، وليس هناك من مصادر الطاقة ما ينقل بسهولة نسبية وبتكلفة محتملة سوى البترول ، وقد اتبعت الولايات المتحدة قاعدة اقتصادية هامة ، وهي نقل المواد الخام إلى مصادر الطاقة (علا البترول) وليس بالعكس (Mishan, 1967) مستندة في ذلك إلى شبكة حلقية لعالة ، منذ بداية وأهمها الصناعية في القرن التاسع عشر (شكل ٢٩) .



شكل (٢٩) مناطق النمو الصناعي في الولايات المتحدة

وتعد التجارة الخارجية من أهم دعائم قوة الولايات المتحدة العالمية ، إذ أن هناك عددا كبيرا من الدول التي تعتمد - بدرجات متفاوتة - على ما تصدره الولايات المتحدة إليها من فائض الزراعة والغذاء ، وكذلك فإنها تسيطر على مساحة كبيرة من سوق الصناعة ، تحتاج إلى سياسة مثابرة فعالة للمحافظة عليها ، خاصة مع المنافسة المحتدمة بينها وبين الدول الصناعية الرئيسية الأخرى ، وتتضمن هذه السياسة (تقديم أكبر قدر ممكن من التسهيلات لصالح صادراتها و وارداتها معا + تنمية الاستثمارات الصناعية + تقديم المنح والقروض + برامج المعونات الغذائية الدولية) ، فهذه وغيرها تعمل بنود هذه السياسة التي تعارضا هذه القوة الكبرى ، من أجل مزيد من السيطرة على السوق العالمية للتجارة الخارجية ، هذه السوق التي تسهم فيها الولايات المتحدة بنحو ١٦ / من جملة تعاملاتها ، والتي تتنافس في ساحتها قوى العالم ودوله جميعا ، بدرجات متفاوتة من التأثير والفعالية ، والتي تعيل موازينها لصالح الدول الصناعية الكبرى ، وعلى حساب الدول الصغيرة المنتجة للمواد الأولية (مجلس ، ١٩٧٧ ، ٧٦) .

الاتحاد السوفيتي (هـ) :

لا يستغل من مساحة الاتحاد السوفيتي سوى نحو ١٢ ٪ من جملتها ، أي ما يساوي نحو مليون ميل^٢ ، أما بقيةها فتتوزع ما بين مناطق دائمة التجمد (٤١ ٪) أي نحو ٢٥ مليون ميل^٢ ، ومناطق صحراوية وشبه صحراوية (٢٢.٥ ٪) ، أي نحو ٢ مليون ميل^٢ ، وجبال ومضارب ومناطق غير صالحة للاستغلال أي نحو ٢ مليون ميل^٢ ، وتعد الزراعة دعامة أساسية في هيكل الانتصاد (٢٢.٥ ٪ أيضا) ، وتعد الزراعة دعامة أساسية في هيكل الانتصاد (٢٢.٥ ٪ أيضا) ، وتعد الزراعة دعامة أساسية في هيكل الانتصاد (٢٢.٥ ٪ أيضا) ، تستوعب أكثر من ثلث قوة عمله (٢٥ ٪) ، ورغم المساحة الضخمة للاتحاد السوفيتي (٨٦ مليون ميل^٢) إلا أن نسبة المساحة الصالحة للزراعة لا تجاوز ٢٠ ٪ منها ، لا يزرع منها بالفعل سوى ثلثها ، ومن أهم ما يواجه الزراعة السوفيتية من مشكلات (بالإضافة إلى تجمد الثروة ووفرة السلع والتوسع الواسع للصحاري) هامشية نسبة كبيرة من المساحة القابلة للزراعة ، وتعرضها القادح لتذبذبات مناخية مؤثرة ، وقد عمد الاتحاد السوفيتي إلى اتباع سياسة زراعية لتطويرها رأسيا وأفقيا ، وذلك بواسطة سلسلة من خطط التنمية التي بدأت منذ وقت مبكر يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، غير أن المرجح أن استغراقه في بناء قواعده الصناعية الأساسية ، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، كان - إلى حد ما - على حساب برامج الزراعية ، فواجهت الأخيرة نوعا من الإهمال وضعف التمويل ، جعلت من معدلات تنميتها تظهر أقل كثيرا من معدلات التنمية الصناعية ، بل وأنت من المنشود لتحقيق الكفاية الذاتية على الأقل ، ورغم التوجه المكثف نحو برامج التنمية الزراعية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ، إلا أن الزراعة السوفيتية ما تزال تعد من مشكلات هذه الدولة الكبرى ، وبرزت في السنوات الأخيرة مشكلة عدم تحقيق الكفاية الذاتية بالنسبة لمحصول استراتيجي مثل القمح ، حيث تناقصت نسبته - مع الزيادة وقيره من الحبوب الغذائية - من ٩٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ فقط من جملة المساحة المحصولية ، مما أدى إلى عجز الإقليم عن تلبية متطلبات الاستهلاك ، وإلى اتجاه الاتحاد السوفيتي نحو استيراد ما يلزمه ، بل وأصبحت "الولايات المتحدة" من المصدرين الرئيسيين للقمح

إلى "الاتحاد السوفيتي"، حيث هي قد وصلت إلى ١١ مليون طن عام ١٩٨٢، ورغم أهمية التصدير في حد ذاته بالنسبة لتصريف الفائض القمح الأمريكي فضلا عن ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري بعمامة، ورغم قدرة الاتحاد السوفيتي على استيراد احتياجاته من دول أخرى فهو الولايات المتحدة (اسرائيل، كندا الأرجنتين)، إلا أن مشكلة الاحتياج للقمح وضعف الكفاية الذاتية الغذائية تبقى كنقطة ضعف في البنية الاقتصادية العامة لدولة كبرى مثل الاتحاد السوفيتي، خاصة في حالة الصدام أو الحرب، التي عادة ما تنقطع معها خطوط التجارة الدولية، وهي - على أية حال - من أهم ما يواجه الاتحاد السوفيتي - منذ فترة - من مشاكل، يعمل على علاجها بكل ما يمتلكه - كقوة كبرى - من إمكانيات اقتصادية وتكنولوجية (Dewdney, 1971:161).

ويبقى الاتحاد السوفيتي ضمن قائمة الدول المصدرة للطاقة، وقد تبيدت التنبؤات عن احتمال تعرضه لأزمة طاقة، وذلك مع كشفوف البترول والغاز الطبيعي الضخمة في القوقاز وسيبيريا، مع توسعه الفائق في برامج توليد الطاقة المائية، ومع تزايد تقديرات احتياطي الفحم به إلى نحو ٢٤٪ من جملة الاحتياطي العالمي، فضلا عن إنتاجه الكبير الراهن منه بمتوسط ٤٨٥ مليون طن متري من أنواع متفاوتة الجودة، كما أنه ينتج من البترول ١٢٤ مليون برميل يوميا، حسب إحصائيات عام ١٩٨٢، أما عن الطاقة النووية، فإن إنتاجه ما يزال محدودا منها نسبيا (٧٢) ألف ميجا وات سنويا ويعمل الاتحاد السوفيتي على تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الذاتية - في مجال الطاقة - له وحلفائه كما تهدف برامج الاستراتيجية نحو الكشف عن موارد جديدة للطاقة في أراضيه، فضلا عن التوسع في مشروعات الطاقة النووية، وغيرها من موارد الطاقة الأخرى.

بالإضافة إلى الترتيب المتقدم للاتحاد السوفيتي في الإنتاج المعيني العالمي، فإن احتياطياته منها تقدمها أراضيها الواسعة باعتبارها المخزن العالمي الأول لمعظمها، خاصة في "سيبيريا وتركستان الروسية وشبه جزيرة كولا وجبال الأورال والقوقاز"، ومنذ ١٩٥٨ يلقى الاتحاد السوفيتي في مقدمة دول العالم

إنتاجا للحديد (٢٥٪ من الإنتاج العالمي ، حيث ينتج ١٢٢ مليون طن متري سنويا في المتوسط) ، ويحتل على الولايات المتحدة في إنتاج المعادن الاسفراثجية من التنجستن والتيتانيوم والكروم والكوبالت ، كما يسهم بنسبة كبيرة متفجرة من الإنتاج العالمي للمنجذير ، وهائى كثنائى دول العالم إنتاجا في كل من المنفسهوم ، البروكسيت ، النحاس (٢٥ مليون طن متري) ، والزنك والوصاص والذهب .

وقد قدمت هذه القاعدة من الموارد الطبيعية المعدنية الأساس اللازم لوثبة الصناعية الكبرى بين الحربين العالميتين ، هذه التي تحولت به من دولة زراعية ريفية الطابع ، إلى دولة صناعية واسعة ، فإلى قوة عالمية كبرى ، وأصبحت الصناعة فيه بمثابة القاعدة لبنية الاقتصادية العامة ، تستوعب نحو (٢٠٪) من قوة عمله ، وبسبب نوع من السرية ، يحيط بها الاتحاد السوفيتى برامجهالاقتصادية ، فإن المعلومات عنها غير دقيقة ، فضلا عن الأرقام المتصلة بها . غير أن هناك مؤشرات عديدة عن تقدمه الفائق في هذا المجال ، تتمثل في إنتاجه من الصلب (١٤١ مليون طن متري سنويا في المتوسط) ، أى مايقرب من ٢٠٪ من جملة الإنتاج العالمي ، وفى استكماله لقواعده من الصناعات الأساسية (شكل ٢٨) ، ونسبة ما تستوعبه الصناعة من قوة العمل ، وفى التقدم المشهود لتكنولوجيته في مجال الفضاء والطاقة ، وغير ذلك أيضا - من المؤشرات (Mishan, 1967:82) .

ويظهر الاتحاد السوفيتى في مرتبة أقل من الولايات المتحدة ، من ناحية النود التجارى العالمى ، حيث تبلغ نسبة إسهامه فى التجارة العالمية نحو ٤٪ من جملةتها السنوية ، ومن ثم - أيضا - من ناحية ما تسهم به التجارة فى تدعيم نفوذه وقوته العالمية ، ويظهر بوضوح ما يكون - بالنسبة لمجموعة الدول المشتركة معه فى ايدولوجيته ، والتي تتضمن دول شرق اوربا المرتبطة معه فيما يعتبره لها من التكتل الاقتصادى (مجموعة دول الكومبكون) ، ثم إلى دائرة أوسع - ولكن بسلطة أقل نسبيا - فى آسيا وافريقية وأمريكا الجنوبية ، خاصيا مع مجموعة دول عدم الانحياز ، هذه التي تتراوح علاقتها

التجارية معه ، ما بين التبادل التجاري والمعونات والقروض والتسهيلات المختلفة (شافعي ، ١٩٧٠ : ١٠٢) ، وقد دخلت العلاقات التجارية السوفيتية دائرة ثالثة - حديثا نسبيا - مع تول العالم الغربي - الرأسمالي ، لمجم ظروف أزمات الزراعة السوفيتية - خاصة في القمح والحبوب - ارتبط الاتحاد مع الولايات بملاقات تجارية ، يستورد منها بمقتضاها ما ينقصه من القمح ، وهو - الاتحاد - قد وازن موقفه الاستراتيجي الضعيف من هذه الناحية ، باتفاقية إمداده تول غرب أوروبا - خاصة ألمانيا - بالغاز الطبيعي ، فإذا كان الاتحاد السوفيتي في موقف المستورد لسلعة هامة - مثل القمح - من العالم الغربي (الولايات المتحدة بالذات) ، فقد أصبح - أو أوشك - أن يكون في موقف المصدر لسلعة أخرى هامة - مثل الغاز الطبيعي - للعالم الغربي (خاصة ألمانيا الغربية) ، وهي الاتفاقية التي عارضتها الولايات المتحدة بكل قوة ، غير أن المزايا الجيوسياسية - كما تتمثل في القرب المكاني والاستمرار البري بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية - قد وقعت بالاتفاقية للتمام .

على أن جملة ما يقدّمه الاتحاد السوفيتي للعالم الثالث التام من قروض ومعونات ، تظهر أقل مما تقدّمه التول الرأسمالية (خاصة الولايات المتحدة) ، كما أن قوة مطلقة في السوق العالمية أدنى بما لا يقارن ، وهي الأمور التي من شأنها أن تجعل قدرته التنافسية في هذا المجال أقل ، يسعى الاتحاد السوفيتي لمعالجة هذه النواحي بوسائل شتى ، وربما يكون من أهمها تقديم تجرّيت " كالمودج " يمكن لهذه التول النامية تحقيقه ، مستندا إلى الهوية الاقتصادية الحضارية - التي قد يصعب تجاوزها - بينها وبين تول العالم الرأسمالي ، وإلى العلاقات التاريخية المليئة بالمرارة والصراع - بينها كمستعمرات ، وبين التول الرأسمالية ، التي استعمرتها هترات طويلة متقاربة ، لزحت خلالها مواردها الطبيعية لزها ، وشكلت أثناءها السوق العالمية لصالحها . كما يلعب الاتحاد السوفيتي باستثمار - في المستعمرات والمحافل الدولية - مؤيدا لمطامح التول النامية (العالم الفقير) تجاه التول الرأسمالية

(العالم الثنى) ، والرامية إلى موازنة العائد المواد الخام مقابل أثمان السلع المصنوعة ، إلى غير ذلك من أساليب الاقتراب من نول العالم النامي خارج معسكره الإيديولوجي ، هذه الأساليب التي - أحيانا - ما تولى شمارها هنا لـ هناك في أنحاء العالم النامي ، خاصة مع وطأة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها معظم دوله ، ومع نطلع بعضها لسنوات " للنموذج " الممكن التحقيق من وجهة نظرها ، وأيضا مع القرب المكاني لبعضها الآخر من النموذج السوفييتي ، بحيث يصعب عليها أن تبقى بمعزل عن تأثيراته طرادية أو كرمها ، فتبقى دائما في منطقة الظل من هذه القوة الكبرى (Seabury, 1965: 63) .

غير أن هذه التأثيرات قد تراجعت للغاية مع ما أصاب نمونجه من تغيرات في الفترة الأخيرة .

وتبعا للتقديرات الكمية للقدرة الاقتصادية للدولتين (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ - ٦) قدم هذا الجدول التفصيلي لعناصرها .

الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة	إجمالي الناتج القومي
٥٢	١٠٠	الزراعة
(٦-)	٢٠	الطاقة
١٧	١٢	المعادن
١٧	٦	الصناعة
١٨	١٥	التجارة
٧	٢٠	جملة
١٠٥	١٧١	

وبذلك يكون إجمالي الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية (ك + هـ) في

الولايات المتحدة (١٠٠ + ١٧١ = ٢٧١) ، وفي الاتحاد السوفياتي (٩٤ + ١١٥ = ٢٠٩) درجة .

ثالثاً : القدرة العسكرية (ج) :

يتوزع تقييم القدرة العسكرية للدولتين بين القدرة العسكرية النووية والقدرة العسكرية التقليدية ، ولك على النحو الآتي -

القدرة العسكرية النووية :

لقد حسنت القنبلة الذرية الحرب في الباسيفيكي بين الولايات المتحدة واليابان ، وذلك لصالح من تملكها واستخدمتها (الولايات المتحدة) ، وأعلنت بذلك عن بداية عصر جديد للحرب والصراع ، وقد لحق بها - الولايات - الاتحاد السوفياتي بعد زمن قصير ، ثم عدد صغير من الدول التي تحوز أسرار صناعاتها وتكنولوجياها العالية ، ورغم ذلك الانتشار النسبي ، فإن الخيوط الأساسية للعصر النووي - باحتمالاته وتطورات - تبقى موزعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ويستند السلاح الجديد أهميته من قدرته التدميرية الشاملة ، بحيث أنه يقدر ما يمثل الحرب الصاعقة ، فإنه يقدم واحداً من أهم أسباب الامتناع عنها ، وتشير تقارير مراكز البحوث والاستراتيجية ، إلى أن كلا من الولايات والاتحاد يحوز من الأسلحة النووية ما يكفي لتدمير العالم أكثر من مرة ، وليس فقط لحسم حرب قد تحدث فيما بينهما ، وهو الأمر الذي يقدم الرادع الأساسي لمنع نشرها ، وقد تطور التوازن بين الدولتين من هذه الناحية ، من انفراد الولايات المتحدة بالمساحة النووية لمدة أقل من خمس سنوات ، قلت الحرب العالمية الثانية ، إلى دخول الاتحاد السوفياتي لهذه المساحة ، فإلى مرحلة من التوازن بين الدولتين ، فإلى ما يشبه مرحلة من التفوق السوفياتي النسبي ، مع امتلاك أيهما للقدرة الردع الخامسة (Seabury, 1965:79) ، وهو ما جعلهما - في نهاية الأمر - في مرتبة تقييمية واحدة من هذه الناحية (١٠٠ درجة لكل دولة منهما) .

القدرة العسكرية التقليدية :

ليس للناس القدرة العسكرية التقليدية بالمسألة اليسيرة ، حيث تتداخل فيها مشورات من العوامل التخصصية التي قد يصعب حصرها عن تقييم بعض عناصرها ، وذلك من قبيل " معنويات القوات ، نوعية القيادة ، ترابط العلاقات " . ويبر ذلك ، وهي من العوامل المؤثرة حالة نشوب الحرب ، كما أن هناك عوامل أخرى فنية معقدة للغاية ، تتعلق بإمكانيات السلاح والعتاد وميزاته غير الململة ، وعلى أية حال ، فقد اتفق على عدد من المؤشرات لتقييمها ، تتمثل في " نوعية القوة البشرية + فعالية الأسلحة + الأمداد + نوعية التنظيم + قدرات القتال المتحركة " . وتحتسب الأخيرة منها كما يلي : (عدد القوة البشرية العاملة والإحتياطية × العامل المعنوي × معامل يقدر حسب قدرة القوات المسلحة على العمل خارج الحدود + نسبة الانفاق العسكري) ، وفيما يتصل - بعد ذلك - بالتقييم الكمي للقدرة العسكرية التقليدية فيعا للمصدر المذكور ، فقد قدر للاتحاد السوفيتي ١٧ درجة ، والولايات المتحدة ٩٤ درجة ، وبذلك تبلغ جملة القدرة العسكرية (ج) النظرية والتقليدية للولايات المتحدة ١١١ درجة ، والاتحاد السوفيتي ١٩٧ درجة ، وبذلك تكون جملة ما حصلت عليه الولايات المتحدة (ك + ص + ج) هي ٤٦٨ درجة ، أما الاتحاد السوفيتي فيكون قد حقق ٢٩٢ درجة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٧) .

وأخيرا : القدرة على التفرد (د) :

بعد إعلان " ويلسون " من مبادئ حقوق الإنسان وحق تقرير المصير (مؤتمر فرساي ١٩١٩) عقب الحرب العالمية الأولى ، بمثابة إعلان عن الولايات المتحدة كنوة عظمى ، وانتهاء لحالة العزلة التي اختارتها لنفسها قبل أقل من قرن (موند ، ١٨٢٤) كما سبقت إلى ذلك الإشارة ، وكانت الولايات المتحدة قد حطقت - خلال قرن العزلة هذا - القاعدة اللازمة لها للبروز الفائق في الساحة العالمية ، وأطلت على المحيطين الأطلسي والباسيفيكي ، وقد أدى عن ذلك بوادر

من النفوذ المدعومة بطاقة اقتصادية فعالة للغاية ، تصل إلى أعلى درجاتها بين
 جيرانها (كندا ، المكسيك ، أمريكا الوسطى ، أمريكا اللاتينية) فيما يعرف
 بالعالم الجديد ، ثم هي - الولايات - قد ارتبطت بأوروبا - منذ الحرب العالمية
 الأولى - ارتباطا استراتيجيا ، ليس فقط بحكم أنها قد أنهت هذه الحرب
 حينما شاركت بثقلها فيها ، وإنما أيضا لأن الثورة الروسية (١٩١٧) قد
 مثلت الخطر المشترك للولايات المتحدة وأوروبا الرأسمالية ، ثم خاضت الحرب
 لصالحها هي في الباسيفيكي ضد العسكرية اليابانية ، وتجلت زعامتها لما
 عرف بالعالم الغربي مع نهاية هذه الحرب ، التي خرجت منها الولايات
 المتحدة منتصرة ، وبأقل خسائر ممكنة ، ثم هي قد سعت هذه الزعامة بمشروع
 مارشال الإقتصادي لإعادة تعمير أوروبا المدمرة ، ثم بتكوينها لسلسلة
 الحلف التي أحاطت بالاتحاد السوفيتي من الأطلسي (شكل ١٤٠ ، ب) إلى
 الهندي ، ومن ألمانيا إلى الباكستان ، وقد وصلت دعم نفوذها في القارات
 الأخرى ، وذلك من خلال برامج واسعة للمساعدات والمعونات والقروض ،
 المشروطة دائما بنوع من التبعية لنفوذها ، سواء أكانت هذه التبعية مستترة أم
 ظاهرة ، وهكذا شكلت الولايات المتحدة - خلال الفترة من ١٩٢٠ وحتى الآن -
 منطقة نفوذها وتأثيرها العالمية الواسعة في أوروبا آسيا وأفريقية وأمريكا
 اللاتينية ، فضلا عن المحيطين الأطلسي والباسيفيكي (الاوقيانوسية) ، وهي
 منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية تواصل تعميق نفوذها وتأثيرها بواسطة
 البنوك والسيطرة على سوق العملة العالمية ، ومن خلال ما يعرف بالشركات
 متعددة الجنسيات ، وبالتحكم في مصادر التكنولوجيا عالية المستوى ، وفي
 أسواق السلاح العالمية ، فضلا عن التنقل المباشر والمستمر لتغيير نظم الحكم ،
 حينما يترامى لها أن ثمة تعارض بين بعضها وبين سياستها العالمية (مثلا ،
 ١٩٦٨ : ٦٧) ، وقد نسجت الولايات المتحدة - لمواجهة الاتحاد السوفيتي -
 استراتيجية عالمية معقدة متشابكة الخطوط ، تستند في تحقيقها إلى :

- قدرة اقتصادية عالية المستوى ،

- قوة عسكرية عالمية الانتشار ، برية وبحرية وجوية وفضائية ،

الوصول إلى الأرصاف العمامة لعدد كبير من دول العالم ، سواء من خلال مساعداته الاقتصادية ، أو قنراته العسكرية ، أو بواسطة الأحزاب المشتركة معه في أيديولوجيته ، (Beinf, 1959:32) ، وتبعا للتقييم الكمي الوارد في الدراسة التي سبقت (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٨) ، فقد قدر للولايات المتحدة من هذه الناحية - القدرة على النفوذ - ٩٠ درجة ، والاتحاد السوفيتي ١٠ درجة ، وبذلك يصبح مجموع ما حصل عليه الولايات (ك + ص + ع + ل) هو ٥٥٨ درجة ، ويصبح للاتحاد السوفيتي ٤٩٢ درجة .

خامسا : وضوح الاستراتيجية :

نرجع أهمية هذه الناحية - وضوح الاستراتيجية - من نواحى قياس قوة الدولة ، إلى كونها " معاملا " في معادلة حساب القوة ، أي أن العلاقة بينها وبين ما سبق قياسه ، ليست علاقة جمع (+) بل علاقة ضرب (×) ، أي أن جميع ما سبق يصبح " صفرا " في حالة عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية للدولة ، لأن ضرب أى قيمة كمية × صفر ، لا تنتج سوى صفر ، ومعنى ذلك أن وضوح الأهداف الاستراتيجية يمنح الدولة بمكوناتها (ك + ص + ع + ل) فعاليته على المستوى العالمي ، وكلما تماهت الاستراتيجية وتكاملت واتضحت وانطلقت ، كلما تجلت ظواهر قوة الدولة ، وإلا فإنها قد تتعرض لكوارث متعرة مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، ويعزى لوضوح الأهداف الاستراتيجية العالمية لبريطانيا - إبان عهدها الإمبراطوري - أهمية كبيرة في انطلاقها وفي استمرارها وفي إنصاحها عن قنرات ضخمة ، وذلك - ربما - رغم ضالة نصيبها من عوامل القوة الأخرى (Watkins, 1964 : 192) ، كذلك الأمر بالنسبة لدول هائلة الموارد (استراليا ، كندا ، البرازيل ، مجموعة الدول العربية) ، هذه التي يعزى ضعف بروزها العالمي لعدد كبير من العوامل ، من بين أهمها عامل ضعف وضوح الأهداف الاستراتيجية ، وقد نظم " مظهر " بالنسبة للعالم العربي خاصة نموذجا قريبا لأهمية وضوح الأهداف الاستراتيجية ، فمصر تكتسب طاقة فعالة - على المستوى الإقليمي

العربي والإفريقي - في حالة تهيئها سياسة استراتيجية واضحة . وهي تكاد تملك هذه الطاقة حالة خموض هذه الأهداف أو اهتزازها ، وبالنسبة للقوى الرئيسية .. فإن الأهداف الاستراتيجية - خاصة العالمية - يجب أن تستند إلى رصيد مناسب من عوامل القوة الأساسية الأخرى (ك + ص + ع + د) ، حتى تتمكن من تحقيق هذه الأهداف في الوقت الملائم والمكان المناسب وبالقوة اللازمة . ويمكن تحديد شروط الاستراتيجية الواضحة فيما يلي (مخر : ٣٦) :

- انطلاقها من المصالح الحقيقية للدولة .

- اتساقها مع قدرات الدولة ، بمعنى قدرتها على تنفيذها .

- الاقتناع الكامل بهذه الأهداف ، وذلك بعد المناقشة الواسعة لها ، من قبل هيئات الدولة ومؤسساتها ومراكز بحوثها المتخصصة وصحافتها ، وأجهزتها الشعبية .

- واقعية الأهداف (برس ألمانيا النازية) ، ودراستها الموضوعية لحقائق العالم ومتغيراته ومتابعاتها المثابرة للتطورات المتصلة بكل مجال ، واستجابتها - بمرونة وموضوعية - لهذه التغيرات والتطورات .

- التكامل والترابط بينها وبين عوامل القوة الأخرى (ك + ص + ع + د) .

- ارتباطها بتاريخ المجتمع وتراث وثقافته وبنيت الحضارية العامة .

- السعي الدائب المنظم - بواسطة أجهزة مقتدرة - لوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ ، ووضع البرامج اللازمة لذلك ، مع القدرة على إدارتها تنويعيا أو حسمها عند نقطة محددة . (غالي ، ١٩٦٦ : ٨٢) .

ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معا استراتيجيتيهما عالمية معقدة متشابهة متعددة الأبعاد ، تتفق مع ما تحوزانه من عناصر القوة ، وما وصلتا إليه من قوة وفرد ، ومع ما اتبناه كل منهما من مبادئ وإيديولوجية ، ويمكن القول بأن الهدف الاستراتيجي الأول لأيهما ، هو - ببساطة - أن

وبحلول العالم بأكمله إلى النموذج الرأسمالي (الولايات) ، أو إلى الصراع
 الاشتراكي (الاتحاد) لذلك لأنهما - كلوتين هالميتين- إنما تنظران للعالم كل
 كمساحة للصراع والمنافسة ، وما من منطقة في العالم بعيدة عن هذا الصراع
 وهذه المنافسة ، وقد اتبع الاتحاد السوفيتي أساليبها فتفاوت ما بين تشجيع
 الانتفاضات والثورات ، تكوين الأحزاب ، والمعونات والقروض والمساعدات
 بأنواعها ، والمعاهدات الدفاعية وغير ذلك ، كما اتبعت الولايات المتحدة
 لتحقيق أهدافها سياسات عديدة ، تتراوح ما بين الاحتواء والصوب البارز
 وتكوين الأحلاف ، والحروب الدفاعية ، والتدخل السافر والمستتر ، وبغض النظر
 عن تفاصيل عديدة تتصل بهذه الزوايا بالنسبة للدولتين (Barn, 1967 : 85)
 ، فإن المتتبع لحركة الصراع الواقعية - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية -
 يمكن أن يتبين عددا من موجات الاتساع والانكماش المتتابعة بالنسبة لنجاح
 الدولتين في تحقيق كل منهما لأهدافها الاستراتيجية الأساسية ، فقد اجتاحت
 العالم النامي عقب هذه الحرب - موجة من موجات التحرر الوطني ، تحقق فيها
 لعديد كبير منها الاستقلال السياسي ، وأضيفت إلى خريطة العالم السياسية
 العشرات من الدول الجديدة ، المتحررة بعد تبعية طويلة للدول المستعمرة ،
 وأصبح لكل منها علمها ونشيدها وصوتها في الأمم المتحدة (غير أنها بقيت
 تعاني من آثار التبعية الاقتصادية الطويلة للدول التي استعمرتها (مجلي :
 ١٩٧٧ : ٨٧) ، وقد استثمر الاتحاد السوفيتي هذه المرحلة لصالحه تماما ،
 وحصلت استراتيجيته نجاحا مشهودا بين عدد كبير من هذه الدول التي
 ارتبطت وإياه بإرتباطات تتراوح بين كونها شاملة ، إيديولوجية واقتصادية معا ،
 أو جزئية من نواح معينة فقط دون غيرها .

وعندما أوشكت مرحلة التحرر الوطني على الانتهاء ، وذلك مع حصول
 معظم المستعمرات القلبية على استقلالها السياسي ، بدأت هذه الدول تواجه
 مجموعة من المشكلات الأخرى - الاقتصادية أساسا - التي عرفت بمشكلات
 ما بعد الاستقلال ، وبداية من منتصف الستينات فإن هذه المشكلات قد أصبحت
 شديدة الخطورة بالنسبة لمعظمها ، وتعرضت نظم الحكم الوطنية فيها للتغيرات
 السريعة والانقلابات بأنواعها ، ولم تفلح جهودها ، في التجميع السياسي تحت

إطار عدم الانحياز ، وإتجهت إما للكتل الإقليمى أو للاستقطاب فى اتجاه واحدة من القوتين الرئيسيتين (المصري ، ١٢٩٦هـ : ١١٢) ، وقدمت هذه التفهيمات - فى مجموعها - ملامح موجة جديدة ، استلزمها الولايات المتحدة - هذه المرحلة - لمصلحتها ، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية الأساسية ، وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد حقق - فى الموجة الأولى - نجاحا استراتيجيا عميقا ، مع نجاح الثورة الصينية (١٩٤٩) باعتبارها تشاركا ايدولوجيتي ، فقد استطاعت الولايات المتحدة - خلال الموجة الثانية - تقليص حجم هذا النجاح ، باستثمارها بفعالية ومهارة لنقاط الخلاف التى احتدمت بين الاتحاد السوفيتي والصين ، بعد أقل من عشر سنوات من نجاح الثورة الصينية ، واستغلت الولايات المتحدة ظروف مرحلة ما بعد الاستقلال ، وواصلت التحرك فى أنحاء العالم الثالث النامي ، تقدم لدولة المساعدات والمعونات المشروطة ، وتنتشر بينه نماذجها السياسي والاقتصادي ، فى مواجهة الاتحاد السوفيتي ، مما أدى إلى حالة التمزق السياسي والاقتصادي لعهد كبر من هذه الدول المستقلة حديثا ، كما أدى إلى نقاط توتر هائلة أو محتدمة على طول خطوط التقاطع بين حركة القوتين الرئيسيتين ، وإلى اشتعال عديد من الحروب المحلية ، غير المفهومة إلا فى إطار الأهداف الاستراتيجية للقوتين الكبيرتين ، هذه الأهداف التى تتلخص - كما سبقت الإشارة - فى محاولة السيطرة الايدولوجية والاقتصادية على العالم بأسره ، وليس أقل (Burton, 1967 : 89) ، وقد حققت الولايات المتحدة مكسبا استراتيجيا بعد انهيار المعسكر الشرقى وقيام الوحدة الألمانية ومكوف الاتحاد السوفيتي على ذاته يلعق جراحه الداخلية .

وبالنسبة للتقييم الكمي لهذا العامل - وضوح الاستراتيجية - فقد حصلت الولايات المتحدة فى الدراسة المذكورة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٩٠) على معامل قدره ٨ ، بينما حصل الاتحاد السوفيتي على معامل قدره ١٠ ، ولأن هناك معاملين آخرين (X) فى حسابات القوة الشاملة هما (معامل الإرادة الوطنية + معامل القدرة الدبلوماسية) ،

فإن الحسابات النهائية لقوة الدولتين ، سوف تتأخر قليلا ، إلى ما بعد تحليل
هذه المعاملين ، والوصول إلى ما قدر لكل من الدولتين من تقييم كمي لها .

سادسا : الإرادة الوطنية :

رغم صعوبة التقييم الكمي لعناصر الإرادة الوطنية ، كما سبق إلى ذلك
الإشارة ، إلا أن أهميتها تقتضى محاولة تحليلها ثم تقييمها بعد ذلك قدر
ما يمكن ، وتنقسم زوايا دراسة هذا العامل إلى المستويات الآتية :

1- مستوى التماسك الوطنى :

ويشتمل قياس (التماسك الثقافى + التكامل الإقليمي + الأقطاب + التقارب
الاجتماعى والاقتصادى + القدرة على الحشد + الاتصال والتفاعل + زوايا
أخرى) ، والواقع أن هناك قدرا من التشابه بين الدولتين - محل الدراسة - من
ناحية تعدد القوميات والثقافات المكونة لأيهما ، وقد عالجت الولايات المتحدة
ذلك بالديمقراطية ، بينما عالجها الاتحاد السوفيتى بالأيديولوجية ، ورغم
رجحان الديمقراطية بحكم مرونتها وإستيعابها للمغفريات المتلاحقة ، فلا يمكن
القول بأنها - الديمقراطية - قد حققت نجاحا كاملا فى هذا العلاج ، وكثيرا
ما تشير الدراسات إلى انكسارات هنا أو هناك ، غير أنها ليست بالعمق الذى
يحدثها كقوة كبرى ، وما يمكن رصد - فى هذا المجال - إنما يتمثل فى
محاولة كل قوة منهما النيل من الأخرى ، من خلال محاولة تعميق هذه
الانكسارات ، أو استخدامها فى مجال الدعاية السياسية على المستوى المحلى
أو الإقليمى أو العالمى ، وتعتمد الدولتان إلى علاج مشكلات التفات الاجتماعى
والاقتصادى بوسائل متباينة ، ولكن ما تزال ظواهرها قائمة ، خاصة فى
الولايات المتحدة ، التى تتفاوت أحوال ولاياتها اقتصاديا وثقافيا ، وتبدو
ظواهره فى الاتحاد السوفيتى بين قومياته الأسبوعية والأخرى الأوربية ، ما
ينتج عنه ضعف درجة التماسك الثقافى ، فضلا عن تفاوت بين فى التوالى
الاجتماعية والاقتصادية ، وتشابه القوتان فى قدرتهما الفاتكة على العيش
فضلا من الاتصال والتفاعل ، مع عدم تجاهل نقاط ضعف معينة تعود أساسا

لا مجال للمساواة وتعدد الولايات أو القوميات تخضع في الاتحاد السوفيتي
بصفة خاصة .

ب - مستويات القيادة :

ويتضمن قياس (فعالية الحكومة + القرار + العلاقة بينها وبين الشعب +
وسائل الاتصال + القدرة على التجديد + زوايا أخرى) . وعند هذه النقطة
تصل درجة الاختلاف بين الدولتين إلى أعلاها ، وذلك مع اختلاف الفكر
السياسي بينهما جذريا ، فالولايات المتحدة تمارس نظاما رئاسيا فيدراليا
يتحقق فيه لولاياتها حكوماتها المحلية وسياستها الخاصة ، ويأخذ القرار فيها
بصورة واسعة حتي يتم إقراره ، وتتخذ العلاقة بين الشعب والحكومة مساراتها
عبر قنوات عديدة مفتوحة (الانتخابات + الصحافة + المجالس المنتخبة) . كما
أن قدرتها على التغيير عالية (مرة كل 4 سنوات) ، وهي الخصائص التي من
شأنها تكوين بنية داخلية شديدة الحيوية ، عالية المستوى ، وأن شأنيها
أحيانا - التأخر في إصدار القرار ، وكذلك الضعف الذي قد يحيط بتنفيذه
حالة وجود اختلاف شديد في الرأي حوله ، وهي - الولايات - تعوض ذلك
بالوضع المبدئي لمجموعة من الأهداف - الاستراتيجية ، المتسمة بأكبر قدر
ممكن من الثبات والاستمرار ، والتي لا تخضع - في كل مرة - للنقاش ، والتي
تأخذ طريقها للتنفيذ في إطار الأمن القومي العام ، وتختلف هذه الخصائص
في الاتحاد السوفيتي في إطار أيديولوجيته الخاصة عن الدولة والصوب
والحكومة . وقد تظهر فعالية الحكومة على درجة عالية من القوة والنفاز ، وفي
قدرتها على اتخاذ القرار الحاسم مع عدم إعلان الخلافات ، خير أن وسائل
الاتصال تظهر محدودة ومحددة ، كما أن القدرة على التجديد تظهر
ضعيفة ، ولكن يعوضها ثبات الأهداف - الاستراتيجية واستمراريتها ،
وبوجه التركيز العالي في تنفيذها وتسييرها (Dean, 1974) .

ج - مستوى الترابط بين الاستراتيجيات والمصالح الوطنية :

ويتضمن هذا المستوى العديد من الزوايا التفصيلية ، من قبيل (برامج

الأحزاب ، الصحافة والمعارضة ، معدلات النمو والنجاح في تحقيق الأهداف ،
 الوعي الوطني والنضج الاجتماعي ، المظاهرات والتوترات الداخلية ، غير ذلك) ،
 ومن الواضح أنها زوايا تحتاج لاستقصاءات خاصة ودقيقة ومعقدة ، تقوم بها
 مراكز البحوث الاستراتيجية ، متجاوزة ظواهر الدعاية (الجيوپولوتیکا) ، إلى
 أعماق بعيدة داخل المجتمع والدولة ، وتشير الدراسة المذكورة (أكاديمية ناصر
 العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ١٠) ، إلى تفوق الولايات
 المتحدة في المستوى الأول (التماسك الوطني) ، وإلى تفوق الاتحاد السوفيتي
 في المستوى الثاني (القيادة) ، وإلى تكافؤهما في المستوى الثالث (الترايط
 بين الاستراتيجية والمصالح الوطنية) ، ومن ثم يحصل كل منهما على معامل
 قدره (١٠) من هذه الناحية من نواحي قياس القوة ، والتي تأتي تحت عنوان
 "الإرادة الوطنية" (ن) ، وذلك مع عدم تجاهل تأثير المتغيرات في مثل هذه
 التقديرات .

القدرة الدبلوماسية (م) :

تقاس هذه القدرة من خلال كفاية الأجهزة الدبلوماسية على مستوى العالم ،
 وفعاليتها في تحقيق ما يوكّل إليها من سياسات ، إما عن طريق حشد المجتمع
 الدولي في اتجاه معين ، أو في التصويت في المحافل الدولية لصالح رأي أو
 قضية محددة ، أو في التدخل - السافر أو الخفي - لتحقيق تحول معين في
 سياسة دولة ما ، نحو مصلحة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي ، وتتميز
 دبلوماسية الولايات بالديناميكية والحركة السريعة ، بينما تتميز دبلوماسية
 الاتحاد بالهدوء والبطء ، وتتميز في الدولتين بتعدد المستويات والشبكات
 والتعقيد ، ويميل الاتحاد السوفيتي إلى صيغ دبلوماسيته بإيديولوجيته ، وإلى
 إضفاء طابع من السرية المفرطة على تحركاته في هذا المجال ، ونابرا ما يلجأ
 إلى الحركة العنيفة ، بينما يتحرك دبلوماسية الولايات المتحدة في إطار من
 العلانية والمؤتمرات المفتوحة ، مع عدم تجاهل مستوياتها الأخرى الخفية غير
 المعلن ، ولكنها أحيانا ما تلجأ إلى الحركة العنيفة لتحقيق هدف حيوي ، ثم
 تبريره بعد ذلك دمائيا وعالميا ، وفي التحليل الأخير تحصل الولايات المتحدة
 على معامل كمي قدره ٩ من هذه الناحية ، بينما يحصل الاتحاد السوفيتي

على معامل قدره ١٠٠ (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ١١) ومرة أخرى مع عدم تجاهل تأثيرات المتغيرات في هذه التقديرات ، بما يؤكد شروط المقايمة الذاتية السابق تحديدها بالنسبة لمهج قياس الدولة .

التقييم النهائي لحسابات القوة الشاملة للدولتين :

يلخص الجدول الآتي القيم الكمية - التي سبق تقديرها - لعناصر حسابات القوة الشاملة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، تبعاً للمعادلة السابق تقديمها عن هذه الحسابات (ك + ص + ع + د) × (س + ن + م) .

الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	
١٠٠٠	٩٤٠	الكتلة الحيوية (ك)
١٧٤	١٠٥٥	القوة الاقتصادية (ص)
١٩٤	٢٩٧	القوة العسكرية (ع)
٩٠	١٤٠	القوة على النفوذ (د)
٥٥٨	٤٩٢	جمله
٨٠	٢٠	مخزون الاستراتيجية (س)
١٠٠	٩٠	الارادة الوطنية (ن)
٩	١٠	الديبلوماسية (م)
٢٧	٣٠	جمله

التقييم النهائي للولايات المتحدة = $16066 = 27 \times 598$

التقييم النهائي للاتحاد السوفيتي = $14760 = 30 \times 492$

ويوضح التقييم تلونا محدودا للولايات المتحدة ، حقيقة بفضل ما حصلت عليه من درجات تفصل بقيم " القوة المدركة " (ك + ص + ع + د) وذلك رغم تفوق الاتحاد السوفيتي فيما يتصل بحصوله على معاملات (س + ن + م) أكبر ، على أن مثل هذا التقييم المقارن لايجوز الاستناد اليه بصورة مطلقة ،

ليس فقط لأن جميع عناصر حسابات القوة المذكورة قابلة للتغير بالإضافة
والحذف لأي من الدولتين ، وذلك لإنها تحتاج إلى المراجعة وإعادة التقييم ،
ربما سننوها ، خاصة مع كل تغير حاسم في أي عنصر منها ، بل أيضا
لأختلاف وجهات النظر فيما يتصل بتقدير الدرجات خاصة مع وجود عشرات
من العناصر التفصيلية التي قد يصعب حصرها ، وبالأخص بالنسبة لتقدير
الدرجات الخاصة بالمعاملات (س + ن + م) ، وهي حاسمة في تقرير النتيجة
الآخيرة للتقييم ، لهذه المعاملات (x) تمنح لعناصر الحركة والقراب التي
تتسم بصعوبة تقييمها ، كما أن وجهات النظر تختلف بشأنها اختلافًا بينا ،
وهناك من الدراسات ما تفقش إلى تفوق الاتجاد السوفييتي عند التقييم الأخير
لحسابات القوة الشاملة ، وذلك بالنسبة للولايات المتحدة التي تمثل القوة
الأخرى المنافسة ، وهو ما يعني - أيضا - ضرورة النظر إلى حسابات القوة
بقدر من الحر ، فرغم انها تقدم الأسلوب الأمثل لقياس قوة الدولة ، إلا أنها
ما تزال تحتاج إلى تدعيم هذا الأسلوب إحصائيا ورياضيا ، بما يحقق قدرًا
أكبر من الاطمئنان إلى نتائجها ، كما يجدر النظر إلى نتائج التقييم - كما
سبقنا الإشارة - باعتبارها متغيرة ، تحتاج إلى المتابعة وإعادة التقييم ، هذا
التقييم وهذه المتابعة التي لا يمكن أن تكون فردية اجتهدية ، ليس لصعوبة ذلك
أو استحالة أحيانا ، بل لأن الموضوع يحتاج بطبيعته لتخصصات مختلفة ، من
مستويات فنية عالية المستوى ، مدعومة بالأجهزة والعقول والحسابات الآلية ،
هذه التي تضمها غالبا مراكز الدراسات والبحوث في الجغرافية السياسية
والعلاقات الدولية والاقتصاد والعلوم العسكرية والاستراتيجية

خاتمة

يظهر الصراع بين القوى السياسية في الساحة العالمية كحقيقة تاريخية مستمرة منذ أقدم العصور ، وتصل نواثر الصراع في الوقت الحاضر إلى درجة من الاتساع ، يصعب على أي دولة أن تكون بمنأى عن نواتها ، خاصة مع اتصال جنوبها بالمصالح الاقتصادية والعسكرية والثقافية والايديولوجية المعقدة لدول العالم جميعها . وتخوض كل دولة هذا الصراع مستندة إلى قوامها الذاتي وإلى ارتباطاتها الإقليمية والدولية معا ، ويتطلب ذلك - بالنسبة لكل دولة - حسابات كافية لأبعاد هذا الصراع عامة ، ولما يهمها منها خاصة ، والسياسات دقيقة للقوة الذاتية والقوى الأخرى ... خاصة المضادة منها ، وهي الحسابات والسياسات التي يقوم بها فريق من المتخصصين في الجامعات ومراكز البحوث الجيوسياسية ، وتصدر عنها التقارير السنوية ، وتعقد لها الندوات والمؤتمرات ، بهدف تظهير أساليب القياس وأنوائه ، وتطوير طرق الحساب والمقارنة ، حيث أصبحت تكون - في مجموعها - مجالا عمليا متدفقا بحيوية فائقة ، مما يجدر الانتباه إليه بكل عناية ، والمشاركة فيه بكل قوة .

وليس من شك في قيام القوى السياسية عبر التاريخ بحساباتها بطرق عديدة ، تتراوح ما بين جمع المعلومات عن هذه المضادة لها ، وما بين التعرف على قدرتها على حشد القوة جالة احداث الصراع ، وما تزال المعلومات - عن الدولة ومن غيرها - تمثل القاعدة الأساسية اللازمة لسلسلة متصلة من عمليات القياس والمقارنة ، وقد تطورت هذه العمليات الآن - في ظل تكنولوجيا عالية المستوى - نحو نوع من القياس الكمي الدقيق لكافة عناصر الدولة (الأرض + السكان + الموارد + النظم الداخلية + الثقافة + العنود) ، مع مقارنتها بغيرها من الدول باستخدام مؤشرات معينة ، فتتصل بهذه العناصر فضلا عن

لخصائصها ، وهي : هذه القياسات + المقارنات لبناء هرم توزيع القوى السياسية في العالم ، وهو ما يعنى ترتيب الدول العالم ، تبعاً لما حصلت كل منها من تقدير كمي لعناصرها ، بناءً على المؤشرات المتلاق عليها ، ويمكن القول بوجود درجة عالية من الارتباط بين ما يتاح للدولة من معلومات + حسابات + مقارنات ، وبين قدرتها على إدارة الصراع لصالحها ، ودرجة تركيزها للتأثير فيه بما يفيد على المدى القريب والبعيد ، خاصة وأن نتائجها تتضمن نهجاً كسبياً دقيقاً لحوادث قوتها ونقاط ضعفها ، فإذا ما استثمرت في مجال يراعى التخطيط الخاصة بالنولة .. تجلت ثمارها نمواً عاماً لبنية النولة ، والطوارق متزايدة في قاطبتها وكفايتها في الساحة العالمية .

وإذا كانت هذه الدراسة قد تضمنت تعريقات وتحليلات معينة تفعل بالجوانب الفلسفية والمنهجية لهذا الموضوع (قوة النولة) ، أتبعها بتموضع تطبيقي لها عن القوتين الرئيسيتين في العالم المعاصر (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي) منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها قد انطوت على هدف ، ربما يكون أصحق غوراً مما ذكر ، فضلاً عن اتصاله بهذه المجموعة من الدول التي يهمننا أمورها .. أي الدول العربية . ويتحدد الصلة بين هذه الدول وبين قياس قوتها فيما تواجهه هذه الدول من صراخ متعدد الأبعاد والمستويات ، يتصل بعضها بما وجدت عليه هذه الدول نفسها من أوضاع حضارية ، ورثتها عن فترة طويلة من التبعية السياسية والاقتصادية ، خلقت بنياتها ظراً حالة من الهول يهدر تحديد مداها فضلاً عن أسبابها ، خاصة وأنها - الدول العربية - تحوز من الموارد ومن عوامل القوة ما لا يجوز معه أن تبقى على ما هي عليه . ثم هذا الصراع مع القوى المتداخلة معها في منطقتها ، القوية في قلبها ممزقة لوحنتها ومقطعة لتدفق الحركة والتفاعلات على جانبيها ، وله الأخرى المحيطة بها والمتطلعة إلى ثرواتها ، وهذه المتخلة في شلونها بهجرات الأحداث فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وإلى غير ذلك من مستويات

الصراع الداخلية والخارجية ، التي تتركز هذه الدعوة نحو الاهتمام بهذا الموضوع في الجامعات العربية ومراكز البحوث والاستراتيجية فيها ، إهتماما وجد فنواتها العلمية في تقديم مراكز جمع المعلومات وفي استخدام تكنولوجيا الاتصال والهوسجة والتحليل عند أعلى مستوياتها ، وفي تشجيع المؤتمرات والندوات والبحوث بكل الوسائل والمبيل ، وفي تعميق أواصر التعاون والتبادل بين كافة المراكز الاستراتيجية في العالم العربي ، وإن تكون الثمرة بحال أقل مما ييذل من أجلها من جهود وأموال .

المراجع العربية

الوثائق ونقل المعلومات في مجال التنمية
الصناعية وأهميته للدول النامية، القاهرة : مجلة
مصر المعاصرة ، العدد ٢٤٢ ، يناير ١٩٧١ ، ص
١١٥ - ١٣٠ .

المنظمات الإقليمية ، ظهور نظام ثلاثية القطب
لل قوة العالمية " جدة : مجلة الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز ، المحرم ١٣٩٦ هـ من
١٠٥ - ١١٧ .

أكاديمية ناصر العسكرية " دراسة مقارنة لحسابات القوة الشاملة للولايات
العلمية ، كلية الدفاع المتحدة والاتحاد السوفيتي " القاهرة : (تقرير
الوطنى . غير منشور) ، ١٩٨٢ .

العلم والتكنولوجيا في السياسة الدولية "
القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، العدد الثاني
أكتوبر ١٩٦٥ ، من ص ٩٨ - ١٠٩ .

إستراتيجية الاستعمار والتحرير : القاهرة : دار
الهلل ، ١٩٦٨ .

استراتيجية التنمية الاقتصادية في السبعينيات ،
القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٢٤٢
يناير ١٩٧١ ، من ص ٥ - ١٤ .

آثار التنمية الاقتصادية على بنيان التجارة
الخارجية في البلاد المتخلفة اقتصاديا " جدة :
مجلة الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد

البحري ، طارق محمد :

العصرى ، بكر عمر :

بدر ، أحمد :

حمدان ، جمال :

جواب الله ، السيد :

زهران ، حمدي .

العزیز، العدد الثاني، المحرم، ١٣٩٦ هـ، ص
ص ١١ - ٢٠.

شافعی، محمد زکی :

"الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي في البلاد النامية"
، بغداد : مجلة الاقتصاد، جمعية
الاقتصاديين العراقيين، العدد الثالث، أيلول
١٩٧٠، ص ص ٩٦ - ١٠٨.

شكري، محمد عزيز :

"الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"
الكويت : سلسلة عالم المعرفة، العدد السابع،
يوليو ١٩٧٨.

غالى، بطرس بطرس :

"الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية"
القاهرة : مجلة السياسة الدولية، يوليو ١٩٦٦.

فخر، أحمد اسماعيل :

"حسابات القوة الشاملة"، القاهرة أكاديمية
ناصر العليا، مجلة الدفاع الوطنى (بدون
تاريخ).

مجاهد، حورية توفيق :

"سياسة توازن القوى"، القاهرة : مجلة مصر
المعاصرة، العدد ٢٤٣ يناير ١٩٧١، ص ص ١٣١
- ١٦٨.

مجلى، ساطع :

"الدول النامية ومفهوم النمو" المجلة الجغرافية
السورية، المجلد الثاني، حزيران ١٩٧٧.

مهد، اسماعيل هجرى :

"الاستراتيجية الأمريكية والمصر النووي"
القاهرة : مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٦٨.

المراجع الأجنبية

- Ackerman, E. A. " Population , Natural resources and technology" , Ann Am Acad , Polit, soc. sci (1967) , 369-84.
- Barnett, H. " The changing relation of national resources security", econ Geog. Vol , 34 . No. 3 July, (1958).
- Beloff, Max . " The Great powers : Essays in twentieth century Politics, London : Ruskins House , 1959 .
- Burton, I. W. " International relations : A general theory , Cambridge University Press 1967 .
- Carlson, L. " Geography and world Politics , New York: 1958 .
- Carter, G.F. Man And the Land , London : Heffer 1970.
- Chisholm, M. Geography and Economics, London : Heffer 1970 .
- Chorley, R.J. Water , Earth and Man London: Heffer 1973 .
- Clark, John I. Population geography and the developing countries. Oxford: Pergamon Press, 1971 .

- Claude, Iris, L.** "Power and International relations",
New York : Random House , 1962 .
- Cohen, S.B.** "Geography and Politics in a world de-
vided, London: Heffer, 1974 .
- Cox, K. R.** " Locational approach to power and
conflict Heffer, London , 1974 .
- Deane, E. ed.** " Readings in modern Political analy-
sis" Prentice-Hall, N. J. 1974 .
- E. J. Mishan.** " The Costs of economic growth " Pen-
guin Book London , 1967.
- Frederick H. Watkins** "The age of idiology : Political though
1750 to the Present {, Prentic Hall , N.
J. 1964.
- George Liska .** " International equilliprium, " cam-
bridge Univ, Press. 1975 .
- Guyol, B.B.** " Energy in the Perspective of geogra-
phy, " Heffer , London, 1971.
- Hay, A.** " Transport for the space economy " .
Heffer , London 1973.
- Herfindahl, o. C.** " Economic theory of natural resourc-
es, Heffer, London, 1975,
- J. C. Dewdney.** " A geography of the soviet Union " .
Pergamon Press, Oxford, 1971 .

- Kissinger, H. "Nuclear weapons and foreign Policy", Garden City, N. Y. 1967.
- Moodie A. E. "Geography behind Politics," Haffer, London, 1961.
- Muir, R. "Modern Political Geography," Haffer, London 1975.
- Nimo, D. "Popular Images of Politics," Prentice-Hall N.J., 1974.
- Pokshi shevsky V. "Geography of the sovietunion", Haffer London, 1974.
- Richard S. Thoman. "geographic relation trade" Prentice - Hall, N. J., 1975.
- Paul Sebury. "Balance of Power," Berkeley, California Univ of california press, 1965.
- Tomas R. Dye. "Politics in state and Communities" Prentice - Hall, N. J. 1973.
- U.N. "World economic survey," 1962.
- W. A. Douglas "Politics and A geographic relationships : towards new focus," Prentice - Hall, N. J. 1975.
- Willies D. Hawley., ed. "The search for Community Power" Prentice - Hall, N.J. 1974.

W. P. Collins,

**"A perspective " on state and Local
Politics , Prentice - Hall , NJ,
1974 .**

Smith, G. H .

**" Conservation of natural resources,
" Heffer , London, 1971 .**

فهرس الكتاب

رقم الصفحة

الدراسة الأولى :	ميراث القوة ... البذور الحركة .. التوازن .. ٧ - ٦٩
الدراسة الثانية :	نظريات قوة الدولة .. ٨٨ - ٨٧
الدراسة الثالثة :	نظريات القوة البزية .. ٨٩ - ١٠٢
الدراسة الرابعة :	نظرية قلب الأرض .. ١٢٩ - ١٢٩
الدراسة الخامسة :	قوة البحر .. ١٢٩ - ١١٨
الدراسة السادسة :	مورفولوجية الحدود السياسية .. ١٤٩ - ١٦٩
الدراسة السابعة :	البيئة السكانية .. ١٧١ - ١٩٨
الدراسة الثامنة :	الكيان الكبير .. ١٩٩ - ٢٢١
الدراسة التاسعة :	قياس قوة الدولة .. النموذج النظري .. ٢٢٢ - ٢١٧
الدراسة العاشرة :	قياس قوة الدولة .. النموذج التطبيقي .. ٢١٩ - ٢٠١



فهرس المطاوع والاشكال

رقم الصفحة

١٠٠

٧٥

١ - المراحل العنصرية التكنولوجية حسب مائز كارول .

٨٠

٢ - مصطلح الأرض .

٨٢

٣ - تغيرات خطوط التجارة بعد الكشف الجغرافية .

٩٥

٤ - ألمانيا .. نواة لامبراطورية برية .

١٠٥

٥ - تقسيم ألمانيا .. بعد الحرب العالمية الثانية .

١١٥

٦ - الياس السوفيتي .

١٢٢

٧ - شرق أوروبا .. بعد الحرب العالمية الأولى .

١٢٥

٨ - البعد المعاصر والاستراتيجي للاتحاد السوفيتي .

١٢٥

٩ - التقسيم المعاصر والاستراتيجي للعالم .. تبعا لفيوجريف .

١٢٥

١٠ - تغيرات الاستراتيجية .. بعد الطيران .

١٢٥

١١ - خطوط التجارة .. مع نهاية القرن ١٩ .

١٢٧

١٢ - الجزيرة والامبراطورية البريطانية .

١٢٨

١٣ - محور الاستراتيجية البريطانية في البحر المتوسط .

١٢٨

١٤ - تصنيف العالم حسب مستويات التقدم .

١٥٥

١٥ - نول البلقان وسط أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .

١٥٧

١٦ - مراحل تكون الولايات المتحدة .

١٥٩

١٧ - مناطق الصيد الأيسلندية .

١٦١

١٨ - الدول الحبيسة في العالم .

١٦٢

١٩ - الممرات السويسرية .

- ٢٠ - قارة أنتاركتيكا . ١٦٥
- ٢١ - أفريقية سياسيا .. قبل الحرب العالمية الأولى . ١٦٦
- ٢٢ - تصنيف العالم حسب الحجم السكاني . ١٧٧
- ٢٣ - نسبة الإعالة في العالم . ١٨٢
- ٢٤ - الكثافة السكانية في أمريكا الجنوبية . ١٨٥
- ٢٥ - حركة العمالة في قارة أفريقية . ١٨٦
- ٢٦ - التركيب الحضري الريفي . ١٨٧
- ٢٧ - الأقليات الصينية في جنوب شرقي آسيا . ١٨٩
- ٢٨ - السكان البيض في أفريقية . ١٩٠
- ٢٩ - المجتمعات السكانية في جزيرة قبرص . ١٩٢
- ٣٠ - أنماط اقتصاديات العالم في القرن ١٩ . ٢١٠
- ٣١ - الامبراطوريات العالمية (١٩١٤) . ٢١١
- ٣٢ - مناطق الدول النامية في العالم . ٢١٣
- ٣٣ - أسباب التخلف الاقتصادي . ٢٣٨
- ٣٤ - استهلاك العالم من الطاقة . ٢٣٩
- ٣٥ - الوحدات السياسية في أمريكا الشمالية والوسطى . ٢٥٣
- ٣٦ - التكوين الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية . ٢٥٥
- ٣٧ - قناة بنما . ٢٥٦
- ٣٨ - الأقاليم الصناعية والسكك الحديدية في الاتحاد السوفيتي . ٢٦٥
- ٣٩ - مناطق النمو الصناعي في الولايات المتحدة في القرن ١٩ . ٢٧١
- ٤٠ - (أ) دول حلف شمال الأطلسي . ٢٨٠
- ٤٠ - (ب) التحالف المضادة للاتحاد السوفيتي . ٢٨٠

رقم الإيداع ٨٨٢٥ / ١٩٩١

I.S.B.N.

977 - 208 - 068 - 9

مطبعة أطلس



imprimerie atlas

LE CAME - 7113 RUE BOUL EL TEMEROUK - D.C. EXPRES TEL: 20707
الكاميل - شارع بول التمرهوك - د.ج. - ص.ب. ٧١١٣ - ٢٠٧٠٧

قوة الدولة

دراسات جيوسياسية



- * د. - عمر الفاروق السيد
- رئيس - استاذ الجغرافية
- السياسية - كلية الآداب
- جامعة عين شمس - قسم
- الجغرافية
- * حصل على جائزة
- البحوث المتميزة - جامعة
- عين شمس - ١٩٨٢
- * جائزة الدولة التشجيعية
- ١٩٨٩
- * عضو المجلس الأعلى
- للثقافة - مصر

بعد موضوع "قوة الدولة" من الامتصاصات الانسانية في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة ، ليس بالمعنى الضيق لقوة العسكرية وحدها ، ولكن اساسا بالمعنى الحضاري الاتساع ، باستيعابها - قوة الدولة - المحصلة الاخيرة لجهد ومواردها الطبيعية + قدرتها الاقتصادية + بنيتها الفكرية والاجتماعية + نظمها السياسية والادارية + علاقاتها الدولية + فعاليتها العسكرية + عناصر حقبة اخرى) . وتتميز دراسات هذه الكتاب بحرف تحليل هذه المحصلة من وجهة النظر الجيوسياسية . ويسمى إطار نظرياتها الأساسية ، هذه التي حاولت الإحاطة بالبناء القوي ومكوناتها ، ووضع الفروض من خلالها ومتابعة حركتها المكثفة بطول التاريخ الانساني . كما تسلك في أبرز مبادئها هذه .

ولما كان قياس القوة ، بمثابة نوع من التوسيف الكمي لمتغير هذه المحصلة في دولة معينة ، فإن هدفه يتجلى حينئذ ، حسب نتائجها في ولاء التخطيط لهذه الدولة ، ويستند الأمران (التوسيف الكمي + التخطيط) من الناحية النظرية إلى مبادئ وتفسيرين هما :

- * أنه لا وجود للقوة أو للتوسيف المطلق .
 - * أنه في إمكان أي دولة - من التطور الحضاري - أن تتحرك نحو القوة .
- وأولها مرة الأولى التي تتجمع فيها مثل هذه الدراسات تحت هذا العنوان ، باللغة العربية ، مما قد يبرز الدعوة نحو الاهتمام بهذا الموضوع في الجامعات العربية ومراكز البحوث الجيوسياسية ، اهتماما ، يجد قنواته العملية في تدعيم مراكز جمع المعلومات ، وفي استخدام تكنولوجيا الاتصال والبرمجيات والتخطيط الوثائقي في إطار مصفوياتها ، وفي تشجيع المبادرات والذوات ، وفي تعميق أواصر التعاون والتبادل بين المراكز الاستراتيجية في مصر والعالم العربي ، ومثيلاتها في العالم المتقدم خاصة ، وأن تكون الثمرة بحال بأقل مما تبدل من أطلالها من جهنم وأموال .